

## الكتاب: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 2

ومن غير الغالب؛ قولهم: "ابدأ بذا من أول"، بالخفض من غير تنوين 1، وقراءة بعضهم: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} 2؛ أي: فلا خوف شيء عليهم 3.

= ويرجوه. وبل، الويل: المطر الغزير كالوابل. الديم: جمع ديمة، وهي المطر الدائم لا رعد فيه ولا برق.

المعنى: وصلت آمالي وما أرجوه في الحياة، ووضعتها بين يدي رجل أسبغ علي نعمه وعمني بفضله، فكان مثل الغيث العميم، أو أكثر منه نفعا.

الإعراب: علقت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. آمالي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم؛ والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. فعمت: الفاء عاطفة، عم: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. النعم: فاعل مرفوع، وسكن لضرورة الشعر. "بمثل": متعلق بـ"علق"، و"مثل" مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده، والتقدير: بمثل وابل الديم. أو: حرف عطف. أنفع: اسم معطوف على مثل، مجرور وعلامة جره الفتحة بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. "من وابل": متعلق بـ"أنفع"، وواابل مضاف. الديم: مضاف إليه مجرور، وسكن لضرورة الشعر. موطن الشاهد: "بمثل".

وجه الاستشهاد: حذف المضاف إليه بعد مثل؛ لدلالة "وابل الديم" عليه؛ والتقدير: بمثل وابل الديم، أو أنفع من وابل الديم.

1 أي: على نية لفظ المضاف إليه، والتقدير: من أول الأمر. حكى ذلك أبو علي الفارسي.

### 2 5 سورة المائدة، الآية: 69.

أوجه القراءات: قرأ ابن محيصن: "فلا خوف" بالرفع من غير تنوين، وقرأ ابن يعقوب: "فلا خوف" بالفتح من غير تنوين على الإعمال؛ وقرأ الجمهور: "فلا خوف عليهم" بالرفع والتنوين.

أوجه القراءات: قراءة الرفع -من غير تنوين- على أن "لا" مهملة، أو عاملة عمل

ليس؛ وقراءة الفتح: على أن "لا" عاملة عمل "إن".

موطن الشاهد: {فَلَا خَوْفٌ} .

وجه الاستشهاد: حذف المضاف إليه -على هذه القراءة- مع نية لفظ المضاف إليه؛  
والتقدير: فلا خوف شيء عليهم؛ وذلك على تقدير الفتحة إعرابا، وأما إن قدرت بناء  
فلا شاهد في الآية على هذه القراءة.

3 "خوف" بالضم بلا تنوين على أن "لا" مهملة، أو عاملة عمل ليس، وبالفتح على أن

=

(149/3)

.....

= "لا" عاملة عمل "إن"، فإن قدرت الفتحة إعرابا ففيه الشاهد، وإن قدرت بناء فلا.  
وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله؛ إذا كان معطوفا على مضاف إلى  
مثل المحذوف، عكس الصورة المذكورة. ومنه الحديث: عن أبي برزة الأسلمي رضي الله  
عنه: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم -سبع غزوات، أو ثماني- بفتح الياء بلا  
تنوين، أي ثماني غزوات. ويقتصر في هذا على السماع. الأشموني: 2/ 326.  
فائدة: اعلم أن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا، وقد يكون  
سماعيا، فأما السماعي فضابطه أن يكون المضاف إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما  
كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي

...

إن بي يا عتيق ما قد كفاني

فأراد عمر أن يقول: لا تلمني يابن أبي عتيق غير أن وزن الشعر لم يمكنه من أن يقول  
ذلك، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى، وينهى عن ترك  
اللوم.

وأما القياسي، فضابطه العام أن يكون المضاف إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن  
يُنسب إليه العامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى المضاف، وهذا الجنس يقع في كثير  
من مواقع الإعراب منها:

أ- أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا كما في قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ} ، والتقدير: وجاء أمر ربك؛ لأن نسبة المجيء إلى الله تعالى لما تقتضيه من المكانية والانتقال مستحيلا.

ب- أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال، أو في الأصل، كما في قوله تعالى: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ} ، والتقدير: ولكن أهل البر من آمن. وكقوله تعالى: {الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتُ} ، والتقدير: زمن الحج أشهر.

ح- أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ، كقول الشاعر:  
وشر المنايا ميت وسط أهله

والتقدير: وشر المنايا منية ميت وسط أهله، وقد تحتل الآيتان في الموضع الثاني هذا الوجه فيكون تقدير الأولى: ولكن البر بر من آمن. ويكون تقدير الثانية: الحج حج أشهر معلومات.

د- أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف، كقوله تعالى: {وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ} ، والتقدير: وأشربوا في قلوبهم حب العجل.

هـ- أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا، كقول الأعشى:  
ألم تغتمض عينك ليلة أرمدا

...

وبت كما بات السليم مسهدا

=

(150/3)

[الفصل بين المتضايفين] :

فصل: زعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر1؛ والحق أن مسائل الفصل سبع؛ منها ثلاث جائزة في السعة2:

= والتقدير: ألم تغتمض عينك اغتماض ليلة أرمدا.

و أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه، كقولهم: "جاءنا طلوع الشمس" والتقدير: جاءنا وقت طلوع الشمس. وكقولهم: "حدث هذا إمارة الحجاج" والتقدير: حدث هذا زمن إمارة الحجاج.

ز- أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه، كقولك: "جاء زيد والشمس" والتقدير: جاء زيد وطلوع الشمس.

ح- أن يكون المضاف قبل حذفه حالا، كما في المثل: "تفرقوا أيدي سبأ" والتقدير: تفرقوا مثل أيدي سبأ.

ط- أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر، كقوله تعالى: {تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ} ، والتقدير: تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه.  
ي- أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه، كقول النابغة: ولا يحول عطاء اليوم دون غد.

ك- أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله، كقولك: "زرنا الشيخ فضله" والمراد: زرنا الشيخ ابتغاء فضله وهذا الموضع ذكره ابن الخباز.  
انظر المغني: 811، أوضح المسالك: 3/ 174-176.

1 ذلك لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه؛ وهذا رأي البصريين، وهو رأي حسن؛ لأن الفصل بين المتضايقين يُبعد المعنى عن الذهن، ويحتاج إلى تفكير لفهمه، ولا بد من قرينة تدل على ذلك، ومما جاء من الفصل بين المتضايقين في الشعر قول عمرو بن قميئة: لما رأت ساتيذما استعبرت

...

لله در اليوم من لامها

ف"در" -في البيت- مضاف إلى "من لامها"، وقد فصل بينهما بالظرف اليوم و"ساتيذما" اسم جبل، استعبرت: بكت.

انظر التصريح: 2/ 57، سيبويه: 1/ 90.

2 وضابطها أن يكون المضاف؛ إما اسما يشبه الفعل والفاصل بينهما معمول للمضاف منصوب، أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم.

(151/3)

---

[المسائل التي يجوز الفصل فيها في سعة الكلام] :

إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله؛ كقراءة

ابن عامر 1: "قتل أولادهم شركائهم" 2، وقول الشاعر 3: [الطويل]

1 مرت ترجمته.

2 6 سورة الأنعام، الآية: 137.

أوجه القراءات: قرأ ابن عامر: "زُين لكثير قتل أولادهم شركائهم"، وقرأ الجمهور: {زَيْنٌ} بفتح الزاي والياء؛ وروي -أيضا- عن ابن عامر أنه قرأ: "زُين" بضم الزاي، ورفع "قتل"، وخفف "الأولاد"؛ فيصير الشركاء اسما للأولاد؛ لمشاركتهم الآباء في النسب والميراث والدين. انظر البحر المحيط: 4/ 229، وإعراب القرآن، للنحاس، وتفسير القرطبي: 7/ 91-92.

أوجه القراءات: من قرأ "زُين" بالبناء للمجهول، ورفع "قتل" على أنه نائب فاعل، ورفع "شركاء" حملا على المعنى، كأنه قيل: من زينه لهم؟ قيل: شركاؤهم؛ وأضيفت "الشركاء" إليهم؛ لأنهم هم استخرقوها وجعلوها شركاء الله؛ تعالى الله عن ذلك؛ فباستخراقهم لها أضيفت إليهم.

ومن قرأ هذه القراءة، ونصب "الأولاد" وخفف الشركاء بإضافة القتل إليهم؛ فهي قراءة بعيدة لما سيأتي.

موطن الشاهد: "قتل أولادهم شركائهم".

وجه الاستشهاد: رفع "قتل" على أنه نائب فاعل، لـ"زُين" وجر "شركائهم" على إضافة "قتل" إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، باعتبار أمرهم به، ونصب "أولادهم" على أنه مفعول به؛ وقد فصل بين المتضايين؛ وقال بعضهم: والفصل في هذا حسن. التصريح: 2/ 57.

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة.

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 57، والأشموني: 655/ 2/ 327، والعيني: 3/ 465.

المفردات الغريبة: عتوا: من العتو، وهو مجاوزة الحد. السلم "بكسر السين =

وإما طرفه؛ كقول بعضهم: "ترك يوما نفسك وهواها"1.

= وفتحها": الصلح: البغاث "بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرهما بزنة الكتاب وبضمهما بزنة الغراب": طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ولا نفع له. الأجادل: جمع أجدل، وهو الصقر.

المعنى: أن أعداءنا تكبروا، وطغوا، وأفسدوا، لما رحمناهم وسالمناهم وصالحناهم رأفة بهم، ولما بدر منهم ذلك لم نر بدا من أن نطاردهم ونأخذهم بالقسوة والشدة، فسقناهم أمامنا كما تسوق كواسر الطير -الأجادل- الطيور الضعيفة كالبغاث منها. الإعراب: عتوا: عتا: فعل ماض، مبني على الضم المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. "إذ": متعلق بـ"عتوا"، ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب. أجبناهم: فعل ماضٍ مبني على السكون، و"نا" ضمير متصل في محل رفع فاعل، و"هم": ضمير متصل في محل نصب مفعول به؛ وجملة "أجبناهم": في محل جر بالإضافة: "إلى السلم": متعلق بـ"أجاب". رأفة: مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. فسقناهم: الفاء عاطفة، ساقه: فعل ماض، و"نا" فاعله، و"هم" مفعوله. سوق: مفعول مطلق، مبين للنوع منصوب بـ"ساق"، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. الأجادل: مضاف إليه مجرور من إضافة المصدر إلى فاعله. البغاث: مفعول به للمصدر سوق؛ وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر "سوق"، وفاعله "الأجادل". موطن الشاهد: "سوق البغاث الأجادل".

وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "سوق"، والمضاف إليه "الأجادل" فاعل المصدر بالمفعول "البغاث" لأن التقدير: سوق الأجادل البغاث، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

"ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها"

فقوله: "زد" مصدر أضيف على فاعله "أي مزاده"، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر "القلوص".

1 نصيحة نثرية، وهي بتمامها:

"ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها"

ترك: مصدر مبتدأ. يوما: ظرف منصوب به، وقد فصله من المضاف إليه، وهو نفسك الواقع فاعلا للمصدر، ومفعوله محذوف. وهواها: مفعول معه، أي: ترك نفسك شأنها يوما مع هواها. سعي: خبر المبتدأ. ويجوز أن يكون المصدر مضافا إلى مفعوله والفاعل محذوف، أي: تركك نفسك.

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً 1، والمضاف إليه إما مفعوله 2 الأول، والفواصل مفعوله الثاني؛ كقراءة بعضهم: "فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله" 3، وقول الشاعر 4:

[الكامل]

354- وسواك مانع فضله المحتاج 5

- 1 اسم فاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال.
- 2 لم يأت المصنف لـ"إما" هذه بمقابل، والصواب تأخيرها بعد كلمة "الفواصل"؛ لأن التنويع فيه، وأن يقول: والفواصل إما مفعوله الثاني؛ لأنه قد عادل ذلك؛ بقوله: أو ظرفه.
- 3 14 سورة إبراهيم، الآية: 47.
- موطن الشاهد: "مخلف وعده رسله".
- وجه الاستشهاد: وقوع "مخلف" اسم فاعل متعدي لاثنين، وهو مضاف، و"رسله" مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، و"وعده" مفعوله الثاني؛ وفصل به بين المضاف والمضاف إليه؛ والأصل: فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده.
- انظر التصريح: 58 / 2.
- 4 لم ينسب البيت إلى قائل معين.
- 5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:
- ما زال يوقن من يؤمك بالغنى
- وهو من شواهد: التصريح: 58 / 2، والأشموقي: 658 / 2 / 327، والعيني: 469 / 3.
- المفردات الغريبة: يوقن: يعلم علماً لا شك فيه. يؤمك: يقصدك. المحتاج: الذي به حاجة إلى غيره.
- المعنى: أن من يقصدك طالباً معروفك ونداك يعلم علماً لا يخالطه شك أنك ستغنيه وتجب سؤله، وأما غيرك فيمنع المحتاجين فضله ووفرة ماله.
- الإعراب: ما زال: ما: نافية، زال: فعل ماضٍ ناقص. يوقن: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى اسم زال المتأخر، وجملة "يوقن": في محل نصب خبر "زال" تقدم على اسمه. من: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم "زال" تأخر عن الخبر. يؤمك: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر

جوازا تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعولا به،  
وجملة "يؤمك": صلة للموصول لا محل لها من الإعراب. بالغي: متعلق بـ"يوقن".  
وسواك: الواو عاطفة، سوى: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة =

(154/3)

---

أو ظرفه؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" 1، وقول الشاعر 2:  
[الطويل]

355- كناحت يوما صخرة بعسيل 3

---

= المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه. مانع:  
خبر مرفوع، وهو مضاف. المحتاج: مضاف إليه. فضله: مفعول به مانع، وهو مضاف،  
والهاء: في محل جر مضاف إليه.

موطن الشاهد: "مانع فضله المحتاج".

وجه الاستشهاد: مجيء مانع اسم فاعل من فعل "منع" الذي يتعدى إلى مفعولين، وقد  
اضاف الشاعر هذا العامل إلى مفعوله الأول "المحتاج"؛ وفصل بينهما بالمفعول الثاني  
"فضله"؛ لأن الأصل: وسواك مانع المحتاج فضله.

1 هذا جزء من حديث شريف رواه أبو الدرداء، قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حين  
وقع خلاف بين أبي بكر وبعض الصحابة؛ فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال:  
"فهل أنتم تاركو لي صاحبي".

والحديث أخرجه البخاري: 18 / 7، وجامع الأصول: 592 / 8 برواية "تاركون".

موطن الشاهد: "تاركو لي صاحبي".

وجه الاستشهاد: وقوع "تاركو" - جمع تارك - اسم فاعل من "ترك"، وهو مضاف إلى  
مفعوله "صاحبي"؛ بدليل حذف النون من "تاركو"، و"لي": جار ومجرور متعلق بـ"تاركو"،  
وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن الأصل: هل أنتم تاركون صاحبي لي.

انظر التصريح: 58 / 2.

2 لو يُنسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي



وهو من شواهد: التصريح: 58 / 2، والأشعري: 328 / 2 / 659، والعيني: 481 / 3،  
والهمع: 52 / 2، والدرر: 66 / 2، واللسان "عسل".  
المفردات الغريبة: رشي: فعل أمر: من راش السهم، ألزق عليه الريش لتقويته، والمراد:  
قوي وأصلح شأني. بعسيل، العسيل: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر.  
المعنى: يخاطب الشاعر من يستجديه، ويطلب عونه قائلاً: قوني وأصلح لي شأني، ولا  
تبخل علي وتخيب آمالي فيك، حتى لا أكون في مدحي لك، وثنائي عليك كمن ينحت  
الصخر بمكنسة العطار؛ والمراد أن جودة شعره في مدحه لم تؤثر فيه.  
الإعراب: فرشي: الفاء استئنافية، رش: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير =

(155/3)

---

الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً؛ كقولك: "هذا غلام والله زيد" 1.

[المسائل التي تختص بالشعر]:

والأربع الباقية تختص بالشعر:

إحداها: الفصل بالأجنبي، ونعني به معمول غيره المضاف؛ فاعلاً كان؛ كقوله 2:

[المنسرح]

---

= مستتر وجوباً تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء: مفعول به. "بخير": متعلق بـ"رش".

لا أكون: لا: نافية، أكون: فعل مضارع ناقص، مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون

التوكيد الخفيفة، والنون: لا محل لها من الإعراب، واسم أكون ضمير مستتر وجوباً؛

تقديره "أنا". ومدحتي: الواو واو المعية، مدحة: مفعول معه منصوب، وعلامة نصبه

الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة،

و"مدحة" مضاف و"ياء المتكلم" مضاف إليه.

"كناحت": متعلق بمحذوف خبر أكون، و"ناحت" مضاف، و"صخرة" مضاف إليه

مجرور من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. "يوماً" متعلق بـ"ناحت"، وقد فصل بالظرف

بين المضاف "ناحت" والمضاف إليه "صخرة". "بعسيل": متعلق بـ"ناحت".

موطن الشاهد: "كناحت يوماً صخرة".

وجه الاستشهاد: مجيء "ناحت" اسم فاعل مضاف إلى مفعوله "صخرة"، وقد فصل

بينما بالظرف "يوماً" كما بينا في الإعراب.

1 بحر "زيد" بإضافة "غلام" إليه. وقد ذكر الكسائي عن العرب أنهم يقولون ذلك. وحكى أبو عبيده عن العرب قولهم: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربحا. ومن مواضع الفصل اختيارا، وزاده ابن مالك في الكفاية؛ الفصل بـ"إما" كقول تأبط شرا:

هما خطتا إما إसार ومنة ... وإما دم والقتل بالحر أجدر  
أي: هما خطتا إसार. وقد حذف نون المثني المضاف وفصل بينهما بإما. والخطا: الحالة والطريقة. وإसार: أي: أسر ووقوع في يد العدو. ومنة: أي: امتنان وعفو بإطلاق السراح. أي: أن الخطتين المعلومتين من السياق، هما: خطتا أسر وامتنان إن رأيتم العفو، أو قتل وهو أولى بالحر، وهذا تمكم واستهزاء.  
وقد حكى ابن الأنباري: هذا غلام إن شاء الله أخيك، ففصل بإن شاء الله. هذا: ويشترط في الفصل مطلقا: ألا يكون المضاف إليه ضميرا؛ لأنه لا يفصل من عامله. الأشموني: 2/ 328-329، والتصريح: 2/ 58، والإنصاف.  
2 القائل: هو الأعشى ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته.

(156/3)

---

356- أنجب أيام والده به ... إذ نجلاه فنعم ما نجلاه1

أو مفعولا؛ كقوله1: [البسيط]

357- تسقي امتياحا ندى المسواك ريققتها2

أي: تسقي ندى ريققتها المسواك.

---

1 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة في مدح سلامة ذا فائش الحميري، هو من شواهد: التصريح: 2/ 58، والأشموني: 661 / 2 / 328، والمحتسب: 1 / 152، وأسرار البلاغة: 380، ومعاهد التنصيص: 1 / 253، وديوان الأعشى: 157.  
المفردات الغريبة: أنجب: من أنجب الرجل - ولد ولدا نجيبا. نجلاه: ولده.  
المعنى: أن والدي هذا المولود أتيا بولد نجيب حين ولده، فنعم المولود الذي أنجياه.  
الإعراب: أنجب: فعل ماضٍ مبني على الفتح. "أيام": متعلق بـ"أنجب" منصوب. والداه: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه. "به": متعلق بـ"أنجب". إذ: ظرف زمان مضاف إليه لأيام؛ من إضافة العام إلى الخاص وقد فصل بينهما بأجنبي من المضاف،

وهو "والداه" الواقع فاعلا لأنجب. نجلاه: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وألف الاثنين في محل رفع فاعل والهاء في محل نصب مفعولا به، وجملة "نجلاه" في محل جر بالإضافة بعد "إذ". فنعم: نعم: فعل ماضٍ لإنشاء المدح، ما: اسم موصول في محل رفع فاعل نعم. نجلا: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف في محل رفع فاعل، وجملة "نجلا": صلة للموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد إلى الاسم الموصول ضمير منصوب بـ"نجلا" محذوف، وتقدير الكلام: فنعم الذي نجلا؛ وهذا هو الوجه الأرجح. موطن الشاهد: "أنجب أيام والداه به إذ نجلا".

وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "أيام"، والمضاف إليه "إذ نجلا"؛ حيث إن "إذ" ظرف زمان أضيف إلى أيام، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف، وهذا الفاصل "والداه" فاعل أنجب، ولا علاقة له بالمضاف؛ لأن أصل البيت أنجب والده به أيام إذ نجلاه فنعم ما نجلا؛ وفي البيت أيضا فصل بالجار والمجرور "به"؛ وهذا يدل على جواز الفصل بأكثر من معمول أجنبي للضرورة.

1 القائل هو: جرير بن عطية، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

كما تضمن ماء المزنة الرصف

=

(157/3)

أو ظرفاً؛ كقوله1: [الوافر]

= والبيت من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب، وقبله قوله:

ما ستوصف الناس عن شيء يروقهم ... إلا أرى أم عمرو فوق ما وصفوا

كأنهم مزنة غراء واضحة ... أو درة لا يوارى ضوءها الصدف

والشاهد من شواهد: التصريح: 58 / 2، والأشعوي: 328 / 2 / 662، والعيني: 3 /

374، والهمع: 52 / 2، والدرر: 66 / 2، وديوان جرير: 386.

المفردات الغريبة: امتياحا: مصدر امتاح، أي غرف الماء، والمراد هنا الاستيائك. الندى:

البلل. المسواك: العود الذي يستاك به. ريقته: الريقة: الرضاب، وهو ماء الفم. المزنة:

السحابة البيضاء. الرصف: الحجارة المرصوفة، والمفرد رصفة.

المعنى: أن أم عمرو تسقي من رضاب فمها المسواك الذي تستاك به فيشتمل على ريقها العذب الصافي كما تشتمل الحجارة المرصوفة على ماء المطر الصافي، ذلك أن الماء المتراكم فوق هذه الحجارة أصفى وأنقى ما يعرف العرب من الماء.

الإعراب: تسقي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء؛ للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هي يعود إلى أم عمرو. امتياحا: مصدر نائب عن ظرف الزمان؛ أي: وقت امتياحها، أو حال مؤولة بمشتق؛ أي: ممتاحة، والتقدير: حال كونها ممتاحة: أي: مستأكة. ندى: مفعول به ثانٍ لـ"تسقي" تقدم على المفعول الأول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. ريقتها: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و"ها" في محل جر بالإضافة. المسواك: مفعول به أول لـ"تسقي"، وقد فصل به بين المضاف "ندى"، والمضاف إليه "ريقتها"؛ لأن أصل الكلام تسقي أم عمرو المسواك ندى ريقها. كما: الكاف حرف جر، ما: مصدرية. تضمن: فعل ماضٍ مبني على الفتح. ماء: مفعول به منصوب وهو مضاف. المزنة: مضاف إليه مجرور. الرصف: فاعل مرفوع؛ والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه": في محل جر بحرف الجر؛ والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لـ"تسقي"، وتقدير الكلام تسقي أم عمرو المسواك ندى ريقتها سقيا مشابها لتضمن الرصف ماء المزنة.

موطن الشاهد: "ندى المسواك ريقتها".

وجه الاستشهاد: فصل الشاعر بين المضاف "ندى"، والمضاف إليه "ريقتها" بـ"المسواك"، وهو مفعول "تسقي"، ومعلوم أنه أجنبي غير معمول للمضاف.

1 القائل: هو أبو حية النميري، واسمه: الهيثم بن الربيع بن زرارة: شاعر مجيد ورازج =

(158/3)

358- كما خط الكتاب بكف يوما ... يهودي يقارب أو يزيل 1

الثانية: الفصل بفاعل المضاف؛ كقوله 2: [الرجز]

359- ولا عدنا فهر وجد صب 3

= فصيح من أهل البصرة، ومن مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان أهوج جبانا

كذابا، توفي سنة: 183هـ.

تجريد الأغاني: 4/ 1758، الشعر والشعراء: 2/ 774، والأغاني: 15/ 61، والخزانة: 4/ 283.

1 تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: 2/ 59، والأشعوني: 663/ 2/ 328، وابن عقيل: 24/ 3/ 83، وسيبويه: 1/ 91، والمقتضب: 1/ 237، 4/ 377، والإنصاف: 1/ 432، وشرح المفصل: 1/ 103، 2/ 250. والعيني: 3/ 470، والهملع: 2/ 52، والدرر: 2/ 66.

المفردات الغريبة: يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبا من بعض. يزيل: يفرق ويباعد بينها. المعنى: أن رسم هذه الدار محكم منسق على حسب المواقع، كخط الكتاب الذي يكتبه يهودي ماهر، فيدني بعض الكتابة من بعضها أحيانا، ويباعد بينها أحيانا أخرى تبعا لما يتطلبه الرونق والجمال؛ وخص اليهودي؛ لأنه من أهل الكتاب فيما يعرف العرب.

الإعراب: كما: الكاف حرف تشبيه وجر، وما: مصدرية لا محل لها من الإعراب. خط: فعل ماضٍ مبني للمجهول. الكتاب: نائب فاعل مرفوع. "بكف": متعلق بـ"خط".

"يومًا": متعلق بـ"خط"؛ وكف مضاف. يهودي: مضاف إليه مجرور. يقارب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. وجملة "يقارب": في محل جر صفة لـ"يهودي"، أو: حرف عطف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. يزيل: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو؛ وجملة "يزيل": معطوفة على جملة "يقارب": في محل جر.

موطن الشاهد: "بكف يومًا يهودي".

وجه الاستشهاد: الفصل بالظرف يومًا بين المضاف "بكف"، والمضاف إليه "يهودي"؛ ومعلوم أن هذا الظرف أجني من المضاف؛ لأنه لم يتعلق به، وهو ظرف لقوله "خط"؛ وأصل الكلام: كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي.

2 لم ينسب هذا الرجز إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

ما إن رأينا للهوى من طب

=

ويحتمل أن يكون منه أو من الفصل بالمفعول قوله1: [الوافر]

= وهو من شواهد: التصريح: 59 / 2، والأشعوني: 329 / 2 / 668، والعيني: 3 / 482، والهمع: 53 / 2، والدرر: 67 / 2.

المفردات الغريبة: الهوى: العشق، أو محبة الإنسان الزائدة للشيء. طب: علاج الجسم والنفس. عدمنا: فقدنا. قهر: غلبة. وجد: شدة الشوق والحب. صب: من الصبابة؛ وهي رقة الشوق وجراءته.

المعنى: لم يجد من برح به العشق علاجاً ينفع ويشفي؛ إذ كثيراً ما يغلب الحب والشوق على لعاشق، فيملك عليه نفسه وقلبه، ويقوده إلى حتفه.

الإعراب: ما إن: ما نافية مهيمنة، إن: حرف زائد، لا محل له من الإعراب. رأينا: فعل ماضٍ مبني على السكون، و"نا": ضمير متصل في محل رفع فاعل. "للهى": متعلق بمحذوف واقع مفعولاً ثانياً لـ"رأى"، تقدم على مفعوله الأول، والتقدير: ما رأينا علاجاً نافعا للهوى. من: حرف جر زائد. طب: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به أول لـ"رأى". ولا: الواو: عاطفة، لا: حرف زائد لتأكيد النفي. عدمنا: فعل ماضٍ مبني على السكون، و"نا": ضمير متصل في محل رفع فاعل. قهر: مفعول به منصوب، وهو مضاف. صب: مضاف إليه مجرور؛ من إضافة المصدر لمفعوله؛ وقوله: "وجد": فاعل لـ"قهر"؛ وقد فصل به بين المضاف، والمضاف إليه كما سنرى في وجه الاستشهاد. موطن الشاهد: "قهر وجد صب".

وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "قهر"، والمضاف إليه "صب" بفاعل المضاف "وجد"؛ لأنه فاعل المصدر "قهر".

فائدة: يلاحظ في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة جواز الفصل بين المصدر المضاف، وفاعله بالمفعول، كما في قوله تعالى: "قتل أولادهم شركائهم"، ونلاحظ -هنا- امتناع إضافة المصدر إلى مفعوله، والفصل بالفاعل في السعة فما الفرق مع أنه معلوم جواز إضافة المصدر إلى فاعله، ومفعوله على حد سواء؟ ولعل السبب في ذلك هو أن إضافة المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل فيه خلاف بين النحاة، حتى منعه بعضهم، على أن المفعول عليه هو السماع.

1 هو: الأحوص؛ محمد بن عبد بن عاصم بن ثابت الأوسي، وعاصم من الأنصار وهو حمي الدبر، والأحوص شاعر هجاء، وصاحب نسب من طبقة جميل بن معمر، سمي الأحوص؛ لضيق في مؤخر عينه، توفي سنة 105هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 518، والجمحي: 1/ 137، والأغاني: 4/ 40، والخزانة: 1/ 231.

(160/3)

### 360- فإن نكاحها مطر حرام1

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:  
فإن يكن النكاح أحل شيء  
والبيت: من قصيدة للشاعر. وكان قد هوي امرأة وشبب بها، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه  
مطرن وبعد الشاهد قوله:  
فلا غفر الإله لمنكحها ... ذنوبهم وإن صلوا وصاموا  
والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 59، والأشعري: 2/ 669، والعيني: 3/ 466، والمغني: 1132/ 881، والسيوطي: 322.  
المفردات الغريبة: النكاح: الزواج. مطر: اسم رجل من أقبح الرجال، وزوجته من أجمل  
النساء، وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك. وقيل: إن الأحوص كان يهواها ولكن أهلها  
زوجوها مطرا هذا.  
المعنى: والله لئن كان الزواج أحل شيء؛ فإن زواج مطر من تلك المرأة، يعد حراما؛ لأنه  
غير كفء لها؛ لقبحته مع جمالها.  
الإعراب: إن: حرف شرط جازم. يكن: فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون،  
وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، وهو فعل مضارع ناقص. النكاح: اسم "يكن"  
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. أحل: خبر "يكن" منصوب، وهو مضاف. شيء:  
مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. فإن: الفاء واقعة في جواب الشرط، إن حرف  
مشبه بالفعل. نكاحها: اسم "إن" منصوب، وهو مضاف، و"ها": مضاف إليه؛ من  
إضافة المصدر إلى معموله؛ فإن رويت مطر بالرفع كان من إضافته المصدر إلى مفعوله؛  
وإن رويت مطر بالنصب كانت من إضافة المصدر إلى فاعله؛ وأما إن رويت مطر بالجر،  
فإن "نكاح" لا يكون مضافا إلى الضمير، بل يكون مضافا إلى مطر، وتحتل إضافته إلى  
مطر حينئذ الوجهين؛ فيحتمل أن يكون الضمير فاعل المصدر، إن اعتبرت "مطر"  
المجرور مفعول المصدر، ويحتمل أن تكون إضافته من إضافة المصدر إلى مفعوله، إذا

عددت "مطر" المجرور فاعلا للمصدر: حرام: خبر إن مرفوع؛ وجملة "إن واسمها وخبرها": في محل جزم جواب الشرط.  
موطن الشاهد: "نكاحها مطر".

وجه الاستشهاد: رُوي البيت برفع "مطر"، ونصبه وجره؛ فرواية الرفع على أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله؛ والتقدير: فإن نكاح مطر إياها. ورواية النصب على أن نكاحها مصدر مضاف إلى فاعله ومطر مفعوله؛ وأما رواية الجر -المرادة هنا- فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر.

(161/3)

---

بدليل أنه يروى بنصب مطر ويرفعه؛ فالتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي.  
والثالثة: الفصل بنعت المضاف؛ كقوله1: [الطويل]  
361- من ابن أبي شيخ الأباطح طالب2

---

1 القائل: هو معاوية بن أبي سفيان، مؤسس الدولة الأموية، وأحد دهاة العرب المشهورين فصيح اللسان عظيم الجسم حتى سماه عمر بن الخطاب كسرى العرب، أسلم يوم الفتح، وكان أحد كتاب النبي صلى الله عليه وسلم كانت بينه وبين علي بن أبي طالب معارك وخلاف. مات سنة 60هـ وقد بلغ الثمانين.  
الأعلام: 261 / 7، ابن الأثير: 2 / 4، الطبري: 180 / 2.  
2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:  
نجوت وقد بل المرادي سيفه

البيت قاله معاوية بعد أن نجا من ضربة الخارجي الذي أراد قتله، وكان قد قتل عبد الرحمن بن ملجم -لعنه الله- عليا بن أبي طالب، وقتل نائب عمرو بن العاص الذي شاء الله أن لا يخرج للصلاة تلك الليلة، والقصة مشهورة.  
والبيت من شواهد: التصريح: 59 / 2، والأشعري: 328 / 2 / 664، وابن عقيل: 241 / 3 / 84، والعيني: 478 / 3، والهمع: 52 / 2، والدرر: 67.  
المفردات الغريبة: المرادي: نسبة إلى قبيلة مراد باليمن، والمراد ابن ملجم. الأباطح: جمع أبطح، وهو المكان الواسع ومسيل الماء فيه دقاق الحصى، والمراد مكة. وأراد بشيخها: أبا طالب؛ لأنه كان عظيما فيها.



المعنى: تخلصت من القتل، وقد لطح ابن ملجم -لعنه الله- سيفه بدم علي بن أبي طالب شيخ مكة وعظيمها.

الإعراب: نجوت: فعل ماض، والتاء فاعله. وقد: الواو: حالية، قد: حرف تحقيق. بل: فعل ماضٍ مبني على الفتح. المرادي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. سيفه: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه. من: حرف جر مبني على السكون وحرك بالفتح؛ لالتقاء الساكنين. ابن: اسم مجرور، و"من ابن": متعلق بـ"بل"، وابن مضاف، وأبي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وأبي: مضاف. طالب: مضاف إليه مجرور. شيخ الأباطح: شيخ: صفة لأبي طالب، وهو مضاف. والأباطح: مضاف إليه؛ ويمكن أن نعد "شيخ الأباطح" مركبا إضافيا، واقعا صفة لأبي طالب وتقدير الكلام؛ من ابن أبي طالب شيخ الأباطح. =

(162/3)

الرابعة: الفصل بالنداء1؛ كقوله2: [الرجز]

362- كأن بردون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام3

أي: كأن بردون زيد يا أبا عصام.

= موطن الشاهد: "أبي شيخ الأباطح طالب".

وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "أبي"، والمضاف إليه "طالب" بصفة المضاف "شيخ الأباطح"؛ لأن أصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح كما أسلفنا.

1 من هذا القبيل قول بجير بن زهير بن أبي سلمى المزني لأخيه كعب:

وفاق كعب بجير منقذ لك من ... تعجيل تهلكة والخلد في سفر

فإن قوله: "وفاق" مضاف إلى "بجير"، وقد فصل بينهما بالمنادى، وأصل نظم الكلام:

وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة.

هذا: والنداء مما يكثر دوره في الكلام كالقسم، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما

في قول الفرزدق:

تعش فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

فقد فصل بين الموصول "من"، وصلته "يصطحبان" بالنداء "يا ذئب".

وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة، والفعل المضارع بالنداء، فكان من

حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزاً في سعة الكلام كالفصل بالقسم؛ لأنهما بمنزلة واحدة، ولكن النحاة جعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزاً في السعة، والفصل بالنداء مقصوراً على ضرورة الشعر، وذلك لأنهم وجدوا في كلام العرب المنتثر الفصل بالقسم كعبارة الكسائي، وعبرة أبي عبيدة، ولم يجدوا مثل هذا في الفصل بالنداء، فوقفوا عند السماع؛ لأنه هو الأساس في كل ما أصوله من قواعد. حاشية الصبان على شرح الأشموني: 279 / 3.

2 لم يُنسب إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، وهو من شواهد: التصريح: 60 / 2، والأشموني: 329 / 2 / 665، وابن عقيل: 86 / 3 / 244، والخصائص: 404 / 2، والعيني: 580 / 3، والهمع: 53 / 2، والدرر: 67 / 2. المفردات الغريبة: بردون: البرذون من الخيل: ما ليس بعربي. أبا عصام: كنية رجل. دق: من الدقة، ضد غلظ.

المعنى: أن بردون زيد -يا أبا عصام- غير أصيل، وهو هزيل مثل حمار ضعيف وهزل بسبب اللجام.

الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل. بردون: اسم كأن منصوب. أبا: منادى مضاف =

(163/3)

---

[أحكام المضاف إلى ياء المتكلم]:

فصل: في أحكام المضاف للياء.

يجب كسر آخره 1 كغلامي، ويجوز فتح الياء وإسكانها 2.

[ما يستثنى من كسر الآخر]:

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل؛ وهي: المقصور كفتى وقذى، والمنقوص كرام وقاضٍ، والمثنى كابنين وغلامين، وجمع المذكر السالم كزبيدين ومسلمين 3. فهذه الأربعة: آخرها واجب السكون؛ والياء معها واجبة الفتح 4، ونذر

---

= بحرف نداء محذوف منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف. عصام: مضاف إليه مجرور. بردون: مضاف، وزيد: مضاف إليه. حمار: خبر كأن مرفوع. دق: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا

تقديره: هو. "باللجام": متعلق بـ"دق"؛ وجملة "دق": في محل رفع صفة لـ"حمار".  
موطن الشاهد: "برذون أبا عصام زيد".

وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "برذون"، والمضاف إليه "زيد" بالنداء "أبا عصام"؛ ويجوز أن يكون "أبا عصام" هو زيد، وعلى هذا يكون برذون مضافاً إلى "أبا عصام" على لغة القصر، ويكون زيد بالجر بدلاً منه، ولا شاهد في البيت حينئذ.  
1 أي آخر المضاف، وذلك لمناسبة الياء؛ سواء كان صحيحاً كما مثل المصنف أو شبيهاً به وهو: ما آخره واو أو ياء قبلها ساكن، كدلوي وظي.  
2 والإسكان هو الأصل، وتكون مبنية على السكون أو الفتح في محل جر، وقد تحذف الياء اكتفاء بالكسرة قبلها، وقد تقلب الياء مع فتح ما قبلها كغلاما، وقد تحذف الألف اكتفاء بالفتحة، وتختص هذه الأوجه بالإضافة المحضة لا بالنداء كما في التسهيل، أما في غريبها فلا حذف ولا قلب. كمكرمي؛ لأنها في نية الانفصال فليست الياء كجزء من الكلمة.

التصريح: 2/ 60.

3 لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وآخر المنقوص والمثنى المجزوء والمنصوب، وجمع المذكر مطلقاً ياء مدغمة في ياء المتكلم، والألف والحرف المدغم لا يقبلان التحريك.

4 وذلك للتخلص من التقاء الساكنين.

(164/3)

إسكانها بعد الألف في قراءة نافع<sup>1</sup>: "ومحيائي"<sup>2</sup>، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش<sup>3</sup> والحسن<sup>4</sup>: "هي عصاي"<sup>5</sup>؛ وهو مطرد في لغة بني يربوع<sup>6</sup> في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم؛ وعليه قراءة حمزة<sup>7</sup> "بمصرخيّ إني"<sup>8</sup>.

1 مرت ترجمته.

2 6 سورة الأنعام، الآية: 162.

أوجه القراءات قرأ نافع وورش وقالون وأبو جعفر: "محيائي" بإسكان الياء؛ وقرأ عيسى بن عمر والجحدري: محييّ؛ وقرأ الجمهور: "محيائي" بالفتح بعد الألف. البحر المحيط:  
4/ 262، والحجة: 279.

موطن الشاهد: "محياي".

وجه الاستشهاد: وقوع "الياء" ساكنة -على هذه القراءة- وذلك نادر؛ لأنه يلزم -عليها- التقاء ساكنين على غير حده الجائز.

3 هو: أبو محمد؛ سليمان بن مهران بن الأعمش، الأسدي الكوفي، أحد أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة، أخذ القراءة عن عاصم ومجاهد وغيرهما، وكان حافظا ثبता واسع العلم بالقراءة، ورعا ناسكا يتجنب الاتصال بأصحاب السلطان، وكان يسمى "المصحف" لشدة إتقانه وضبطه. قال عنه هشام: ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ منه لكتاب الله، وكان مع هذا صاحب نوادر وملح، توفي سنة 148هـ.

طبقات القراء: 1/ 315، تذكرة الحفاظ: 1/ 154، وفيات الأعيان: 2/ 400.  
4 هو الحسن البصري، وقد مرت ترجمته.

5 20 سورة طه، الآية: 18.

أوجه القراءات: قرأ الأعمش والحسن البصري: "هي عصاي" بكسر الياء بعد الألف على أصل التقاء الساكنين، وقرأ الجمهور: {هِيَ عَصَاي} بفتح الياء. موطن الشاهد: "عصاي".

وجه الاستشهاد: كسر الياء بعد الألف؛ وحكم هذا الكسر نادر.

6 حي من تميم، رأسه يربوع بن حنظلة بن مالك، وشاعرهم الأغلب العجلي، ومنهم متمم بن نويرة الصحابي.

7 مرت ترجمته في الجزء الأول.

8 14 سورة إبراهيم، الآية: 22.

أوجه القراءات: قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: "ما أنتم بمصرخيّ إني" بكسر الياء في الوصل؛ ولذا، أعقبه بـ"إني"؛ وقرأ الجمهور: {مَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيّ} بفتح الياء في الوصل. =

(165/3)

---

وتدغم ياء المنقوص، والمثنى، والمجموع في ياء الإضافة؛ كقاضي<sup>1</sup>، ورأيت ابني<sup>2</sup>،

وزيدي<sup>2</sup>، وتقلب واو الجمع ياء، ثم تدغم<sup>3</sup>، كقوله<sup>4</sup>: [الكامل]

363- أودى بني وأعقبوني حسرة<sup>5</sup>

---

= موطن الشاهد: "بمصرخي".

وجه الاستشهاد: كسر الياء المضافة إلى جمع المذكر السالم في الوصل؛ وهذه اللغة حكاهما الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء؛ وبذلك يسقط كلام المعري في رسالته: "أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة" وما أنتم بمصرخي" بالكسر. انظر شرح التصريح: 2/ 60.

1 رفعا ونصبا وجرا، ويعرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها سكون الإدغام.

2 أصلهما: ابنين لي وزيدني لي، حذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء الساكنة في الياء الثانية التي هي المضاف إليه، وفتحت ياء المتكلم.

3 أي تطبيقا للقاعدة الصرفية وهي: أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلها إن لم يكن هنالك مانع، تقول: أنتم معاوين ضد العدو. وأصله معاوونون لي. حذفت النون واللام للإضافة كما سبق. فصار معاوونوي قلبت الواو ياء على القاعدة، وأدغمنا وكسر ما قبلهما للمناسبة، فهو مرفوع بالواو المنقلبة ياء.

التصريح: 2/ 60-61.

4 القائل هو: أبو ذؤيب الهذلي؛ خويلد بن خالد بن محرث، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

عند الرقاد وعبرة لا تقلع

والبيت من قصيدة يرثي فيها أبناء له خمسة هلكوا جميعا في عام واحد، وتعد هذه المراثية في الذروة من شعر الرثاء ومطلع هذه القصيدة:

أمن المنون وريبه نتوجع ... والدهر ليس بمعتب من يجزع

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 61، والأشعري: 673 / 2 / 331، والعيني: 3/

498، والمفضليات للضيبي: 421، وديوان الهذليين: 1/ 2.

المفردات الغريبة: أودي: هلك. أعقبوني: أورثوني وخلفوا لي. حسرة: حزننا مع ألم. عبرة: دمعاً. الرقاد: النوم. لا تقلع: لا تذهب ولا تنقضي. =

وإن كان قبلها ضمة؛ قلبت كسرة، كما في بنيٍّ ومسلميٍّ، أو فتحة؛ أقيت كمصطفى،  
وتسلم ألف التثنية؛ كمسلماي، وأجازت هذيل 1 في ألف المقصور قلبها ياء 2؛ كقوله 3:  
[الكامل]

364- سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم 4

= المعنى: هلك بني وتركوا لي حزنا مضنيا، وألما ممضا، ودموعا لا تنقطع؛ وخص الرقاد؛  
لأنه مثار الهموم والأشجان.

الإعراب: أودى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. بني: فاعل مرفوع،  
وعلامة رفع الواو المنقلبة ياء المدغمة في يا المتكلم نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر  
سالم، وياء المتكلم في محل جر بالإضافة. وأعقبوني: الواو حرف عطف، أعقب فعل  
ماضٍ مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو في محل رفع فاعل، والنون للوقاية،  
والياء في محل نصب مفعول به أول. حسرة: مفعول به ثانٍ. "عند": متعلق بـ"أعقب"،  
وهو مضاف. الرقاد: مضاف إليه مجرور. وعبرة: الواو: حرف عطف، عبرة: اسم  
معطوف على حسرة منصوب مثله. لا تقلع: لا: نافية، تقلع: فعل مضارع مرفوع،  
والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هي؛ يعود إلى عبرة، وجملة "لا تقلع": في محل  
نصب صفة لـ"عبرة".  
موطن الشاهد: "بني".

وجه الاستشهاد: قلب واو الجمع ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم وإدغامهما. وحكم  
هذا الإدغام جائز.

1 هذيل: بالتصغير؛ حي من مضر، وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة  
بن مدركة؛ أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة.

2 أي: لتكون عوضا عن الكسرة قبل الياء ثم يدغمونها في ياء المتكلم فيقولون: في  
هدى: هدي. وتكون في هذه الحالة معربة بالياء التي أصلها الألف بدلا من الحركات  
المقدرة على الألف، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة.  
التصريح: 61 / 2.

3 القائل: هو أبو ذؤيب الهذلي أيضا وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فتخرموا ولكل جنب مصرع

وهو من شواهد: التصريح: 61 / 2، والأشموني: 674 / 2 / 331، والعيني: 493 / 3،  
واختسب: 76 / 1، وأمالى ابن الشجري: 281 / 1، وشرح المفصل: =

واتفق الجميع على ذلك 1 في علي ولدي 2، ولا يختص بياء المتكلم، بل

= 3/ 33، والمقرب: 46، والهمع: 53 / 2، والدرر: 68 / 2، والمفضليات للضبي: 421، وديوان الهذليين: 1 / 2.

المفردات الغريبة: هوي: ما أهواه وأشتهيه. أعنقوا: أسرعوا؛ من العنق وهو السير السريع، والمراد: تبع بعضهم بعضاً. فتخرموا: اختزهم الموت واستأصلهم. مصرع: مكان يصرع وي طرح فيه. المعنى: مات أبنائي وسبقوني إلى ما كنت أحب وأشتهي، واستأصلهم الموت واحداً بعد واحد، ولكل إنسان أجله، ومكانه الي يوارى فيه جثمانه. الإعراب: سبقوا: فعل ماض، والواو في محل رفع فاعل. هوي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المنقلبة ياء؛ لإدغامها في ياء المتكلم - على لغة هذيل - منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم: في محل جر بالإضافة. وأعنقوا: الواو: حرف عطف، أعنق: فعل ماض، والواو فاعله، "لهوهم": متعلق بـ "أعنق"، و"هم": في محل جر بالإضافة فتخرموا: الفاء: عاطفة، تخرموا: فعل ماض مبني للمجهول، والواو: في محل رفع نائب فاعل. ولكل: الواو: حالية "لكل": متعلق بخبر مقدم محذوف، و"كل" مضاف. جنب: مضاف إليه مجرور. مصرع: مبتدأ مؤخر مرفوع، وجملة "لكل جنب مصرع": في محل نصب إلى الحال. موطن الشاهد: "هوي".

وجه الاستشهاد: قلب ألف المقصور في "هوى" ياء، على لغة هذيل، وإدغامها في ياء المتكلم؛ والأصل: هوي، ومعلوم أن العرب كافة يبقون ألف المقصور على حالها عند إضافته إلى الياء كما في قول الشاعر:

هوي مع الركب اليمانيين مصعد ... جنب وجثماني بمكة موثق

غير أن هذيلاً - كما أسلفنا - يقلبون الألف ياء، ويدغمونها في ياء المتكلم فيقولون في "فتاي"، و"عصاي": فتَيَّ وعصَيَّ، كما في رواية البيت، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء، وحكاها آخرون عن قريش، وبها قرأ الجحدري قوله تعالى: {فَمَنْ أَتَّبَعْ هُدَايَ} ، وهذا القلب جائز عند من ذكر.

انظر شرح التصريح؛ 61 / 2.

1 أي: على قلب الألف ياء مع ياء المتكلم.

2 المراد "علا" الظرف، وهو لغة في "عل" بمعنى فوق، وكذلك "لدى" الظرف بمعنى عند. أما الحرفية لا تضاف. تنبيه: إذا أضيف "ابنم" لياء المتكلم جاز إبقاء ميمه الزائدة، وحذفها مع إسكان الياء وكسر ما قبلها في الحالتين تقول: ابنمي أو ابني. هذا: ويجوز زيادة هاء السكت الساكنة غالبا عند الوقوف على ياء المتكلم مع بناء الياء على الفتح كقوله تعالى: {يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهُ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهُ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهُ هَلَّاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهُ} ، وقول السيدة عائشة: "أبيّه وما أبيّه".

(168/3)

---

هو عام في كل ضمير؛ نحو: عليه ولديه، وعلينا ولدينا، وكذا الحكم في إليّ.

---

(169/3)

#### [باب إعمال المصدر واسم المصدر]

هذا باب إعمال المصدر، واسمه:

[تعريف المصدر واسم المصدر]:

الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علما، كـ"فجار" و"حماد" للفجرة والمحمدة، أو مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة؛ كـ"مضرب" و"مقتل"، أو متجاوزا فعله الثلاثة؛ وهو بزنة اسم حدث الثلاثي؛ كـ"غسل" و"وضوء" في قولك: "اغتسل غسلا"، "توضأ وضوءا" فإنهما بزنة القرب والدخول في "قرب قريبا" و"دخل دخولا"؛ فهو اسم مصدر، وإلا فالمصدر 1.

[عمل المصدر عمل فعله وشروطه]:

ويعمل المصدر عمل فعله 2؛ إن كان يحل محله فعل؛ إما مع "أن"،

---

1 المصدر: هو الاسم الذي يدل -غالبا- على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان، أو مكان، أو بذات، أو بعلمية. ومدلوله الحقيقي: أمر معنوي محض، يدل عليه اللفظ المعروف، وتسميته مصدرا مجاز. ولا بد من ناحيته اللفظية أن يشتمل على جميع



الحروف الأصلية والزائدة في فعله لفظاً؛ أو تقديراً، وقد يزيد عنها كأكرمه إكراماً، ولا يمكن أن ينقص. أما اسم المصدر فهو كالمصدر في معناه؛ من حيث دلالته على الحدث المجرد، ويكون علم جنس كما ذكر الموضح ويخالفه في لفظه بنقص حروفه عن حروف فعله. وما ذكره المصنف من اعتباره المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة -اسم مصدر- مجانب لما عليه جمهور النحاة: من أن هذا يسمى مصدراً ميمياً لا اسم مصدر. التصريح: 62/2.

2 سواء كان متعدياً أو لازماً. ويخالف المصدر فعله في أمور؛ أهمها: أن المصدر لا يعمل إلا بشروط سنمر عليها، وأن فاعله يكثر حذفه جوازا، وعند حذفه لا يتحمل المصدر ضميره إلا إذا كان مصدراً نائباً عن فعله؛ وفي رفعه نائب الفاعل خلاف، =

(170/3)

ك"عجبت من ضربك زيدا أمس" و"يعجبني ضربك زيدا غدا"؛ أي: أن ضربته وأن تضربه، وإما مع "ما" ك"يعجبني ضربك زيدا الآن"؛ أي: ما تضربه، ولا يجوز في نحو: "ضربت ضرباً زيدا" كون "زيداً" منصوباً بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشرط 1.

= والمختار جوازه عند أمن اللبس بخلاف الفعل فإنه يعمل وجوباً بلا شرط، ويحتمل ضمير مرفوعه المحذوف فاعلاً كان أو نائب فاعل. فائدة: أولى: إذا أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث؛ فإنه حينئذ لا يصلح لأن حيل محله فعل، لا مع "ما" ولا مع "أن"؛ لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لا تردده، وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر، كان عليك أن تقدره بـ"ما" المصدرية، وتقدر معها الفعل المضارع، أما تقديره: بـ"ما" المصدرية -حينئذ- فلا "أن" المصدرية لا تصلح لهذا الموضع؛ لأنها مع الفعل الماضي تبقية على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي، ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بـ"أن" في هذه الحالة لزمك أن تقدره بـ"ما"؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها.

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي، أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره: بـ"أن" المصدرية، وتقدر مع "أن" حين تريد الزمن

الماضي الفعل الماضي؛ لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن، وعندما تريد الزمن المستقبل تقدر معها الفعل المضارع.

فائدة ثانية: أن اشتراط صلاحية المصدر بأن يحل محله الفعل مع "أن"، أو مع "ما" المصدرية هو شرط في عمله في غير الظرف، أو الجار والمجرور، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء؛ لأنهما يكتفیان برائحة الفعل.

فائدة ثالثة: اعلم أن المصدر المؤكد لفعله كما في قولك: "ضربت ضرباً" لا يعمل؛ لأنه لا يحل محله فعل لا مع "ما" ولا مع "أن"؛ وقد اختلفوا في المصدر النائب عن فعله، فذهب ابن مالك في "التسهيل" إلى أنه يعمل، وذكر ابن هشام في "قطر الندى" أنه لا يعمل، فقولك: "ضرباً زيداً"، "زيداً" منصوب بالمصدر عند ابن مالك، ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام.

انظر التصريح: 62 / 2.

1 لأنه لا يصلح أن يحل محله فعل مع "أن" أو "ما"؛ وإنما نصب زيد بـ"ضربت"؛ لأنه المصدر المؤكد لعامله المذكور لا يعمل كما سلف، وما ذكره المؤلف لعمل المصدر شرط الإيجاب لا بد من وجوده، وهناك شروط سلبية منها: =

(171/3)

---

[عمل المصدر المضاف]:

وعمل المصدر مضافاً أكثر؛ نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} 1، ومنونا أقيس؛ نحو: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا} 2، وبأل.....

---

= أ- ألا يكون المصدر مصغراً؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وتصغير المصدر يبعده عن مشابهة الفعل، فلا يجوز أن تقول: "أميرك مطاع"، تريد أمرك.

ب- ألا يكون المصدر مضمراً خلافاً للكوفيين، حيث زعموا أن ضمير المصدر كالمصدر فلا يجوز أن تقول: "حبي والدي عظيم وهو أُمِّي أعظم"، فلا يجوز أن تنصب "أُمِّي" بـ"هو" وإن كان هذا الضمير عائداً على "حبي".

ح- أن لا يكون المصدر محتوماً بالتاء الدالة على الوحدة أي: المرة، فلا يجوز "سررت بضربتك الفائزة"، وأما إذا كانت التاء من بنية الكلمة فلا تمنع، فتقول: "رحمتك الفقراء دليل على حسن خلقك".

د- أن يكون مفردا لا مثنى ولا جموعا، وشذ أعمال غير المفرد في قول الشاعر:  
قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والفنعا  
حيث نصب بـ"تجاربهم" -جمع تجربة؛ وهي مصدر جرب الرباعي- أبا غير أن بعض  
العلماء أجاز عمل المصدر المجموع؛ وهو رأي لا بأس في الأخذ به.  
ه- ألا يكون المصدر مفصولا عن معموله بأجنبي، لا بتابع، فلا يجوز القول: "إني أسرع  
إلى إجابة صارخا المستجير".

و ألا يكون المصدر موصوفا قبل العمل، فلا يصح القول: "ساءني عتابك الأليم  
خالدا".

ز- ألا يكون المصدر مؤخرا عن معموله، فلا يجوز القول: "أعجبني زيدا ضربك".

ح- ألا يكون المصدر محذوفا، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لا يجوز  
لك أن تقدريه مصدرا؛ ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء في البسملة متعلقة  
بمحذوف تقديره: ابتدائي.

انظر شرح قطر الندى "عمل اسم المصدر"، والتصريح: 2/ 62-63. والمعني: 700.  
1 2 سورة البقرة، الآية: 152.

موطن الشاهد: {دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع المصدر "دفع" مضافا إلى لفظ الجلالة، وقد عمل عمل فعله؛  
فنصب مفعولا به؛ هو "الناس"؛ وحكم إعماله في هذه الحالة كثير شائع.

2 90 سورة البلد، الآية: 14.

موطن الشاهد: {إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا} . =

(172/3)

فليل 1 ضعيف؛ كقوله: [المتقارب]

365- ضعيفُ النكايةِ أعداءه 2

= وجه الاستشهاد: وقوع "إطعام" مصدرا فاعله محذوف، وقد نصب مفعولا به، هو:  
"يتيما"؛ والتقدير: إطعامه يتيما. وذي مسغبة: أي: ذي مجاعة؛ وحكم إعمال المصدر  
المنون أوفق بالقياس على الفعل من المضاف؛ لأنه يشبه الفعل بالتكثير، وهو يلي  
المصدر المضاف في الكثرة والفصاحة.

1 أي: قليل في السماع، ضعيف في القياس؛ لبعده عن مشابهة الفعل بدخول "أل" عليه.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

يخال الفرار يراخي الأجل

وهو من شواهد: التصريح: 63 / 2، والأشموقي: 337 / 2 / 679، والشذور: 1 / 1 / ؟؟؟ / 506، وابن عقيل: 247 / 3 / 95، وسيبويه: 1 / 99، وهو من الخمسين التي لا يعرف لها قائل. والمصنف: 71 / 3، والمقرب: 25، والخزانة: 439 / 3، والهمع: 2 / 93، والدرر: 2 / 124.

المفردات الغريبة: النكايّة: الإضرار والأذى - من نكيت العدو - أثرت فيه ونلت منه. يخال: يظن. يراخي: يباعد ويؤخر.

المعنى: أن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه، أو يقهرهم، أو ينازلهم القتال. يظن أن الهرب والفرار من الحرب يبعد عنه الموت، ويفسح له في العمر. الإعراب: ضعيف: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هو ضعيف، وضعيف: مضاف. النكايّة مضاف إليه. أعدائه: مفعول به للنكايّة، والهاء مضاف إليه. يخال: فعل مضارع مرفوع، والفاعل هو. الفرار: مفعول به أول "يخال" منصوب. يراخي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. الأجل: مفعول به لـ"يراخي" منصوب، وسكن لضرورة الشعر؛ وجملة "يراخي الأجل": في محل نصب مفعولا ثانيا لـ"يخال".

موطن الشاهد: "النكايّة أعداءه".

وجه الاستشهاد: إعمال المصدر المقترن بـ"أل" النكايّة، ونصبه المفعول "أعداءه".  
فائدة: ذهب سيبويه والخليل إلى أن ناصب المفعول هو المصدر المقترن بـ"أل" كما بينا؛ وذهب أبو العباس المبرد إلى أن ناصب المفعول في هذه الحالة مصدر آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور، وهذا المصدر المحذوف منكر؛ فالتقدير عنده: ضعيف النكايّة نكايّة أعداءه، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه في هذه الحالة =

(173/3)

---

[عمل اسم المصدر]:

واسم المصدر إن كان علما لم يعمل 1 اتفاقا؛ وإن كان ميميا فكالصدر 2 اتفاقا؛

كقوله 3: [الكامل]

366- أظلم إن مصابكم رجلا 4

= منصوب على نزع الخافض؛ فالأصل عنده: ضعيف النكاية في أعدائه، ثم حذف حرف الجر فانتصب الاسم.

انظر الدرر اللوامع: 2 / 125.

1 لأن الأعلام لا تعمل؛ إذ لا دلالة لها على الحدث الذي يقتضي معمولاً، وذلك نحو: "يسار" علم ليسر، و"فجار" علم جنس للفجور، وفعله: أفجر لا فجر، و"برة" علم جنس على البر، وفعله: أبر لا بر. واسم المصدر العلم لا يضاف، ولا يقبل "أل" ولا يقع موقع الفعل، ولا يوصف، كما ذكر ذلك السيوطي في الهمع. وإن كان غير علم عمل بالشرط الذي يعمل به المصدر غير النائب عن فعله، وإعمال اسم المصدر مع قياسيته قليل. ومنه قول الشاعر:

بعشرتكم الكرام تعد منهم

ولم يحتفظ له شاهد إلا في حالة الإضافي؛ لأن النصب من خواص الأسماء، فهو يبعد شبه المصدر من الفعل، ويقدر الفعل الماضي عند إرادة الزمن الماضي والمضارع عند إرادة الزمن المستقبل.

همع الهوامع: 2 / 94.

2 ذكرنا أن الحق أنه مصدر ميمي لا اسم مصدر.

3 القائل: هو الحارث بن خالد المخزومي: أحد شعراء قريش المعدودين الغزليين؛

يذهب مذهب عمر بن أبي ربيعة، ولاة عبد الملك بن مروان مكة، قيل: إن العرب تفضل قريشا في كل شيء إلا في الشعر، فلما جاء عمر بن أبي ربيعة وخالد بن الحارث وغيرهما أقرت لها العرب بالشعر، توفي سنة: 80هـ. تجريد الأغاني: 1 / 429-435.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

أهدى السلام تحية ظلم

وبعد الشاهد قوله:

أقصيته وأراد سلمكم ... فليهنه إذ جاءك السلم

=

وإن كان غيرهما<sup>1</sup>، لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين؛ وعليه قوله<sup>2</sup>: [الوافر]

= والشاهد من شواهد: التصريح: 64 2، والأشموقي: 336 / 2 / 684، والشذور: 534 / 218، ومجالس ثعلب: 270، والاشتقاق: 99، 151، وأمالي ابن الشجري: 107 / 1، والمغني: 697 / 937، والسيوطي: 301، والعيني: 502 / 3، والهمع: 2 / 94، والدرر: 126 / 2، وقد نسبته الحريري في درة الغواص إلى العرجي، وديوان العرجي: 193.

المفردات الغريبة: ظلوم: وصف من الظلم، لقب به الشاعر حبيبته. مصابكم: مصدر ميمي بمعنى الإصابة. المعنى: يقول الشاعر لمحبوبته - وقد لقبها بظلوم لمعاملتها له: إن إصابكم رجلا يتقدم بالتحية تقربا إليكم - ظلم منكم له؛ لأنه يبغى الوصل وتجيئونه بالصد والإعراض. الإعراب: أظلوم: الهمزة: حرف لنداء القريب، لا محل له من الإعراب، ظلوم: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. إن: حرف مشبه بالفعل. مصابكم: مصاب: اسم إن منصوب، وهو مضاف، و"كم": في محل جر مضاف إليه؛ من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله. رجلا: مفعول به منصوب للمصدر الميمي. أهدى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. السلام: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وجملة "أهدى السلام": في محل نصب صفة لرجل. تحية: مفعول لأجله؛ والعامل فيه "أهدى". ظلم: خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. موطن الشاهد: "مصابكم رجلا".

وجه الاستشهاد: إعمال المصدر الميمي "مصاب" عمل الفعل؛ حيث أضيف إلى فاعله "كاف الخطاب"، ونصب المفعول به "رجلا".

فائدة: زعم اليزيدي أن "مصابكم" اسم مفعول من الإصابة، وهو اسم إن، وخبرها "رجل"، وزعم أن قوله: "ظلم" خبر مبتدأ محذوف، والتقدير عنده: إن الذي أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية، وذلك ظلم منكم؛ وما قاله اليزيدي تكلف ظاهر غير مرضي المبني ولا المعنى. وللبيت الشاهد قصة عند أهل الأدب.

انظر الدرر اللوامع: 126-127.

1 أي غير العلم، وذي الميم المزيدة لغير المفاعلة.

2 القائل: هو عمير بن شبيب المعروف بالقطامي، وقد مرت ترجمته.

## 367- وبعد عطائك المائة الرتاعا1

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

أكفرا بعد رد الموت عني؟

البيت من قصيدة قالها الشاعر في مدح زفر بن الحارث الكلابي الذي أطلقه بعد أن كان أسيرا ووهبه مائة من الإبل، ورد عليه ماله.

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 64، وابن عقيل: 250 / 3 / 99، والأشثوني: 685 /

2 / 336، والعيني: 3 / 505، والشذور: 219 / 536، والخصائص: 2 / 220،

وأما ابن الشجري: 2 / 142، وشرح المفصل: 1 / 20، والجمع: 1 / 188، 2 /

95، والدرر: 1 / 161، 2 / 127، وديوان القطامي: 41.

المفردات الغريبة: أكفرا: الكفر هنا: جحد النعمة. الرتاعا: جمع راتعة وهي الإبل التي ترتع وترعى كيف شاءت لا يمنعها أحد.

المعنى: كيف أجد نعمتك وأنكر فضلك علي وإحسانك إلي، بعد أن أطلقت سراحي من أسري، وخلصتني من يد أعدائي، فحلت بيني وبين الموت المحقق، ولم تكف بذلك بل أعطيتني مائة من الإبل الراتعة السمينة؛ تفضلا منك وكرما؟.

الإعراب: أكفرا: الهمزة: حرف للاستفهام الإنكاري، كفرا؛ مفعول مطلق لفعل محذوف؛ والتقدير: أأكفر كفرا. "بعد": متعلق بالفعل المحذوف العامل في المصدر، و"بعد"

مضاف. رد: مضاف إليه، وهو مضاف. الموت: مضاف إليه؛ من إضافة المصدر إلى

مفعوله. "عني": متعلق بـ"رد". وبعد: الواو: عاطفة، بعد: معطوف على ظرف الزمان

السابق، وهو مضاف. عطائك: عطاء: مضاف إليه، والكاف: في محل جر مضاف إليه؛

من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. المائة: مفعول به لـ"عطاء" منصوب، وعلامة نصبه

الفتحة الظاهرة. الرتاع: صفة لـ"المائة" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة والألف

للإطلاق.

موطن الشاهد: "عطائك المائة".

وجه الاستشهاد: إعمال اسم المصدر عطاء عمل الفعل؛ فأضيف اسم المصدر إلى

فاعله كاف الخطاب، ونصب المفعول به المائة؛ وحكم إعمال اسم المصدر في هذه

الحال قليل، ونظيره قول الشاعر:

قالوا: كلامك هنداء وهي مصغية ... يشفيك قلت: صحيح ذاك لو كانا  
فقلوله: "كلام" اسم مصدر من فعل "كلم"، والمصدر هو التكليم. وقد أعمل الشاعر  
اسم المصدر عمل المصدر؛ فأضافه إلى فاعله "كاف الخطاب"، ونصب به المفعول به  
"هنداء".

(176/3)

[إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله]:

ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله 1؛ نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} 2،  
ويقل عكسه، كقلوله 3: [البسيط]  
368- قرع القواقيز أفواه الأباريق 4

1 أي إن وجد له مفعول، ويكون الفاعل مجرورا في اللفظ مرفوعا في المحل.  
2 سورة البقرة، الآية: 251. 22 سورة الحج، الآية: 40.  
موطن الشاهد: {دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} .  
وجه الاستشهاد: مجيء المصدر مضافا إلى فاعله "لفظ الجلالة" ثم تبعه مفعوله "الناس"،  
وحكم إضافة المصدر إلى فاعله، ومن ثم يعقبه مفعوله كثير شائع.  
3 القائل: هو المغيرة بن عبد الله، والمعروف بالأقيشر الأسدي، وقد مرت ترجمته.  
4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:  
أفنى تلادي وما جمعت من نشب  
وهو من شواهد: التصريح: 64 / 2، والأشموني: 337 / 2 / 689، والشذور: 200 /  
504، والمقتضب: 21 / 1، والجمل: 134، والمؤتلف: 56، والإنصاف: 233،  
والمقرب: 25، والعيني: 3 / 508، والمغني: 694 / 936، والسيوطي: 301،  
واللسان "قفز".

المفردات الغريبة: التلاد: المال القديم، كالتالد والتلبد، وضده الطريف. النشب: المال  
الثابت الذي لا يستطيع نقله؛ كالدور والضبياع. القواقيز: جمع قاقوزه: وهي القدح  
الذي يشرب فيه الخمر. والقرع: ضرب شيء صلب بمثله.  
المعنى: يبين الشاعر حاله التي آل إليها قائلا: إن معاقرتي للخمر، ومعاشرة إخوان  
السوء ذهب بجميع أموالي التي ورثتها من آبائي، وما جمعته بجهدتي وعملي؛ سواء في



ذلك المنقول منها والثابت.

الإعراب: أفنى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، للتعذر. تلامي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وياء المتكلم في محل جر بالإضافة. وما: الواو: عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على "تلامي" مبني على السكون في محل نصب. جمعت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعله، وجملة "جمعت": صلة للموصول، لا محل لها من الإعراب، والعائد إلى الاسم الموصول محذوف والتقدير: جمعته. "من نشب": متعلق بحال محذوفة من ما الموصولة. قرع: فاعل =

(177/3)

وقيل: يختص بالشعر، ورد بالحديث: "وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً" 1؛ أي: وأن يحج البيت المستطيع، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثير؛ نحو: {رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ} 2 ونحو: {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ} 3 ولو ذكر لقليل: دعائي إياك، ومن دعائه الخير.

= "أفنى" مرفوع، وهو مضاف. القواقيز: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله.

أفواه: فاعل للمصدر مرفوع، وهو مضاف. الأباريق: مضاف إليه مجرور.

موطن الشاهد: "قرع القواقيز أفواه".

وجه الاستشهاد: إضافة المصدر "قرع" إلى مفعوله "القواقيز"، ثم الإتيان بالفاعل "أفواه" وهذا قليل في اللغة؛ ومثل هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالقوة والسرعة:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهم تنقاد الصياريف

1 الحديث: هذا جزء من حديث طويل ومشهور في بيان أركان الإسلام، وهو في

صحيح مسلم: 42 / 1، والنسائي: 4 / 125. و"حج" مصدر مضاف إلى مفعوله وهو

"البيت"، "من": اسم موصول فاعله.

وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا} ؛ لاحتمال كون "من" بدلا من الناس، بدل بعض من كل، وقد حذف الرابط

للعلم به، أي: من استطاع منهم؛ كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف، أي فعليه أن

يحج. وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى؛ لأن المعنى يكون حينئذ، والله على

الناس، مستطيعهم وغير متستطيعهم أن يحج البيت المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع.

مغني اللبيب: 694-695، حاشية الصبان: 2/ 289.

2 14 سورة إبراهيم، الآية: 40.

موطن الشاهد: {تَقَبَّلَ دُعَاءٌ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "دعاء" مصدرا مضافا إلى الفاعل؛ وهو ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا؛ ومجيء مفعوله محذوفا؛ والتقدير: تقبل دعائي إياك؛ وهذا كثير شائع.

3 41 سورة فصلت، الآية: 49.

موطن الشاهد: {دُعَاءُ الْخَيْرِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "دعاء" مصدرا مضافا إلى مفعوله "الخير" مع حذف فاعله؛ والتقدير: من دعائه الخير؛ وهذا كثير شائع.

(178/3)

---

[حكم تابع المصدر] :

وتابع المجرور يجر على اللفظ، أو يحمل على المحل 1؛ فيرفع كقوله 2:

[الكامل]

396- طلب المعقب حقه المظلوم 3

---

1 أي: إذا كان المجرور فاعلا، أو نائب فاعل، وهذا مذهب الكوفيين. وذهب سيبويه، وجمهور البصريين: إلى عدم جواز الاتباع على المحل، وما ورد مما ظاهره الاتباع على المحل يؤول بتقدير رافع للمرفوع وناصب للمنصوب. ورأي الكوفيين أوضح وأولى بالسير عليه.

التصريح: 2/ 65، الأشموني مع الصبان: 2/ 291.

2 القائل: هو لبيد بن ربيعة العامري، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

حتى تهجر في الرواح وهاجها

وفي البيت يصف حمارا وحشيا وأتته، وهو من شواهد: التصريح: 1/ 278، 2/ 65،

وابن عقيل: 254/ 3/ 104، والأشموني: 691/ 2/ 337، والعيني: 3/ 315،

وأما ابن الشجري: 1/ 228، 2/ 32، والإنصاف: 232، 331، وشرح المفصل:  
24/ 2، 46، 66/ 6، والخزانة: 1/ 334، 441، والهمع: 2/ 145 والدرر: 2/  
202، وديوان لييد: 128.

المفردات الغربية: تَجَر: سار في الهاجرة، وهي نصف النهار وقد اشتداد الحر. الرواح:  
الوقت من زوال الشمس إلى الليل. هاجها: أزعجها وأثارها. المعقب: الغريم الذي  
يطلب حقه بإلحاح.

المعنى: حتى سار ذلك الحمار الوحشي عند شدة الحر بعد الزوال، وأزعج أتانته، وطلبها  
طلبا متواصلا، كما يطلب الغريم المظلوم حقه ودينه من غريمه بشدة وإلحاح.  
الإعراب: حتى: حرف غاية وجر. تَجَر: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير  
مستتر جوازا تقديره: هو. "في الرواح": متعلق بـ"تَجَر". وهاجها: الواو: عاطفة، هاج:  
فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، و"ها": في محل نصب مفعول به.  
طلب: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. المعقب: مضاف إليه؛ من إضافة المصدر  
إلى فاعله. حقه: مفعول به للمصدر "طلب"، وهو مضاف، والهاء: في محل جر مضاف  
إليه. المظلوم: صفة لـ"المعقب" باعتبار محله؛ لأن محله الرفع على أنه فاعل للمصدر. =

(179/3)

---

أو ينصب؛ كقوله1: [الرجز]  
370- مخافة الإفلاس والليانا2

---

= موطن الشاهد: "المظلوم".

وجه الاستشهاد: رفع المظلوم الواقع صفة لـ"المعقب" المجرور لفظا بإضافة المصدر  
"طلب"، ولكنه مرفوع محلا؛ لأنه فاعل للمصدر؛ فتبعته الصفة بالرفع نظرا إلى المحل.

1 القائل: هو زيادة العنبري.

لم أعثر له على ترجمة وافية.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز وقبله قوله:

قد كنت داينت بما حسانا

وبعده قوله:

يحسن بيع الأصل والقيانا

والشاهد من شواهد: التصريح: 65 / 2، والأشعوني: 338 / 2 / 693، وابن عقيل: 255 / 3 / 105، والكتاب لسيبويه: 98 / 1، ونسب إلى رؤية بن العجاج، وأما ابن الشجري: 228 / 1، 31 / 2، وشرح المفصل: 65 / 6، والعيني: 520 / 3، والهمع: 145 / 2، والدرر: 203 / 2، والمغني: 619 / 856، والسيوطي: 282، ومحلقات ديوان رؤية بن العجاج: 187.

المفردات الغريبة: داينت بها: أخذتها بدلا من دين لي عليه، والهاء عائدة على جارية معروفة الليان: المماثلة.

المعنى: كنت قد أخذت هذه الجارية من حسان بدلا من دين لي عليه؛ لخوفي من إفلاسه ومماطلته في دفع الدين.

الإعراب: قد حرف تحقيق، لا محل له من الإعراب. كنت: فعل ماضٍ ناقص، مبني على السكون، والتاء: في محل رفع اسمه. داينت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعله؛ وجملة "داينت": في محل نصب خبر كنت. "بها": متعلق بـ"داين". حسانا: مفعول به منصوب. مخافة: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف. الإفلاس: مضاف إليه؛ من إضافة المصدر إلى مفعوله. والليانا: الواو: عاطفة، الليانا: معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب؛ لكونه مفعولا للمصدر "مخافة"، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله.

موطن الشاهد: "والليانا".

وجه الاستشهاد: عطف "الليانا" بالنصب على الإفلاس المجرور لفظا بإضافة المصدر "مخافة"؛ لكونه أي -المعطوف عليه- منصوب محلا؛ لأنه مفعول للمصدر؛ ويجوز أن نعرب "الليانا": مفعولا معه، ويكون معطوفا على "مخافة" على حذف مضاف.

(180/3)

[باب إعمال اسم الفاعل]

هذا باب إعمال اسم الفاعل:

[تعريف اسم الفاعل]:

وهو: ما دل على الحدث والحدوث وفاعله.

فخرج بالحدوث؛ نحو: "أفضل" و"حسن" فإنهما إنما يدلان على الثبوت، وخرج يذكر فاعله؛ نحو "مضروب" و"قام" 1.

[شروط عمل اسم الفاعل] :

فإن كان صلة لأل عمل مطلقا<sup>2</sup>، وإن لم يكن عمل بشرطين<sup>3</sup>؛  
أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال<sup>4</sup>، لا الماضي، خلافا للكسائي<sup>5</sup>، ولا

---

1 مضروب: اسم مفعول، وهو يدل على المفعول لا على الفاعل، ودلالته على الفاعل بطريق الالتزام. والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان، ولا يدل بالوضع على الفاعل، وإنما يدل على الفاعل بالزوم العقلي، ضرورة علم كل أحد بأنه ما من فعل إلا له فاعل، فالمراد بنفي دلالته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية.

التصريح: 2/ 65.

2 أي: أنه يعمل، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره، وسواء أكان معتمدا على شيء مما سيذكره في النوع الثاني، أم لم يكن معتمدا على شيء منها.  
3 بقي شرطان آخران؛ وهما: ألا يكون موصوفا، وألا يكون مصغرا خلافا للكسائي فيهما.

4 وكذلك إذا كان بمعنى الاستمرار المتجدد، أي: الذي يحدث ثم ينقطع ثم يعود ... إلخ وقيل: في اشتراط هذا: أنه إنما يعمل حملا على مضارعه، وهو بمعنى الحال، أو الاستقبال؛ فإن كان بمعنى الماضي فقد زال شبهه بالمضارع فلا وجه لعمله.  
التصريح: 2/ 65.

5 مرت ترجمته.

(181/3)

---

حجة له في: {بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ} 1؛ لأنه على حكاية الحال؛ والمعنى: ييسط ذراعيه؛ بدليل: {وَنُقَلِّبُهُمْ} ، ولم يقل وقلبناهم.

والثاني: اعتماده<sup>2</sup> على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف؛ نحو: "أضارب زيد عمرا"، و"ما ضارب زيد عمرا"، و"زيد ضارب أبوه عمرا"، و"مررت برجل ضارب أبوه عمرا".

والاعتماد على المقدر، كالا اعتماد على الملفوظ به؛ نحو: "مهين زيد عمرا أم مكرومة؟" أي: أمهين<sup>3</sup>؛ ونحو: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} 4؛ أي: صنف مختلف ألوانه؛

---

## 18 1 سورة الكهف، الآية: 18.

موطن الشاهد: "باسط ذراعيه".

وجه الاستشهاد: احتج الكسائي بإعمال "اسم الفاعل" في هذه الآية مع كونه للماضي، ونصبه المفعول به "ذراعيه"، ورد عليه بما هو ظاهر وواضح في المتن. وقد احتج الكسائي ومن وافقه كهشام وأبي جعفر: أن باسطا اسم فاعل بمعنى الماضي، وقد عمل النصب في ذراعيه، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا: إن هذه القصة حكاية حال، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعلى هذا لا يكون "باسط" ماضيا، ولكنه حاضر. "ونقلبهم" أتى بالمضارع الدال على الحال، وكذلك الواو في "كلبهم" فإنها للحال. والذي يحسن وقوعه بعدها المضارع لا الماضي، فإنه يقال: سافر محمد وأبوه يبكي، ولا يحسن أن يقال: وأبوه بكى.

2 لأن ذلك يقربه من الفعل، وهذا شرط لعمله النصب في المفعول، وفي الفاعل الظاهر، أما عدم المضي فشرط لعمله في المفعول فقط.

3 بدليل وجود "أم" المعادلة، فمهيّن: اسم فاعل، وقد رفع "زيد" ونصف "عمرا" اعتمادا على الاستفهام المقدر.

## 16 4 سورة النحل، الآية: 69.

موطن الشاهد: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}.

وجه الاستشهاد: عمل اسم الفاعل "مختلف" عمل فعله، ورفع الفاعل "ألوانه"؛ لأنه اعتمد على موصوف محذوف؛ لأن التقدير - كما في المتن - وصنف مختلف ألوانه والتمثيل بهذه الآية، إما سهو، أو مبني على أن الاعتماد شرط للعمل حتى في المرفوع، وهو رأي ضعيف. والصحيح عند النحاة: أن رفعه الفاعل لا يشترط فيه شيء. أما الاعتماد فشرط لنصبه المفعول به وليس في الآية مفعول به.

(182/3)

---

وقوله 1: [البسط]

371- كناطح صخرة يوما ليوهنها2

---

1 القائل: هو الأعشى ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل..

وهو من شواهد: التصريح: 66 / 2، والأشموقي: 698 / 2 / 341، وابن عقيل: 257 /

3 / 109، والشذور: 205 / 511، والعيني: 3 / 529، وديوان الأعشى: 46.

المفردات الغريبة: ليوهنها: ليضعفها. يضرها: يؤثر فيها. أوهى: أضعف. الوعل: التيس الجبلي، وجمعه أوعال وووعول.

المعنى: أن الذي يطلب ويرجو من الأشياء ما لا يستطيع الوصول إليه يتعب نفسه، ويحيب أمله، ولا يظفر بشيء؛ كالتيس الذي ينطح بقرنه صخرة صلبة ليضعفها ويفتتها، فلا يؤثر ذلك فيها شيئاً، ويرجع وقد أتعب نفسه وآذى قرنه.

الإعراب: كناطح: متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنت كناطح؛ وفي ناطح ضمير مستتر في محل رفع فاعل لاسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل دائماً، وينصب المفعول إن استكمل الشروط، وكان فعله متعدياً. صخرة: مفعول به لـ"ناطح". "يوما": متعلق بـ"ناطح". ليوهنها: اللام: لام كي لا محل لها من الإعراب، يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد لام التعليل، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، و"ها": ضمير متصل في محل نصب مفعولاً به؛ والمصدر المؤول من أن المصدرية، وما دخلت عليه مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بـ"ناطح". فلم: الفاء: عاطفة، لم: نافية جازمة. يضرها: فعل مضارع مجزوم بـ"لم". وعلامة جزمه السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، و"ها" في محل نصب مفعول به؛ وجملة "لم يضرها": معطوفة على جملة "يوهنها": لا محل لها. وأوهى: الواو: عاطفة، أوهى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. قرنه: مفعول به لـ"أوهى"، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. الوعل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ وجملة "أوهى قرنه ...": معطوفة على "لم يضرها": لا محل لها.

موطن الشاهد: "ناطح صخرة".

وجه الاستشهاد: إعمال اسم الفاعل "ناطح" عمل فعله، فينصب المفعول به "صخرة" مع أنه غير معتمد في الظاهر على شيء، إلا أنه من حيث المعنى معتمد على =

أي: كوعل ناطح، ومنه "يا طالعا جبلا" أي: يا رجلا طالعا، وقول ابن مالك: "إنه اعتمد على حرف النداء" سهو؛ لأنه مختص بالاسم؛ فكيف يكون مقربا من الفعل 1. [تحول صيغة فاعل إلى صيغة المبالغة]:

[شروط عمل صيغ المبالغة]:

فصل: تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير 2 إلى: فعال، أو فاعول، أو مفعال؛ بكثرة، وإلى فاعيل أو فعل؛ بقلّة، فيعمل عمله بشروطه؛ قال 3: [الطويل]  
372- أخوا الحرب لباسا إليها جلالها 4

---

= موصوف محذوف؛ لأن الأصل "كوعل ناطح"، فراعى الشاعر ذلك المعنى، واعتبره معتمدا عليه، فأعمله عمل فعله.

1 أجيب عن الناظم بأن المصنف لم يدع أن حرف النداء مسوغ، بل إن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل، وهذا لا ينافي كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف، وإنما صرح بذلك مع دخوله في قوله بعد:  
وقد يكون نعت محذوف عرف ... ..

لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولي حرف النداء؛ لأن النداء يبعده عن الفعل. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2 / 293.

2 أي المبالغة والكثرة في معنى الفعل الثلاثي الأصلي، ولذلك تسمى: صيغة المبالغة. ولا تصاغ في الغالب إلا من مصدر فعل ثلاثي متصرف، متعدد، ما عدا صيغة "فعال" فتصاغ من مصدر الثلاثي اللازم والمتعدي، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

وإني لصبار على ما ينوبني ... وحسبك أن الله أثنى على الصبر

ولست بنظر إلى جانب الغنى ... إذا كانت العلياء في جانب الفقر

ويندر أن تصاغ من غير الثلاثي "كأفعل" لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل، نحو: دراك وسار؛ من أدراك، وأسأر "أي أبقى في الكأس بقية"، ومعطاء ومعوان، من أعطى وأعان، وسميع ونذير من أسمع وأنذر، وزهوق من أزحق.  
انظر حاشية يس على التصريح: 2 / 67، والأشموني: 2 / 343.

3 القائل: هو: القلاخ بن حزن بن جناب المنقري.

ولم أعثر له على ترجمة وافية.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

وليس بولاج الخوالف أعقلا

=



= وينشد قبله:

فإن تك فاتتك السماء فإنني ... بأرفع ما حولي من الأرض أطولا  
والشاهد من شواهد: التصريح: 68 / 2، وابن عقيل: 112 / 3 / 258، والأشعري:  
342 / 2 / 699، والشذور: 514 / 207، والقطر: 367 / 129، وسيبويه: 1 /  
57، والمقتضب: 113 / 2، وشرح المفصل: 7 / 6، والعيني: 535 / 3، والهمع: 2 /  
96، والدرر: 129 / 2.

المفردات الغريبة: أخوا الحرب: أي مؤاخيها وملازمها. إليها: إلى بمعنى اللام، أي: لها.  
جلالها: جمع جل، والمراد: ما يلبس في الحرب من الدروع ونحوها. ولاج: كثير الولوج؛  
أي: الدخول. الخوالب: جمع خالفة وهي عمود البيت أو الخيمة، والمراد هنا: الخيمة  
نفسها أو البيت. أعقلا؛ الأعقل: الذي تصطك ركبته من الفرع.  
المعنى: يمتدح الشاعر نفسه بالشجاعة والإقدام ويقول: إنه رجل حرب، يلبس لها  
لباسها ويقتحمها إذا شئت نيرانها، ولا يخشى في البيوت أو الخيام خوفا وفزعاً؛ أي: أنه  
مقدام جريء غير جبان.  
الإعرابك أخوا: حال منصوب من الضمير المتكلم في البيت السابق على الشاهد وهو  
قوله:

فإن تك فاتتك السماء فإنني ... بأرفع ما حولي من الأرض أطولا  
وهو منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. الحرب:  
مضاف إليه مجرور. لباسا: حال ثانية من ضمير المتكلم المذكور؛ وفيه ضمير مستتر هو  
فاعله. "إليها": متعلق بـ"لباس". جلالها: مفعول به لـ"لباس" منصوب، وهو مضاف،  
و"ها" مضاف إليه. وليس: الواو: عاطفة، ليس: فعل ماضٍ ناقص واسمه ضمير مستتر  
جوازا؛ تقديره: هو. بولاج: الباء: حرف جر زائد، ولاج: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً  
على أنه خبر ليس، وهو مضاف. الخوالب: مضاف إليه مجرور. أعقلا: إما أن يكون  
حالا من اسم ليس، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا لـ"ليس"؛ وفي كلا الحالتين فهو منصوب،  
وعلامة نصبه الفتحة؛ ويمكن أن يكون صفة لـ"ولاج"، أو معطوفا عليه بحرف عطف  
مقدر، وهو في هذه الحالة مجرور، وعلامة جره الفتحة بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من

الصرف؛ أو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر:

فلسنا بالجمال ولا الحديد  
موطن الشاهد: "لباسا جلالها". =

(185/3)

وقال 1: [الطويل]

373- ضروب بنصل السيف سوق سمانها 2

= وجه الاستشهاد: إعمال صيغة المبالغة "لباس" عمل الفعل واسم الفاعل فنصبت المفعول "جلالها"، وقد اعتمدت على موصوف مذكور "أخا الحرب".

1 القائل: هو: أبو طالب بن عبد المطلب؛ واسمه عبد مناف وقيل شيبه، سيد قريش، وأحد أبطالهم وخطبائهم العقلاء وشعرائهم، مربي النبي صلى الله عليه وسلم وكافله، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب له ديوان صغير يسمى ديوان شيخ الأباطح، مات وله بضعة وثمانون سنة وذلك سنة 3ق. هـ. الجمحي: 243، الأعلام: 4/ 166، طبقات ابن سعد: 1/ 75 وغيرها.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

والبيت من كلمة يرثي فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب وهو من شواهد: التصريح: 2/ 68، والأشعري: 700 / 2 / 342، والشذور: 208 / 515، والقطر: 130 / 367، وسيبويه: 1 / 57، والمقتضب: 2 / 14، والجمال: 104، وأما لي بن الشجري: 2 / 106، وشرح المفصل: 6 / 69، والخزانة: 2 / 175، 3 / 446، والعيني: 3 / 539، والهمع: 2 / 97، والدرر: 2 / 130، وديوان أبي طالب: 11.

المفردات الغريبة: ضروب: صيغة مبالغة لضارب. نصل السيف: حده وشفرفته. سوق: جمع ساق. سمانها: جمع سمينة ضد الهزيلة، وهي الممتلئة الجسم. عاقر: اسم فاعل من العقّر، وهو الذبح.

المعنى: يصف ابو طالب أبا أمية بالكرم وقت العسرة، ويقول: إنه كان جوادا واسع الكرم؛ يعقر الإبل السمان للضيغان، إذا أعسر الناس، ولم يجدوا زادا، وقد كانوا يضربون قوائم الإبل بالسيوف قبل الذبح؛ لإضعافها، فيتمكنوا من ذبحها. الإعراب: ضروب: خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: هو ضروب. "بنصل": متعلق بـ"ضروب"، و"نصل" مضاف. السيف: مضاف إليه مجرور. سوق: مفعول به لـ"ضروب"، وهو مضاف. سماتها: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"ها" مضاف إليه. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. عدموا: فعل ماضٍ مبني على الضم: لاتصاله بواو الجماعة، والواو في محل رفع فاعل. زادا: مفعول به منصوب؛ وجملة "عدموا زادا": في محل جر بالإضافة. فإنك: الفاء: واقعة في جواب الشرط =

(186/3)

وحكى سيبويه: "إنه لمنحار بوائكها"1، وقال2: [الطويل]

374- فتاتان أما منهما فشبيهة ... هلالا3.....

= غير الجازم، إن: حرف مشبه بالفعل، والكاف: في محل نصب اسم إن. عاقر: خبر إن مرفوع؛ وجملة "إن واسمها وخبرها": لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم.

موطن الشاهد: "ضروب سوق سماتها".

وجه الاستشهاد: إعمال صيغة المبالغة ضروب عمل الفعل، فنصب بما المفعول سوق، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف - كما بينا في الإعراب - والتقدير: هو ضروب.

1 بوائكها: جمع بائة، وهي السمينة الحسنة من النوق، وهي منصوبة بمنحار صيغة مبالغة من ناجر، وقد اعتمدت على مخبر عنه وهو اسم "إن". الكتاب لسيبويه: 1/

112. شرح الأشموني مع الصبان: 2/ 297.

2 القائل: هو عبد الله بن قيس الرقيات، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:

فتاتان أما منهما فشبيهة ... هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 68، والأشموني: 702 / 2 / 342، والعيني: 3/ 542.

المفردات الغريبة: فتاتان: تشبة فتاة، وهي الجارية الحديثة السن: هلالا؛ الهلال: القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر. البدر: القمر عند تمامه وكماله.  
 المعنى: أن هاتين الفتاتين جميلتان؛ غير أن إحداهما تشبه الهلال في نحافتها، والأخرى تشبه البدر في سمها وإشراقها.  
 الإعراب: فتاتان: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هما فتاتان مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. أما: حرف شرط وتفصيل، لا محل له من الإعراب. "منهما": متعلق بمحذوف واقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ، والتقدير: أما واحدة كائنة منهما. فشبيهة: الفاء: زائدة وجوبا في خبر المبتدأ، شبيهة: خبر المبتدأ مرفوع فيه ضمير مستتر تقديره: هي في محل رفع فاعل. هلالا: مفعول به لـ"شبيهة" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وأخرى: الواو: عاطفة، أخرى: صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الصمة المقدرة على الألف للتعذر. "منهما": متعلق بمحذوف صفة لـ"أخرى"؛ والتقدير: وواحدة أخرى منهما تشبه البدر. موطن الشاهد: "فشبيهة هلالا".

(187/3)

وقال1: [الوافر]

375- أتاني أنهم مزقون عرضي2

= وجه الاستشهاد: إعمال صفة المبالغة "شبيهة" عمل الفعل واسم الفاعل، حيث نصب بها المفعول به "هلالا"؛ واسم المبالغة هنا؛ معتمد على مخبر عنه محذوف؛ لأن التقدير: أما فتاة منهما فهي شبيهة هلالا.

انظر في هذه المسألة حاشية يس على التصريح 2/ 68.

1 القائل: هو الصحابي؛ زيد الخير الذي كان يسمى بزيد الخيل الطائي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

جحاش الكرملين لها فديد.

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 68، وابن عقيل: 261 / 3 / 115، والأشموني: 703 /

2 / 342، والشذور: 209 / 516، والقطر: 131 / 368، والمقرب: 24.

المفردات الغربية: مزقون: جمع مزق مبالغة في مازق، من المزق وهو شق الثياب ونحوها، ويستعمل في شق العرض مجازاً، عرض الإنسان: ما يحميه ويصونه ويدافع عنه من حسبه ونسبه. جحاش: جمع جحش؛ وهو الصغير من الحمير. الكرملين: ماء في جبل طيئ، كانت ترده الجحوش. فديد: صياح وتصويت.

المعنى: بلغني أن هؤلاء القوم يتناولون علي، وينالون عرضي بالقدرح والذم، ولست أعبأ هؤلاء، ولا أصفي لترهاقم، فهم عندي كالجحوش التي ترد هذا الماء وتتزاحم عليه، وهي تنهق وتصيح وتحث جلبة كاذبة.

الإعراب أتاني: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولاً به. أنهم: حرف مشبه بالفعل، و"هم": ضمير متصل في محل نصب اسم "أن". مزقون: خبر "أن" مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم. عرضي: مفعول به لـ"مزقون" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحرك المناسبة، وهو مضاف، والياء: في محل جر بالإضافة؛ والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل رفع فاعل لـ"أتى".

جحاش: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هم جحاش، وهو مضاف. الكرملين: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. "لها": متعلق بمحذوف خبر مقدم. فديد: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "المبتدأ أو خبره": في محل نصب على الحال من جحاش الكرملني. =

(188/3)

[تثنية اسم الفاعل وصيغ المبالغة وجمعهما] :

فصل: تثنية اسم الفاعل وجمعه وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط؛ قال الله تعالى: {وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا} 1، وقال تعالى: {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ صُرُّه} 2، وقال: {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ} 3، وقال الشاعر 4: [الكامل]

= موطن الشاهد: "مزقون عرضي".

وجه الاستشهاد: إعمال صيغة المبالغة "مزقون" - جمع مزق - عمل الفعل واسم الفاعل، وهي معتمدة على مخبر عنه، وهو اسم "إن"؛ فنصب بها المفعول به "عرضي". هذا ويذكر هنا أن إعمال أمثلة المبالغة رأي سيبويه وأصحابه، وحجتهم السماع والحمل

على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة. ويمنع الكوفيون إعمال شيء منها، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، كما منعوا تقديمه عليها، ويرده قول العرب: "أما العسل فأنا شراب"، ولم يجوز بعض البصريين إعمال "فعليل" و"فعل". وأجاز الجرمي إعمال فعل دون فعليل؛ لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن. التصريح: 68 / 2، الدرر اللوامع: 130 / 2.

33 1 سورة الأحزاب، الآية: 35.

موطن الشاهد: {الذَّاكِرِينَ اللَّهَ}.

وجه الاستشهاد: إعمال جمع اسم الفاعل "الذاكرين" عمل اسم الفاعل المفرد، والفعل، فنصب به لفظ الجلالة؛ وحكم هذا الإعمال الجواز باتفاق؛ إذا توفرت الشروط المطلوبة.

39 2 سورة الزمر، الآية: 38.

موطن الشاهد: "كاشفات ضره".

وجه الاستشهاد: إعمال جمع اسم الفاعل "كاشفة" عمل اسم الفاعل المفرد، والفعل، فنصب به المفعول "ضره"؛ وحكم هذا الإعمال الجواز باتفاق؛ إذا توفرت الشروط المطلوبة.

54 3 سورة القمر، الآية: 7.

موطن الشاهد: {خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ}.

وجه الاستشهاد: إعمال جمع اسم الفاعل "خاشع" عمل اسم الفاعل المفرد، والفعل، فرفع به الفاعل "أبصارهم"؛ لاعتماده على صاحب الحال؛ وحكم هذا الإعمال الجواز باتفاق، كما سبق.

4 هو: عنزة بن شداد العبسي، وقد مرت ترجمته.

(189/3)

376- والناذرين إذا لم القهما دمي 1

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

الشاتي عرضي ولم أشتمهما

وهو من معلقته المشهورة بقوله في حزين ومرة ابني ضمضم المذكورين في قوله قبل:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر ... للحرب داسرة على ابني ضمضم  
والشاهد من شواهد: التصريح: 69 / 2، والأشثوني: 309 / 2 / 603، والعيني: 3 /  
551.

المفردات الغريبة: الشاقي: مثنى شاتم من الشتم وهو الرمي بالمكروه من القول.  
الناذرين: تثنية ناذر، وهو الذي يوجب على نفسه ما ليس بواجب عليه.  
المعنى: أخشى أن أموت ولم أنتقم من ابني ضمضم، اللذين يشتماني، ويقدحان في  
عرضي، ولم أسئ إليهما، وينذران أنفسهما - حين أكون غائبا عنهما - سفك دمي  
وقتلني، فإذا حضرت أو لقياني أمسكا عن كل ذلك، هيبة مني، وجبنا منهما وفزعا.  
الإعراب: الشاقي: صفة لابني ضمضم المذكورين في بيت سابق، مجرور وعلامة جره  
الياء؛ لأنه مثنى، والشاقي مضاف. عرضي: مضاف إليه، وهو مضاف، والياء: مضاف  
إليه. ولم: الواو: حالية، لم؛ نافية جازمة. أشتمهما: فعل مضارع مجزوم بـ"لم"؛ وعلامة  
جزمه السكون، والفاعل: أنا، و"هما": في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "لم أشتمهما": في  
محل نصب على الحال. والناذرين: الواو عاطفة، الناذرين: اسم معطوف على الشاقيين  
مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. إذا:  
ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني  
على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. لم: حرف جزم ونفي وقلب. ألقهما:  
فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وعلامة جزمه حذف الألف، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛  
تقديره: أنا؛ و"هما": في محل نصب مفعولا به؛ وجواب "إذا" محذوف؛ والأفضل اعتبار  
"إذا" - هنا - ظرفية وحسب. دمي: مفعول به لـ"الناذرين" منصوب، وعلامة نصبه  
الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة،  
والياء: مضاف إليه.

موطن الشاهد: "الناذرين دمي".

وجه الاستشهاد: إعمال مثنى اسم الفاعل المقترن بـ"أل"، وهو "الناذرين" عمل المفرد؛  
حيث نصب به المفعول "دمي" من دون أن يعتمد على شيء.

(190/3)

وقال1: [الرمل]

377- غفر ذنبهم غير فخر2

1 القائل: هو طرفة بن العبد البكري، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

ثم زادوا أنهم في قومهم

والبيت من قصيدته المشهورة والتي مطلعها قوله:

أصحوث اليوم أم شافتك هر ... ومن الحب جنون مستقر

والشاهد من شواهد: التصريح: 69 / 2، والأشعوي: 343 / 2 / 706، وابن عقيل:

117 / 2 / 263، وسيبويه: 58 / 1، برواية "فجر"، ونوادير أبي زيد الأنصاري: 10،

والجمل: 106، وشرح المفصل: 74 / 6، الخزانة: 364 / 3، والعيني: 458 / 3،

والهمع: 97 / 2، والدرر: 131 / 2، وديوان طرفة بن العبد: 68.

المفردات الغريبة: هر: مرخم هرة: اسم محبوبته. غفر: جمع غفور؛ مبالغة في غافر. فخر:

جمع فخور، مبالغة في فاخر.

المعنى: أن هؤلاء القوم زادوا على غيرهم -فوق ما هم عليه من الإقدام والشجاعة-

بأنهم كثيرو العفو عن الزلات، والصفح عن الإساءات، وأنهم -مع ما لهم من الخصال

الكريمة- لا يفخرون ولا يتباهون بشيء.

الإعراب: ثم: حرف عطف مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. زادوا: فعل ماضٍ

مبني على الضم، والواو: في محل رفع فاعل. أنهم: حرف مشبه بالفعل، و"هم": في محل

نصب اسمه. "في قومهم": متعلق بمحذوف حال من اسم "إن" و"هم" في محل جر

بالإضافة؛ وذهب ابن هشام إلى أن الجار والمجرور متعلق بـ"زادوا" معتبرا أن "في" بمعنى

"عند" في الشاهد. غفر: خبر "أن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ذنبهم: مفعول

به منصوب لـ"غفر"، وهو مضاف، و"هم" مضاف إليه. غير: خبر ثان لـ"أن" مرفوع،

وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف. فخر: مضاف إليه مجرور، وسكن لضرورة الشعر.

موطن الشاهد: "غُفِرَ ذَنبُهُمْ".

وجه الاستشهاد: إعمال جمع صيغة المبالغة "غفر" عمل المفرد، وقد اعتمد على مخبر

عنه مذكور؛ وهو اسم "أن"؛ وعمل جمع صيغة المبالغة جائر باتفاق.

فائدة أولى: لا فرق في الجمع -أي جمع اسم الفاعل- أن يكون جمع مذكر سالماً، أو

جمع مؤنث سالماً، أو جمع تكسير؛ فمثاله في المجموع جمع مذكر سالماً، قوله تعالى:

{وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا} ، ومثاله في المجموع جمع مؤنث سالماً، قوله تعالى: =



وأن يخفض بإضافته؛ وقد قرئ: {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} 1، و {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} 2؛ بالوجهين، وأما ما عدا التالي 3 فيجب نصبه؛ نحو: {خَلِيفَةً} من قوله

### 1 65 سورة الطلاق، الآية: 3.

أوجه القراءات: قرأ عاصم وحفص والمفضل وأبان وجبله وجماعة عن أبي عمرو: {بَالِغُ أَمْرِهِ}، وقرأ العامة: بتنوين "بالغ" ونصب "أمره".

توجيه القراءات: قراءة العامة على انتصاب أمره ببالغ؛ لأنه بمعنى الاستقبال، فعمل الفعل، وأما قراءة عاصم وحفص ومن معهما، فعلى إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. انظر البحر المحيط: 8/ 283، القرطبي: 18/ 161. المشكل: 2/ 384. موطن الشاهد: {إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ}

وجه الاستشهاد: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله "أمره"؛ وحكم إضافته إلى ما بعده الجواز - كما في هذه القراءة - ويجوز إعماله - كما في القراءة الأخرى - إن الله بالغ أمره؛ بتنوين اسم الفاعل، ونصب "أمره".

### 2 39 سورة الزمر، الآية: 38.

أوجه القراءات: قرأ أبو عمرو: "كاشفات ضره" بالنصب، وقرأ الباقون: "كاشفات ضره" بالخفض.

توجيه القراءات: قراءة أبي عمرو على إعمال اسم الفاعل؛ لأنه بمعنى الاستقبال، وجاء منونا، والقراءة الأخرى جاءت بالرفع من دون تنوين فأضيف اسم الفاعل إلى مفعوله؛ و"كاشفات" جمع كاشفة.

موطن الشاهد: {كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} .

وجه الاستشهاد: إضافة اسم الفاعل "كاشفات" إلى ما بعده؛ وحكم إضافته إلى ما بعده الجواز؛ لأنه يجوز أن ينصب ما بعده على أنه مفعوله؛ إذا كان منونا كما أسلفنا. 3 يشمل ذلك:

1- المعمول المفصول من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمجرور؛ فالظرف نحو "زيد

ضارب اليوم بكرة" والجار والمجرور نحو قوله تعالى: {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} .

2- المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا كان فعل اسم الفاعل ينصب مفعولين أو ثلاثة

وأضيفته إلى الأول منهما نحو: "هو ظان زيد قائما"، و"هذا معطي زد درهما". وقد ذهب

الجمهور إلى أن ناصب هذا المنصوب فعل مضمَر يفسره اسم الفاعل، وذهب السيرافي

إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه، وهو ما يدل عليه قول ابن مالك في الألفية: "وهو نصب ما نواه مقتضي"، هذا وقد ذهب سيبويه إلى أن النصب أعلى =

(193/3)

تعالى: {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} 1.

وإذا أتبع المجرور 2؛ فالوجه جر التابع على اللفظ؛ فتقول: "هذا ضارب زيد وعمرو" ويجوز نصبه بإضمار وصف منون، أو فعل اتفاتها، وبالعطف على المحل عند بعضهم 3؛ ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل؛ فنصب: "الشمس" في: "وجاعل الليل سكنا والشمس" 4، بإضمار جعل لا غير؛ إلا إن قدر: "جاعل" على حكاية الحال.

= بالنسبة للمعمول التالي للعامل، وذهب الكسائي إلى أن النصب والجر سواء، وقيل: الجر أولى لأنه أخف.

حاشية يس على التصريح: 2 / 69، الأشموني وحاشية الصبان: 2 / 300-301.

1 2 سورة البقرة، الآية: 30.

موطن الشاهد: {جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً}

وجه الاستشهاد: عمل اسم الفاعل "جاعل" عمل فعله، فنصب المفعول "خليفة"، وحكم هذا الإعمال النصب؛ لتعذر الإضافة بالفصل بالجار والمجرور.

2 أي بالوصف بأحد التوابع: أما المنصوب فلا يجوز جر تابعه؛ لأن شرط الاتباع على المحل كونه أصليا، والأصل في الوصف المستوفي للشروط العمل، لا الإضافة لالتحاقه بالفعل.

3 من مجيء التابع منصوبا قول أحد بني قيس، واستشهد به سيبويه:

فبينما نحن نرقبه أانا ... معلق وفضة وزناد راعي

فقد نصب "زناد راع" وهو معطوف على "فضة" المجرور بإضافة "معلق" إليه.

4 6 سورة الأنعام، الآية: 96.

أوجه القراءات: قرأ عاصم وحزمة والكسائي وخلف: "وجعل"، وقرأ الباقون: "جاعل" بالألف وكسر العين.

توجيه القراءات: من قرأ: {وَجَعَلَ اللَّيْلُ} فهو عطف على اللفظ والمعنى، ومن قرأ: "وجاعل الليل" فقد نصب "الشمس والقمر" بالعطف على موضع "الليل"؛ لأنه في

موضع نصب، وقيل: بل على تقدير: "وجعل".  
انظر: النشر 2/ 251، الإتحاف: 214، المشكل: 1/ 280.  
موطن الشاهد: "جاعل الليل سكنا والشمس".  
وجه الاستشهاد: انتصاب "الشمس" بإضمار فعل "جعل"، ولا يجوز النصب بإضمار  
وصف منون، ولا بالعطف على المحل؛ لأن الوصف المذكور غير عامل؛ لكونه =

(194/3)

.....  
= بمعنى الماضي، وأما إن قدر "جاعل" على حكاية الحال فحينئذ يجوز النصب على  
الوجهين السابقين؛ أي بإضمار وصف منون، أو بالعطف على محل الليل؛ لأن الوصف  
على هذا يكون عاملا؛ لكونه بمعنى يجعل.  
فائدتان: أ- إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار جاز اعتبار إضافته محضة بالنظر إلى  
معنى المضى فيه، وبذلك يقع صفة للمعرفة، ولا يعمل، واعتبارها غير محضة بالنظر إلى  
الحال والاستقبال، وبذلك يقع صفة للنكرة، ويعمل فيما أضيف إليه.  
ب- يجوز تقديم معموله عليه نحو: عليا أنا مصاحب، إلا إذا كان مقترنا بـأل نحو:  
المخترع الطيارات، أو مجرورا بإضاف نحو: هذا كتاب معلم الأدب، أو بحرف غير زائد  
نحو: ذهب محمد بمؤدب أحمد، فإن كان الحرف زائدا جاز، نحو ليس محمد خليلا بمكرم.  
حاشية الصبان: 2/ 300.

(195/3)

[باب إعمال اسم المفعول]  
هذا باب إعمال اسم المفعول:  
[تعريف اسم المفعول وشروط عمله]:  
وهو: ما دل على حدث ومفعوله<sup>1</sup>، كـ"مضروب" و"مكرم".  
ويعمل عمل فعل المفعول<sup>2</sup>، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إن كان بأل عمل مطلقا<sup>3</sup>، وإن  
كان مجردا عمل بشرط الاعتماد<sup>4</sup>، وكونه للحال أو الاستقبال.

تقول: "زيد مُعْطَى أبوه درهما، الآن أو غدا"، كما تقول: "زيد يُعْطَى أبوه درهما"،  
وتقول: "المعطي كفافا يكتفي"5، كما تقول: "الذي يُعْطَى أو أُعْطِيَ"؛ فالمعطي: مبتدأ،  
ومفعوله الأول مستتر عائد إلى "أل"، وكفافا: مفعول ثان، ويكتفي: خبر.  
ما ينفرد به اسم المفعول عن اسم الفاعل:  
وينفرد اسم المفعول6 عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في

- 
- 1 أي على معنى مجرد، وعلى الذات التي وقع عليها هذا الحدث، ولا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول، وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة، وفتح ما قبل آخره، كما مثل المصنف.
  - 2 أي الفعل المبني للمفعول –أي المجهول. فإن كان متعدياً لواحد رفعه بالنيابة، وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة ونصب غيره.
  - 3 بينا في مطلع باب إعمال اسم الفاعل المراد بالإطلاق.
  - 4 على استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه، أو موصوف، أو ذي حال.
  - 5 مثال للمقرون بأل وهو يعمل بلا شرط، وهو من أمثلة الناطم في الألفية.
  - 6 اعلم أن اسم الفاعل يمكن أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم، كقائم وقاعد =

(196/3)

---

المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه.

تقول: "الورع محمودٌ مقاصدُه"، ثم تقول: "الورع محمودٌ المقاصدَ" بالنصب، ثم تقول: "الورع محمودٌ المقاصدَ" بالجر1.

---

= وجالس وناقذ، وفي هذه الحالة يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف، تقول: "محمد قائم الأب، وناقذ القول". ويمكن أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد، وفي هذه الحالة تمتنع إضافته إلى مرفوعه، وقد قيل: إن هذا المنع أجمع عليه النحاة، وقال الشاطبي: فيه خلاف. ويمكن أن يكون اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد، كضارب وظالم، وفي هذه الحالة منع الجمهور إضافته إلى مرفوعه. سواء أ حذف مفعوله أم ذكر، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن. واختار

ابن مالك ما ذهب إليه الفارسي من أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف. وجوز ابن عصفور وابن أبي الربيع إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه، ولا يذكر في الكلام، ويدل لصحته إضافته إلى مرفوعه، وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر:

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

وهذا البيت يصلح دليلا لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور.

التصريح: 2/ 70-71، الأشموني مع الصبان: 2/ 303.

1 قد وردت صيغ سماعية بمعنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثي، في الدلالة على الذات والمعنى، ولكنها ليست على زنته. ومن ذلك: "فعل" نحو: "كحيل بمعنى مكحول، و"فعل" كذبح بمعنى مذبح، و"فعل" كقنص بمعنى مقنوص، و"فعلة" كمضغة بمعنى ممضوغة، ويقتصر في ذلك على المسموع. ومن الخير والتسامح أن تعمل عمل اسم المفعول بشروطه، فترفع نائب فاعل حتما.

وقد تنصب مفعولا به أو أكثر إن كان فعلها المبني للمجهول كذلك.

هذا وقد ذكر الأشموني: أن جواز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة، وقياسه عليها في جواز إضافته إلى المرفوع إنما يكون إذا كان على وزنه الأصلي، وهو وزن "مفعول" من الثلاثي، ووزن المضارع المبني للمجهول من غيره، فإن حول عن ذلك إلى "فعل" ونحوه لم يجز؛ لكراهة كثرة التغيرات، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتل أبيه، ويجوز، مكحول عينه ومقتول أبيه. الأشموني: 2/ 346، والأشموني مع الصبان: 2/ 306-305.

(197/3)

### [باب أبنية مصادر الثلاثي]

[أوزان الثلاثي المجرد]:

اعلم أن اللفعل الثلاثي 1 ثلاثة أوزان: فَعَلَ، بالفتح، ويكون متعديا،

1 أي: المجرد، وذلك باعتبار ماضيه فقط. أما باعتبار الماضي مع المضارع، فيأتي على ستة أوجه يسميها الصرفيون أبوابا؛ لأن "فَعَلَ" بالفتح يأتي مضارعه مثلث العين، و"فَعِلَ" بالكسر يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها، و"فَعُلَ" بالضم لا يكون

مضارعه إلا مضموم العين، وإليك مجمل الأبواب المذكورة الباب الأول: "فَعَلَ"  
"يَفْعَلُ"؛ نحو: ضرب، يضرب، جلس، يجلس، وهو مقيس مطرد في المثال الواوي؛ نحو:  
وعد، يعد بشرط أن لا تكون لامه حرف حلق؛ ومعلوم أن حروف الحلق هي: الهمزة  
والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وهو مقيس مطرد في الأجوف اليائي أيضا؛ نحو:  
جاء، يجيء، فاء، يفيء وفي الناقص اليائي، نحو؛ أتى يأتي؛ بشرط أن لا تكون عينه  
حرف حلق كسعى وهو مقيس كذلك في المصنف اللازم؛ نحو: فر، يفر وما عدا ذلك  
فمقصور على السماع.

الباب الثاني: "فَعَلَ" "يَفْعَلُ"؛ نحو" نصر ينصر، أخذ يأخذ، وهو مقيس في الأجوف  
الواوي؛ نحو: جال يجول، قال يقول. والناقص الواوي؛ نحو: صفا يصفو، وسما يسمو  
والمضعف المتعدي؛ نحو: مد يمد، صب يصب، وفي كل فعل تقصد فيه المفاخرة والغلبة؛  
نحو: ناصرته فأنا أنصره وسابقتها فأنا أسبقه ويشترط أن لا يكون من الأنواع التي يجب  
فيها كسر العين في الباب السابق.

الباب الثالث: "فَعَلَ" "يَفْعَلُ"؛ نحو: بدأ يبدأ، ويكثر فيما كانت عين ماضيه، أو لامه  
حرف حلق؛ نحو: ذهب يذهب، فتح يفتح، ويشترط أن لا يكون مضعفا، وإلا فهو  
على ما سبق من كسر اللازم وضم المتعدي، وما جاء من هذا الباب غير حلقي فشاذا؛  
نحو: أبي يأبى، وقد اشتهر الكسر في مضارع رجع ونزع ونضح، واشتهر الضم فيه في  
مضارع دخل وصرخ ونفخ وقعد وأخذ، وطلع وبرز وبلغ ونخل، فينبغي الاقتصار على  
ما اشتهر.

الباب الرابع: "فَعَلَ" "يَفْعَلُ"؛ نحو: علم يعلم، فهم يفهم، ولا ضابط لهذا الباب. =

(198/3)

---

ك"ضربه" وقاصرا ك"قعد"، وفعل، بالكسر، ويكون قاصرا، ك"سلم" ومتعديا، ك"علمه"،  
وفعل، بالضم، ولا يكون إلا قاصرا، ك"ظرف".

فأما فَعَلَ وفَعِلَ المتعديان فقياس مصدرهما 1 الفعل؛ فالأول: كالأكل والضرب والرد،  
والثاني: كالفهم والشم والأمن.

وأما فعل القاصر؛ فقياس مصدره "الفعل"؛ كالفرح، والأشر، والجوى، والشلل 2؛ إلا إن  
دل على حرفة، أو ولاية؛ فقياسه: الفعالة؛ كولي عليهم ولاية 3.

---

= وإنما يكثر فيه الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو والألوان والعيوب؛ نحو فرح طرب غضب حزن شبع وعطش وحمز وعور وعمش وهيف.

الباب الخامس: "فَعِلَ" "يَفْعُلُ"؛ نحو: حسب يحسب، وولي يلي وهو نادر في الصحيح كثير في المعتل هي: ورث، وولي، ورم، ورع، ومق "أي أحب"، وفق، وجد أي: حزن، ورك أي: اضطجع، وكم أي: اغتم، وقه، وهم وعم الدار أي: قال لها: انعمي.

وورد أحد عشر فعلاً تكسر عينها في الماضي ويجوز الفتح والكسر في المضارع منها: حسب، يئس، يبس، ولغ، وغر، وبق أي: هلك.

الباب السادس: "فَعُلَ" "يَفْعُلُ"؛ نحو: عظم يعظم، كرم يكرم، ولا يكون إلا لازماً، وأفعال هذا الباب تدل على الأوصاف الخلقية أي: التي لها مكث، ولم يرد فعل يائي العين إلا هيئ الرجل، أي: حسنت هيئته، هذا: ولك أن تنقل وتحول إلى هذا البناء كل فعل ثلاثي تريد به الدلالة على أن معناه صار كالغريزة. أو أردت التعجب منه، أو القدح فيه كما سيأتي في باب التعجب انظر ضياء السالك 3/ 28-29.

1 إلا إن دل على صناعة فمصدره في الغالب "فعالة"؛ نحو: حاك حياكة، صاغ صياغة، خاط خياطة؛ والمراد بالقياس أنه إذا ورد فعل لم يُعلم مصدره يُقاس على ذلك، ولا يقاس مع السماع.

انظر التصريح: 2/ 73.

2 يقال؛ جَوِيَ الحب جَوًى: اشتدت به حرقة الحب، شَلِلَ المريض شللاً: أصابه مرض الشلل.

3 ومثله ساس البلاد سياسة، وراض الخيل رياضة، وهذا المصدر يأتي في "فَعَلَ" المتعدي الدال على صناعة كما سلف، واللازم كما سيأتي، ويستثنى منه ما دل على =

(199/3)

وأما فَعَلَ القاصر؛ فقياس مصدره الفُعُول1، كالقعود، والجلوس، والخروج، إلا إن دل على امتناع؛ فقياس مصدره: الفِعَال كالأباء2، والنفار، والجماح، الإباق، أو على تقلب3؛ فقياس مصدره: الفُعَلان؛ كالجولان، والغليان، أو على داء؛ فقياسه: الفُعَال؛ كمشى بطنه مشاء، أو على سير؛ فقياسه: الفُعِيل كالرحيل، والذميل4، أو على صوت؛ فقياسه: الفُعَال أو الفُعِيل5؛ كالصراخ والعواء، والصهيل، والنهيق والزئير6، أو على حرفة أو ولاية؛ فقياسه: الفِعَالَة كتجر تجارة، وخاط خياطة، وسفر بينهم سفارة إذا

أصلح.

وأما فَعَلَ، بالضم؛ فقياس مصدره: الفُعُولَة؛ كالصعوبة، والسهولة، والعذوبة، والملوحة؛  
والفَعَالَة: كالبلاغة، والفصاحة، والصراحة<sup>7</sup>.

= لون، فإن الغالب في مصدره "فُعْلَة"؛ نحو: حمرة وسمرة. وما دل على معنى ثابت  
فقياسه "فُعُولَة"؛ نحو: يبوسة. وما دل على معالجة -أي محاولة حسية- فمصدره  
"فُعُول"؛ نحو: صعد صعودا، قدم قدوما.

انظر ضياء السالك 3/ 30.

- 1 هذا إذا كان صحيح العين؛ فإن كان معتلها فالغالب في مصدره أن يكون على وزن  
"فَعَلَ"؛ نحو: نام نوما، صام صوما. أو على "فِعَال"؛ نحو: صام صياما وقام قياما.
- 2 الإباء: مصدر أبي بمعنى امتنع، أما أبي بمعنى كره، فهو متعدّ، تقول: أبيت الشيء إذا  
كرهته.
- 3 أي: تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك؛ فلا يراد قام قياما،  
ومشى مشيا.

- 4 الذميل: ضرب من سير الإبل، فيه رفق ولين، وهو دون الرسيم.
- 5 يجتمع الفاعل والفعيل في نحو: صرخ الطفل، ونعب الغراب، ونعق الراعي؛ ويكون  
"فُعَال" مصدرا، لما يدل على مرض كما تقدم، أو صوت؛ نحو: بغم الظبي بغاما؛ ويكون  
"فَعِيل" لما يدل على سير -كما سلف- أو على صوت؛ نحو: صهل الفرس صهيلا.
- 6 الزئير: صوت الأسد؛ وهو مصدر زأر، والنهيق: صوت الحمار؛ وهو مصدر هُق.
- 7 يكون المصدر على وزن "فُعُولَة" -غالبا- إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن  
"فَعَلَ"؛ نحو: سهل فهو سهل، وعذب فهو عذب؛ فالمصدر: سهولة وعذوبة؛ وعلى  
وزن "فِعَالَة" إذا كانت الصفة منه على وزن "فعيل"؛ نحو: ملح فهو مليح، وظرف فهو  
ظريف؛ فالمصدر: ملاحه، وظرافة. وقد يتخلف ذلك نحو: صَحْم فهو صَحْم، =

(200/3)

وما جاء مخالفا لما ذكرناه؛ فبابه: النقل<sup>1</sup>.

كقولهم في "فَعَلَ"، المتعدي: جحده جحودا، وشكره شكورا وشكرانا<sup>2</sup>؛ وقالوا "جحدا"  
على القياس.



وفي "فَعَلَ" القاصر: مات موتاً، وفاز فوزاً، وحكم حكماً، وشاخ شيخوخة، ونم نعمة،  
وذهب ذهباً 3.

وفي "فَعَلَ" القاصر: رغب رغبة 4، ورضي رضا، وبخل بُخْلاً، وسخط سُخْطاً، بضم  
أولهما وسكون ثانيهما، وأما البَخَلَ والسَّخَطُ، بفتحين، فعلى القياس؛ كالرغب 5.  
وفي "فَعَلَ" نحو: حسن حسناً، وقبح قبحاً 6.  
وذكر الزجاجي وابن عصفور: أن الفعل 7 قياس في مصدر "فعل"؛ وهو خلاف ما قاله  
سيبويه.

---

= وملح الطعام؛ أي صار ملحاً؛ فمصدرها الشائع: الضخامة، والملوحة، مع أن الصفة  
المشبهة، ليست على فعل ولا فعيل.

1 أي: السماع عن العرب، ولا يقاس عليه.

2 والقياس: جحداً وشكراً.

3 والقياس في الجميع: "فُعُول".

4 والقياس: رغباً.

5 وعلى ذلك، يكون لـ"رغب" و"بخل" و"سخط" مصادر قياسية، وأخرى سماعية،  
ويلاحظ أن المؤلف عد كلا من "رضي" و"سخط" لازماً، مع ورود قولهم: رضيه،  
وسخطه.

6 والقياس: "الفُعُولَة" أو "الفَعَالَة".

7 وقع في نسخة المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها أن "الفُعْلَة" بدل "الفُعْل" وهو  
تحريف كما ذكر الشيخ عبد الحميد في تعليقه، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته  
فقال: "ذكر الزجاج وابن عصفور أن 'الفُعْل' كالحسن، قياس في مصدر 'فَعَلَ' - بضم  
العين - كـ'حسن' و'قبح' وهو خلاف ما قاله سيبويه.

انظر حاشية الصبان: 2/ 306.

(201/3)

---

### [باب مصدر غير الثلاثي]

هذا باب مصادر غير الثلاثي:

لا بد لكل فعل غير ثلاثي 1 من مصدر مقيس.

## 1 ويشمل غير الثلاثي ما يأتي:

أ- الرباعي المجرد وله بناء واحد هو "فعلل" ويكون لازما كـ "حشرج" أي: غرغر عند الموت، ومتعديا كـ "دحرج". ومنه ما اشتق من أسماع الأعيان كـ "فلفلت الطعام"، و"زعفرت الثوب"، والمنحوت كـ "بسمل" و"حوقل". ويلحق به ثمانية أوزان أصلها من الثلاثي فزيد حرف الإلحاق وهذه الأوزان هي: "فَعْلَل" كـ: جلبب، يقال: جلببه أي: ألبسه الجلباب، و"فُعُول" كـ: جورب" أي: ألبسه الجورب، و"فَعُول" كـ: هرول، و"فَيْعَل" كـ: هيمن، و"فَعِيل" كـ: شريف، يقال: شريف الزرع أي: قطع شريانه؛ وهو ورقه الطويل، و"فَنَعَل" كـ: سنبل، و"فَعَنَل" كـ: قلنس، يقال: قلنسه أي: ألبسه القلنسوة، و"فَعَلَى" كـ: سلقى أي: استلقى على ظهره.

ب- مزيد الثلاثي بحرف واحد؛ له ثلاثة أبنية:

"أَفْعَل" نحو: أحسن وأكرم؛ والغالب فيه أن يكون للتعدية؛ نحو: {وَأَعْرِفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ} . و"فَعَل"؛ نحو: قدم وقطع؛ ويغلب أن يكون للتكثير؛ نحو: {وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ} . و"فَاعَل" ، نحو: قاتل وخاصم؛ ويدل على المشاركة كثيرا.

ج- مزيد الثلاثي بحرفين؛ وله أبنية خمسة؛ هي:

"انفعل"؛ نحو: انكسر، وانصرف. و"افتعل"؛ نحو: اجتمع، واتصل. و"تَفَعَّل"؛ نحو: تقدم، وتصدع. و"تفاعل"؛ نحو: تقاتل، وتخاصم. ومنه: اذَّارك، واثَّقل. و"افعل"؛ نحو: احمر؛ ومنه: ارعوى.

د- مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف، وأبنيته أربعة هي:

"استفعل"؛ نحو: استغفر، استقام. و"افعول"؛ نحو: احدودب، واعشوشب. و"افعول"؛ نحو: اجلوذ؛ أي: أسرع في السير، واعلوط البعير؛ ركه بغير خطام. و"افعال"؛ نحو: احمار، واعوار.

(202/3)

[قياس "فَعَل"] :

فقياس "فَعَل"، بالتشديد، إذا كان صحيح اللام: "التفعيل"؛ كالتسليم والتكليم، والنطهير<sup>1</sup>؛ ومعتلها كذلك، ولكن تحذف ياء التفعيل، وتعوض منها

= هـ- مزيد الرباعي بحرف واحد؛ وله بناء واحد هو:

"تفعلل"؛ نحو؛ تدرج، وتبعثر. ويلحق به سبعة أوزان؛ أصلها من الثلاثي، فزيد حرف للإحاق، ثم زيدت عليه الناء؛ وهي: "تفعلل"؛ نحو؛ تجلبب، و"تفعل"؛ نحو؛ تمندل؛ أي: تمسح بالمنديل. و"تفوعل"؛ نحو؛ تجورب. و"تفعول"؛ ونحو؛ تسرول. و"تفعيل"؛ نحو؛ تسيطر. و"تفعيل"؛ نحو؛ ترهيا؛ يقال: ترهيا في الأمر؛ اضطرب؛ أو هم ثم أمسك عنه. و"تفعلي"؛ نحو؛ تقلسي؛ أي: لبس القلنسوة.

و مزيد الرباعي بحرفين؛ وله بناءان هما:

"افعلنل"؛ نحو: احرنجم، وافرئع؛ يقال: احرنجم الرجل؛ أي: أراد الأمر، ثم رجع عنه؛ وافرئع القومك تنحوا وانصرفوا.

ويلحق به ثلاثة أبنية؛ أصلها من الثلاثي، فزيد حرف للإحاق، ثم حرفان، وهي: "افعلنل"؛ نحو: اقعنس؛ أي: تأخر ورجع. و"افعلنلى"؛ نحو: اسلنقى: نام على ظهره. و"افتعللى"؛ نحو؛ استلقى. ويلاحظ أن زيادة الإحاق، تكون بتكرير اللام، وهو الكثير؛ أو بزيادة الواو، أو الياء ثانية وثالثة؛ أو النون وسطا؛ أو الألف آخرا.

فائدة: الإحاق: زيادة في أصول الكلمة؛ لتكون على وزن أخرى أزيد منها في الحروف؛ لتعامل معاملتها في التصريف كالجمع، والتكسير، والنسب وغير ذلك، وهو يكون في الأفعال؛ وضابطه فيها اتحاد المصادر، ويكاد يكون محصورا في الأوزان السالفة. أما في الأسماء، فيمكن أن يقال في تحديده: كل كلمة فيها زيادة -غير حرف المد- لا تطرد في إفادة معنى، وتكون موافقة لوزن من أوزان الاسم الرباعي، أو الخماسي المجردين من الحركات والسكنات تكون ملحقة به.

فائدة: الزيادة التي للإحاق لا تطرد في إفادة معنى -كم أسلفنا- ليخرج مثل الميم في "مفعل" فإنها للزمان أو المكان أو المصادر؛ وكذلك الهمزة في "أفعل" فإنها -فيه-

للتفضيل؛ وكذلك؛ نحو: أكرم وقاتل وقدم، فذلك ونحوه، ليس من الإلحاق في شيء.

فائدة: كانت عدة دواع، تدعو العرب للإحاق؛ منها:

ضرورة الشعر، والتمليح، والتهكم ... ، وليس من حقنا اليوم، وليس من حق أحد أن يزيد شيئا؛ للإحاق، فأصبح مقصورا على ما سمع من ذلك.

1 هي مصادر: سلم وكلم وطهر.

التاء1؛ فيصير وزنه: تفعلة؛ كالتوصية والتسمية والتركية2.

[قياس "أفعل"] :

وقياس "أفعل" إذا كان صحيح العين: الإفعال؛ كالإكرام والإحسان؛ ومعتلها كذلك، ولكن تنقل حركتها3 إلى الفاء، فتقلب ألفا4، ثم تحذف الألف الثانية5 وتعوض عنها التاء؛ كأقام إقامة، وأعان إعانة، وقد تحذف التاء؛ نحو: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} 6.

[قياس ما أوله همزة وصل] :

وقياس ما أوله همزة وصل7: أن تكسر ثالثه، وتزيد قبل آخره ألفا، فينقلب مصدرا؛ نحو: اقتندر اقتندارا، واصطفى اصطفاء، انطلق انطلاقا، واستخرج استخراجا؛ فإن كان استفعل معتل العين، عمل فيه ما عمل في مصدر أفعل المعتل العين8؛ فتقول: استقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

1 أي: الدلالة على التأنيث؛ لأنها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة.

2 وقد يأتي صحيح اللام كذلك على قلة نحو: جرب تجربة، ذكر تذكرة، ويغلب في مهموز اللام؛ نحو جزأ تجزئة، هنا تهنئة، ولم يجز سيبويه من هذا إلا ما سمع.

3 أي: حركة العين.

4 أي: تقلب العين ألفا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن.

5 وهي ألف المصدر؛ لالتقاء ساكنة مع الألف المنقلبة عن العين، وهذا هو الصحيح وهو مذهب سيبويه، وعليه فوزن إقامة "إفعل". ويرى الأخفش والفراء: أن المحذوف هو الألف الأولى وهي عين الكلمة؛ فوزنها -عندهما- "إفالة".

6 أي: للإضافة كمثال المؤلف؛ لأن الأصل إقامة الصلاة. وقد تحذف مطلقا فقد حكى الأخفش: إجابة إجابا. انظر التصريح: 2/ 75.

7 هو ماضي الخماسي على وزن "افتعل"؛ نحو: انشرح، اجتمع. وماضي السداسي على وزن "استفعل" غير معتل العين؛ نحو: استغفر واحلولى، ويشترط أن تكون الهمز أصلية؛ فيخرج ما أصله "تفاعل" أو "تفعل"؛ نحو: تطاير وتطير؛ فلا يكسر ثالث مصدره، ولا تزداد قبل آخره ألف بل يضم ما قبل الآخر نظرا للأصل.

8 أي: من نقل حركة العين إلى الفاء، وقلب العين ألفا، ثم حذفها للساكن، وتعويض تاء التأنيث عنها، وجاء بالتصحيح؛ نحو: استحوذ استحوذا، واغيمت السماء إغياما.

[قياس "تفعّل"] :

وقياس "تفعّل" وما كان على وزنه 1: أن يضم رابعه؛ فيصير مصدرا؛ كتدحرج تدحرجا، وتجمل تجملا، وتشيطان تشيطنا، وتمسكن تمسكنا، ويجب إبدال الضمة كسرة -إن كانت اللام ياء-؛ نحو: التواني والتداني 2.

[قياس "فعّل"] :

وقياس "فعّل" وما ألحق به: فعلة؛ كدحرج دحرجة، وزلزل زلزلة، وبيطر بيطرة، وحوقل حوقلة 3؛ وفعلال: بالكسر، إن كان مضافا 4 كزلزال ووسواس 5؛ وهو في غير المضاعف: سماعي، كسرهف سرهافا 6؛ ويجوز فتح أول المضاعف، والأكثر أن يعني بال مفتوح اسم الفاعل 7؛ نحو: {مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ} 8؛ أي: الموسوس.

[قياس "فاعل"] :

وقياس "فاعل" 9، كضارب وخاصم وقاتل: الفاعل والمفاعلة؛ ويمتنع

---

1 أي: في الحركات والسكنات وعدد الأحرف وبدئ بتاء زائدة، وإن لم يكن من بابه، كما مثل المصنف.

2 أصلها: بضم ما قبل الياء؛ فقلبت الضمة كسرة؛ لتسلم الياء من قبلها واوا؛ لأن ذلك يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلام العرب، وهو وجود واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم المعرب. انظر التصريح: 76 / 2.

3 ذكر من الملحق ما كان على وزن "فعّل" و"فيعل" و"فوعل"، والباقي سبق بيانه؛ ومعنى يبطر: عاجل الدواب وحوقل: ضعف عن الجماع للكبر.

4 المضاعف من الرباعي هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر.

5 أي: وزن "فعلال".

6 يقال: سرهفت الصبي: إذا أحسنت غذاءه. ضياء السالك: 38 / 3.

7 أي: معنى اسم الفاعل، لا المصدر.

8 114 سورة الناس، الآية: 4.

9 أي: غير معتل الفاء بالياء؛ سواء دل على المشاركة -كما مثل المؤلف- أو لا؛ نحو: نادى نداء ومناداة.

الفعال فيما فاؤه ياء1؛ نحو ياسر ويامن، وشذ يايومه يواما2.  
وما خرج عما ذكرناه فشاذ3؛ كقولهم: كذب كذابا؛ وقوله4: [مشطور الرجز]  
378- فهي تنزي دلوها تنزيا5

- 
- 1 وذلك لثقل الابتداء بالياء المكسورة.
  - 2 المياومة: المعاملة بالأيام؛ كالمشاهدة.
  - 3 فيكون مقصورا على السماع، ولا يقاس عليه، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله:  
"الفاعل الفعال والمفاعله  
وغير ما مر السماع عادله"  
أي أن مصدر "فاعل"؛ هو الفعال والمفاعلة. وما جاء مخالفا للمقيس من المصادر  
السالفة كلها فمقصود على السماع، لا يقاس عليه؛ ومعنى عادله: أي ساواه.
  - 4 لم ينسب إلى قائل معين.
  - 5 تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:  
كما تنزي شهلة صبيا  
وهو من شواهد: التصريح: 76 / 2، وابن عقيل: 128 / 3 / 266، والأشموني: 711 /  
349 / 2، والخصائص: 32 / 2، والمصنف: 195 / 2، المخصص: 104 / 3، 14 /  
189. وشرح المفصل: 58 / 6، والمقرب: 101، والعيني: 571 / 3، اللسان: مادة  
"نزا"، و"شهل".  
معنى الشاهد: أن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حين تخرجه من البئر برفق ولين،  
كما تحرك العجوز الصبي حين ترقصه برفق ولين كذلك.
- الإعراب: هي: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ. تنزي: فعل  
مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: هي. دلوها:  
مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"ها": مضاف إليه؛ وجملة "تنزي دلوها": في محل  
رفع خبر المبتدأ. تنزيا: مفعول مطلق منصوب. كما: الكاف حرف تشبيه وجر، و"ما"  
مصدرية. تنزي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل.  
شهلة: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. صبيا: مفعول به منصوب؛ والمصدر  
المؤول من "ما المصدرية وما دخلت عليه": مجرور بالكاف؛ و"الجار والمجرور": متعلق  
بصفة محذوفة لـ"تنزيا" المصدر؛ والتقدير: تنزي دلوها تنزيا مشابها لتنزية شهلة صبيا.  
موطن الشاهد: "تنزيا".  
وجه الاستشهاد: مجيء "تنزيا" مصدرا للفعل "نزي" المعتل اللام والقياس: "تنزية" =

وقولهم: تحمل تحملا، وترامى القوم رميا، وحوقل حيقلا، واقشعر قشعيرة، والقياس: تكذيبا، وتنزية، وتحملا، وتراميا، وحوقلة، واقشعرارا.

[مصدر المرة والهيئة من الثلاثي]:

[مصدر المرة]:

فصل: ويدل على المرة 1 من مصدر الفعل الثلاثي "بَعَّلَ" 2، بالفتح،

= نحو: توصية، وتركية، وتعمية؛ لأن "التفعيل" مصدر "فعل" الصحيح اللام؛ فحكم مجيئه على هذا الومن شاذ، لا يقاس عليه.

فائدة: لخص بعض العلماء الحديثين مصادر الرباعي فيما يأتي:

أ- ما كان على وزن "أفعل" فمصدره "إفعال".

ب- ما كان على وزن "فَعَّل" فمصدره "تفعيل".

ج- ما كان على وزن "فَاعَلَ" فمصدره "فِعَال" أو "مُفَاعَلَة"؛ نحو؛ قاتل قتالا ومقاتلة.

د- ما كان على وزن "فعلل" فمصدره "فعلة"؛ نحو: دحرج دحرجة، وعلى "فعلال"؛ إن كان مضاعفا.

وأما الخماسي والسداسي؛ فالمصدر منهما يكون على وزن الماضي مع كسر ثالثه، وزيادة ألف قبل الآخر؛ إن كان مبدوءا بهزمة وصل؛ نحو: انطلق انطلاقا، واستخرج استخرجا. ومع ضم ما قبل آخره فقط؛ إن كان مبدوءا بتاء زائدة؛ نحو: تقدم تقدما، وتدحرج تدحرجا.

وإذا كانت عين الفعل ألفا؛ تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال، ويعوض عنها التاء في الآخر؛ نحو: أقام إقامة، واستقام استقامة. وإذا كانت لامه ألفا؛ ففي "فَعَّل" تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء؛ نحو: زكى تركية. وفي "تفعل" "وتفاعل"؛ تقلب الألف ياء ويكسر ما قبلها؛ نحو: تأنى تأنيا. وفي غير ذلك، تقلب همزة إن سبقتها ألف؛ نحو: ألقى إلقاء، ووالى ولاء، واقتدى اقتداء، وارعوى ارعواء، واستولى استيلاء.

ضياء السالك: 40 / 3.

1 أي: على حصول الشيء مرة واحدة.

2 أي: إذا أريد الدلالة على المرة الواحدة، من مصدر الفعل الثلاثي -علاوة على معناه- أُتي بمصدره -مهما كانت صيغته- وجُعِل على وزن "فَعَّل" وزيدت عليه تاء

التأنيث، فيصير "فعلة"، وشذ ما حكاه سيبويه من قولهم: أتيتهم إتيانا، ولقيته لقاء؛ ويشترط أن يكون الفعل الثلاثي الذي تصاغ من مصدره المرة تاما متصرفا؛ فلا يصاغ من نحو: كاد وعسى. وأن يكون المصدر لأفعال صادرة عن الجوارح المدركة =

(207/3)

كجلس جلسة، ولبس لبسة، إلا إن كان بناء المصدر العام عليها<sup>1</sup>؛ فيدل على المرة منه بالوصف<sup>2</sup>، كرحم رحمة واحدة.

[مصدر الهيئة من الثلاثي]:

ويدل على الهيئة<sup>3</sup> "بفعلة"، بالكسر، كاجلسة والركبة والقتلة<sup>4</sup>، إلا إن كان بناء المصدر العام عليها؛ فيدل على الهيئة بالصفة، ونحوها<sup>5</sup>؛ كنشد الضالة نشدة عظيمة. [مصدر المرة من غير الثلاثي]:

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي<sup>6</sup>، كانطلاقة واستخراجة، فإن كان بناء المصدر العام على التاء؛ دل على المرة منه بالوصف<sup>7</sup>؛ كإقامة واحدة واستقامة واحدة.

= بالحس؛ نحو: الضرب، والمشي، والجلوس، والقيام ... ؛ نحو: ضربة، وقعدة، وقومة. لا عن الأفعال الباطنة، نحو: العلم، والفهم، الجهل، والجبن، والبخل، فلا يقال: علمته علمة، ولا فهمته فهمة. وإلا يدل على صفة ثابتة ملازمة؛ فلا يصاغ من مثل: حسن، وجبن، وظرف، وقبح.

انظر ضياء السالك: 41 / 3، والتصريح: 77 / 2.

1 أي: على "فعلة" بالفتح. أما نحو: كدرة بالضم، ونشدة بالكسر؛ فيفتحان للمرة، ويكسران للهيئة، ولا يؤتى بالوصف معهما.

2 أي: بلفظ واحدة؛ أو ما يشابهها، أو بقرينة، تدل على الواحدة؛ نحو: أهلك الله ثمود بصيحة. ويتبين من هذا: أن للفعل الثلاثي الصالح للمرة مصدرين؛ أحدهما: مشهور على النحو السابق، والثاني: للدلالة على المرة؛ وهذا لا يعمل.

3 أي: هيئة الحدث وكيفيته عند وقوعه.

4 يعمل -هنا- ما سبق إيضاحه في "فعلة".

5 أي: بالصفة التي تدل على ما يراد من الهيئة؛ من حسن أو قبح أو زيادة أو نقص،



أو غير ذلك من الأوصاف. ومثل الصفة: الإضافة؛ نحو؛ نشدة الملهوف.

التصريح: 2/ 77، وضياء السالك: 3/ 41-42.

6 أي: بدون زيادة أو نقص، أو أي تغيير.

7 أو بقيام قرينة تدل عليها.

(208/3)

[لا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة]:

ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة1، إلا ما شذ من قولهم: اختمرت خمرة2،

وانتقبت نقبة3، وتعمم عمة، وتقمص قمصة4.

1 لأن بناء مصدر الهيئة منه، يهدم بنية الكلمة؛ ذلك؛ لأنه يستتبع حذف ما قصد إثباته فيها؛ لغرض من الأغراض؛ فاجتنب ذلك، واكتفي بالمصدر الأصلي مع وصفه، عندما تدعو الحال إلى ذلك. التصريح: 2/ 77.

2 أي: غطت رأسها بالخمارة.

3 أي: سترت وجهها بالنقاب؛ أي: البرقع.

4 أي: غطى جسمه بالقميص.

وفيما تقدم يقول ابن مالك:

"في غير ذي الثلاث بالتنا المره

وشذ فيه هيئة كالخمره"

والمعنى: تكون الدلالة على المرة من مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء في آخره. أما الهيئة:

فلا تجيء منه مباشرة، وشذ مجئها منه؛ كالخمرة من اختمر.

التصريح: 2/ 77، وضياء السالك: 3/ 42.

ملحقات:

الملحق الأول: المصدر الميمي:

هو مصدر مبدوء زائدة لغير المفاعلة مصوغ من المصدر الأصلي للفعل، يعمل عمله، ويفيد معناه، مع قوة الدلالة وتأكيدها. وهو يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي مطلقا غير المضعف - ما كانت عينه ولامه من جنس واحد - نحو: مد، وفر، وعد. مهما كانت صيغته على وزن "مفعّل" بفتح العين؛ نحو؛ ملعب، ومسقط، ومصعد؛ إلا في حالة

واحدة، فإنه يكون -فيها- على وزن "مَفْعَل" بكسر العين، وهي: أن يكون الثلاثي معتل الفاء بالواو، صحيح الآخر، فتحذف فاؤه في المضارع عند كسر عينه؛ نحو؛ موصل، وموعد، وموضع؛ فإن كان صحيح الفاء، أو معتلها بالياء، أو معتل الفاء واللام، أو غير مكسور العين في المضارع؛ نحو: وجل، فصيغته: "مَفْعَل" بالفتح، وشذ "المرجع والمصير، والمعرفة، والمغفرة، وقد ورد فيها الفتح على القياس. ويصاغ المصدر الميمي من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول؛ أي: علم وزن المضارع مع إبدال أوله ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، إن لم يكن مفتوحا؛ نحو؛ معرف، ومتعاون، ومكرم؛ من عرف، وتعاون، وأكرم. والمصدر الميمي: يلزم الأفراد، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعا؛ نحو: الحبة، =

(209/3)

= والمودة، والمسرة، والموعظة. وقد ترد صيغة "مفعلة" لبيان سبب الفعل؛ ومن ذلك قوله عليه السلام: "الولد مبخلة مجبنة مخزنة" وذلك مقصور على السماع كما ترد هذه الصيغة؛ للدلالة على مكان كثرة مسماها؛ نحو؛ مأسدة، ومسبعة، مفعاة؛ أي مكان تكثر فيه الأسود، والسباع، والأفاعي. وقد أجاز الجمع اللغوي أن تصاغ "مفعلة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان؛ سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد.

الملحق الثاني: أسماء الزمان والمكان:

هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل؛ للدلالة على زمان الفعل أو مكانه؛ زيادة على المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر؛ وهما يصاغان من الثلاثي على وزن "مَفْعَل" -بفتح العين- إن كان معتل اللام مطلقا، أو صحيحها، ولم تكسر عين مضارعه؛ نحو: مرمى، ومسعى، ومدعى، ومنظر، ومذهب. ويصاغان على وزن "مَفْعَل" -بكسر العين- إن كان مثالا واويا صحيح اللام مطلقا، أو كانت عين مضارعه مكسورة؛ نحو؛ موعد، وميسر، ومجلس، ومبيع، وشذ مما تقدم: المنسك، والمطلع، والمشرق، والمغرب، والمفرق، والمنبت، والمستقط، والمسكن، والمسجد، والمجزر، وسمع

الفتح في بعضها على القياس؛ وقيل: لا شذوذ في ذلك؛ لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة؛ ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل.

ويُصاغان من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول؛ نحو: مكرم، ومستخرج، ومستعان به، من أكرم، واستخرج، واستعان.

واسما الزمان والمكان مشتقان؛ ولكنهما لا يعملان عمل الفعل؛ وتعيين المراد من الزمان أو المكان خاضع للقرائن.

ويتبين مما تقدم: أن صيغة الزمان والمكان، والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذلك في الثلاثي، إلا فيما يأتي:

1- في المثال الصحيح اللام الذي لا تحذف فاؤه في المضارع.

2- وفي السالم المكسور العين في المضارع؛ فإن المصدر الميمي فيهما على ومن "مَفْعَل" بفتح العين؛ نحو: موجل، ومنزل. واسم الزمان والمكان على وزن "مفعَل" -فيهما- وعند الاتفاق في الصيغة؛ يكون التمييز بينها بالقرائن.

الملحق الثالث: المصدر الصناعي:

هو كل لفظ جامد أو مشتق، اسم أو غيره، زيد في آخره ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة، ليدل على معنى مجرد، هو مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ، نحو: =

(210/3)

= الحرية، والإنسانية، والوطنية، والوحشية ... ؛ وهو قياسي في هذا، وليس له صيغ أخرى؛ والحاجة إليه ماسة وبخاصة في علم الكيمياء، وغيره من العلوم الطبيعية؛ وهو من المولود المقيس على كلام العرب. وقد قرره الجمع اللغوي بالقاهرة، فقال: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء".

الحلق الرابع: اسم الآلة.

اسم يدل على الأداة التي تعين الفاعل في عمل ما يفعل؛ وهو يصاغ قياسا من الفعل الثلاثي المتعدي -غالبا- وينقسم إلى قسمين؛ مشتق وجامد.

فالمشتق أوزانه ثلاثة هي: "مفعَل"؛ نحو: مفتاح، ومنشار، ومصباح، ومقراض.

و"مَفْعَل"؛ نحو: مبرد، ومقص، ومخلب، ومحيط، ومنجل.

و"مفعلة"؛ نحو؛ مكنسة، ومصفاة، ومسرجة.  
والجامد: ليس له وزن مخصوص، وإنما يأتي على أوزان شتى، لا يحدها ضابط؛ نحو:  
الفأس، والقدوم، والسكين ... ؛ وأما نحو: المدهن، والمنخل، والمسقط، والمكحلة؛  
فالصحيح: أنها أسماء أوعية مخصوصة، وليست جارية على فعلها. انظر هذه الملحقات  
في ضياء السالك: 42-44.  
فائدة: أوصى الجمع اللغوي بالقاهرة، باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم  
يسمع وزن منها لفعل؛ جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة.

(211/3)

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها:

[الوصف القياسي من "فعل" مثلث العين]:

يأتي وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد 1 على فاعل 2 بكثرة في فعل، بالفتح،  
متعديا كان كضربه وقتله، أو لازما كذهب وغذا، بالغين والذال المعجمتين، بمعنى  
سال 3، وفي فعل بالكسر متعديا كأمّنه وشربه وركبه، ويقل في القاصر؛ كسلم، وفي فعل  
بالضم؛ كفرة 4.

[أوزان الصفة المشبهة من باب فرح]:

وإنما قياس الوصف من فعل لازم 5: "فعل" في الأعراس 5؛ كفرح

1 بشرط أن يكون متصرفا، سواء أكان متعديا، أو لازما.

2 وإن كانت عين الماضي ألفا؛ نحو؛ قال، وباع؛ قلبت همزة، تقول: قائل، وبائع؛ وإن  
كان ماضيه ناقصا؛ نحو: دعا، ورمى، وسعى؛ تحذف لامه في حالتي الرفع والجر؛ تقول:  
داع، ورام، وساع.

التصريح: 77 / 2.

3 غذا الماء: إذا سال، وغذا العرق: إذا سال دمه؛ وهو يستعمل متعديا بمعنى: "رَبَّى"،  
تقول: غذوت الصبي باللبن؛ إذا ربّيته به؛ واسم الفاعل في الحالتين: "غاذ".

4 الفاره من الناس: الحاذق بالشيء، والمليح الحسن؛ ومن الدواب: الجيد السير؛ يقال:  
رجل فاره؛ أي: حاذق. وجارية فرهاء؛ أي: حسناء؛ وفره الفرس يفره - بالضم: نشط  
وخف في السير.

التصريح: 2/ 77.

5 يسمى هذا الباب "باب فرح"، وتأتي الصفة المشبهة -منه- على ثلاثة أوزان قياسية، ذكرها المؤلف، ومثل لها؛ وتعرف الصفة المشبهة باسم الفاعل، بأنها: اسم مشتق مصوغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم؛ للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتها عاما مستمرا.

6 المراد بالأعراض: الأمور والمعاني التي تطرأ على الذات، وتزول سريعا، وتتجدد =

(212/3)

وأشـر 1، و"أفـعل" في الألوان والخلق 2؛ كأخضر، وأسود، وأكحل 3، وألمى 4، وأعور وأعمى؛ و"فـعلان" فيما دل على الامتلاء، وحرارة الباطن 5؛ كشبعان، وريان، وعطشان 6.

[أوزان الصفة المشبهة من باب "فَعْل"] :

وقياس الوصف من "فَعْل" -بالضم- فـعـل كظريف وشريف، ودونه "فَعْل"؛ كشهم وضخم، ودونهما "أفَعْل"؛ كأخطب 7 إذا كان أحمر إلى الكدرة، و"فَعْل" كبطل 8 وحسن، و"فَعَال" ، بالفتح، كجبان 9، و"فُعَال" بالضم؛ كشجاع،

= وتتردد على صاحبها؛ نحو؛ الفرح، والحزن، والألم؛ فخرجت الألوان والأشياء الخلقية، تقول: فرح فهو فرح، وأشـر فهو أشـر، وتعب فهو تعب، وحذر فهو حذر؛ ومؤنث "فَعْل" -هذا- "فَعْلَة". وشذ من هذا الباب: مريض، وكهل؛ لأنهما عرضان.

انظر التصريح: 2/ 77-78.

1 الأشر: الذي لا يحمد النعمة والعافية.

2 الخلق: جمع خلقة؛ وهي الحالة الظاهرة الدائمة في البدن؛ من عيب، أو لون، أو حلية. ومؤنث -أفـعل- هذا "فعلاء"؛ تقول: عور فهو أعور، ومؤنثه: عوراء.

3 الأكحل: أسود العينين من غير اكتحال؛ والأنثى: كحلاء.

4 الألمى: أسود حمرة الشفتين؛ والأنثى: لمياء.

5 الواو بمعنى "أو"؛ لأن المقصود: أنه ينقاس فيما يدل على امتلاء، أو خلو، أو نحو ذلك، مما يطرأ، ويتكرر، ولكنه يزول ببطء، ومؤنثه: "فعلى"؛ نحو: ظمآن وظمأى.

انظر التصريح: 2/ 88.

6 شبعان وريان: يدلان على الامتلاء، وعطشان: يدل على حرارة الباطن؛ ومثله

ظمآن، وصديان؛ بمعنى عطشان.

التصريح: 88 / 2.

7 ذكر في التصريح: أنه بالخاء والطاء المعجمتين؛ وليس لهذه المادة أثر في كتب اللغة؛ والذي فيها: خطب، غير أن فعله من باب "فرح"، وخطب بالضم؛ صار خطيبا. فلعل التمثيل بهذا اللفظ سهو من المؤلف. انظر التصريح: 78 / 2، وضياء السالك: 3 / 49.

8 يقال: بطل الرجل؛ إذا صار بطلا.

9 يكثر هذا الوزن في المؤنث. يقال: حصنت المرأة فهي حصان، ورزنت فهي رزان؛ والرزان: المتوقرة غير الطائشة.

(213/3)

و"فُعَل"؛ كجنب، و"فُعَل"؛ كعفر؛ أي شجاع مكرر 1.

وقد يستغنون عن صيغة "فاعل" من فعل، بالفتح، بغيرها 2، كشيخ وأشيب وطيب وعفيف 3.

[لا يكون "فاعل" صفة مشبهة إلا إذا أضيف إلى مرفوعه]:

تنبيه: جميع هذه الصفات صفات مشبهة 4؛ إلا "فاعلا"؛ كضارب وقائم، فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه 5؛ وذلك فيما دل على الثبوت كـ"ظاهر القلب"، و"شاحط الدار"؛ أي: بعيدها؛ فصفة مشبهة أيضا 6.

1 العفر: - بالكسر - الخبيث الماكر؛ ومنه العفريت؛ وبالضم: الشجاع الجلد.

انظر التصريح: 78 / 2.

2 محل الاستغناء: ما لم يكن له وزن قياسي من المسموع. أما ما استعمل له قياس وسمع غيره؛ فليس موضع الاستغناء؛ نحو: مال فهو مائل وأميل؛ قاله الشاطبي. التصريح: 78 / 2.

3 ذكر المؤلف لباب "فعل" عشرة أوزان قياسية؛ بعضها كثير الاستعمال، وبعضها قليل، والبعض أقل؛ وهي موزعة بين البابين، كما سيأتي؛ منها ما هو خاص بباب كرم، وهو "فَعَل وفَعَّل وفَعَال وفَعِل". أما، أفعَل وفَعْلان: فيختصان بباب "فرح". ويشترك بين البابين: "فَعَّل وفَعِل وفَعِل وفَعِل".

ضياء السالك: 3/ 50.

4 أي: إذا قصد بها الدلالة على الثبوت والاستمرار كانت صفات مشبهة باسم الفاعل؛ وأما إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين؛ ولكن هل يجب -حينئذ- أن تحول إلى صيغة "فاعل"؛ فتقول: ضائق، وسائد، وفارح؛ في ضيق وسيد وفرح؟ أم يجوز بقاء زنتها، مع هذا القصد؟.

والجواب: لعل الأقرب إلى الصواب: أنه لا يجب التحويل إلا إذا قصد التنصيص على إرادة الحدوث؛ ولا يختص وزن "فاعل" بجواز قصد الثبوت والاستمرار، بل يجري ذلك في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي. وقد مثل المؤلف للصفة المشبهة، بمستقيم الرأي، ومعتدل القامة؛ وهذا يدل على أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي، تكون أحيانا صفة مشبهة.

انظر التصريح: 2/ 78-79.

5 أي: في المعنى، وكذلك إذا نصبه.

6 يلاحظ في هذا: أن موازن "فاعل"، لا يكون صفة مشبهة إلا إذا قصد به الدوام =

(214/3)

[مجيء اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد]:

فصل: ويأتي وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه<sup>1</sup>، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر<sup>2</sup> مطلقا؛ سواء كان مكسورا في المضارع؛ كـ"منطلق" و"مستخرج" أو مفتوحا كـ"متعلم" و"متدحرج".

= والاستمرار، وأضيف إلى مرفوعه، أو نصبه. وكذلك اسم الفاعل من غير الثلاثي - كما بينا - وكما سيمثل به المؤلف في باب الصفة المشبهة من قوله: "مستقيم الرأي"، ومعتدل القامة؛ مما يدل صراحة على أن الوصف من غير الثلاثي، يكون صفة مشبهة.

1 وشذ من ذلك ألفاظ؛ منها: أيفع الغلام - إذا شب - فهو يافع؛ وأورس النبت - إذا اصفر لونه - فهو وارس؛ وأحصرت الناقة - إذا ضاق مجرى لبنها - فهي حصور؛ وأعقت الفرس - إذا حملت - فهي عقوق. وقيل: إنه سمع: يفع، وورس، فيكون يافع ووارس - حينئذ - مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره، وجاء "مورس" قليلا.

2 أي: ولو تقديرًا؛ نحو: مختار ومعتل؛ اسمي فاعل من اختار، واعتل؛ فإن الكسر فيهما مقدر. وشذ فتح ما قبل الآخر في "مسهب" من "أسهب"؛ إذا تكلم كثيرًا؛ و"محصن" من "أحصن"، إذا تزوج؛ و"ملقح" من "ألحق الفحل الناقة".  
التصريح: 79 / 2.

(215/3)

#### [باب أبنية أسماء المفعولين]

هذا باب أبنية أسماء المفعولين 1:

[مجيء اسم المفعول من الثلاثي]:

يأتي وصف المفعول من الثلاثي الجرد 2 على زنة "مفعول"؛ كـ"مضروب" و"مقصود"، و"ممرور به" 3 ومنه: مبيع، ومقول، ومرمي، إلا أنها غيرت 4.

[مجيء اسم المفعول من غير الثلاثي]:

ومن غيره بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف

1 اسم المفعول هو: اسم مشتق يصاغ من مصدر الفعل المبني للمجهول؛ للدلالة على معنى مجرد حادث، وعلى من وقع عليه هذا المعنى.

2 بشرط أن يكون تاما متصرفا؛ لأن الجامد، لا يبنى منه اسم مفعول، ولا اسم فاعل، ولا صفة مشبهة؛ ما لا يأتي منه مصدر ولا غيره من المشتقات.

3 هذا مثال لبناء اسم المفعول من اللازم بالصلة؛ لأن اسم المفعول، لا يصاغ من اللازم إلا مع الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر.

التصريح: 80 / 2.

4 أي: غيرت لفظا عن زنة "مفعول"، والأصل: مبيع، ومقول، ومرموي، فنقلت

حركة الياء والواو في الأولين إلى الساكن قبلهما؛ ثم قلبت الضمة كسرة في الأول؛

لتسلم الياء. وحذفت الواو من الثاني؛ لالتقاء الساكنين. أما الثالث: فقد قلبت الواو

ياء، وأدغمتا؛ لاجتماعهما؛ وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء.

وإذا كان اسم المفعول مؤنثا، وجب زيادة تاء التأنيث في آخره، فتقول: فاطمة منزهة



عن فحش القول.

التصريح: 80 / 2.

(216/3)

المضارعة، وإن شئت فقل: بلفظ اسم فاعله؛ بشرط فتح ما قبل الآخر 1؛ نحو: المال مستخرج، وزيد منطلق به.

[إنابة فاعيل عن مفعول]:

وقد ينوب "فاعيل" عن "مفعول" 2؛ كـ"دهين"، و"كحيل"، و"جريح"، و"طريح"، ومرجعه إلى السماع 3؛ وقيل: ينقاس فيما ليس له "فاعيل" بمعنى "فاعل" 4؛ نحو: قدر ورحم؛ لقولهم: قدير ورحيم 5.

1 أي: في اسم الفاعل.

2 أي: أن اسم المفعول من الثلاثي، قد يأتي على وزن "فاعيل"، بدلا من "مفعول"؛ فيدل على معناه، ولكن لا يعمل عمله عند كثير من النحاة؛ فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه؛ أو قتيل أبوه؛ أو ذبيح كبشه، وأجاز ذلك ابن عصفور في "المقرب"، واستحسنه بعضهم.

وكذلك ينوب عن "مفعول" -على قلة- "فعل"؛ نحو: ذبح، وطحن بمعنى: مذبح ومطحون. وينوب عن "مفعول" أيضا: "فعل"؛ نحو: "عدد" بمعنى: معدود. و"فُعْلَة"؛ نحو: مضغة بمعنى: ممضوغ؛ وغرفة بمعنى مغروف، وأكلة بمعنى مأكول. ضياء السالك: 53 / 3.

3 أي: يقتصر في ذلك على المسموع والمنقول عن العرب؛ وفي هذا يقول ابن مالك: "وناب نقلا عنه ذو "فاعيل" ... نحو فتاة أو فتى كحيل"

والمعنى: ينوب "فاعيل" عن اسم المفعول من الثلاثي؛ وهذا منقول عن العرب ومسموع منهم. تقول: فتاة كحيل؛ بمعنى مكحول العين، وفتى كحيل كذلك؛ مع ملاحظة أن صيغة "فاعيل" -بمعنى مفعول- يستوي فيها المذكر والمؤنث غالبا.

4 أي: كقتيل وجريح؛ وذلك لعدم اللبس فيه، بخلاف ما له ذلك، فإنه ليتبس بالفاعل.

5 أي: بمعنى "قادر" و"راحم"، وهذا تمثيل للمنفي، والتعليل لحذف؛ أي: إنما كان

الفاعلان لهما "فعليل" بمعنى "فاعل". وأما ما ليس له "فعليل" بمعنى "فاعل"، فنحو: جريح وقتيل.

التصريح: 80 / 2.

(217/3)

### هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد1

[تعريف الصفة المشبهة العاملة] :

وهي: الصفة التي استحسن فيها أن تضاف؛ لما هو فاعل في المعنى 2، كـ "حسن الوجه"، و"نقي الثغر"، و"طاهر العرض".

فخرج نحو: "زيد ضارب أبوه" فإن إضافة الوصف فيه، إلى الفاعل ممتنعة 3؛ لئلا توهم الإضافة إلى المفعول؛ ونحو: "زيد كاتب أبوه"؛ فإن إضافة الوصف فيه، وإن كانت لا تمتنع 4 لعدم اللبس؛ لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها؛ حتى يقدر تحويل إسنادها عنه، إلى ضمير موصوفها؛ بدليلين؛

1 حق الصفة المشبهة أن تكتفي بمرفوعها، ولا تعمل النصب، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت؛ ولأنها مشتقة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم وهو لا ينصب، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد نصب مفعولها مثله، على التشبيه بالمفعول به، ووجدته الشبه بينها وبين اسم الفاعل: أنها تدل على الحدث وصاحبه مثله، وأنها تقبل التثنية والجمع والتذكير والتأنيث غالباً، ويشترط في عملها النصب على التشبيه بالمفعول به: الاعتماد، كاسم الفاعل. ومن هذا كله: سميت بذلك الاسم.

2 قيد الفاعل بالمعنى؛ لأن الصف لا تضاف للفاعل إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة وقوعه بعدها واتصافه بمعناها والمراد: استحسان الجر بنوعها لا بشخصها؛ لئلا يرد صور امتناع الجر، وضعفه كما سيأتي. الأشموني مع الصبان: 3 / 2 / 3.

3 أي: وإن قصد به الثبوت والدوام كما بينه المصنف. وأجازهما بعض النحاة إذا قصد الثبوت، وأمن اللبس عند الإضافة للمفعول. وآخرون أجازوا إذا قصد الثبوت، ويحذف المفعول اقتصاراً، ويكون من باب الصفة المشبهة.

التصريح: 81 / 2.

4 وذلك إذا قصد به الدوام، والثبوت؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة. أما إذا قصد به الحدوث والتجدد فإن إضافته ممتنعة.

(218/3)

أحدهما: أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه<sup>1</sup>.  
والثاني: أنهم يؤنثون الصفة في نحو: "هند حسنة الوجه"<sup>2</sup>؛ فلهذا حسن أن يقال: "زيد حسن الوجه"؛ لأنه من حسن وجهه حسن أن يسند "الحسن" إلى جملته مجازاً<sup>3</sup>، وقبح أن يقال: "زيد كاتب الأب"؛ لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه<sup>4</sup>، إلا بمجاز بعيد<sup>5</sup>.

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة، موقوف على النظر في معناها؛ لا على معرفة كونها صفة مشبهة؛ وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور؛ كما توهمه ابن الناظم<sup>6</sup>.

[ما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل]:

فصل: وتختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور:

أحدها: أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي<sup>7</sup>؛ كـ"حسن" و"جميل"؛ وهو يصاغ منهما، كقائم وضارب.

1 لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى، واللازم باطل فالملزوم مثله.

2 فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف؛ وهو هند، لذكرت كما تذكر مع المرفوع.

3 أي: في الإسناد إلى الجزء، وإرادة الكل، والباعث عليه قصد التخفيف.

4 لأن الأب ليس جزءاً من الابن، فلا يسوغ أن يطلق أحدهما ويراد الآخر.

5 وهو الإسناد إلى المضاف إليه وإرادة المضاف.

6 حيث قال: إن هذه الخاصة -وهي الإضافة إلى الفاعل- لا تصلح للتعريف بالصفة المشبهة وتمييزها؛ لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها للفاعل، واستحسان الإضافة متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة، فجاء الدور. وقد دفع المصنف ذلك بما حاصله: أن العلم باستحسان الإضافة موقوف على النظر في المعنى الثابت للفاعل، لا على العلم بكونها صفة مشبهة.

التصريح: 81/2.

7 ما لم ينزل منزلة اللازم، أو يحول إلى "فعل" بالضم، كما في رحن ورحيم فإنهما صفتان من رحم، وهو متعدي.

(219/3)

الثاني: أنها للزمن الحاضر الدائم<sup>1</sup>، دون الماضي المنقطع والمستقبل؛ وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة<sup>2</sup>.

الثالث: أنها تكون مجارية للمضارع في حركه وسكونه؛ ك"طاهر القلب" و"ضامر البطن"، و"مستقيم الرأي" و"معتدل القامة" وغير مجارية له؛ وهو الغالب في المبنية من الثلاثي<sup>3</sup> ك"حسن"، و"جميل"، و"ضخم"، و"مألن"؛ ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريا له.

الرابع: أن منصوبها لا يتقدم عليها<sup>4</sup>؛ بخلاف منصوبه<sup>5</sup>، ومن ثم صح النصب في نحو "زيدا أنا ضاربه"<sup>6</sup>، وامتنع في نحو: "زيد أبوه حسن وجهه"<sup>7</sup>.

الخامس: أنه يلزم كون معمولها سببيا<sup>8</sup>؛ أي: متصلا بضمير موصوفها؛ إما

1 أي: الثابت في الزمن الثلاثة لا خصوص الحال. ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية. لأنه لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلا؛ لأن الأصل في كل ثابت دوامه.

2 فلا يقال حسن الوجه أمس، أو غدا.

3 أما المبنية من مصدر غير الثلاثي، فلا بد من مجارأتها لمضارعها، والمجارة: تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل منهما، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلا.

4 لأنه كان فاعلا في الأصل، أو لأنه فرع اسم الفاعل.

5 فإنه يجوز تقديمه، إذا كان غير مقرون بأل نحو: العواصف شجرا مقتلعة. أما المقترن بأل؛ أو المجرور بإضافة، أو حرف جر أصلي فيمتنع تقديم منصوبه. ففي مثل، هذا غلام قاتل زيدا، ومررت بضارب زيدا، يمتنع تقدم "زيدا". أما نحو: لست بضارب زيدا، فلا يمتنع لزيادة الجار. أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما؛ لأن المرفوع فاعل، والمجرور مضاف إليه وكلاهما لا يتقدم.

6 أي: بنصب زيد على الاشتغال، لصحة عمل ضارب المذكور فيه لو ترفع من الضمير، وما يعمل في المتقدم يفسر عاملا فيه.

7 فلا يصح نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على زيد، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة بنصب سببيه وهو "وجهه"؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان، و"حسن" خبره والجملة خبر "زيد".

8 أي: إذا كان مجروراً أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به، وكذلك إذا كان معمولاً =

(220/3)

لفظاً؛ نحو: "زيد حسن وجهه"، وإما معنى؛ نحو: "زيد حسن الوجه"، أي: منه 1؛ وقيل: إن "أل" خلف عن المضاف إليه 2؛ وقول ابن الناطم: إن جواز نحو: "زيد بك فرح" 3 مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سببياً مؤخراً. مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه لحق الشبه، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل؛ وكذا عملها في الحال، وفي التمييز 4، ونحو ذلك؛ بخلاف اسم الفاعل 5.

= مرفوعاً، والصفة جارية على الموصوف. والمراد بالسببي: ما ليس أجنبياً من الموصوف، فيشمل الضمير البارز المتصل. نحو: حسن الوجه طلقه أنت، فيجوز في الهاء أن تكون في محل نصب أو جر "لطلق"، و"حسن الوجه طلقه" خبران مقدمان، و"أنت" مبتدأ مؤخر.

1 "فالوجه" معمول لحسن، وهو سببي؛ لأنه متصل بضمير الموصوف معنى، وهو "زيد"، وقد حذف الضمير مع حرف الجر، ولكنه ملحوظ كأنه موجود، وهذا رأي البصريين.  
2 وهو الضمير، وعلى ذلك فلا حذف، وهذا رأي الكوفيين. واعترض عليه بأنه قد يصرح بالضمير مع أل، كما في قول طرفة بن العبد في معلقته:  
رحيب قطاب الجيب منها رقيقة ... بجس الندامى بضة المتجرد  
والشاهد في "الجيب منها". رحيب: متسع. قطاب الجيب: مخرج الرأس منه. والجلس: اللمس. البضة: البيضاء الرخصة. المتجرد: جسدها المتجرد من ثيابها. وعلى الرغم من هذا الاعتراض يستحسن بعض العلماء رأي الكوفيين؛ لخلوه من الحذف والتقدير. وعليه يكون السببي هو: المتصل بضمير صاحب الصفة، أو بما يغني عن الضمير.  
التصريح: 83 / 2.

3 أي: مما تقدم فيه المعمول -وهو هنا "بك"- على الصفة، وهي "فرح" مع أنه غير

- سبي؛ لأنه ليس اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى الموصوف وهو "زيد".
- 4 مثال الحال: محمد حسن وجهه طلقه، ومثال التمييز: علي فصيح قولا.
- 5 فإنه لقوة شبهه بالفعل يعمل في متأخر ومتقدم، وفي سبي، وأجنبي. هذا؛ ومما تختص به الصفة المشبهة أيضا:

أ- أنها لا تعمل محذوفة، فلا يجوز: هذا حسن القول والفعل، بنصب "الفعل" على تقدير: وحسن الفعل. أما اسم الفاعل فيجوز: أنت ضارب اللص والخائن. =

(221/3)

[أحوال معمول الصفة المشبه في الإعراب] :

فصل: لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة<sup>1</sup>؛ والخفض بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به؛ إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة<sup>2</sup>، والصفة مع كل من الثلاثة؛ إما نكرة، أو معرفة، وكل من هذه الستة<sup>3</sup> للمعمول معه ست حالات؛ لأنه إما بـأل؛ كـ"الوجه"، أو مضاف لما فيه أل كـ"وجه الأب"، أو مضاف للضمير كـ"وجهه"، أو مضاف لمضاف للضمير كـ"وجه أبيه"، أو مجرد كـ"وجه"، أو مضاف إلى المجرد كـ"وجه"، أو مضاف إلى المجرد كـ"وجه أب"؛ فالصور ست وثلاثون، والممتنع منها أربعة<sup>4</sup>؛ وهي: أن تكون الصفة بـأل والمعمول مجردا منها ومن الإضافة إلى

= ب- ولا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها المرفوع، أو المنصوب بظرف، أو جاو ومجرور عند الجمهور.

ج- وأنه لا يراعي لمعمولها الجرور محل بالعطف أو غيره، بخلاف اسم الفاعل في ذلك كله.

د- ولا تتعرف بالإضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه يتعرف بها إذا كان بمعنى الماضي فقط، وأريد به الاستمرار؛ فيلاحظ في هذا الاستمرار جانب الماضي وحده.

هـ- وأن "أل" الداخلة عليها حرف تعريف، أما الداخلة عليه فاسم موصول ومعرفة معا، على الأصح فيهما.

انظر ضياء السالك؛ 3/ 60.

1 أي: بدل بعض من كل إذا أمكن ذلك لا مطلقا. قال الصبان: ويتعين الرفع على

الفاعلية في نحو: مررت بامرأة حسن الوجه؛ لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء. ويتعين عدم في نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه؛ لأن الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف. ويجوز الأمران في نحو: مررت برجل حسن الوجه.

حاشية الصبان على شرح الأشموني: 8/3.

2 ويجوز أيضا في النكرة أن تنصب على التشبيه بالمفعول به.

3 أي: الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة في حالي تنكير الصفة وتعريفها.

4 لا يصح فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها وجره.

(222/3)

تاليها؛ وهو مخفوض<sup>1</sup>، كـ"الحسن وجهه"2 أو "وجه أبيه" أو "وجه" أو "وجه أب".

1 لأنه يلزم عليه إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها، ومن الإضافة لتاليها، أو لضمير تاليها، وذلك ممنوع كما تقدم إيضاحه في باب الإضافة.

وهذا في الصفة المفردة. أما المثناة والمجموعة جمع مذكر سالم فتجوز إضافتها مطلقا.

2 محل الامتناع في هذا، وفي الأمثلة الثلاثة بعده، إذا كان الموصوف غير محلى بأل كزيد مثلا، وإلا جاز الجر، تقول: مررت بالرجل الحسن وجهه ... إلخ؛ لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه أل.

هذا: وتنقسم الصور الجائزة إلى ثلاثة أقسام: قبيح، وضعيف، وحسن. فالقبيح: رفع الصفة مجردة، أو مع أل نكرة، ويشمل ذلك أربع صور. ووجه القبح خلو الصفة لفظا من ضمير الموصوف.

والضعيف: نصب الصفة المنكرة - المعارف مطلقا - وجرها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وذلك ست صور. ووجه الضعف إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي في حالة النصب، وشبه إضافة الشيء إلى نفسه في حالة الجر.

والحسن ما عدا ذلك وهو اثنتان وعشرون صورة.

التصريح؛ 2/84-86. الأشموني: 2/360، والأشموني مع الصبان: 3/9.

(223/3)

[باب التعجب] :

هذا باب التعجب 1:

[صيغ التعجب] :

وله عبارات كثيرة، نحو: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ} 2،

1 هو انفعال وتأثر داخلي يحدث في النفس عند استعظام أمر له مزية ظاهرة بسبب زيادة فيه. جعلته نادرا ولا نظير له، وقد خفي سببها. قيل: ولعل هذا معناه اللغوي. أما عند النحاة فهو: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب به عن أمثاله، أو قل نظيره فيها. وهذا يفسر اشتراط أن يكون الفعل الذي تؤخذ من مصدره صيغة التعجب مبنيا للمعلوم؛ فلا يتعجب مما لا زيادة فيه، ولا مما ظهر سببه، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب. وأيضا، لا يوصف المولى سبحانه بأنه متعجب؛ لأنه لا يخفى عليه سبحانه شيء. وما ورد في كلامه، أو في الحديث الشريف، أو غيرهما مما يدل على التعجب، فالمراد منه: إما توجيه المخاطبين إلى إظهار العجب نحو: {فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ} أي: أن حالهم تستدعي أن يتعجب منها. أو المراد لازمه وهو الرضا والتعظيم، ونحو ذلك من الأغراض البلاغية، كحديث: "عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل": أي: وهم أسارى المشركين يسلمون فيدخلون الجنة. وكان القياس عدم التعجب من صفاته تعالى؛؟؟؟ لا تقبل الزيادة، نحو: ما أعظم الله، وما أقدره، وما أجله، وما أعلمه، ولكنهم أجازوا ذلك بقصد الثناء عليه على أن المعنى: أنه تعالى في غاية العظمة، وأن عظمته مما تحار فيها العقول.

التصريح، وحاشية يس: 2/ 86- حاشية الصبان: 1/ 16-17.

2 سورة البقرة، الآية: 28.

موطن الشاهد: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ} .

وجه الاستشهاد: استعمال "كيف" للتعجب مجازا عما وصفت له عن الاستفهام عن الأحوال، والمعنى: أتعجب من كفركم بالله.



"سبحان الله إن المؤمن لا ينجس" 1 لله دره فارسا2!.

والمحبوب له منها في النحو اثنتان:

[ما أفعله وإعرابها] :

إحداهما: ما أفعله، نحو "ما أحسن زيدا".

فأما "ما" فأجمعوا على اسميتها3؛ لأن في "أحسن" ضميرا يعود4 عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها5، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامة6 بمعنى شيء، وابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر؛

1 حديث شريف قاله عليه الصلاة والسلام لأبي هريرة حين رآه في بعض طرق المدينة وكان جنبا، فأبى أن يقابله حتى اغتسل.

والحديث أخرجه: البخاري: 1/ 390، ومسلم: الحيز ب 29: 115، والنسائي: 1/ 146، مسند الإمام أحمد: 2/ 382-235، وفتح الباري لابن حجر: 10/ 599، شرح السنة للبعوي: 2/ 29.

موطن الشاهد: "سبحان الله".

وجه الاستشهاد: وقوع "سبحان" اللفظ الموضوع للتنزيه مفيدا للتعجب؛ لأن الإنسان يسبح الله عند رؤية مخلوقاته العجيبة.

2 قول لبعض العرب. ومن الصيغ التعجيبة غير ما ذكر: "يا لك"، و"يا له، وقولهم: عجبت من كذا ... " غير ذلك.

3 وهي علامة التعجب، ولذا تسمى "ما التعجيبة". ويجب تقديمها على الفعل.

4 وهذا الضمير بينه وبين غيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه، الأول: أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلا يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك. والثاني: أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن، والثالث: أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في أحسن.

هذا: وقد قال البصريون بصراحة عن هذا الضمير، ولم يقله الكوفيون كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن.

حاشية يس على التصريح: 2/ 87.

5 روي عن الكسائي: أنه يقول: إن "ما" لا موضع لها من الإعراب، فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ، وهذا قول شاذ لا يقدر فيه الإجماع.

6 يراد بالنكرة: أنها بمعنى شيء أي شيء، وبالتمام: أنها غير موصوفة بشيء بعدها، وقد أفادها التنكير الإبهام، وهو يناسب التعجب؛ لأنه يكون فيما خفي سببه. =

(225/3)

فموضعه رفع؛ وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها: صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحلها رفع؛ وعليهما: فالخير محذوف وجوبا، أي: شيء عظيم<sup>1</sup>.

وأما "أفعل" كأحسن فقال البصريون والكسائي: فعل؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية؛ نحو: "ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى"، ففتحته بناء كالفتحة في ضرب من "زيد ضرب عمرا"، وما بعده مفعول به<sup>2</sup>، وقال بقية الكوفيين: اسم؛ لقولهم: "ما أحسنه"<sup>3</sup>؛ ففتحته إعراب؛ كالفتحة في "زيد عندك"؛ وذلك لأن مخالفة الخبر

= يؤخذ على قول الأخفش: أن فيه حذف الخبر من غير أن يسد مسده شيء، وفيه أيضا: تقديم الإبهام بالصلة أو الصفة، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر، والمألوف في الكلام الذي يتضمن إيهاما وإبهاما تقديم الإبهام، فالراجع ما ذهب إليه سيبويه من أنها نكرة تامة، وينبغي الأخذ به؛ لأنه خال من التعسف والحذف والتأويل من غير داع. هذا ويروى للأخفش قول وافق فيه سيبويه والجمهور: وهو أن "ما" نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف. ويذكر النحاة قولاً آخر للفراء وابن درستويه، ونسب هذا القول إلى الكوفيين. أيضا، وحاصله أن "ما" اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، فأما الكوفيون فعندهم أن "أحسن" اسم مرفوع خبر المبتدأ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن "أحسن" اسم، ووافقا الكوفيين استفهام لهما القول على ما فيه، وإن قالوا إن "أحسن" فعل ماضٍ تقع جملته خبرا كما يقول البصريون في "أحسن". ورد عليهما أنهما جعلتا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية وهو خلاف الأصل. فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى: {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ}، {الْفَارِعَةُ مَا الْفَارِعَةُ}، {وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ}.

التصريح: 87/2، الجمع: 90/2، الأشموني: 363/2.

والأشموني مع الصبان: 18/3.

2 وهو في المعنى فاعل. ولهذا المفعول أحكام خاصة، منها: أنه لا يحذف إلا إذا دل

عليه دليل، ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، ولا يتقدم على عامله، ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح.

3 واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ... من هؤلئائكن الضال والسمر  
وزعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أمليح دالا على أنه اسم، =

(226/3)

---

للمبتدأ، تقتضي -عندهم- نصبه<sup>1</sup>، و"أحسن" إنما هو في المعنى وصف لزيد؛ لا لضمير  
"ما"<sup>2</sup>، و"زيد" -عندهم- مشبه بالمفعول به<sup>3</sup>.  
["أفعل به" وإعرابها] :

الصيغة الثانية: أفعل به؛ نحو: "أحسن بزيد".  
وأجمعوا على فعلية أفعل<sup>4</sup>، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر<sup>5</sup>، ومعناه: الخبر<sup>6</sup>؛ وهو  
في الأصل: فعل ماضٍ على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كـ"أغد

---

= ويجب البصريون، ومعهم الكسائي من الكوفيين: بأن هذا شاذ فلا ينهض دليلا على  
الاسمية. وقيل: بأن التصغير راجع إلى المصدر المدلول عليه بالفعل، وقيل: إنما صغر  
فعل التعجب حملا له على أفعل التفضيل لاتفاقهما لفظا، وقيل: إنما صغر؛ لأنه لزم  
طريقة واحدة فاشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في  
بعض أحكامه لا يخرج عن أصله.

الدرر اللوامع: 1/ 49، 2/ 119، حاشية الصبان: 3/ 18.

1 أي نصب الخبر، فعامل النصب عندهم في الخبر هو المخالفة للمبتدأ، أي: كونه  
ليس وصفا له. أما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، كالله ربنا، أو مشبها به، نحو:  
{وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ}؛ فإنه يرتفع ارتفاعه.

2 هذا بيان للمخالفة هنا، وهي أن الخبر ليس وصفا للمبتدأ في المعنى. وفيه إشارة إلى  
أن معنى "أحسن" عندهم: فائق في الحسن، لا صير زيدا حسنا، كما هو مذهب  
البصريين؛ إذ التصيير صفة لضمير "ما" لا لزيد.

التصريح: 2/ 88.

3 وذلك لوقوعه بد ما يشبه الفعل في الصورة.

4 قال باسمية "أفعل" ابن الأنباري ورده المرادي، وإجماع النحاة على فعلية أفعل أنه جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل، وأما أصبع، فنادر ولا يجعل أصلاً. التصريح: 88/ 2، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: 1/ 126-148.

5 أي: أنه جاء على صورة الأمر، فيبنى على السكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف حرف العلة إن كان معتلاً كالأمر؛ نظراً لصورته، أو يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر؛ نظراً لمعناه.

6 وذلك في الأصل، أما الآن فالجملة كلها لإنشاء التعجب، ولا تدل على زمن مطلقاً أو أن المصنف أراد بالخبر: ما قابل الطلب، فيشمل الإنشاء غير الطلب كما هنا.

(227/3)

---

البعير؛ أي: صار ذا غدة<sup>1</sup>، ثم غيرت الصيغة<sup>2</sup>، فقبح إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظاهر<sup>3</sup>، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به<sup>4</sup>، كـ"أمرُ بزيد" ولذلك التزمت<sup>5</sup>، بخلافها في {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} <sup>6</sup>، فيجوز تركها؛ كقوله<sup>7</sup>: [الطويل]

379- كف الشيب والإسلام للمرء ناهياً<sup>8</sup>

---

1 الغدة: طاعون الإبل، ولا تكون الغدة إلا في البطن.

2 أي: إلى الأمر، وذلك عن قصد التعجب؛ ليوافق اللفظ في التغيير؛ تغيير المعنى عن الإخبار إلى الإنشاء.

3 لأن الأمر لا يرفع الاسم الظاهر.

4 وزيادتها في هذا الموضع لازمة إذا كان الجرور بها اسماً صريحاً لا مصدراً مؤولاً.

5 أي: زيادتها صوتاً للفظ عن القبح، إلا إذا كان الجرور بها مصدراً مؤولاً من "أن"، أو "أن" وصلتهما؛ لاطراد حذف الجار في ذلك، كقول العباس بن مرداس. وأوجب إلينا أن تكون المقدماء.

أي: بأن تكون.

6 48 سورة الفتح، الآية: 28.

موطن الشاهد: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء "الياء" زائدة في فاعل "كفى" وحكم زيادتها -هنا- الجواز؛ لأنه

يجوز في اللغة القول: "كفى الله شهيدا".

7 القائل: هو سحيم بن وثيل؛ عبد بني الحسحاس، وقد مرت ترجمته.

8 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا

وهو مطلع قصيدة مشهورة له، وبعده قوله:

جنونا بما فيما اعترتنا علاقة ... علاقة حب مسترا وباديا

والشاهد من شواهد: التصريح: 88 / 2، والأشعري: 364 / 2 / 730، والعيني: 3 /

665، والكتاب لسيبويه: 1 / 230، 2 / 308، والخصائص: 2 / 488، والإنصاف:

1 / 168، وشرح المفصل: 2 / 115، 7 / 84، 8 / 24، 93، 138،

والمغني: 160 / 145، والسيوطي: 112، وديوان سحيم: 16.

المفردات الغريبة: عميرة: اسم محبوبته، وهو تصغير عمرة. تجهزت: تهيأت وأعددت ما

يلزمك في سفرك. غاديا: اسم فاعل من غدا، أي: ذهب وقت الغداة، وهي ما بين

الفجر وطلوع الشمس. =

(228/3)

---

وقال الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف<sup>1</sup>: لفظه ومعناه الأمر؛

وفيه ضمير<sup>2</sup>، والباء للتعدي<sup>3</sup>، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن<sup>4</sup>، وقال غيره:

للمخاطب، وإنما التزم أفراد<sup>5</sup>؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل.

---

= المعنى: يجرد الشاعر من نفسه شخصا يخاطبه ويقول له: اترك عمير وودعها وداع

شخص أعد عدته لترك نوازع الصبا، متعظا بما حل به من الشيب، واعتصم به من

حرمة الإسلام، وكفى بذلك واعظا. روي: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين سمعه

ينشد هذا البيت قال: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك.

الإعراب: عميرة مفعول به مقدم لفعل "ودع". ودع: فعل أمر مبني على السكون، لا

محل لها من الإعراب، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره أنت. إن: شرطية جازمة، لا

محل لها من الإعراب. تجهزت: فعل ماض، وهو فعل الشرط، مبني على السكون في محل

جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. غاديا: حال

منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. كفى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على

الألف؛ للتعذر. الشيب: فاعل "كفى" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. والإسلام: الواو عاطفة، الإسلام؛ اسم معطوف على الشيب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. "للمرء": متعلق بقوله "ناهيا" الآتي. ناهيا: حال من الشيب، ويمكن أن يعرب تمييزا مبينا لنسبة الكفاية إليه؛ والأول أفضل.

موطن الشاهد: "كفى الشيب".

وجه الاستشهاد: إسقاط الباء من فاعل "كفى"؛ وفي هذا دلالة على أن هذه الباء، ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل؛ بخلاف دخولها على فاعل فعل التعجب الذي على صورة الأمر؛ فاقتارانه بالباء واجب، ولا يجوز تجرده منها.

1 مرت ترجمة وافية لكل واحد منهم.

2 أي: مستتر تقديره: أنت، وهو الفاعل.

3 فهي حرف أصلي، وهي ومجرورها في محل نصب على المفعولية. وقيل: الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل والباء زائدة.

4 أي: المصدر المفهوم من أحسن، والتقدير: أحسن يا حسن بزيد أي: دم به والزمه؛ ولذلك أفرد الضمير؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع.

5 أي: الذي يراد منه أن يتعجب. وعليه يكون معنى أحسن بزيد: اجعل يا مخاطب زيدا حسنا، أي: صفه بالحسن كيف شئت. وعلى كل فالضمير المذكور مفرد مذكر دائما، فلا يقال في التأنيث: أحسني، ولا في التثنية والجمع أحسنا وأحسنوا وأحسن. انظر التصريح؛ 2/ 88-89.

(229/3)

---

[جواز حذف المتعجب منه] :

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه<sup>1</sup>؛ في مثل "ما أحسنه"، إن دل عليه دليل<sup>2</sup>؛

كقوله<sup>3</sup>: [الطويل]

380- ربيعة خيرا ما أعف وأكرما<sup>4</sup>

---

1 المراد بالمتعجب منه: المعمول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتعجب من صفة أو فعل؛ فإذا قلت: ما أحسن الإخلاص في العمل!، فإن التعجب من حسن الإخلاص، لا من الإخلاص ذاته؛ لأن التعجب من الأحوال لا من الذوات.

2 ويشترط أن يكون ضميراً، سواء أكان منصوباً بـ "أفعل" أم مجروراً بالباء بعد "أفعل".  
انظر في هذه المسألة ابن عقيل: 3/ 151، والدرر اللوامع: 2/ 120، والتصريح: 2/ 89-90.

3 القائل: هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، أبو الحسن رابع الخلفاء الراشدين وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره، وأحد المبشرين بالجنة، وأحد الأبطال الشجعان والخطباء العلماء، وأول الناس إسلاماً، كان بينه وبين معاوية خلاف ومعارك. ينسب إليه ديوان شعر، وجمعت خطبه وأقواله ورسائله في كتاب، قتله ابن ملجم لعنه الله، وذلك سنة 40هـ، وله 63 سنة.

صفة الصفوة: 1/ 118، الإصابة: ت: 5690، الأعلام: 4/ 295، الطبري: 6/ 83. وغيره كثير.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

جزى الله عني والجزاء بفضلته

وهو من كلمة يمدح فيها ربعة على ما أبلت معه يوم صفين وقبله قوله:

لمن راية سوداء يخفق ظلها ... إذا قيل قدمها صفين تقدما

يقدمها في الموت حتى يزيروها ... حياض المنايا تقطر الموت والدماء

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 89، والأشعري: 732/ 2/ 364، والعيني: 3/ 649، والهمع: 2/ 91، والدرر: 2/ 121.

المفردات الغريبة: جزى: كافاً؛ من المجازاة وهي المكافأة. بفضلته: بإحسانه.

المعنى: يدعو الإمام علي كرم الله وجهه الله جل جلاله أن يجزي بفضلته العميم ربعة على ما بذلته، وما بدر منها من الكرم بالنفس والمال، ثم يعجب رضي الله عنه من شأن ربعة فيقول: ما أعفها وما أكرمها!.

الإعراب: جزى: فعل ماض، مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. الله: "لفظ =

(230/3)

---

وفي "أفعل به" إن كان أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف؛ نحو:

{أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 1، وأما قوله 2: [الطويل]

381- حميدا، وإن يستغن يوماً بأجدر 3

---

= الجلالة" فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. "عني" متعلق بـ"جزى". والجزاء: الواو: حالية، الجزاء: مبتدأ مرفوع. "بفضله": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والهاء: "مضاف إليه؛ وجملة"الجزاء بفضله": في محل نصب حال. ربعة: مفعول به أول لـ"جزى". ما: تعجبية في محل رفع مبتدأ. أعف: فعل ماضٍ، مبني على الفتح لإنشاء التعجب، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما، وجملة "أعف": في محل رفع خبر المبتدأ. وأكرم: الواو حرف عطف، أكرم معطوف على أعف السابق والألف للإطلاق. موطن الشاهد: "ما أعف وأكرم".

وجه الاستشهاد: حذف المتعجب منه وهو مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام؛ لأن التقدير: ما أغفها وأكرمها. 19 1 سورة مريم، الآية: 38.

موطن الشاهد: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ} .

وجه الاستشهاد: حذف الفاعل المجرور بعد "أفعل"؛ للدليل مع كونه فاعلا؛ لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها. وقيل: لم تحذف، وإنما استتر بالفعل بعد حذف الباء.

2 القائل: هو عروة بن الورد العبسي؛ المعروف بعروة الصعاليك، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدرة قوله:

فذلك إن يلق المنية يلقيها

وقبله قوله:

فإن بعدوا لا يأمنون اقترا به ... تشوف أهل الغائب المنتظر

وهما من قصيدة عدتها سبعة وعشرون بيتا موجودة في ديوانه "مط. جول كربوتل":

63-87 واختار أبو تمام بعض أبياتها في حماسته، يصف فيها صعلوكا ومنها قوله:

ولله صعلوك صحيفة خده ... كضوء شهاب المائس المنتور

والشاهد من شواهد: التصريح: 90 / 2، والأشموني: 365 / 2 / 733، وابن عقيل:

270 / 3 / 152، والعيني: 650 / 3، والخزاعة: 196 / 1.

المفردات الغريبة: المنية: الموت. حميدا: محمودا، فهو فعيل بمعنى مفعول. فأجدر: أي:

ما أجدره وما أحقه. =



أي: به؛ فشاذ1.

[عدم تصرف فعلي التعجب]:

مسألة: وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف2؛ فالأول: نظير تبارك،

= المعنى: هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة إن مات في سبيل مطلبه يموت وهو محمود الفعال عند الناس؛ لما كان عليه من عفة وعزة نفس، وما له من صفات كريمة، وإن عاش واستغنى فما أحقه، وما أخلقه بالغنى؛ لأنه وصل إليه بسعيه وجده. الإعراب: فذلك: ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب، لا محل لها من الإعراب. إن: حرف شرط جازم. يلق: فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. المنية: مفعول به منصوب. يلقها: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، و"ها": ضمير متصل في محل نصب مفعولا به. حميدا: حال من فاعل "يلق"، الذي هو جواب الشرط؛ وجملة "الشرط وجوابه": في محل رفع خبر المبتدأ. وإن: الواو عاطفة، إن: حرف شرط جازم. يستغن: فعل مضارع -فعل الشرط- مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. "يوما": متعلق بـ"يستغن". فأجدر: الفاء واقعة في جواب الشرط، أجدر: فعل ماضٍ لإنشاء التعجب جاء على صورة الأمر وحرك للروي، وفاعله محذوف هو والباء الجارة له؛ لأن الأصل فأجدر به؛ وجملة "أجدر به": في محل جزم جواب الشرط؛ وجملة "الشرط وجوابه": في محل رفع عطف بالواو على جملة الشرط والجواب السابقتين.

موطن الشاهد: "فأجدر".

وجه الاستشهاد: حذف المتعجب منه مع حرف الجر من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها، معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف على حد {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ}.

1 أي: لعدم العطف المذكور. وقال الصبان: والأوجه عندي أنه ليس بشاذ، وأنه لا يشترط هذا الشرط، بل المدار على وجود دليل يدل على المحذوف.

حاشية الصبان على شرح الأشموني: 20/3.

2 فكل من الصيغتين يلزم حالة واحدة، مع أن فعلهما الأصلي ثلاثي متصرف، ولكنهما يفقدان التصرف بسبب استعمالهما في التعجب، ولا يدلان على حدث، ولا زمن؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض الإنشاء المقصود منه التعجب. اللهم إلا إذا =

وعسى، وليس<sup>1</sup>؛ والثاني: نظير هب بمعنى اعتقد، وتعلم بمعنى اعلم<sup>2</sup>؛ وعلة جمودهما: تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع<sup>3</sup>.  
[امتناع تقدم معمولي فعلي التعجب عليهما]:

مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين؛ امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما، بغير ظرف ومجرور؛ لا تقول: "ما زيدا أحسن"، ولا "يزيد أحسن"، وإن قيل إن "يزيد" مفعول<sup>4</sup>، وكذلك لا تقول: "ما أحسن يا عبد الله زيدا"<sup>5</sup> ولا "أحسن لولا بخله بزيد"<sup>6</sup>.

واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز، كقولهم: "ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب"، وقوله<sup>7</sup>: [الطويل]

= اشتملت على لفظة "كان" أو "يكون" أو غيرهما من الألفاظ التي تدل على زمن معين.

1 أي: في الجمود وملازمة الماضي.

2 أي: في الجمود وملازمة صيغة الأمر.

4 وأيضا فإن لزومهما حالة واحدة أدل على التعجب؛ لأن التصرف والانتقال من حالة إلى أخرى ربما يشعر بزوال المعنى الأول.

وأجاز هشام الإتيان بمضارع "ما أفعله" فتقول: ما يحسن محمدا؛ وهو قياس ولم يسمع. التصريح: 2/ 90.

4 كما هو رأي الفراء، ومن وافقه، وقد تقدم.

5 أي: بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله. وقد ورد في الفصح ما يدل على جوازه، كقول: علي كرم الله وجهه في عمار بن ياسر وقد مر به، وهو مقتول، فمسح التراب عن وجهه: "أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا" أي: مرميا على الجدالة، وهي الأرض. وأبو اليقظان: كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه.

6 أي: بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها. وأجاز ذلك ابن كيسان. انظر الأشثوني مع الصبان: 3/ 25،

7 القائل: هو أوس بن حجر، وقد مرت ترجمته.

## 382- وأحر إذا حالت بأن أتحولا1

ولو تعلق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب، لم يجز الفصل به

## 1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها

وهو من شواهد التصريح: 90 / 2، والأشعوني: 369 / 2 / 735، والعيني: 659 / 3، وديوان أوس بن حجر: 83.

المفردات الغريبة: دار الحزم: المكان الذي تعتبر الإقامة فيه حزما. أحر: أخلق. حالت: تغيرت. أتحوّل: أنتقل عنها إلى غيرها.

المعنى: أقيم بالمكان الذي تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف، وذلك حيث يكون الإنسان فيه عزيزا مكرما، فإذا تغيرت الحال، ولاقى الإنسان مهانة فأخلق به أن يتحول عنه إلى مكان آخر، يلقي فيه العزة والكرامة.

الإعراب: أقيم: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. "بدار": متعلق بأقيم، ودار مضاف. الحزم: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. ما دام: ما: مصدرية ظرفية، لا محل لها من الإعراب، دام: فعل ماضٍ تام، مبني على الفتح. حزمها: فاعل دام التامة مرفوع، وهو مضاف، و"ها" ضمير متصل في محل جر بالإضافة؛ والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه" مجرور بإضافة اسم زمان مقدر ينتصب بأقيم والتقدير: أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها، ويمكن أن تكون دام ناقصة، ويكون "حزمها" اسمها، ومضافا إليه، ويكون خبرها محذوف والتقدير: ما دام حزمها موجودا. وأحر: الواو: عاطفة، أحر: فعل ماضٍ لإنشاء التعجب جاء على صورة الأمر. "إذا": متعلق بـ"أحر". حالت: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هي؛ وجملة "حالت": في محل جر بإضافة إذا إليها. بأن: الباء حرف جر زائد، أن حرف مصدرية ونصب. أتحولا: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا؛ والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه" مجرور لفظا بالباء مرفوع محلا على أنه فاعل لفعل التعجب "أحر". موطن الشاهد: "أحر إذا حالت بأن أتحولا".

وجه الاستشهاد: الفصل بالظرف "إذا حالت" بين فعل التعجب "أحر" وبين معموله "بأن أتحوّلا".

(234/3)

اتفاقاً؛ نحو: "ما أحسن معتكفا في المسجد"، و"أحسن يجالس عندك" 1.  
[شروط ما يُبنى منه فعلا التعجب]:

فصل: وإنما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط:  
أحدها: أي يكون فعلا 2؛ فلا يبنيان من الجلف والحمار، فلا يقال "ما أجلفه"، ولا "ما أحمره" 3؛ وشذ "ما أذرع المرأة"؛ أي: ما أخف يدها في الغزل، بنوه من قولهم: امرأة ذراع 4؛ ومثله "ما أقمنه"، و"ما أجدره بكذا" 5.  
الثاني: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج 6 إلا "أفعل"؛ فقليل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل؛ نحو: "ما أظلم الليل" و"ما أقفر هذا المكان"؛ وشذ على هذين القولين: "ما أعطاه

1 فلا يقال فيهما: ما أحسن في المسجد معتكفا، ولا أحسن عندك يجالس، لئلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بمعمول معموله.

التصريح: 2/ 90 الأشموني مع الصبان: 3/ 24.

2 أي: ماضياً، وإن كان يفقد الدلالة على الزمن بدخوله في صيغة التعجب.

3 لبنائه من الاسم لا من الفعل، وقد أثبت له القاموس فعلاً؛ فقد جاء فيه، الجلف: الرجل الغليظ الجافي، وجلف كفرح، جلفاً وجلافة، وعلى ذلك يصح ما أجلفه. وكذلك ما أحمره، فإنه من الحمارة، وهو الحيوان المعروف. ويضرب به المثل في البلادة.

التصريح: 2/ 90-91. الأشموني مع الصبان: 3/ 24.

4 في القاموس: الذراع كسحاب: الخفيفة اليدين بالغزل. قيل: وقد ذكر ابن القطاع في كتاب الأفعال: ذرعت المرأة إذا خفت يدها في العمل فهي ذراع. وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المجهول.

5 فقد بنوا الأول من قولهم: هو قمن بكذا، والثاني من قولهم: هو جدير بكذا، وهنا هما: ما أحقه وما أخلقه، ولا فعل لهما.

6 قال الصبان نقلاً عن المصريح: لأنه يلزم على ذلك حذف بعض الأصول في الرباعي

المجرد. وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره؛ كالمشاركة والمطاوعة والطلب في نحو: ضارب؛ وانطلق، واستخرج مما تدل عليه حروف الزيادة.  
حاشية الصبان: 21 / 3، التصريح: 91 / 2 =

(235/3)

للدراهم" و"ما أولاه للمعروف"، وعلى كل قول "ما أتقاه"، و"ما أملا القرية"؛ لأنهما من اتقى وامتألت، و"ما أخصره"؛ لأنه من اختصر، وفيه شذوذ آخر، وسيأتي 1.  
الثالث: أن يكون متصرفاً؛ فلا يبينان من نحو: نعم وبئس 2.  
الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل؛ فلا يبينان من نحو: فني ومات 3.  
الخامس: أن لا يكون مبنيًا للمفعول 4؛ فلا يبينان من نحو: "ضرب"، وشذ

= اختار ابن مالك في "التسهيل"، وشرحه ما ذهب إليه سيبويه والحققون من أصحابه وذلك بجواز بناء فعل التعجب من أفعل سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا. وذهب المازني، والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي إلى عدم الجواز مطلقاً. أما ابن عصفور فقد فصل في ذلك، وقال بعدم الجواز إن كانت الهمزة للنقل نحو: أذهب فلا يقال "ما أذهب نور الليل"، ويجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو أظلم الليل، وأقفر المكان، فنقول: ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان، وقد أنكر الشاطبي هذا القول وأطال في الرد عليه. هذا: وقد اختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد إذا جرى مجرى الثلاثي نحو: اتقى وامتأأ وافتقر واستغنى، وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز؛ لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد؛ بدليل قولهم في الوصف منه: تقي وملي وفقير وغني، وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع؛ لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة -هنا- وهي عدم البنية، وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بأشد وأشدد ونحوهما.  
التصريح: 91 / 2.

2 لأن التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه، وعدم التصرف على وجهين؛ الأول: أن يكون الفعل قد خرج عن طريقة الأفعال، وذلك كنعم وبئس وعسى وليس، والثاني: أن تترك بعض صيغ الفعل استغناء عنها بأخرى من معناه؛ نحو: يدع ويدر، فإنهم لم يجهنوا لهذين الفعلين بصيغة الماضي استغناء "بترك"، وهما باقيان على دلالتيهما على الحدث

والزمان.

التصريح: 92 / 2.

3 لأنه لا تفاوت في الفناء والموت، ولا مزية لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه.  
4 وذلك، لئلا يلتبس المبني من فعل المفعول، بالمبني من فعل الفاعل.

(236/3)

---

"ما أخصره!" من وجهين<sup>1</sup>؛ وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة "فعل" نحو: "عنيت بحاجتك" و"زهي علينا" فيجيز: "ما أعناه بحاجتك" و"ما أزهاه علينا"<sup>2</sup>.  
السادس: أن يكون تاماً؛ فلا يبينان من نحو: كان، وظل، وبات، وصار، وكاد<sup>3</sup>.  
السابع: أن يكون مثبتاً؛ فلا يبينان من منفي<sup>4</sup>؛ سواء كان ملازماً للنفي؛ نحو: "ما عاج بالدواء"؛ أي: ما انتفع به<sup>5</sup>، أم غير ملازم كـ"ما قام زيد"<sup>6</sup>.  
الثامن: أن لا يكون اسم فاعله على أفعل<sup>7</sup> فعلاء؛ فلا يبينان من نحو:

---

1 هما: كونه من غير الثلاثي، وكونه من المبني للمجهول.  
2 إنما استثنى ذلك؛ لأمن اللبس، ولوروده في الأمثال، فقد قيل: هو أزهي من ديك، وأزهي من طائوس. والتفضيل أخو التعجب. قال ابن مالك في التسهيل: "وقد يبينان من فعل المفعول إن أمن اللبس".  
3 فلا يقال: ما أكون محمداً مسافراً مثلاً؛ لأنه يستلزم نصب "أفعل" لشئين، وهذا غير سائغ. ولا يجوز حذف "مسافراً" لامتناع حذف خبر كان. ولا جره باللام؛ لامتناع ذلك. وحكي عن الكوفيين: ما أكون زيدا قائماً؛ بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد "كان" حال.

التصريح: 92 / 2. الأشموني مع الصبان: 22 / 3.

4 لأنه يؤدي إلى اللبس بين التعجب من المثبت، ومن المنفي، لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفي.

5 مضارعه يعيج أي: ينتفع، وهو ملازم للنفي أيضاً. ونادر مجيئه للإثبات. أما عاج يعوج بمعنى: مال يميل، فيستعمل في النفي والإثبات، ومن وروده منفياً قول جرير:  
تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام

التصريح، وحاشية يس: 92 / 2.

6 فلا يقال: ما أقومه. ومثله: ما عاج، أي مال، فلا يقال: ما أعوجه وذلك لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

7 قيل في سبب المنع: إن من حق صيغة التعجب أن تبني من الثلاثي المحض؛ وأكثر أفعال الألوان والخلق إنما تحيى على أفعال -بتسكين الفاء- وزيادة مثل اللام نحو أخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا إجراء للأقل مجرى الأكثر، وقيل: لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل. وغيرها في عدم التعجب منها. وقيل: لأن بناء الوصف من =

(237/3)

"عرج، وشهل، وخضر الزرع"1.

[كيف يتعجب من فاقد الشروط؟]:

فصل: ويتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما وصفه على أفعال فعلاء بـ"ما أشد" ونحوه، وينصب مصدرهما بعده، أو بـ"أشدد" ونحوه، ويجر مصدرهما بعده بالباء؛ فنقول "ما أشد، أو أعظم، دحرجته، أو انطلاقه أو حمرة" و"أشدد، أو أعظم، بها". وكذا المنفي والمبني للمفعول؛ إلا أن مصدرهما يكون مؤولا، لا صريحا، نحو "ما أكثر أن لا يقوم" و"ما أعظم ما ضرب" و"أشدد بهما". وأما الفعل الناقص؛ فإن قلنا: له مصدر؛ فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول: "ما أشد كونه جميلا"، أو "ما أكثر ما كان محسنا"، و"أشدد، أو أكثر، بذلك!". وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه؛ فلا يتعجب منهما البتة2.

= هذا النوع على أفعال، ولم يبن منه أفعال تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ولما امتنع صوغ أفعال التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانها مجرى واحدا في أمور كثيرة وتساويها في الوزن والمعنى. التصريح: 92-93.

1 بقي شرط تاسع لم يذكره؛ وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو: قال من القائلة، فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم: ما أكثر قائلته، ذكره سيبويه. ونحو سكر وجلس ضد أقام؛ فإنهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم: ما أشد سكره، وأكثر قعوده وجلسه، ذكره ابن برهان. وزاد ابن عصفور: قام وغضب

ونام، وفي عد "نام" منها نظر، فقد حكى سيبويه: ما أنومه، وقالت العرب: هو أنوم من فهد.

الأشموني: 367 / 2، والتصريح: 93 / 2، والأشموني مع الصبان: 22 / 3.  
2 ذلك؛ لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه، أو جره بالباء، والذي لا يتفاوت متناه غير قابل للتفضيل.

(238/3)

### هذا باب نعم وبئس 1

[معناهما وشروط مرفوعهما] :

وهما فعلاَن عند البصريين والكسائي؛ بدليل "فيها ونعمت" 2، واسمان عند باقي الكوفيين 3؛ بدليل "ما هي بنعم الولد" 4؛.....

1 اعلم أنهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الأفعال، تقول: نعم محمد بكذا ينعم به فهو ناعم، وبئس كذلك. وتارة لإنشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سيأتي، وهذا الاستعمال هو المراد هنا.

2 هذا جزء من حديث؛ وقامه: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل".

والحديث أخرجه: أبو داود في سننه: 354، والنسائي: 94 / 3، والترمذي: 497.  
والسنن الكبرى للبيهقي: 1091، ومسند أحمد بن حنبل: 5 / 15-16، 22، وفي شرح السنة للبغوي: 67 / 2، ومشكاة المصابيح للتبريزي: 540، وتفسير القرطبي: 106 / 18.

موطن الشاهد: "نعمت".

وجه الاستشهاد: مجيء "نعم" فعلا؛ بدليل اتصاله ببناء التأنيث الساكنة؛ وهي لا تدخل إلا على الفعل؛ وحكى الكسائي: نعما رجلين، ونعموا رجلا؛ وضماثر الرفع البارزة المتصلة؛ من خصائص الأفعال أيضا؛ فهذا دليل "ثان" على الفعلية. ضياء السالك: 81 / 3، والتصريح: 94 / 2.

3 وقد بنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء، ويعربان مبتدأين، ومعناهما: الممدوح والمذموم، وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلا أو عطف بيان. والخبر هو المخصوص



بالمُدح أو الذم، ويجوز العكس. وفي مثل: نعم رجلاً محمد؛ يعرب "رجلاً" تمييزاً أو حالاً.  
4 قول لبعض العرب حين بشر بأنثى، وتماه: "نصرها بكاء، وبرها سرقة". ووجه  
الدلالة فيه دخول حرف الجر على "نعم"، والولد ونحوه فيما استدلوا به مجرور؛ لأنه  
تابع للمجرور، أي: ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مروياً بالرفع فلعله مقطوع عما =

(239/3)

..... جامدان1، رافعان لفاعلين معرفين بـأل الجنسية2؛ نحو:  
{نَعَمْ الْعَبْدُ} 3، و {يَنْسُ الشَّرَابُ} 4؛ أو بالإضافة إلى ما قارنهما؛ نحو: {وَلِنَعْمَ دَارُ  
الْمُتَّقِينَ} 5 {فَلْيَنْسُ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ} 6؛ أو

= قبله. ومثال ينس: قول بعضهم: وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم  
السير على ينس العير. والصحيح مذهب البصريين، وإليه ذهب المصنف وابن مالك،  
وما استدل به الكوفيون مؤول.

التصريح: 2/ 94. الأشموني وحاشية الصبان: 3/ 26.

1 لخروجهما عن الأصل في الأفعال: من إفادة الحدث والزمان، ولزومها إنشاء المدح  
والذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف.

2 المراد "أل" المعرفة؛ جنسية كانت أو عهديّة، فلا يقال: نعم زيد ولا ينس رجل على  
الراجع. والمراد الجنس حقيقة؛ إن قصد بمدخول "أل" جميع الأفراد ثم نص على  
الممدوح، أو المذموم بعد، أو مجازاً إن أريد بمدخولها الفرد المعين كأنه جميع الجنس مبالغة  
في المدح أو الذم. أما العهد فقد يكون لشيء معهود في الذهن وتكون للعهد الذهني،  
وقد تكون للعهد الذكري، والمعهود هو المخصوص. و"أل" الجنسية أقوى في تأدية  
المقصود، وإن كانت العهديّة أظهر.

3 38 سورة ص، الآية: 30.

موطن الشاهد: "نعم العبد".

وجه الاستشهاد: مجيء "نعم" رافعاً لفاعله "العبد" المعروف بـ"أل". الجنسية؛ وحكم مجيئه  
على هذه الصورة الجواز باتفاق.

4 18 سورة الكهف، الآية: 29.

موطن الشاهد: {يَنْسُ الشَّرَابُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "بنس" رافعا لفاعله "الشراب" المعروف بـ"أل" الجنسية، كما في الآية السابقة.

16 5 سورة النحل، الآية: 30.

موطن الشاهد: {لَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "دار" فاعلا لـ"نعم"، وقد أضيف إلى معرف بـأل الجنسية، وحكم مجيئه على هذه الصورة الجواز باتفاق.

16 6 سورة النحل، الآية: 29:

موطن الشاهد: {فَلْيَبْئُثْ ثَمَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ثموى" فاعلا لـ"بنس"، وقد أضيف إلى معرف بـأل الجنسية؛ وحكم مجيئه على هذه الصورة الجواز باتفاق.

(240/3)

---

إلى مضاف لما قارنهما؛ كقوله1: [الطويل]

383- فنعم ابن أخت القوم غير مكذب2

---

1 القائل: هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم؛ وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: البيت من كلمة يمدح فيها أبو طالب النبي صلى الله عليه وسلم، ويعاتب قريشا على ما كان منها، وهذا البيت يذكر فيه زهير بن أبي أمية -وهو ابن أخته عاتكة- يذكره بالخير؛ لأنه كان أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لتقاطع آل النبي في حديث معروف.

وما ذكره المصنف صدر بيت وعجزه قوله:

زهير حساما مفردا من حمائل

والبيت من شواهد: التصريح: 2/ 95، والأشعوني: 739 / 2 / 371، والسيرة: 176،

وتاريخ ابن كثير: 3/ 56، والعيني: 4/ 15، والهمع: 2/ 85، والدرر: 2/ 109،

وديون أبي طالب: الورقة: 3.

المفردات الغريبة: حسام، الحسام: السيف القاطع سمي بذلك؛ لأنه يحسم الخلاف بين الناس، حمائل: جمع حمالة، وهي علاقة السيف.

المعنى: يمدح أبو طالب زهيراً ابن أخته بأنه صادق المودة، مخلص لرحمه، لا ينسب إلى

الكذب، وهو ماضي العزيمة نسيح وحده، كالسيف الذي يفرد عن حمائله؛ وزهير هذا هو ابن أمية بن عاتكة بنت عبد المطلب؛ أخت أبي طالب، وعممة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زهير أحد الرجال الذين اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بني هاشم، وعلقوها في الكعبة؛ ليلجنوهم إلى حمل النبي على ترك دعوته.

الإعراب: نعم: فعل ماضٍ جامد، دال على إنشاء المدح مبني على الفتح. ابن: فاعل نعم مرفوع، وهو مضاف. أخت: مضاف إليه، وهو مضاف. القوم: مضاف إليه. غير: حال من فاعل نعم، وهو مضاف. مكذب: مضاف إليه؛ وجملة "نعم وفاعله": في محل رفع خبر مقدم. زهير: مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر، ويجوز أن نعرب "زهير": خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا والتقدير: هو زهير. حساما -بالنصب- حال من زهير منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ خلافاً لرواية العيني بالرفع حيث أعربها صفة لزهير، وإن صحت هذه الرواية -بالرفع- لم يصح الإعراب؛ لأن زهيراً علم، فهو معرفة وحساما نكرة، ومعلوم أن المعرفة لا توصف بالنكرة، ولهذا تخرج رواية الرفع على أن "حسام": خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو حسام. مفرداً: صفة لـ "حسام" منصوب. من: حرف جر. حمائل: اسم مجرور، وجره =

(241/3)

---

أو مضميرين مستترين 1 مفسرين بتمييز 2؛ نحو: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ}

---

= بالكسرة ضرورة، وكان ينبغي جره بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف. و"من حمائل": متعلق بـ"مفرد".

موطن الشاهد: "فنعم ابن أخت القوم".

وجه الاستشهاد: الإتيان بفاعل نعم اسماً مضافاً إلى مقترن بـأل، وهو القوم، وقد جاءت إضافة الفاعل إلى ضمير ما فيه أل في قول الشاعر: فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها وهو نادر لا يقاس عليه.

وأجاز الفراء، ومن تبعه من الكوفيين إضافة الفاعل إلى النكرة كما في قول الشاعر: فنعم صاحب قوم لا سلاح له ... وصاحب الركب عثمان بن عفان وخص الجمهور ذلك بالضرورة.

وورد مجيء الفاعل علما، أو مضافا إلى علم كقول بعض العبادلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "نعم عبد الله هذا" وأول على أن الفاعل ضمير مستتر حذف تمييزه، والعلم مخصوص بالمدح، وما بعده بدل أو عطف بيان. انظر ضياء السالك: 3/ 82-83.

1 أي: رافعان لمضميرين مستترين وجوبا غالبا. ويلتزم هذا الضمير الأفراد والتذكير، كقول الشاعر:

نعم امرأين حاتم وكعب ... كلاهما غيث وسيف عضب

ومن غير الغالب: نعمنا رجلين، نعموا رجالا كما سبق، وشذ إبراز الضمير مع الباء الزائدة، حيث سمع قولهم: "نعم بهم قوما". انظر التصريح: 2/ 95.

2 أي: بعدهما. وهذا من المواضع التي يجوز عود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة، ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناهما؛ أي: للمخصوص بالمدح أو الذم، إفرادا وغير إفراد، وتذكيرا وتأنيثا.

خلاصة: "نعم" و"بئس" فعلا جامدان: وهما يرفعان فاعلين مقترنين بـ"أل"، أو مضافين إلى المقترن بها، ومثل هذا، بقوله: "نعم عقبى الكرما"، أو يرفعان ضميرا، يفسره تمييز؛ نحو: "نعم قوما معشره". ويشترط في هذا التمييز علاوة على مطابقة المخصوص التي ذكرناها: أن يكون نكرة عامة متكررة الأفراد؛ فلا يجوز: "نعم شمسا هذا الشمس"؛ لأنه لا ثاني لها. أما قولهم: نعم شمسا شمس هذا اليوم، =

(242/3)

بدلاً { 1، وقوله 2: [البسيط]

384- نعم امرأ هرم لم تعر نائبة 3

= فسائغ؛ لتعددتها بتعدد الأيام؛ وأن يكون مؤخرا عن العامل؛ فلا يصح تقديمه على نعم وبئس. وأن يتقدم على المخصوص بالمدح أو الذم، وشذ قولهم: نعم محمد رجلا. ولا يجوز حذفه؛ لثلا يبقى الفاعل المستتر مبهما، ليس له ما يفسره، إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه، كالتاء في قولك: "إن زرت محمدا، فيها ونعمت، أي: ونعمت زيارة زيارتك، ومنه الحديث المتقدم: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت" ويجب أن يكون

صالحاً لقبول "أل" المعرفة، فلا يكون من الكلمات المتوغلة في الإبهام، ككلمة "غير"، و"مثل"، و"شبه"، و"أي".

انظر التصريح: 95 / 2، وضياء السالك: 83-84 / 3.

18 سورة الكهف: الآية: 50.

موطن الشاهد: {بُنْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء فاعل "بئس" مضمراً فيها، و"بدلاً": تمييز منصوب مفسر له؛

والتقدير: بئس هو -أي البذل-؛ وحكم إضماره في هذه الحالة الوجود؛ خلافاً

للمبرد، وابن السراج والفارسي. التصريح: 95 / 2.

2 القائل هو: زهير بن أبي سلمى المزني، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت في مدح هرم بن سنان، وعجزه قوله:

إلا وكان لمرتاع لها وزرا

والبيت من شواهد: التصريح: 392 / 1، 95 / 2، والأشموني: 374 / 2 / 746،

وليس في ديوان زهير بن أبي سلمى.

المفردات الغربية: لم تعر: لم تنزل ولم تعرض. نائبة: كارثة وحادثة من حوادث الدهر.

لمرتاع: أي فرع وخائف، وهو اسم فاعل من ارتاع. وزرا: ملجأ ومعينا.

المعنى: يمدح هرماً بأنه رجل كريم ذو مروءة، وشجاع لا تنزل بأحد نازلة، أو تحل به كارثة

من كوارث الزمان تتطلب النجدة والعون، إلا أخذ بيده، وكان له معينا وناصرا

ومساعداً.

الإعراب: نعم: فعل ماضٍ، دال على إنشاء المدح، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا

تقديره: هو. امرأ: تمييز منصوب، من فاعل "نعم"، وجملة "نعم وفاعله": في محل رفع

خبر مقدم. هرم: مبتدأ مؤخر مرفوع. لم: حرف نفي وجزم وقلب. تعر: فعل مضارع

مجزوم بـ"لم"، وعلامة جزمه حذف الواو. نائبة: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة. إلا: أداة استثناء. وكان: الواو: حالية، كان: فعل ماضٍ ناقص، =

(243/3)

[حكم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز]:

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي<sup>1</sup>: أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، كقوله<sup>2</sup>:

[البسيط].

= واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. "لمرتاع": متعلق بـ"وزر" الآتي: "بما": متعلق بـ"مرتاع". وزر: خبر كان الناقصة، وجملة "كان واسمها وخبرها": في محل نصب على الحال؛ وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال، والتقدير: لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا من الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع به. موطن الشاهد: "نعم امرأ هرم".

وجه الاستشهاد: مجيء فاعل "نعم" ضميراً مستتراً، وقد فسر لإبهامه بالتمييز بعده "امرأ"، وفي البيت شاهد آخر في قوله: "إلا وكان" حيث جيء بواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا، وحكم هذا الإتيان نادر، والفصيح تجرده من الواو كما في قوله تعالى: {إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} .

ونظير الشاهد المذكور قول الشاعر:

نعم امرأين حاكم وكعب ... كلاهما غيث وسيف عضب

انظر الأشموني: 376 / 2.

انظر ضياء السالك 84 / 3.

1 مرت ترجمة وافية لكل منهم.

2 لم يُنسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

رد التحية نطقاً أو بإيماء

والبيت من شواهد: التصريح: 95 / 2، والعيني: 32 / 4، والهمع: 86 / 2، والدرر:

2 / 112، والمغني: 604 / 841، والسيوطي: 292.

المفردات الغريبة: الفتاة: المرأة الشابة الحديثة السن، وهي مؤنث الفتى. بذلت: أعطت.

بإيماء؛ الإيماء: الإشارة، مصدر أوماً إلى الشيء، إذا أشار إليه.

المعنى: أن هنداً تستحق الثناء، والتقدير، لو تفضلت برد التحية بالنطق، أو بالإشارة

وبعد ذلك منها بذلاً ومنحة.

الإعراب: نعم: فعل ماضٍ، دال على إنشاء المدح، مبني على الفتح، لا محل له من

الإعراب. الفتاة: فاعل نعم مرفوع. فتاة: تمييز مؤكد للفاعل منصوب، وعلامة نصبه =

ومنع سيبويه والسيرافي 1 مطلقا 2، وقيل: إن أفاد معنى زائدا جاز، وإلا فلا؛ كقوله:  
فنعم المرء من رجل قهامي 3

= الفتحة الظاهرة على رأي المبرد والفارسي وابن السراج وجماعة من المتأخرين، وحال مؤكدة لصاحبها على رأي أنصار سيبويه؛ وجملة "نعم وفاعلها": في محل رفع خبر مقدم. هند: مخصوص بالمدح، مبتدأ مؤخر مرفوع. لو: شرطية أو حرف تمن، لا محل له من الإعراب. بذلت: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هي. رد: مفعول به منصوب، وهو مضاف. التحية: مضاف إليه؛ إن عددنا "لو" حرف تمن، فلا جواب لها، وإن عددناها حرف شرط غير جازم فجملة "بذلت": فعل الشرط لا محل لها، ويكون جوابها محذوفا، والتقدير: لو بذلت رد التحية لنعمنا بردها. نطقا: منصوب على نزع الخافض؛ لأن الأصل: بنطق. أو بإيماء: معطوف على نطقا بأو.

موطن الشاهد: "نعم الفتاة فتاة".

وجه الاستشهاد: الجمع بين فاعل نعم الظاهر "الفتاة"، وبين تمييزها "فتاة"، وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل غير أن الغرض منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شيء، ومثله قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وهذا الرأي مؤيد بما ورد كثيرا نظما ونثرا في الفصيح من كلام العرب، وهو الصحيح، وقد ورد في النثر قول الحارث بن عباد حين بلغه أن ابنه بجيرا قتل في حرب البسوس: "نعم القتل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب". وهو من النثر الذي لا ضرورة فيه.

1 مرت ترجمة لكل منهما.

2 أي سواء أفاد التمييز معنى زائدا عما يفيد الفاعل أم لا؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل. وقد أولا ما ورد من ذلك يجعل المنصوب حالا مؤكدا.  
التصريح: 96/2.

3 البيت لأبي بكر الأسود بن شعوب الليثي، وقيل: لبجير بن عبد الله بن سلمة بن قشير. وما ذكره المؤلف عجز بيت وصدده قوله:

تخير فلم يعدل سواه

وقد مر تخريج هذا الشاهد والتعليق عليه برقم: 285.

موطن الشاهد: "فنعم المرء من رجل". =

[ما المتصلة بنعم وبئس وإعرابها] :

واختلف في كلمة "ما" بعد نعم وبئس؛ فقليل: فاعل 1؛ فهي معرفة ناقصة،

= وجه الاستشهاد: الجمع بين فاعل "نعم" الظاهر وهو "المرء"، وبين التمييز "من رجل"؛ وقد أفاد التمييز معنى زائدا عما أفاده الفاعل بسبب نعته بكونه تآميا؛ أي: منسوباً إلى تامة؛ وتامة: اسم لما انخفض عن نجد من بلاد الحجاز.

1 وعلى ذلك فهي مستثناة من شرط الفاعل المتقدم. ومثل "ما"، "من"، وتكون موصولة، أو نكرة تامة أو موصوفة، ولا تكون معرفة. و"ما" الواقعة بعد "نعم" أو "بئس" على ثلاثة أضرب؛ وذلك لأنها إما أن لا يقع بعدها شيء أصلاً، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد: أي: ليس جملة ولا شبه جملة، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية. أ- فإن كانت لم يقع بعدها شيء؛ نحو: صادقت زيدا فنعماً، أو تقول: اخترت زاهراً فبئسماً، فللنحاة فيها قولان:

أحدهما: أن "ما" معرفة تامة فهي فاعل، والتقدير: صادقت زيدا فنعم الصديق، واختبرت زاهراً فبئس المختبر.

وثانيهما: أن "ما" نكرة تامة فهي تمييز، والتقدير: صادقت زيدا فنعم صديقا، واختبرت زاهراً فبئس مختبراً.

ب- وإن وقع بعدها اسم مفرد؛ نحو: قولك: "صادقت علياً فنعماً هو"؛ ونحو قولك: بئسماً عمل بغير نية، فللنحاة ثلاثة أقوال في هذه الحالة: الأول: أنها معرف تامة فهي فاعل.

الثاني: أنها نكرة تامة فهي تمييز، والاسم الذي بعدها -على هذين القولين- هو المخصوص بالمدح أو بالذم.

الثالث: أن "ما" قد ركبت مع نعم أو بئس، فصار الجميع كله واحدة، وهي فعل ماضٍ لإنشاء المدح أو الذم، والاسم الذي يليها فاعل، وهذا القول ينسب للفراء.

ج- وإن وقع بعد "ما" جملة فعلية؛ نحو قوله تعالى: {نِعْمًا يَعْطُكُم بِهِ} ، وقوله جل شأنه: {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ} ، فللنحاة فيها أربعة أقوال:

الأول: أنها موصولة معرفة في محل رفع فاعل، والجملة بعدها صلة لا محل لها.

الثاني: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز، والجملة بعدها في محل نصب صفة لها،



وهذا رأي الأخفش والزجاج والفارسي؛ أو الجملة بعدها صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف.

الثالث: أن "ما" هي المخصوص بالمدح أو بالذم، وهي اسم موصول، والفاعل ضمير مستتر فيه، وهذا قول الكسائي، ونقل عن الفراء أيضا. =

(246/3)

أي: موصولة، في نحو: {نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ} 1؛ أي: نعم الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: {فَنِعْمًا هِيَ} 2؛ أي: فنعم الشيء هي، وقيل: تمييز؛ فهي نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني 3.

[حكم المخصوص بالمدح والذم بعدهما] :

فصل: ويذكر المخصوص بالمدح، أو الذم بعد فاعل نعم وبئس 4؛ فيقال:

= الرابع: أن "ما" كافة لنعم أو بئس عن العمل.

انظر التصريح: 96-97، همع الهوامع: 2 / 86.

1 4 سورة النساء، الآية: 58.

موطن الشاهد: {نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ما" في محل رفع فاعل؛ وجملة {يَعِظُكُمْ بِهِ} : صلة للموصول، والمخصوص بالمدح محذوف؛ والتقدير: نعم الذي يعظكم به؛ وهذا منقول عن الفارسي؛ وقيل: هي نكرة. موصوفة بالجملة الفعلية، في محل نصب تمييز.

التصريح: 2 / 96.

2 2 سورة البقرة، الآية: 271.

موطن الشاهد: {فَنِعْمًا هِيَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "ما" معرفة تامة؛ لأنه تلاه المفرد "هي"؛ وهو المخصوص؛ وهو منقول على سيبويه؛ والأصل: فنعم الشيء إبداءها؛ لأن الكلام في الإبداء لها في الصدقات؛ وقيل: هي نكرة تامة - لعدم وجود الجملة - واقعة في محل نصب تمييز.

التصريح؛ 2 / 96.

3 يذكر هنا أنه إذا كان فاعل "نعم وبئس" ضميرا مستترا، فلا يجوز أن يكون له تابع؛ من نعت أو عطف أو توكيد أو بدل، وإذا كان فاعلهما مفردا ظاهرا امتنع توكيده

توكيدا معنويا؛ فإن كان مثنى أو جمعا جاز، نقول: نعم الصديقان كلاهما محمد وعلي،  
ونعم الأصدقاء كلهم محمد وعلي وعمر. والمؤنث كالمذكر. أما التوكيد اللفظي فجائز،  
وكذلك العطف والبدل، أما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح لا التخصيص؛ لأن  
التخصيص منافٍ للتعميم المفهوم من أل الجنسية.  
4 يشترط في المخصوص: أن يكون معرفة، أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما  
من وسائل التخصيص. وأن يكون أخص من الفاعل لا مساويا له ولا أعم؛ وذلك  
ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس. وأن يكون مطابقا له =

(247/3)

"نعم الرجل أبو بكر"، و"بئس الرجل أبو هب"، وهو: مبتدأ، والجملة قبله: خبره1؛  
ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ واجب الحذف؛ أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو هب2.  
وقد يتقدم المخصوص؛ فيتعين كونه مبتدأ، نحو: "زيد نعم الرجل".  
وقد يتقدم ما يشعر به فيحذف؛ نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ} 3 أي: هون وليس  
منه "العلم نعم المقتنى"4؛ وإنما ذلك من التقدم5.  
[بناء "فعل" الثلاثي وإجراؤه مجرى "نعم" و"بئس"] :  
فصل: وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه؛ فإنه يجوز استعماله على فَعْل بضم

= في المعنى: تذكيرا وتأيينا، وإفرادا وتثنية وجمعا. وأن يكون متأخرا عنه ليكون أذعى  
للتشويق. وكذلك يجب تأخيره عن التمييز إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز، نحو:  
نعم رجلا المجاهد؛ فإن كان الفاعل اسما ظاهرا جاز تقديم المخصوص على التمييز  
وتأخيره، تقول: نعم المجد تلميذا محمد، ونعم المجد محمد تلميذا. وإذا كان المخصوص  
مؤنثا، جاز تذكير الفعل وتأيينه، وإن كان الفاعل مذكرا.  
1 والرابط عموم الفاعل، أو إعادة المبتدأ بمعناه، وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه، وهو  
الراجح.

التصريح: 97/ 2. الأشموني مع الصبان: 37/ 3.

2 وهذا مذهب الجمهور.

3 38 سورة ص، الآية: 44.

موطن الشاهد: {نَعْمَ الْعَبْدُ} .

وجه الاستشهاد: حذف المخصوص بالمدح، وهو ضمير "أيوب"؛ لدلالة ما قبله عليه، وهو يصلح أن يكون مخصوصاً؛ والتقدير: نعم العبد هو.

4 هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية.

5 هذا إذا أعرب "العلم" مبتدأ، أما إذا أعرب "العلم" خبراً لمبتدأ محذوف، أي: الممدوح العلم، أو عكسه، أو أعرب مفعولاً محذوف أي: الزم العلم، وجملة "نعم المقتنى": مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص؛ لعدم صلاحيته للتأخير؛ لأنه من جملة أخرى، وعلى هذا يحمل كلام الناظم.

التصريح: 97/2. الأثبوني مع الصبان: 37/3.

(248/3)

العين؛ إما بالأصالة: كـ"ظرف وشرف" أو بالتحويل<sup>1</sup>: كـ"ضرب" و"فهم"، ثم يجري، حينئذ، مجرى نعم وبئس: في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص؛ تقول في المدح: "فهم الرجل زيد"، وفي الذم: "خبث الرجل عمرو".

[حكم ساء]:

ومن أمثلته "ساء" 2 فإنه في الأصل سوء بالفتح؛ فحول إلى فعل، بالضم، فصار قاصراً، ثم ضمن معنى "بئس" فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا؛ تقول: "ساء الرجل أبو جهل"، و"ساء حطب النار أبو لهب" وفي التنزيل: {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا} 3، و {سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} 4.

1 أي: إذا كان في الأصل مفتوح العين أو مكسروها كمثالي المصنف. ثم إن كان الفعل معتل العين بقي قلبها ألفاً مع تقدير تحويله إلى "فعل"؛ نحو: طال الرجل محمد، وباع رجلاً علي، أي: ما أطوله وأبيعه، وإن كان معتل اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واواً: تقول: غزو، ورمو، وقيل: يقر على حاله، والحكمة في التحويل لحاقه بأفعال الغرائز ليصير قاصراً.

التصريح: 98/2. الهمع: 87-88.

2 خصها المصنف والناظم بالذكر؛ لأنها للذم العام فهي أشبه ببئس، ولكثرة استعمالها وللخلاف فيها، فهي مثل بئس في المعنى والحكم؟ أم هي مثلها في المعنى، أما في الأحكام فكالأفعال المحولة؟.

3 18 سورة الكهف، الآية: 29.

موطن الشاهد: {سَاءَتْ مُرْتَفَقًا} .

وجه الاستشهاد: وقوع فاعل "ساء" ضميرا مستترا، يعود على النار. ومرتفقا: تميز على حذف مضاف؛ أي: نار مرتفق؛ لأن التمييز، ينبغي أن يكون غير المميز في المعنى. والمرتفق: المتكأ.

انظر التصريح: 98 / 2.

4 29 سورة العنكبوت، الآية: 4.

موطن الشاهد: {سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} .

وجه الاستشهاد: جواز كون "ما" فاعلا لـ"ساء"، أو تمييزا؛ فعلى الأول: هي اسم موصول "والجملة": صلة لها؛ والتقدير: ساء الذي يحكمونه؛ وعلى الثاني: هي =

(249/3)

---

ولك في فاعل فعل المذكور أن تأتي به اسما ظاهرا مجردا من "أل"، وأن تجره بالباء، وأن تأتي به ضميرا مطابقا؛ نحو: "فهم زيد"1، وسمع "مررت بأبيات جاد بهن أبياتا" و"جدن أبياتا"2؛ وقال3: [المديد]  
386- حب بالزور الذي لا يرى4

---

= نكرة موصوفة؛ والتقدير: ساء شيئا يحكمونه؛ وعلى الوجهين، فالمخصوص بالذم محذوف.

انظر شرح التصريح: 98 / 2.

1 بهذا خالف الفعل الحول إلى فعل -بضم العين- نعم وبئس، فقد علمت أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترنا بأل، أو مضافا لما قارنهما أو إلى مضاف إلى ما قارنهما، ومن الحول إلى فعل بالضم "حب" إذا لم يكن معها "ذا" وهذا الذي ذكره المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأي الأخفش والمبرد، وهو المشهور عن العلماء، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس، وجزم الشاطبي بأن فاعل "حب" إذا لم يكن معه "ذا" يلتزم فيه ما لزم في فاعل نعم.

حاشية يس على التصريح: 98 / 2، الأشموني: 380 / 2. والأشموني مع الصبان: 3 /

2 حكي ذلك الكسائي، بزيادة الباء في الفاعل أولا، وتجرده منها ثانيا، وهو سبب تمثيل المصنف به. وجاد بهن؛ من جاء الشيء إذا صار جيدا، وأصله: جود، فحول إلى "فعل"؛ لقصد المبالغة والتعجب، وزيدت الباء في الفاعل، وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر، فقيل: بهن، و"أبياتا" تميز، و"جدن" فعل وفاعل، و"أبياتا" تميز أيضا. وقد جمع فيهما بين الفاعل والتميز.

3 القائل: هو الطرمح بن حكيم، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

منه إلا صفحة أو لم

وهو من شواهد: التصريح: 99 / 2، والأشموقي: 380 / 2 / 55، والعيني: 15 / 4، والمقرب: 11، والجمع: 89 / 2، والدرر: 119 / 2، وديون الطرمح: 79.

المفردات الغريبة: الزور: الزائر، وهو مصدر يراد به اسم الفاعل، ويطلق على الواحد والجمع مذكرا ومؤنثا. صفحة: المراد صفحة الوجه، وهي جانبه. لم: جمع لمة، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكب سمي: جمعة.

المعنى: ما أحب الضيف الذي لا يثقل على مضيفه بالمشقة عنده ومضايقته، حتى لا =

(250/3)

---

أصله "حب الزور"، فزاد الباء، وضم الحاء؛ لأن فعل المذكور، يجوز فيه أن تسكن عينه، وأن تنقل حركتها إلى فائه؛ فتقول: "ضرب الرجل" و"ضرب".  
["حبذا" و"لا حبذا" وإعرابهما]:

فصل: ويقال في المدح: "حبذا" وفي الذم: "لا حبذا" قال 1: [المتقارب]

387- ألا حبذا عاذري في الهوى ... ولا حبذا الجاهل العاذل 2

---

= يكاد يتحقق من ملامحه لسرعة انصرافه وتركه المضيف.

الإعراب: حب: فعل ماضٍ، دال على إنشاء المدح. بالزور: الباء: حرف جر زائد، الزور: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل "حب". الذي: اسم موصول في محل رفع صفة لـ"الزور". لا: نافية لا عمل لها. يرى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. "منه": متعلق بـ"يرى". إلا: أداة حصر، لا عمل لها. صفحة: نائب فاعل مرفوع. أو: حرف عطف. لم: اسم معطوف على

صفحة مرفوع، وسكن لضرورة الروي؛ وجملة "لا يرى": صلة للموصول، لا محل لها من الإعراب.

موطن الشاهد: "حب بالزور".

وجه الاستشهاد: مجيء فاعل حب التي تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة؛ لأن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب، وقد علمنا سابقاً أن الباء تزداد باطراد في فاعل فعل التعجب فحمل ما في البيت على تلك الزيادة، غير أن الباء ليست واجبة الزيادة مع الفاعل في "حب"، فيجوز أن نقول: حب زيد، وحب يزيد: حيث استعمله مجنون ليلي من دون أن يقرن فاعله بالباء، وأتى بالتمييز بعده حيث قال:

نسائلكم هل سال نعمان بعدنا ... وحب إلينا بطن نعمان واديا

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد:

البيت من شواهد: التصريح: 00 / 2، والعيني: 16 / 4، والهمع: 89 / 2، والدرر: 2 / 117.

المفردات الغريبة: العاذر: الذي يقبل العذر، ولا يلوم، من عذره يعذره؛ والاسم:

المعذرة. العاذل: اللاتم، من عذله يعذله، والاسم: العذل.

المعنى: نعم من يعذرني في الهوى، ويكف عن لومي وعذلي، وبئس الجاهل الغبي الذي يلومني، ولا يلتمس لي عذرا.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه، لا محل له من الإعراب. حبذا: حب: فعل =

(251/3)

ومذهب سيوييه أن "حب" فعل، و"ذا" فاعل، وأتخما باقيان على أصلهما 1، وقيل: ركبا وغلبت الفعلية؛ لتقدم الفعل، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل 2، وقيل: ركبا وغلبت الاسم لشرف الاسم، فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبرا 3.

= ماضٍ لإنشاء المدح مبني على الفتح، و"ذا" اسم إشارة في محل رفع فاعل، وجملة

"حبذا": في محل رفع خبر مقدم. عاذري: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وباء المتكلم: في محل جر بالإضافة. "في الهوى": متعلق

بـ"عاذر". ولا: الواو: عاطفة، لا: نافية، لا محل لها من الإعراب. حبذا: حب: فعل

ماضي مبني على الفتح، و"ذا": اسم الإشارة فاعله، والجملة في محل رفع خبر مقدم.  
الجاهل: مبتدأ مؤخر مرفوع. العاذل: صفة للجاهل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

موطن الشاهد: "حبذا عاذري"، و"لا حبذا صحبة الجاهل".  
وجه الاستشهاد: استعمال حبذا للمدح في الشطر الأول من البيت، و"لا حبذا" للذم في الشطر الثاني.

ومثل هذا البيت قول الشاعر:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه ... إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

انظر شرح التصريح: 99 / 2.

- 1 أي: أهما جملة فعلية ماضوية؛ لإنشاء المدح، و"ذا" كفاعل "نعم" لا يجوز إتباعه. وإذا وقع بعده اسم؛ نحو: حبذا الرجل، فهو المخصوص لا تابع لاسم الإشارة.
- 2 هذا رأي ضعيف؛ لأنه لم يعهد تركيب فعل من فعل واسم على أنه قد يحذف المخصوص، والفاعل لا يحذف.

3 وأجاز بعضهم كون "حبذا" خبراً مقدماً، والاسم بعده مبتدأ مؤخر، وينسب هذا إلى المبرد وابن السراج، وضعف بأن "حبذا" لو كان اسماً لوجب تكرار "لا" عند إهمالها في نحو: لا حبذا زيد ولا عمرو، وأيضاً: عمل "لا" في معرفة، إن أعملت عمل "إن" أو ليس، وبقي وجه آخر، وهو: أن يكون "حب" فعلاً، و"ذا" ملغاة، والاسم بعده فاعل. مغني اللبيب: 725، والتصريح: 99 / 2. حاشية الصبان: 40 / 3، ابن عقيل "طبعة دار الفكر": 138 / 3.

فائدة: أجاز بعض النحاة أن يكون "حبذا" خبراً مقدماً، والاسم بعده مبتدأ مؤخر، وهناك وجه آخر، وهو أن يكون "حب" فعلاً و"ذا" ملغاة، والاسم بعده فاعلاً؛ وهذا الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب المذكورة في المتن، ولكنه غيره في =

(252/3)

---

ولا يتغير "ذا" عن الأفراد والتذكير؛ بل يقال: "حبذا الزيدان والهندان"، أو "الزيدون والهندات"؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل؛ كما في قولهم: "الصيف ضيقت اللبن"، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها<sup>1</sup>، وقال ابن كيسان: لأن المشار إليه مضاف محذوف، أي: حبذا حسن هند<sup>2</sup>.

[لا يتقدم المخصوص على حبذا] :

ولا يتقدم المخصوص على "حبذا" لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل، وقال ابن بابشاذ3: لئلا يتوهم أن في "حب" ضميرا4، وأن "ذا" مفعول5.

= التقدير: وخلاصة القول في "حبذا زيد": أن لها خمسة أوجه من الإعراب: الأول: أن يكون "حب" فعلا ماضيا، و"ذا" فاعله، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر. الثاني: أن يكون "حبذا" برمته فعلا، و"زيد" فاعل. الثالث: أن يكون "حبذا" برمته مبتدأ، وزيد خبره. الرابع: أن يكون "حبذا" فعلا وفاعلا، وزيد مبتدأ خبره محذوف. الخامس: أن يكون "حبذا" فعلا وفاعلا، وزيد خبر لمبتدأ محذوف. انظر التصريح: 99/2، مغني اللبيب: 725.

1 ذلك؛ لأنه في الأصل خطاب لامرأة طلقت زوجها غنيا؛ لكبره، وأخذت شابا فقيرا، وكان ذلك في زمن الصيف، فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبنا، فقال لها ذلك، وصار مثلا يضرب لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه، و"الصيف" منصوب على الظرفية لصيغت.

وهو من أمثال الميдавني "تحق عبد الحميد": 68/2 رقم: 2725.

2 رد ابن العلي على ابن كيسان؛ بأنه لو كان كما ذكره لظهر هذا المبتدأ المقدر في بعض التراكيب العربية، ولم يثبت إطلاقا، فهو قول لا دليل عليه.

التصريح: 100/2، حاشية الصبان: 41/3.

3 مرت ترجمته.

4 أي مرفوعا على الفاعلية عائدا على المخصوص. وهذا التوهم بعيد؛ لأن معنى هذا التركيب قد اشتهر في غير ذلك المعنى المتوهم؛ على أن هذا التوهم الذي يفر منه، لا يمتنع ورودده على الذهب بسبب التأخير؛ لأنه يفهم أن "ذا" مفعول مقدم "زيد" فاعل مؤخر.

التصريح: 100/2.

5 بقي أن نقول: إن مخصص "حبذا" يخالف مخصص "نعم" في أمور: =



تنبيه: إذا قلت "حب الرجل زيد" فحب هذه من باب فعل المتقدم ذكره، ويجوز في حائه الفتح والضم، كما تقدم؛ فإن قلت "حبذا" ففتح الجاء واجب إن جعلتهما كالكلمة الواحدة.

---

= الأول: مخصوص "نعم" يجوز تقدمه عليها؛ نحو: زيد نعم الرجل، بخلاف مخصوص "حبذا"، وقد ذكر ذلك المصنف.

الثاني: يجوز إعمال النواسخ في مخصوص "نعم"؛ نحو: نعم رجلا كان زيد، بخلاف مخصوص "حبذا"، فإن النواسخ لا تعمل فيه.

الثالث: أن تقديم التمييز على المخصوص بعد "حبذا" وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر، بخلاف المخصوص، بنعم؛ فإن تأخير التمييز عنه -عند البصريين- شاذ في غاية الندرة. الرابع: أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله، أو خبرا مبتدؤه محذوف وجوبا، إلا أن الوجه الثاني في "حبذا" أسهل منه في "نعم"، من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم، وهي لا تدخل إلا على المبتدأ، فيترجح فيه الوجه. الأشموني: 2/ 383-383، والأشموني مع حاشية الصبان: 3/ 42-43.

(254/3)

---

### [باب أفعال التفضيل] 1

[ما يصاغ منه أفعال التفضيل]:

إنما يصاغ أفعال التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب؛ فيقال: "هو أضرب" و"أعلم" و"أفضل"، كما يقال: "ما أضربه" و"أعلمه" و"أفضله" وشذ بناؤه من وصف لا فعل له؛ ك"هو أقمن به" أي: أحق، و"ألص من شظاظ"2، ومما زاد على ثلاثة ك"هذا الكلام أخصر من غيره"3، وفي أفعال المذاهب الثلاثة4، وسمع "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف"5، و"هذا المكان أفقر من

---

1 هو اسم مشتق مصوغ؛ للدلالة على شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقياسه "أفعل" للمذكر ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، و"فعلى" للمؤنث. أما خير وشر وحب، فقد حذفت همزتها؛ لكثرة الاستعمال، وجاء على

الأصل قول رؤية: بلال خير الناس وابن الأخير، وقراءة بعضهم: {مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ} ، وفي الحديث: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل".  
الأشموني: 2/ 383، حاشية الصبان: 3/ 43.

2 بنوه من لص. وقد حكى ابن القطاع لصص -بالفتح- إذا استتر، وحكى أيضا: لصصه إذا أخذه خفية. وعلى ذلك لا شذوذ فيه. وشظاظ -بكسر الشين- اسم لص من بني ضبة معروف بالذكاء في اللصوصية، ويضرب به المثل، يقال: "أسرق من شظاظ"، و"ألص من شظاظ"، ويقال أيضا: "ألص من سرحان" وهو الذئب، و"ألص من فأرة".

انظر مجمع الأمثال للميداني "تحقيق: محيي الدين عبد الحميد": 2/ 257، برقم: 3745.

3 بنوه من: "اختصر". وفيه شذوذ آخر، وهو بناءؤه من المبني للمجهول.  
4 أي: في بناء "أفعل" التفضيل من الرباعي الذي على وزن "أفعل" الخلاف السابق في التعجب؛ فقليل: يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل وإلا فلا.

5 هذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقا، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل؛ لأن همرتها كذلك.

(255/3)

---

غيره"1، ومن فعل المفعول كـ"هو أزهى من ديك"2 و"أشغل من ذات النحين"3 و"أعنى بحاجتك".

[ما يتوصل به إلى ما عدم الشروط] :

وما يتوصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به إلى التفضيل، ويحاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا؛ فيقال: "هو أشد استخراجا" و"حمرة".

[حالات اسم التفضيل] :

فصل: ولأسم التفضيل ثلاثة حالات4.

إحداها: أن يكون مجردا من أل والإضافة، فيجب له حكمان:

---

1 هذا شاذ على القول بالمنع مطلقا؛ لأن همرته ليست للنقل.

2 بنوه من قولهم: زهي، بمعنى تكبر، وحكى ابن دريد: زها يزهو، أي: تكبر، وعليه فلا شذوذ؛ لأنه من المبني للفاعل، وهو من أمثال الميداني.

أمثال الميداني: 1/ 327، برقم: 1761.

3 بنوه من "شغل"؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولة. والنحيين: تشية نحي وهو زق السمن؛ أمثال الميداني: 1/ 376، برقمك 2029. الأشموني وحاشية الصبان: 3/ 43-44.

4 هذا باعتبار لفظه، وله باعتبار معناه ثلاثة استعمالات.  
أ- ما تقدم في تعريفه.

ب- أن يراد به؛ أن شيئاً زاد في صفة نفسه على آخر في صفته، كقولهم: الصيف أحر من الشتاء؛ أي: الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده، ومثل: العسل أحلى من الخل ونحو ذلك: وليس في هذه الحالة وصف مشترك وإنما الاشتراك في الزيادة.

ج- أن يتجرد عن معنى التفضيل، ويراد به ثبوت الوصف لمحلّه فيؤول باسم فاعل، أو صفة مشبهة. فإن أضيف لمعرفة تعينت المطابقة كما سيأتي: نحو الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم، ونصيب أشعر الحبشة، أي: شاعرهم. وإن لم يضاف، ولم يقرن بأل ولا بمن، فالأكثر فيه عدم المطابقة؛ نحو: قوله تعالى: {وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ}، أي: هين، {رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ}، أي: عالم، وقد يطابق وعليه يخرج قول أبي نواس الآتي: كأن صغرى ... البيت.

حاشية يس على التصريح: 2/ 102.

(256/3)

---

أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً؛ نحو: {لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ} 1؛ ونحو: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ} الآية 2، ومن ثم قيل في "آخر" إنه معدول عن آخر 3، وفي قول ابن هاني 4: [البسيط]

388- كأن صغرى وكبرى من فقاقتها 5

---

12 سورة يوسف، الآية: 8.

موطن الشاهد: {لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أحب" اسم تفضيل مجرداً من "أل" والإضافة؛ فجاء مفرداً مذكراً؛ وحكم مجيئه على هذه الحالة - بالتذكير - الوجوب؛ وقد أفرد - هنا - مع المثني.

## 2 9 سورة التوبة، الآية: 24.

موطن الشاهد: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ  
اقتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ} .

وجه الاستشهاد: إفراد اسم التفضيل مع الجماعة.

3 أي: وليس من باب التفضيل؛ لأنه ليست فيه مشاركة وزيادة؛ لأن معناه الأصلي:  
أشد تأخراً، و"آخر": جمع أخرى، أنثى آخر على وزن "أفعل".

4 هو: أبو نواس؛ الحسن بن هانئ، شاعر العراق في عصره، وأحد الشعراء المكثرين،  
كان له علم باللغة حتى شهد له بذلك الشافعي رضي الله عنه اشتهر بمجونته وخمرياته،  
بالإضافة لنظمه في كل أنواع الشعر، له ديوان مطبوع ومشهور. اختلف في ولادته  
وموته، والمشهور أنه ولد سنة 146هـ، وتوفي سنة: 198هـ.

خزانة الأدب: 1/ 168، وفيات الأعيان: 1/ 135، الأعلام: 2/ 225، الشعر  
والشعراء: 2/ 796

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت في وصف الخمر، وعجزه قوله:

حصباء در على أرض من الذهب

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 102، والأشموي: 2/ 767 / 2/ 386، والعيني: 4/ 50،  
والمغني: 706/ 498، وشرح المفصل: 6/ 100، 102، وديوان أبي نواس: 243.  
المفردات الغريبة: فقاقتها: جمع فقاعة، وهي النفاخات التي على وجه الماء أو الخمر،  
شبه حبات صغيرة من الحصباء وهي: دقاق الحصى. در: لآلى، جمع درة، وهي اللؤلؤة.  
المعنى: كأن النفاخات الصغيرة البيضاء التي تعلو الخمر، وهي في الكأس في لونها  
الذهبي حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب. =

(257/3)

إنه لحن.

والثاني: أن يؤتى بعده بمن 1 جارة للمفضول 2؛ وقد تحذفان 3 نحو:

= الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل. صغرى: اسم كأن منصوب، وعلامة نصبه  
الفتحة المقدرة على الألف؛ للتعذر. وكبرى: الواو: عاطفة، كبرى: اسم معطوف على  
صغرى، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف؛ للتعذر. من: حرف جر.

فقايعها: اسم مجرور، و"ها": مضاف إليه، و"من فقايع": متعلق بمحذوف صفة  
لـ"صغرى" و"كبرى". حصباء: خبر كأن مرفوع، وهو مضاف. در: مضاف عليه مجرور.  
"على أرض": متعلق بمحذوف صفة لـ"حصباء در". "من الذهب": متعلق بمحذوف  
صفة لـ"أرض".

موطن التمثيل به: "صغرى وكبرى".

وجه الاستشهاد: مجيء أفعال التفضيل "صغرى" و"كبرى" مؤنثا مع أنه مجرد من أل  
والإضافة، وكان حقه أن يأتي مفردا مذكرا فيقال: أصغر وأكبر؛ ولهذا قال بعضهم: إنه  
لحن.

غير أن آخرين قالوا: إنه لم يقصد التفضيل وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة،  
فـ"صغرى" و"كبرى" -هنا- صفة مشبهة لأفعال تفضيل.

1 ولا يجز المفضول غيرها من الحروف، وهي واجبة في هذه الحالة، واختلف في معناها،  
فقال المبرد: هي للابتداء، وتكون لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح؛ نحو:  
النشيط أفضل من الخامل، ولا ابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم؛ نحو: المنافق أضمر  
من العدو. وقال ابن مالك: هي للمجاوزة؛ أي: أن المفضل جاوز المفضول في الوصف  
الممدوح أو المذموم، وزاد عليه.

التصريح: 102 / 2. والأشعوني: 384 / 2. والأشعوني مع الصبان: 45 / 3.

2 يجوز الفصل بين أفعال التفضيل و"من" الداخلة على المفضول بأحد شيئين: الأول:  
معمول أفعال التفضيل؛ نحو: على أحفظ للأدب من عمرو، والثاني: "لو" ومدخولها؛  
نحو قول الشاعر:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا ... من ماء موهبة على خمر

الأشعوني: 385 / 2.

3 اختلف النحاة عند حذف "من" ومجرورها -وهو المفضل عليه في صيغة أفعال- أيلزم  
كونها دالة على التفضيل، أم يجوز خلوها من هذه الدلالة؟

ذهب الكسائي والفراء وهشام، وتبعهم المحقق الرضي إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط  
من الدلالة على التفضيل، وبيان ذلك في مختلف الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة،  
وبعدها "من" جارة للمفضول؛ فدلالته على التفضيل ظاهرة، وإن أضيفت الصيغة، =

{وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} 1، وقد جاء الإثبات والحذف في {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} 2، أي: منك.

وأكثر ما تحذف "من" إذا كان أفعل خبرا<sup>3</sup>، ويقل إذا كان حالا، كقوله<sup>4</sup>: [الطويل]

---

= فإن المضاف إليه هو المفضل عليه، وإن اقترنت بـأل، فإن أل عوض من المضاف إليه، وإن لم تضاف ولم تقترن بـأل، ولم يذكر معها "من" جارة للمفضول؛ كان الكلام على أحد تقديرين؛

الأول: تقدير "من" ومجرورها.

الثاني: تقدير الصيغة مضافة، وقد حذف المضاف إليه وهو منوي الثبوت؛ كقول معن بن أوس:

ولا بلغ المهدون نحوك مدحة ... ولا صدقوا إلا الذي فيك أفضل  
فالمراد: إلا الذي فيك أفضل مما قالوه فيك ووصفوك به.  
وكقول الفرزدق:

إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمه أعز وأطول  
فالمراد: دعائمه أعز الدعائم وأطولها، أو أعز من كل عزيز، وأطول من كل طويل،  
والأمثلة على ذلك كثيرة.

انظر الأشموني: 2/ 388، أوضح المسالك: 3/ 289-290.

1 87 سورة الأعلى، الآية: 18.

موطن الشاهد: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} .

وجه الاستشهاد: حذف الجار "من" والمجرور "المفضول" بعد اسم التفضيل؛ وحكم هذا الحذف الجواز؛ لوجود الدليل؛ والتقدير: والآخرة خير وأبقى من الحياة الدنيا.

2 18 سورة الكهف، الآية: 34.

موطن الشاهد: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا} .

وجه الاستشهاد: مجيء من والمجرور بها -المفضول- بعد اسم التفضيل "أكثر"، وحذفها مع مجرورها -المفضول- بعد اسم التفضيل "أعز"؛ والتقدير: أعز منك؛ وجاز الحذف -هنا- لوجود الدليل.

3 سواء كان خبرا لمبتدأ، أو خبر ناسخ، أو أصله الخبر، كثنائي مفعولي "ظن" وأخواتها.

وثالث مفاعيل "أعلم وأرى" إلخ؛ نحو: محمد أكرم، كان محمد أفضل، ظننت محمدا أعلم، أعلمت عليا محمدا أقدر على تحمل المسؤولية.

4 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

## 389- دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا 1

اي: دنوت أجمل من البدر، أو صفة كقوله 2: [مشطور الرجز]

## 1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

فظل فؤادي في هواك مضللا

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 103، والأشعوي: 2 / 762 / 385، وابن عقيل:

279 / 3 / 77، والعيني: 4 / 50، والخزاعة: 1 / 387.

المفردات الغريبة: دنوت: قربت. خلناك: ظنناك وحسبناك. ظل: استمر. مضللا:

حيران غير مهتد إلى الصواب؛ وهو من الضلال وهو عدم الرشد.

المعنى: قربت منا أيتها الحبيبة، وأنت أكثر جمالا وبهاء من البدر، وقد كنا نظنك مثله في

الجمال وحسن المنظر، فصار قلبي حائرا في هواك وحبك، لا يعرف سبيل الرشد ووجه

الصواب.

الإعراب: دنوت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء:

ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل. وقد: الواو: حالية، قد: حرف

تحقيق. خلناك: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، و"نا":

ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محل

نصب مفعول به أول. "كالبدر": متعلق بمحذوف مفعول ثانٍ لـ"خال"؛ وجملة "خال

ومفعوليه": في محل نصب حال. أجملا: حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لـ"دنا"،

والألف: للإطلاق، والتقدير: قربت منا حال كونك أجمل من البدر، وقد ظنناك كالبدر.

فظل: الفاء: حرف عطف، ظل: فعل ماضٍ ناقص. فؤادي: اسم ظل مرفوع، وعلامة

رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: في محل جر مضاف إليه. "في هواك":

متعلق بـ"مضلل" الآتي، و"هوا": مضاف والكاف: في محل جر مضاف إليه. مضللا:

خبر ظل منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

موطن الشاهد: "دنوت كالبدر أجملا".

وجه الاستشهاد: حذف "من" التي تجر المفضول عليه مع مجرورها؛ لأن الأصل دنوت

—وقد خلناك كالبدر— أجمل منه، وأفعّل التفضيل —هنا— حال من الفاعل في دنوت،

وجملة "وقد خلناك كالبدر": اعتراضية، وهذا على قلته قياسي.

2 القائل: هو أحيحة بن الجلاح الأوسي الصحابي، شاعر جاهلي من دهاة العرب وشجعانهم، قيل: إنه كان سيد يثرب وسيد الأوس، وكان كثير المال، له شعر بقي منه القليل مات نحو 130 ق. هـ. =

(260/3)

### 390- تروحي أجدر أن ثقيلي1

أي: تروحي وائي مكانا أجدر من غيره بأن ثقيلي فيه.

= تجريد الأغاني: 1612، الأغاني: 13 / 115، خزانة الأدب: 2 / 23، الأعلام: 1 / 277.

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت من الرجز، أو بيت من مشطوره، وبعده قوله:

غدا بجني بارد ظليل ... ومشرب يشربها رسيل

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 103، والأشعري: 2 / 385، والمختص: 1 / 212، وأما ابن الشجري: 1 / 343، والعيني: 4 / 36.

المفردات الغريبة: تروحي: ارتفع وطوي، من قولهم: تروح النبت إذا طال. أجدر: أحق وأحرى. ثقيلي: من القيلولة؛ وهي الوقت الذي يشتد فيه الحر في منتصف النهار. هذا: وقد ظن بعضهم أن الشاعر يخاطب بهذا ناقتة، وأنه يطلب منها الصبر على مشاق السير، وأن تقبل في وقت الظهيرة، لكن هذا لا يتناسب مع ما قبل البيت وبعده، فقبله قوله:

تأبري يا خيرة الفسيل ... تأبري من حنذ فشولي

إذا ضن أهل النخل بالفحول ... تروحي..... البيت

المعنى: ارتفع أيتها النخلة الصغيرة وطوي، وخذي مكانا أخرى من غيره بأن يزداد فيه نموك وازدهارك، بجني ماء بارد ومكان ظليل.

الإعراب: تروحي: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بياء المؤنثة المخاطبة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. أجدر: أفعل تفضيل صفة لمحذوف هو، وعامله المعطوف على تروحي؛ والتقدير: وخذي مكانا أجدر من غيره. أن: حرف مصدري ونصب. ثقيلي: فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، والياء: في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": مجرور بحرف جر



محذوف، والتقدير: أجدر بـ"بقيلولتك"، و"بقيلولتك": متعلق بـ"أجدر". غدا: متعلق بـ"تقيلي". "بجني": متعلق بـ"تقيلي" أيضا، وجني: مضاف. بارد: مضاف إليه، والأصل في بارد: أنها صفة لمحذوف؛ لأن التقدير: بمكان بارد فحذف الموصوف، وأقيمت مقامه. ظليل: صفة لـ"بارد" مجرورة. موطن الشاهد: "أجدر أن تقيلي". وجه الاستشهاد: حذف من الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، فأصل الكلام: تروحي وأتي مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي فيه كما ذكر المؤلف؛ واسم التفضيل -هنا- صفة لموصوف محذوف، وحكم هذا أنه قليل.

(261/3)

---

ويجب تقديم "من" ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاما<sup>1</sup>؛ نحو: "أنت ممن أفضل"2 أو مضافا إلى الاستفهام "أنت من غلام من أفضل"، وقد تتقدم في غير الاستفهام؛ كقوله<sup>3</sup>: [الطويل]

391- فأسماء من تلك الطعينة أملح<sup>4</sup>

وهو ضرورة.

---

1 أي: تقديم "من" ومجرورها على "أفعل" وحده، دون الجملة كلها؛ وذلك لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام.

2 الأصل: أنت أفضل ممن؟.

3 القائل هو: جرير بن عطية الشاعر الأموي؛ وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

إذا سايرت أسماء يوما طعينة

وهو من شواهد: التصريح: 103 / 2، والأشموي: 389 / 2 / 773، وابن عقيل: 284 / 3 / 186، والعيني: 52 / 4، وديوان جرير: 107.

المفردات الغريبة: سايرت: سارت وصاحبت. طعينة، الطعينة: الهودج كانت فيه امرأة أو لا، والجمع: ظعن وظعائن، وهي أيضا: المرأة ما دامت في الهودج، والمراد هنا: المرأة مطلقا. أملح: أحسن؛ من ملح كظرف.

المعنى: أن أسماء كلما سارت مع نسوة ظهر حسنهن، وتفوقت على من يسايرنهن في

الحسن والملاحة.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. سايرت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. أسماء: فاعل مرفوع. "يوما": متعلق بـ"ساير". طعينة: مفعول به لـ"سايرت"؛ وجملة "سايرت": في محل جر بالإضافة بعد "إذ". فأسماء: الفاء: واقعة في جواب الشرط، أسماء: مبتدأ مرفوع. من: حرف جر. تلك: نية: اسم إشارة في محل جر بـ"من"، واللام: للبعد والكاف: للخطاب، و"من تلك": متعلق بـ"أملح" الآتي. الطعينة: بدل من اسم الإشارة مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. أملح: خبر المبتدأ "أسماء" مرفوع، وجملة "المبتدأ وخبره": جواب شرط غير جازم، لا محل لها من الإعراب. موطن الشاهد: "من تلك الطعينة أملح". وجه الاستشهاد: تقدم من ومجرورها "من تلك الطعينة" على أفعل التفضيل "أملح" =

(262/3)

الحالة الثانية: أن يكون بأل؛ فيجب له حكمان؛ أحدهما: أن يكون مطابقا لموصوفه<sup>1</sup>؛ نحو: "زيد الأفضل"، و"هند الفضلى"، و"الزيدان الأفضلان"، و"الزيدون الأفضلون"، و"الهندات الفضليات"، أو "الفضل"<sup>2</sup>. والثاني: ألا يؤتى معه بمن<sup>3</sup>؛ فأما قول الأعشى<sup>4</sup>: [السريع] 392- ولست بالأكثر منهم حصي<sup>5</sup>

= في غير الاستفهام: وحكم هذا التقديم أنه شاذ أتى لضرورة الشعر. ومثل البيت الشاهد قول ذي الرمة:

ولا عيب فيها غير أن سريعتها ... قطوف وأن لا شيء منهن أكسل وكذا قول أعرابي من طيء:

وأشنب براق الشنايا غروبه ... من البرد الوسمي أصفى وأبرد انظر زهر الآداب "تحقيق محيي الدين عبد الحميد": 718.

1 أي: في التذكير والتأنيث، والإفراد وفروعه؛ وذلك لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب.

2 الفضل: جمع تكسير لفضلى. ويرجع في تأنيث اسم التفضيل وتكسيه إلى السماع.

فقد لا يسمع ذلك كأظرف وأشرف، وعلى هذا فالمطابقة مقيدة بالسمع عن العرب.

3 لأن المفضل عليه غير مذكور؛ إذ تغني عنه "أل". و"من" و"أل" يتعاقبان ولا يجتمعان، فلا يقال: على الأفضل من محمد.

4 ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله:

وإنما العزة للكاثر

وهو من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة الصحابي، ويفضل عليه ابن عمه عامر بن الطفيل في المنافرة التي وقعت بينهما، وهي مشهورة.

والبيت من شواهد: التصريح: 104 / 2، والأشئوي: 386 / 2 / 766، وابن عقيل:

280 / 3 / 180، ونوادر أبي زيد: 25، والخصائص: 1 / 185، 3 / 234، وشرح

المفصل: 3 / 6، 6 / 100، 103، والخزانة: 3 / 489، والمغني: 974 / 744،

والسيوطي: 305، وديوان الأعشى: 106.

المفردات الغريبة: حصي؛ المراد: العدد من الأعوان والأنصار. العزة: القوة والغلبة.

الكاثر: اسم فاعل، من كثرته أكثره من باب نصر، غلبته في الكثرة. =

(263/3)

---

فخرج على زيادة "أل" أو على أنها متعلقة بـ"أكثر" نكرة محذوفاً مبدلاً من "أكثر" المذكور.

الثالثة: أن يكون مضافاً 1، فإن كانت إضافته إلى نكرة؛ لزمه أمران؛ التذكير،

---

= المعنى: لست يا علقمة أكثر من عامر عدداً وأعواناً وأنصاراً، وإنما تكون الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود وأعوان ونصراء أكثر.

الإعراب: لست: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك،

والتاء: في محل رفع اسم "ليس". بالأكثر: الباء: حرف جر زائد، لا محل له من

الإعراب، الأكثر: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس. "منهم": متعلق

بـ"الأكثر"؛ وعليه يكون قد جمع بين "أل" و"من" الداخلة على المفعول، خلافاً لجماعة

من النحاة. حصي: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة

للتخلص من التقاء الساكنين. وإنما: الواو: عاطفة، وإنما: أداة حصر. العزة: مبتدأ

مرفوع. "للكاثر": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

موطن الشاهد: "بالأكثر منهم".

وجه الاستشهاد: يدل ظاهره على أن "من" لحقت أفعال التفضيل المحلى بأل، حيث دخلت على المفضول عليه علما أن اسم التفضيل معرف بأل، وهذا ممنوع، وقد خرج المصنف، وذكر بعضهم أنه ضرورة، ومعلوم أن "من" تأتي مع أفعال التفضيل المنكر، وخرج الشاهد على واحد من ثلاثة أوجه:

الأول: أن "من" هذه ليست متعلقة بأفعال التفضيل المذكور، وإنما هي متعلقة بأفعال آخر منكر محذوف؛ والتقدير: ولست بالأكثر أكثر منه.

الثاني: أن "أل" هذه زائدة زيادتها في التمييز والحال ونحوهما، وعليه يكون أفعال التفضيل نكرة.

الثالث: أن "من" في البيت ليست متعلقة بالأكثر الذي هو أفعال التفضيل، وذهب أصحاب هذا المذهب إلى أحد قولين؛ أحدهما: أنها مع مجرورها متعلقان بـ "ليس" لما فيه من معنى الفعل "انتفى". ثانيهما: أنهما متعلقان بمحذوف يقع حالا من اسم ليس. انظر المغني: 744.

1 الراجح أن تكون إضافته غير محضة، وقيل: محضة. ويشترط في هذه الحالة مطلقا، سواء أضيف لنكرة أو لمعرفة: ألا يقع بعد أفعال "من" الجارة للمفضول؛ فلا يصح: على أفضل المتسابقين من محمد. أما الجارة لغيره فتقع، تقول: محمد أقرب الناس مني. كما يشترط أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه عند إرادة التفضيل، فلا يصح محمد أفضل امرأة. فإن لم يقصد التفضيل جاز، نحو: يوسف أحسن إخوته، =

(264/3)

والتوحيد، كما يلزمان الجرد؛ لاستوائهما في التنكير<sup>1</sup>، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق؛ نحو: "الزيدان أفضل رجلين" و"الزيدون أفضل رجال"، و"هند أفضل امرأة"، فأما {ولا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} 2 فالتقدير: أول فريق كافر.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أول أفعال بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة؛ كقولهم: "الناقص والأشج أعدلا بني مروان"<sup>3</sup>؛ أي: عادلاهم، وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة؛ جازت المطابقة؛ كقوله تعالى: {أَكَابِرَ

= والمراد بكونه بعضا من المضاف إليه: أن يكون "أفعل" جزءا والمضاف إليه كلا، نحو: الرأس أنفع الجسم. أو يكون "أفعل" فردا من أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه، وينبغي حينئذ أن يكون المضاف إليه جنسا يندرج تحته أفراد كثيرة، نحو: الفرات أكبر الأنهار في سوريا.

1 ولكونهما على معنى "من". وإذا عطفت على المضاف النكرة مضافا إلى ضميرها؛ فقول: يذكر الضمير أيضا، ويفرد على التوهم، تقول: محمد أفضل رجل وأعقله، وهند أكرم امرأة وأعقله، والحمدان أكرم رجلين وأعقله ... وهكذا. وقيل: تجوز المطابقة، إن لم تكن واجبة، أو أولى. أما. إذا أضفت "أفعل" إلى معرفة فإنك تؤنث وتثني وتجمع وهو القياس. وأجاز سيبويه الأفراد تمسكا بقول الشاعر: ومية أحسن الثقلين جيدا ... وسالفة وأحسنه قذالا أي أحسن من ذكر.

حاشية يس على التصريح: 2/ 104. الأشموي مع الصبان: 3/ 47. 2 سورة البقرة، الآية: 41.

موطن الشاهد: { لَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ } . وجه الاستشهاد: أفراد "كافر" ومقتضى القاعدة: كافرين بالجمع؛ ليطابق الوانو في "تكونوا"؛ وتخريج ذلك: على حذف موصوف مطابق في المعنى، وهو فريق؛ لأنه جمع في المعنى، وقد أفرد "كافر" باعتبار لفظ فريق. 3 الناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج: عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ولقب بذلك لشجته كانت برأسه من ضرب دابة. وهذا مثال لما لا تفضيل فيه؛ لأنه لم يشاركهما أحد في بني مروان في العدل. ومثال ما يقصد به التفضيل المطلق على المضاف إليه وعلى غيره: محمد أفضل قريش.

(265/3)

---

مُجْرِمِيهَا { 1، هُمْ أَرَادُوا لَنَا { 2، وتركها كقوله تعالى: { وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ { 3، وهذا هو الغالب، وابن السراج 4 يوجهه 5، فإن قدر "أكابر": مفعولا ثانيا و"مجرميها": مفعولا أول؛ فيلزمه المطابقة في الجرد. [ما يرفعه أفعال التفضيل]:

مسألة: يرفع أفعال التفضيل الضمير المستتر في كل لغة؛ نحو: "زيد أفضل"، والضمير المنفصل، والاسم الظاهر، في لغة قليلة؛ كـ"مررت برجل أفضل منه أبوه"، أو "أنت"6، ويطرد ذلك إذا حل محل الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان

---

1 6 سورة الأنعام، الآية: 123.

موطن الشاهد: {أَكَابِرُ مُجْرِمِيهَا} .

وجه الاستشهاد: إضافة "أكابر" إلى مجرميها مع مطابقتها لموصوفه المقدر؛ أي: قوماً أكابر؛ ولو لم يطابق؛ لقليل: أكبر مجرميها.

التصريح: 2/ 105.

2 11 سورة هود، الآية: 27.

موطن الشاهد: {هُمْ أَرَادُوا لَنَا} .

وجه الاستشهاد: إضافة "أرادوا" إلى "نا" مع مطابقتها لموصوفه المقدر؛ كما في الآية السابقة؛ ولو لم يطابق؛ لقليل: أردلنا.

التصريح: 2/ 105. في إعراب الآية الأولى أعاريب؛ أولاهها: ما قاله الصبان: تفسير "جعلنا" بمكنا، "في كل قرية" ظرف لغو متعلق به "أكابر" مفعوله.

حاشية الصبان: 3/ 49.

3 2 سورة البقرة، الآية: 96.

موطن الشاهد: {لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ} .

وجه الاستشهاد: ترك المطابقة بين المفعول الأول "هم"، واسم التفضيل "أحرص" المفعول الثاني؛ ولو طابق؛ لقليل: لتجدنهم أحرص؛ وترك المطابقة، هو الغالب في الاستعمال، وابن السراج يوجهه، ويرده قوله تعالى: {أَكَابِرُ مُجْرِمِيهَا} .

4 مرت ترجمته.

5 أي: يوجب ترك المطابقة، ويجعل "أفعل" فيه كالجرد، ويلتزم فيه الأفراد والتذكير.

ويرده: {أَكَابِرُ مُجْرِمِيهَا} المتقدم.

6 لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باضطراد كاسم الفاعل؛ لأن شبه اسم التفضيل باسم الفاعل ضعيف، فهو في حال تجرده من "أل" والإضافة، أو في =

مرفوعه أجنبيا، مفضلا على نفسه باعتبارين؛ نحو: "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد"، فإنه يجوز أن يقال: "ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد"؛ والأصل: أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين؛ أولهما للموصوف، وثانيهما للظاهر، كما مثلنا، وقد يحذف الضمير الثاني، وتدخل "من" إما على الاسم الظاهر، أو على محله، أو على ذي المحل؛ فتقول: "من كحل عين زيد"، أو "من عين زيد"، أو "من زيد"؛ فتحذف مضافا، أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: "ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل"، وقالوا: "ما أحد أحسن به الجميل من زيد"، والأصل: "ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد"، ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملا بستة إياه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثله في المعنى: لن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق<sup>1</sup>

---

= حال إضافته إلى النكرة يلزم الأفراد والتذكير، ولا يجوز تأنيثه، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ فلما ضعفت منزلته عن منزلة اسم الفاعل بسبب ذلك، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل؛ ولو وجد جابر كما في مسألة الكحل عمل فيها. انظر أوضح المسالك: 298 / 3.

1 هذا بيت من ألفية ابن مالك.

فوائد: 1- ينصب "أفعل" التفضيل: المفعول لأجله، والظرف، والحال وبقية المنصوبات ما عدا: المفعول المطلق، والمفعول معه. وفي المفعول به خلاف والرأي جوازه؛ لوروده، كقوله تعالى: {هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا} . أما التمييز، فإن كان فاعلا في المعنى نصب بأفعل؛ نحو: الطبيب أكثر نفعا من المهندس. وإن لم يكن فاعلا، وكان "أفعل" مضافا صح نصبه؛ نحو: الحطيئة أكثر الشعراء هجاء.

2- إذا كان "أفعل" التفضيل مصوغا من مصدر فعل متعدي بحرف جر معين، عدي "أفعل" بذلك الحرف؛ نحو: كان عمر أشفق الناس على الرعية، وأزهدهم في الدنيا، وأسرع إلى إغاثة الملهوف. وإن كان من متعدي بنفسه، فإن دل على علم تعدى بالباء؛ نحو: أنا أعلم بصديقي، وأدري الناس بحالته. وإن دل على حب أبو بغض، أو ما في معناهما عدي باللام؛ إن كان مجرورها مفعولا به في المعنى، وما قبل "أفعل" هو الفاعل؛ نحو: المسلم أحب للخير من غيره، وأبغض لمخالفة دينه. وعدي بإلى؛ إن كان المجرور هو الفاعل في المعنى؛ نحو: المال أحب إلى البخيل من كل شيء. وإن دل على غير ذلك عدي باللام؛ نحو: محمد أنفع للجار، وإن كان فعله متعديا لاثنتين عدي لأحدهما باللام،

ونصب الآخر مفعولا به؛ نحو: محمد أعطى للمحتاجين الكثير من المال.  
الأشعري مع حاشية الصبان: 3 / 56.

(267/3)

---

والأصل: "من ولاية الفضل بالصدق"، ثم "من فضل الصديق" ثم "من الصديق".

---

(268/3)

---

هذا باب النعت 1:

[أنواع التوابع]:

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب 2 خمسة 3: النعت، والتوكيد، وعطف البيان،  
والنسق، والبدل 4.

---

1 ويسمى النعت أيضا: الصفة، والوصف.

2 سواء كان الإعراب لفظيا، أو تقديريا أو محليا. ومثل الإعراب: ما يشبهه من حركة  
عارضة لغير الإعراب؛ نحو: يا زيد الفاضل -بضم الفاضل على أنه تابع للمنادى على  
اللفظ.

3 دليل الحصر في الخمسة؛ أن التابع: إما أن يكون بواسطة حرف، وإما لا؛ فالذي  
يكون بواسطة حرف هو عطف النسق، والذي لا يكون بواسطة حرف؛ إما أن يكون له  
ألفاظ محصورة معروفة، وإما لا؛ فالذي لا يكون بواسطة حرف؛ وله ألفاظ محصورة  
معروفة، هو التوكيد؛ والذي لا يكون بواسطة حرف، وليس له ألفاظ محصورة؛ إما أن  
يكون بالمشق، أو ما في قوته؛ وهو النعت؛ وإما أن يكون بالجامد؛ وهو عطف البيان.  
التصريح: 2 / 108.

4 اختلف في عامل التابع؛ فأما النعت، والتوكيد، وعطف البيان؛ فمذهب الجمهور: أن  
العامل في كل واحد منهما؛ هو نفس العامل في متبوعه، وينسب هذا القول إلى سيبويه؛  
وهذا هو الرأي الراجح؛ وذهب الخليل، والأخفش: إلى أن العامل، في كل منها هو  
تبعيته لما قبله؛ وهي أمر معنوي. وأما البدل؛ فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف



مماثل للعامل في المبدل منه.

وذهب المبرد: إلى أن عامل البديل؛ هو العامل في المبدل منه، وينسب هذا القول إلى سيبويه؛ واختاره ابن مالك، وابن خروف؛ وذهب ابن عصفور: إلى أن العامل في البديل؛ هو العامل في المبدل منه؛ لكن على أنه نائب عن آخر محذوف، لا على استقلاله بذلك؛ فهو عامل في المبدل منه استقلالاً، وفي البديل على سبيل النيابة؛ وأما عطف النسق؛ فمذهب الجمهور: أن العمل فيه؛ هو العامل في المعطوف عليه =

(269/3)

[تعريف النعت] :

فالنعت، عند الناظم، هو "التابع 1 الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه 2، أو فيما يتعلق به" 3.

فخرج بقيد التكميل: النسق والبديل 4، وبقيد الدلالة المذكورة: البيان

= لكنه عمل في المعطوف، بواسطة الحرف العاطف؛ وقال قوم: العامل في عطف

النسق؛ هو حرف العطف؛ وقال قوم: العامل فيه محذوف.

التصريح: 108 / 2.

1 التابع: هو الاسم المشارك لما قبله، في إعرابه الحاصل والمتجدد، وليس خبراً. ومعنى قولنا: "الحاصل والمتجدد": أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق، بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس التغير؛ فخرج بذلك: خبر المبتدأ؛ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها، لم يتغير الخبر بنفس تغيره، وخرج منه المفعول الثاني؛ لأنه لو تغير إعراب المفعول الأول، بأن صار نائب فاعل؛ لبناء الفعل للمجهول، لم يتغير المفعول الثاني كذلك؛ وخرج منه الحال المنصوب؛ لأنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب؛ الذي هو صاحب الحال، إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال.

وقولنا: "وليس خبراً": مخرج للخبر الثاني، فيما إذا تعددت الأخبار؛ نحو: "الزمان حلو حامض" هذا، ولا يفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي محض عنه ويجوز بمعمول الوصف؛ نحو قوله تعالى: {ذَلِكَ خَشَرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ} ؛ ومعمول الموصوف؛ نحو: يعجبني ضحكك زيداً الشديداً؛ وبعامل المتبوع؛ نحو: المريض - أكرمت - الجريح؛ ومعمول العامل؛ كقوله تعالى: {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ} ؛ ومفسر العامل؛ نحو: {إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ

لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ؛ وبالإستثناء؛ وبالقسم؛ وبجوابه؛ كقوله تعالى: {بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عَالِمٌ الْغَيْبِ} ؛ وبالإعتراض؛ كقوله سبحانه وتعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوُتْلَعْمُونَ عَظِيمٌ} ... إلخ. ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع.

الأشموني وحاشية الصبان: 2/ 57.

2 هذا، إذا كان نعتا حقيقيا؛ وهو: ما يدل على معنى في نفس منعوته؛ أو ما هو في حكمه.

3 وذلك؛ إذا كان نعتا سببيا؛ وهو ما يدل على معنى في شيء بعده؛ له صلة وارتباط بالمتبوع.

4 لأئهما لم يقصد بهما أصلا تكميل متبوعهما، لا بإيضاح، ولا تخصيص.

(270/3)

والتوكيد1.

والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة؛ كـ"جاء زيد التاجر" أو "التاجر أبوه"، والمخصص للنكرة؛ كـ"جاءني رجل تاجر" أو "تاجر أبوه"2.

1 لأئهما لا يدلان على صفة ومعنى في متبوعهما، ولا فيما يتعلق به؛ فإئهما عين متبوعهما فهما يكملان بالإيضاح ورفع الاحتمال.

2 الأصل في النعت: أن يكون للإيضاح، أو التخصيص؛ فالإيضاح: "هو رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق"؛ ومعنى هذا: أنه قد يكون لك عدة أصدقاء؛ كل منهم يسمى خالدا؛ فإذا قيل لك: حضر خالد لم تدر أي الخالدين حضر؛ ولذا يلزمه أن يضيف إلى اسمه صفة توضحه لك، كأن يقول: حضر خالد الشاعر، وفسر بعضهم الإيضاح؛ بأنه: رفع الاحتمال في المعارف.

والتخصيص: "هو رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات بحسب الوضع"؛ ومعنى هذا: أن النكرة موضوعة للدلالة على فرد مبهم، من أفراد، يصدق لفظ النكرة، على كل واحد منهم؛ فرجل: يدل على واحد من أفراد الذكور البالغين، من بني آدم؛ فإذا قلت: زارنا رجل، لم يدر السامع أي أفراد هذا الجنس، قد زارك؛ لأن اللفظ بحسب وضعه، صالح للإطلاق على كل واحد منهم؛ وإذا قلت: جائي رجل عالم لم يتضح المراد اتصاحا كاملا؛ لكنه تخصص بالعالم.

وقد لا يكون للإيضاح والتخصيص؛ بل لأغراض أخرى؛ منها:

مجرد المدح؛ نحو: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} .

مجرد الذم؛ نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم".

التعميم؛ نحو: "إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين".

الترحم؛ نحو: "اللهم إني عبدك المسكين".

الإبهام؛ نحو: "تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة".

التوكيد؛ نحو قوله تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} .

انظر التصريح: 108-109، وجمع الهوامع: 116-117/2.

فائدة: يفسر النحاة قولهم في تعريف النعت: "المتمم لمتبوعه"؛ بأحد تفسيرين؛

الأول: أن معناه: المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام، واختار هذا التفسير الأشموني،

هو شامل لكل المعاني التي يرد لها النعت من التخصيص، والتوضيح، والمدح، والذم،

والترحم، والتعميم، والإبهام، والتوكيد، والتفصيل؛ فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير

جامع.

وأما التفسير الثاني؛ فحاصله: أن معنى المتمم لمتبوعه: الموضح له في المعارف =

(271/3)

---

وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح، كـ {الْحَمْدُ لِلَّهِ

رَبِّ الْعَالَمِينَ} 1، أو لمجرد الذم؛ نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" 2، أو للترحم؛

نحو: "اللهم أنا عبدك المسكين"؛ أو للتوكيد، نحو: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} .

[وجوب اتباع النعت الحقيقي لمتبوعه في الإعراب وغيره] :

فصل: وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة، ومن

التعريف والتذكير 3.

---

= والمخصص له في النكرات؛ وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعت فيه

لغير التوضيح والتخصيص؛ من المدح، والذم، والترحم ... إلخ؛ وهذا يعني أن تعريف

النعت بهذه الصورة غير جامع؛ وكل تعريف غير جامع، يكون فاسداً؛ لخروج بعض

أفراد المعرف عنه؛ وبهذا، اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير.

انظر الأشموني: 293 / 2، التصريح: 108-109/2.

## 1 1 سورة الفاتحة، الآية: 2.

موطن الشاهد: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "رب" صفة لـ"الله"؛ وقد أفادت الصفة مجرد المدح.

2 موطن الشاهد: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم".

وجه الاستشهاد: وقوع "الرجيم" صفة لـ"الشيطان" وقد أفادت الصفة مجرد الذم.

3 لأن المخالفة في ذلك تجعل الشيء معينا، وغير معين في وقت واحد، ويشترك في الموافقة فيما تقدم النعت مطلقا؛ حقيقيا، أو سببيا. وقد أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة؛ بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف؛ ومثل بقوله تعالى: {فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ}؛ فجعل "الأوليان" المعروف بـ"أل" صفة لـ"آخران" مع أنه نكرة، وسوغ ذلك -عنده- كونه موصوفا بالجار والمجرور. وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة، بشرط أن تكون النكرة، مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة؛ كقول النابغة الذبياني:

فبت كأني ساورتني ضئيلة ... من الرقش في أنيابها السم ناقع

فجعل "ناقع" صفة لـ"السم" مع أن السم معرفة، وناقع نكرة؛ وسوغ ذلك كون السم، لا يوصف إلا بناقع؛ فيقال: سم ناقع.

غير أن ما ذهب إليه الأخفش، وابن الطراوة غير مسلم لهما، وما مثلا به لا يلزم =

(272/3)

---

تقول: "جاءني زيد الفاضل" و"رأيت زيدا الفاضل" و"مررت بزيد الفاضل" و"جاءني رجل فاضل"، كذلك.

وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فإن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها<sup>1</sup>، كـ"جاءتني امرأة كريمة، ورجلان كريمان، ورجال كرام"، وكذلك "جاءتني امرأة كريمة الأب" أو "كريمة أبا"<sup>2</sup>، و"جاءني رجلان كريما الأب"، أو "كريمان أبا"، و"جاءني رجال كرام الأب" أو "كرام أبا"؛ لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر<sup>3</sup>.

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أعطي حكم الفعل<sup>4</sup>؛ ولم يعتبر حال الموصوف.

---

= إعرابه كما زعمنا؛ لأنه يجوز إعراب "الأوليان" بدلا من "آخران"، أو خبرا لمبتدأ

محذوف؛ والتقدير: هما الأوليان؛ كما يجوز أن يعرب "ناقع" بدلا من "السم"؛ أو خبرا  
ثانيا له؛ والجار والجرور خبراً أول مقدما عليه؛ وقد استثنى كثير من النحاة الاسم المحلى  
بـ"أل" الجنسية؛ فإنه لقربه من النكرة، يجوز نعتة بالنكرة؛ كما قالوا: إن جملة الفعل  
المضارع في محل جر صفة للمحلى بـ"أل" في قول الشاعر:  
ولقد أمر على اللئيم يسبي ... فمضيت ثمة قلت لا يعني  
ومعلوم: أن الجملة نكرة؛ ومن لا يقر ذلك، يجعل جملة "يسبي": حالا من اللئيم المحلى  
بـ"أل" الجنسية، غير أن المعنى يأباه إلا بتكلف ظاهر.

انظر حاشية الصبان: 60-61/3.

- 1 وحينئذ، تكمل له الموافقة في أربعة من عشرة؛ وهذا هو النعت الحقيقي.
- 2 الوصف في هذا المثال، وما بعده، جار على غير من هو له؛ وقد حول الإسناد عن  
الظاهر إلى ضمير الموصوف، ويجر الظاهر؛ بالإضافة، إن كان معرفة، وينصب على  
التمييز، إن كان نكرة.
- 3 أي: أصالة، أو تحويلا، ولم يرفع السبي؛ وإذا كان النعت مما يستوي فيه المذكر  
والمؤنث؛ كالمصدر غير الميمي، وصيغتي "فعل" و"فعول"، أو كان أفعل تفضيل -  
مجردا-، أو مضافا لنكرة، لم يطابق المنعوت في التأنيث، والتثنية، والجمع: بل يلزم  
الإفراد، والتذكير. وإذا كان صفة لجمع ما لا يعقل؛ عومل معاملة المؤنثة المفردة، أو  
الجمع؛ نحو: {أَيَّامًا مَعْدُودَةً}، و {أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ}.
- 4 فيجرد من علامة التثنية، والجمع، على اللغة الفصحى، ويعتبر حالا مرفوعة في =

(273/3)

---

تقول: "مررت برجلٍ قائمةٍ أمه"، و"بامرأةٍ قائمٍ أبوها"، كما تقول: "قامت أمه"، و"قام  
أبوها"، و"مررت برجلين قائمٍ أبواهما"، كما تقول: "قام أبواهما"، ومن قال: "قاما  
أبواهما"1؛ قال: "قائمين أبواهما"2، وتقول: مررت برجلٍ قائمٍ آبأؤهم"، كما تقول:  
"قام آبأؤهم"، ومن قال: "قاموا آبأؤهم"؛ قال "قائمين آبأؤهم" وجمع التكسير أفصح  
من الإفراد3، كـ"قيام آبأؤهم".

[الأشياء التي ينعت بها أربعة]:

فصل: والأشياء التي ينعت بها أربعة:

أحدها: المشتق4، والمراد به ما دل على حدث وصاحبه؛ كـ"ضارب" و"مضروب"،

و"حسن"، و"أفضل".

= التأنيث والتذكير؛ سواء أكان المنعوت كذلك، أم لا؛ وهذا هو النعت السببي، ولا يطابق منعوته إلا في اثنتين من خمسة؛ هما:

حركات الإعراب، والتعريف والتنكير.

1 أي: بلحاق علامة التثنية بالفعل المسند إلى المثنى؛ وهي لغة طبعي، وأزد شنوءة.

2 أي: بتثنية الوصف الرفع للسببي.

3 أي: إذا كان الوصف مسندا إلى سببي مجموع؛ جاز فيه الإفراد والتكسير على اللغة الفصحى؛ والتكسير أفصح، عند سيويوه. وقيل: إن كان النعت تابعا لجمع؛ فالتكسير أفصح للمشاكلة، وإن كان تابعا لمفرد، أو مثنى؛ فالإفراد أفصح.

التصريح: 2/ 110.

فائدة: قال الصبان -نقلا عن المغني... : يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين؛ وإن لزم استتار الضمير، في قاعدين، مع جريان الصفة، على غير من هي له؛ لأنه يفتقر في الثواني، ما لا يفتقر في الأوائل، ويمتنع: قائمين لا قاعد أبواه، على إعمال الثاني، للزوم ما ذكر في الأوائل.

حاشية الصبان: 3/ 61-62.

4 المراد بالمشتق: ما دل على حدث وصاحبه ممن اتصف به الفعل، أو قام به، أو وقع منه أو عليه، أو ما هو بمعنى أحدهما؛ فالذي اتصف بالفعل، أو قام به؛ هو اسم الفاعل، من اللازم؛ والذي وقع منه الفعل؛ هو اسم الفاعل من المتعدي؛ والذي وقع عليه الفعل: هو اسم المفعول. وما كان بمعنى اسم الفاعل: أمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل. وما كان بمعنى اسم المفعول: هو صيغة "فعليل" بمعنى: =

(274/3)

الثاني: الجامد المشبه للمشتق في المعنى 1، كاسم الإشارة 2، و"ذي" 3 بمعنى صاحب، وأسماء النسب، تقول: "مررت بزيد هذا" و"برجل ذي مال" و"برجل دمشقي" لأن معناها الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دمشق 4.

الثالث: الجملة؛ وللنعت بها ثلاثة شروط؛ شرط في المنعوت؛ وهو أن يكون

= "مفعول" وأفعل التفضيل، إذا كان فعله مبنيا للمجهول؛ وقلنا بجواز اشتقاقه منه؛ وعلى هذا، لا يشمل المشتق -هنا- ما أخذ من المصدر؛ للدلالة على زمان الفعل، أو مكانه، أو آله -اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة-؛ فهذه الثلاثة، لا ينعت بها. حاشية الصبان: 62 / 3.

1 بأن يفيد ما يفيد المشتق من المعنى؛ وهو المسمى بالمشتق تأويلا.  
2 أي: الزمانية؛ مثل "هذا" وفروعه؛ وهي معارف، فلا تقع صفة إلا للمعرفة. أما اسم الإشارة المكانية؛ نحو: "هنا"، و"ثم" فلا تقع صفة بنفسها؛ ولكنها تتعلق بمحذوف، يكون هو الصفة؛ فيجوز القول: مررت برجل هنا؛ أي: كائن أو موجود هنا؛ ويقال من باب الاختصار: الظرف صفة.  
انظر حاشية الصبان: 62 / 3.

3 ومثلها: فروعها؛ وهي: "ذوا، ذوي" للمثنى المذكر، و"ذوو، وذوي"؛ لجمع المذكر، و"ذات"؛ للمفردة المؤنثة، و"ذاتا، وذاتي"؛ للمثنى المؤنث، و"ذوات"؛ لجمع المؤنث، ولا تكون نعنا إلا لنكرة. ويوصف كذلك؛ للمثنى المؤنث، و"ذوات"؛ لجمع المؤنث، ولا تكون نعنا إلا لنكرة. ويوصف كذلك بـ"ذو" الموصولة وفروعها وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بـ"أل" كالذي والتي، و"أل" نفسها. أما "من" و"ما" ففي النعت بهما خلاف؛ والصواب جوازه.

ولما كانت الموصولات معرفة؛ وجب أن يكون منعوتها معرفة. ومن الجامد المشبه للمشتق: أسماء الأعداد؛ نحو: اشترت الكتب الخمسة، ولفظ "أي": إذا أضيفت إلى نكرة تماثل المنعوت في المعنى؛ نحو: اتخذت صديقا أي صديق. ولفظ "كل أو جد أو حق"؛ إذا أضيف كل إلى اسم جنس يكمل معنى الموصوف؛ تقول: أنت الرجل كل الرجل، وهذا صديق جد وفيّ، وأنت الزميل حق الزميل. انظر التصريح: 111 / 2، وحاشية الصبان: 62 / 3.

أي: فقد أفادت ما يفيد المشتق من المعنى، ولا يقتصر في النسب على المنسوب بالياء، بل يشمل على صيغة "فعال" أو "فاعل" أو غيرهما، كما سنرى في باب النسب. وينبغي أن يكون النسب مقصودا، وإلا بقي الاسم على جموده، فلا يقع نعنا؛ كمن اسمه: بدوي؛ أو مكّي. ويصلح المنسوب نعنا للنكرة، والمعرفة بشرط المطابقة في ذلك؛ ومثل المنسوب المصغر.

التصريح: 111 / 2، وحاشية الصبان: 62-63.

نكرة إما لفظاً ومعنى 1 نحو: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} 2، أو معنى لا لفظاً؛ وهو المعروف بآل الجنسية؛ كقوله 3: [الكامل]  
393- ولقد أمر على اللئيم يسبني 4

1 لأن الجملة - كما يقول الرضي: مؤولة بالنكرة، وإن كان يجري على الألسنة أنها نكرة؛ لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء. ويقول صاحب المفصل: "إنها نكرة بدليل وقوعها نعتاً للنكرة"؛ والخلاف شكلي لا أثر له على الجوهر.  
انظر التصريح: 2/ 111، والمفصل للزمخشري: 115.

2 سورة البقرة، الآية: 281.  
موطن الشاهد: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} .  
وجه الاستشهاد: وقوع "يوماً" مفعولاً به لـ "اتقوا" وهو نكرة لفظاً؛ فوصف بجملة {تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} ؛ والتقدير: واتقوا يوماً مرجوعاً فيه إلى الله.  
3 القائل: رجل من بني سلول.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:  
فمضيت ثم قلت لا يعنيني  
وهو من شواهد: التصريح: 2/ 111، وابن عقيل: 286 / 3 / 196، وسيبويه: 1 / 416، والخصائص: 3 / 330، 332، ودلائل الإعجاز: 136، وأمالى ابن الشجري: 2 / 203، والخزانة: 1 / 173، 528، 2 / 161، والعيني: 4 / 58، والمغني: 151 / 138، 792 / 561، 1103 / 845، والسيوطي: 107، والهمع: 1 / 9، 2 / 140، والدرر: 1 / 4، 2 / 192.

المفردات الغريبة: اللئيم: الدينء النفس، الخبيث الطباع. لا يعنيني: لا يقصدني، وهذا الرجل يصف نفسه بالحلم والوقار، وقبله قوله:  
غضبان ممتلئاً علي أهابه ... إني وحقت سخطه يرضيني  
المعنى: لقد أمر على اللئيم الذي ديدنه وطبعه الشتم والسب من غير مبرر، فأمضي ولا أهتم به ولا أجيبه بالمثل، أو أردعه احتقاراً له؛ ولكن أقول في نفسي: إنه لا يقصدني بسبه وشتمه.

الإعراب: لقد: اللام موطئة للقسم، لا محل لها من الإعراب، قد: حرف تحقيق. أمر: فعل مضارع مرفوع، والفاعل أنا. "على اللئيم": متعلق بـ "أمر". يسبني: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هو، والنون: للوقاية، والياء: ضمير



متصل، في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "يسيني": في محل جر صفة لـ"للئيم". فمضيت:  
الفاء حرف عطف، مضى فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله =

(276/3)

وشرطان في الجملة 1:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به كما تقدم؛ أو  
مقدر؛ كقوله تعالى: {وَأَتَتْهُمَا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} 2؛ أي:

= بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. ثمت: ثم حرف عطف،  
والتاء: لتأنيث اللفظ. قلت: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. لا يعينني: لا نافية، لا محل لها  
من الإعراب، يعني: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء؛ للثقل،  
والنون: للوقاية، وياء المتكلم: في محل نصب مفعولا به؛ وجملة: "لا يعينني": مقول  
القول في محل نصب مفعولا به.

موطن الشاهد: "الئيم يسيني".

وجه الاستشهاد: وقوع جملة "يسيني": صفة للمعرفة "الئيم"، وساغ ذلك؛ لكون "أل"  
جنسية؛ فمدخولها معرفة لفظاً، نكرة معنى.

وزعم ابن عقيل: أنه يجوز في هذا البيت؛ أن تكون الجملة حالاً، كما تأتي بعد المعرفة،  
غير أن معنى البيت، لا يوافق ذلك؛ وهذه المسألة خلافية، واختار ابن مالك في شرح  
التسهيل جواز كون الجملة صفة للاسم المقترن بأل الجنسية نظراً إلى معناه؛ لأن لفظه  
معرفة بسبب دخول "أل" عليه؛ ومعناه كمعنى النكرة؛ لأنه لا يقصد به فرد معين.  
وذهب أبو حيان في "الارتشاف": إلى أنه لا يجوز أن تكون الجملة صفة للاسم المقترن  
بأل وعنده أن "أل" الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة؛ وخلاصة  
القول: إن ابن مالك، نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب "أل" الجنسية؛ وأن أبا  
حيان، نظر فيما اختاره إلى اللفظ.

انظر شرح التصريح: 2/ 111، وابن عقيل "ط. دار الفكر": مج 2/ 168-169.

1 بقي شرط للنكرة التي توصف بالجملة - لم يذكره المؤلف - وهو كون النكرة الموصوفة  
مذكورة في الكلام، ولا يجوز حذفها؛ إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف  
الموصوف؛ وهي أن تكون النكرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بفي، وزعم قوم: أنه لا

يشترط ذلك، بل يجوز أن تكون النكرة محذوفة.

انظر التصريح: 2/ 112.

2 سورة البقرة، الآية: 123.

موطن الشاهد: {وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} .

وجه الاستشهاد: وقوع جملة {لَا تَجْزِي نَفْسٌ} : في محل نصب صفة لـ"يوما"، وقد

اشتملت هذه الجملة على ضمير مقدر يربطها بالموصوف؛ والتقدير: "لا تجزي =

(277/3)

لا تجزي فيه 1.

والثاني: أن تكون خبرية؛ أي: محتملة للصدق والكذب؛ فلا يجوز "مررت برجل اضربه"؛

ولا "بعبد بعثكه" قاصدا لإنشاء البيع 2، فإن جاء ما ظاهره ذلك؛ يؤول على إضمار

القول؛ كقوله 3: [الرجز]

= فيه عن نفس شيئا؛ كما أوضح المؤلف في "المتن". وانظر ابن عقيل "ط. دار

الفكر": مج 2: 170.

1 من الجمل التي تحتاج إلى رابط، يربطها بما تتصل به: جملة الصلة، وجملة الخبر، وجملة

النعت؛ فأما جملة الخبر، فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالمبتدأ، كما ذكر أنه

يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفا مقدرا، وذكر في باب الموصول ما

يربط الصلة بالموصول؛ كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعا، أو منصوبا، أو

محجورا؛ ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة الصفة بالموصوف؛ ولذا لا بد من معرفة

الآتي:

أ- أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة الصفة، ومن جملة

الخبر.

ب- وأن حذف الرابط من جملة الصفة كثير في ذاته، وحذفه من جملة الخبر قليل.

ج- وأن رابط جملة الصفة بالموصوف، قد يكون أصله -قبل الحذف- مرفوعا، أو

منصوبا، أو محجورا بواحد من حرفين؛ وهما: "في" و"من".

فأما الذي أصله محجور بـ"في"؛ فإنما يكون إذا كان الموصوف اسم زمان؛ ومن أمثلته؛

الآية الكريمة التي تلاها المؤلف: {وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} ، أي: لا

تجزّي فيه؛ فإن كان الموصوف غير ظرف الزمان؛ لم يجوز حذف الرابط المجرور بـ"في"؛ نحو: رأيت رجلاً رغبت فيه.

وأما الرابط المجرور بـ"من"؛ فقد يحذف والموصوف اسم زمان؛ نحو: هذا شهر صمت يوماً مبارك؛ والتقدير: صمت يوماً منه.

وقد يحذف، والموصوف غير اسم الزمان؛ نحو: "عندي بر إردب بدينارين"؛ أي: إردب منه بدينارين.

وانظر التصريح: 112 / 2.

2 أي: لا الإخبار به، وذلك؛ لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت، أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلوماً عند السامع قبل، والإنشاء بنوعيه؛ الطلبي، وغير الطلبي ليس كذلك؛ لأنه لا خارج لمدلولهما إلا عند التلفظ بهما.  
3 يُنسب البيت إلى العجاج، وينسب إلى غيره.

(278/3)

### 394- جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط 1

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت من الرجز -أو بيت من مشطوره- وصدره قوله: حتى إذا جن الظلام واختلط  
وكان هذا الرجز قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل، قد خلطوا به ماء كثيراً؛ حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب.  
والبيت من شواهد: التصريح: 112 / 2، والأشموني: 396 / 2 / 778، وابن عقيل: 288 / 3 / 199، والكامل: 518، والمختسب: 165 / 2، وأسرار البلاغة: 381، وأما لي ابن الشجري: 149 / 2، والمعاني الكبير: 399-204، وشرح المفصل: 3 / 53، والخزانة: 1 / 275، والمغني: 325 / 447، 994 / 761، والسيوطي: 214، والهمع: 117 / 2، والدرر: 148 / 2، وملحقات ديوان العجاج: 81.  
المفردات الغريبة: جن: دخل وستر. اختلط: امتزج ظلامه بالضياء. بمذق: هو مصدر بمعنى الممذوق؛ أي: المخلوط، من مذقت اللبن، إذا خلطته بالماء. قط: اسم للزمان الماضي.  
المعنى: يذكر العجاج أن قوماً أضافوه، وأطالوا عليه، حتى دخل الليل، ثم جاءوا بلبن

مخلوط بالماء؛ حتى صار لونه في العشية، يشبه لون الذئب.  
الإعراب: جاءوا: فعل ماضٍ مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. "بمذق": متعلق بـ"جاء". هل: حرف استفهام، لا محل له من الإعراب. رأيت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. الذئب: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. قط: ظرف لما مضى من الزمان، مبني على الضم، في محل نصب بـ"رأى" وسكن لضرورة الوقف.

موطن الشاهد: "بمذق هل رأيت الذئب".

وجه الاستشهاد: ظاهر الكلام، يفيد وقوع الجملة الاستفهامية "هل رأيت ... " صفة للنكرة: "مذق"، غير أن هذا الظاهر غير مراد؛ لأن جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف؛ وهذا العامل المحذوف؛ هو الواقع صفة؛ لأن التقدير: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط؟ وقدر ابن عمرون الصفة المحذوفة، بقوله: "جاءوا بمذق مثل الذئب؛ هل رأيت الذئب قط؟؛ وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول؛ لأن هذا المقدر، ورد مصرحاً به نحو قولهم: "مررت برجل مثل الأسد؛ هل رأيت الأسد قط؟؛ وفي الحديث: "كلايب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: نعم، يا رسول الله؛ قال: "فإنها مثل شوك السعدان".  
وانظر في هذه المسألة حاشية الصبان: 64 / 3 =

(279/3)

---

أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عنه رؤيته هذا الكلام.  
الرابع: المصدر1، قالوا "هذا رجل عدل، ورضا، وزور، وفطر" وذلك، عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق2؛ أي: عادل، ومرضي، وزائر، ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف؛ أي: ذو كذا؛ ولهذا التزم إفراده وتذكيره3؛ كما يلتزمان لو صرح بذو3.

---

= وابن عقيل "ط. دار الفكر": مج2: 171-172.

والتصريح: 112-113 / 2.

1 شريطة أن يكون منكراً، وصريحاً مؤولاً، وأن يكون مصدر فعل ثلاثي، أو بزنته، وألا يبدأ بميم زائدة، وأن يلتزم صيغة واحدة؛ وهي الإفراد والتذكير غالباً؛ فلا يثنى، ولا

يجمع، ولا يؤنث -إلا ما سمع من ذلك- وهو في هذا كله مقصور على السماع؛ وإلى هذا أشار ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرا ... فالترموا الأفراد والتذكيرا

والمعنى: وصف العرب بالمصدر كثيرا، في أساليبهم، ولم يخرجوه عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير، ولو كان الموصوف غير مفرد وغير مذكر.

انظر التصريح: 2/ 113.

2 ذلك؛ لأنه لا يصح أن يكون اسم المعنى وصفا للذات. ويؤيد قولهم: ورود أساليب وقع فيها المصدر نعتا مع إضافته إلى معرفة؛ كقولهم: مررت برجل -حسبك من رجل، أو شرعك من رجل- أي: كافيك، وهمك من رجل؛ أي: مهمك، ونحوك من رجل؛ أي: مشابحك ومماثلك؛ وهذه المصادر، لم تكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنها مؤولة بالمشق. ومن أمثلة المشتق -الذي لا يكتسب التعريف- قوله تعالى: {هَذَا عَارِضٌ مُّطَرٌنًا}؛ فقد وصف "عارض" النكرة، بـ"مطرنا" المضاف إلى الضمير؛ وخلاصة القول: أن الأصل في الوصف؛ هو الوصف بالمشتق؛ وأما الوصف بالمصدر؛ فهو خلاف الأصل؛ وهو مؤول بما يلي:

أ- أن المصدر الدال على الحدث أطلق، وأريد منه المشتق الدال على الذات؛ وهذا من باب إطلاق المعنى وإرادة محله؛ أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم.  
ب- أنه على تقدير مضاف؛ وهو -على هذا- مجاز بالحذف.

ج- أنه على المبالغة. انظر تفصيل ذلك في التصريح: 2/ 113، وابن عقيل: مج2: 173، ح: "1"، وحاشية الصبان: 3/ 64-65.

3 لأن المصدر من حيث هو مصدر، لا يثنى، ولا يجمع، فأجروه على الأصل؛ للتنبيه على أن حقه ألا ينعت به؛ لجموده، وأنهم توسعوا فيه بالتأويل والحذف. التصريح: 2/ 113، ضياء السالك: 3/ 124.

(280/3)

[حكم تعدد النعوت والمنعوت]:

فصل: وإذا تعددت النعوت1: فإن اتحد معنى النعت؛ استغني بالثنائية، والجمع عن تفريقه؛ نحو: "جاءني رجلان فاضلان" و"رجال فضلاء" وإن اختلف؛ وجب التفريق فيها بالعطف بالواو2؛ كقوله3: [الوافر]

- 1 وكان المنعوت دالا على متعدد، بأن كان مثنى أو مجموعا من غير تفريق.
- 2 أي: لا غير؛ لأن العطف بغيرها لا يفيد الترتيب في الفعل بل في حصول الوصفين أو الأوصاف للمنعوت، والترتيب في هذا غير وارد.
- 3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.
- 4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:  
بكيت وما بكا رجل حزين  
وهو من شواهد: التصريح: 114 / 2، وسيبويه: 214 / 1، والمقتضب: 291 / 2،  
والمقرب: 48، والمغني: 465 / 658، والسيوطي: 262.
- المفردات الغريبة: ريعين: مثنى ربع؛ وهو المنزل. مسلوب: ذاهب لم يبق له أي أثر. بال:  
ذهبت عينه، وبقيت آثاره ورسومه.
- المعنى: بكيت من ألم الفراق والحزن على منزلين للأحبة؛ أحدهما ذهب ولم يبق له أثر ما،  
والثاني بقي، ولم يبق منه إلا الأطلال والرسوم؛ ولكن ماذا يفيد البكاء والحزن، على  
الآثار والأطلال؟!.
- الإعراب: بكيت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء:  
ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. وما: الواو اعتراضية، لا محل لها من  
الإعراب. ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. بكا: خبر مرفوع،  
وعلامة رفعه الضمة المقدرة، على الألف للتعذر، وهو مضاف. رجل: مضاف إليه  
مجرور. حزين: صفة لـ"رجل" مجرور، وعلامة جره الكسرة؛ وجملة "ما بكا رجل حزين":  
اعتراضية، لا محل لها. "على ريعين": متعلق بـ"بكيت". مسلوب: صفة لـ"ريعين" مجرور  
وعلامة جره الكسرة. وبال: الواو عاطفة، بال: اسم معطوف على مسلوب، مجرور  
مثله، وعلامة جره الكسرة المقدرة، على الياء المحذوفة -للتخلص من التقاء الساكنين-  
منع من ظهورها الثقل.
- موطن الشاهد: "ريعين مسلوب" وبال =

وقولك: "مررت برجال شاعر، وكاتب، وفقه".

وإذا تعددت النعوت<sup>1</sup>، واتحد لفظ النعت؛ فإن اتحد معنى العامل وعمله؛ جاز الإتيان مطلقاً<sup>2</sup>؛ كـ"جاء زيد وأتى عمرو الظريفان"، و"هذا زيد وذاك عمرو العاقلان"، و"رأيت زيدا وأبصرت خالدا الشاعرين"<sup>3</sup>، وخص بعضهم جواز الإتيان بكون المتبوعين فاعلي فعليين، أو خبري مبتدأين<sup>4</sup>.

وإن اختلفا في المعنى والعمل؛ كـ"جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين"؛ أو اختلف المعنى فقط؛ كـ"جاء زيد ومضى عمرو الكاتبان"، أو العمل فقط كـ"هذا مؤلم زيد وموجع عمرا الشاعران" وجب القطع<sup>5</sup>.

---

= وجه الاستشهاد: عطف "بال" على "مسلوب"؛ وهما صفتان، ولم يثنهما؛ لاختلافهما في المعنى.

1 أي: وكان المنعوت متعددا متفرقا.

2 سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعليين؛ أو خبري مبتدأين؛ أو منصوبين؛ أو مجرورين. وبعضهم، يشترط -في هذه الحالة: اتفاق المنعوتين تعريفا وتنكيلا؛ لئلا تتبع المعرفة بالنكرة، أو العكس: كما يشترط: ألا يكون أول المنعوتين اسم إشارة؛ فلا يجوز: جاء هذا، وجاء محمد الشاعران: لأن نعت الإشارة، لا يفصل منه.

التصريح: 2/ 14.

3 ومثال المجرور: مررت بعلي، وجزت على خالد الكريمين.

4 ليس هنالك من سبب إلا أن سببويه نص على هذين في كتابه؛ فتوهم الاختصاص بهما، والصحيح تعميم الحكم.

5 إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل. ويمتنع الإتيان؛ لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل، على معمول واحد؛ لأن العامل في التابع؛ هو العامل في المتبوع؛ كما تقدم. وإن كان العامل واحدا؛ فإن اتحد عمله ونسبته؛ إلى المعمولين في المعنى "بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا" جاز الإتيان، والقطع بشرطه؛ نحو: حضر محمد وعلي الخطيبان. وإن اختلفا؛ نحو: ضرب محمد عليا الكريمان، أو اختلفت النسبة من دون العمل؛ نحو: أعطيت محمدا أباه الفاضلان، وجب القطع.

التصريح: 2/ 114.

[حكم تعدد النعوت لمنعوت واحد] :

فصل: وإذا تكررت النعوت لواحد؛ فإن تعين مسماه بدونها؛ جاز إتباعها، وقطعها،  
والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع، وذلك؛ كقول خرنق1: [الكامل]  
396- لا يبعدين قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر2  
النازلون بكل معترك ... والطيبون معاهد الأزر

1 هي: الخرنق بنت بدر بن مالك، من بني قيس بن ثعلبة؛ وهي أخت طرفة بن العبد  
لأمه، وزوج بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد؛ شاعرة جاهلية؛ لها في رثاء زوجها،  
ورثاء من قتل معه يوم قلاب شعر حسن؛ ولها في رثاء أخيها طرفة رثاء أيضا. ماتت  
نحو: 50ق. هـ. الخزانة: 2/ 306، سمط اللآلي: 780، أعلام النساء: 1/ 294،  
الأعلام: 2/ 303.

2 تخريج الشاهد: البيتان من قول الخرنق في رثاء زوجها، ومن قتل معه في يوم قلاب؛  
أحد أيام العرب، وهو نسبة لجبل بديار بني أسد.  
والبيتان من شواهد: التصريح: 2/ 114، والكتاب لسيبويه: 1/ 140، 246،  
249، 288. والجمل للزجاجي: 82، والمختضب: 2/ 198، وأما ابن الشجري:  
1/ 244، والإنصاف: 1/ 468، 2/ 743، والخزانة: 1/ 301، والعيني: 3/  
602، 4/ 72، والهمع: 2/ 119، والدرر: 2/ 150.

المفردات الغريبة: لا يبعدين: دعاء خرج مخرج النهي؛ أي: لا يهلكن؛ من البعد بمعنى:  
الذهاب بالموت، أو الهلاك. ومن عادة العرب؛ إذا أرادوا الدعاء لشخص؛ يقولون له:  
لا تبعد، أو لا يبعد. وإذا أرادوا الدعاء عليه؛ قالوا: بعدت، أو بعدا لك؛ وفي التنزيل:  
{أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعِثْتُ ثَمُودَ} العداة: جمع عاد -بمعنى العدو- أي: أنهم بمنزلة  
السم للأعداء، يقتلونهم بلا رحمة. آفة الجزر: الآفة "اسم لكل ما يؤذي، أو يهلك.  
والجزر: جمع جزور؛ وهي الإبل، يريد أنهم كرماء. معترك: موضع الاعتراك والقتال.  
معاهد: جمع معقد؛ وهو موضع عقد الإزار؛ والإزار: ما يشده الإنسان على وسطه،  
وكني بذلك، عن طهارتهم، وعفتهم عن الفحشاء.

المعنى: تدعو الشاعرة لقومها بالسلامة والنجاة، وتصفهم بالشجاعة وأهمم للأعداء  
بمنزلة السم، لا يبقون عليهم؛ وبالكرم فهم يفنون الإبل ذبحا للضيغان، وبالإقدام؛ فهم  
لا يجبنون عن القتل في كل معركة؛ وهم مع هذا شرفاء بعيدون عن الخنا والفحشاء.  
الإعراب: لا يبعدين: لا حرف دعاء، لا محل له من الإعراب. يبعدين: فعل مضارع =



ويجوز فيه رفع "النازلين" و"الطيبين" على الإتياع لـ"قومي"، أو على القطع بإضمام "هم"، ونصبهما بإضمام "أمدح" أو "أذكر"، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.

وإن لم يعرف إلا بمجموعها؛ وجب إتياعها كلها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد؛ وذلك، كقولك: "مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب"، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب<sup>1</sup>.

= مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، في محل جزم بـ"لا" الدعائية، ونون التوكيد حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. قومي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: في محل جر بالإضافة الذين: اسم موصول في محل رفع صفة لـ"قومي". هم: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. سم: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. العدة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة؛ وجملة "هم سم العدة": صلة للموصول، لا محل لها. وآفة: الواو عاطفة، آفة: اسم معطوف على سم، وهو مضاف. الجزر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. النازلون: صفة لـ"قومي" أو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا؛ تقديره: هم النازلون؛ وعلى رواية "النازلين"، فهو: مفعول به لفعل محذوف وجوبا؛ تقديره: أمدح، أو: أعني النازلين. "بكل": متعلق بـ"النازلون"، وكل مضاف. معترك: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والطيون: الواو عاطفة، الطيون: صفة لـ"قومي"؛ أو: خبر لمبتدأ محذوف وجوبا؛ كما في "النازلون"، وعلى رواية: "النازلين"؛ فهو: إما مفعول به لفعل محذوف وجوبا، أو معطوفاً على "النازلين"؛ على رواية النصب. معاقد: منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن "الطيون" صفة مشبهة، وهو مضاف. الأزر: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

موطن الشاهد: "النازلون، الطيون".

وجه الاستشهاد: مجيء كل من "النازلون" و"الطيون": صفة لا يتوقف عليها تعيين الموصوف؛ ولهذا، يجوز فيهما الإتياع والقطع؛ كما بينا في الإعراب، وأوضحه المؤلف في

المتن.

1 "فزيد" المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة؛ فيجب -حينئذ- إتباعها كلها.

(284/3)

وإن تعين ببعضها؛ جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة<sup>1</sup>.

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتيان؛ وجاز في الباقي القطع؛

كقوله<sup>2</sup>: [المتقارب]

397- ويأوي إلى نسوة عطل ... وشعثا مراضيع مثل السعالي<sup>3</sup>

1 أي: الإتيان، والقطع، والجمع بينهما؛ بشرط تقديم المتبع، ووجب إتيان المفتقر إليه في التعيين.

2 القائل: هو أمية بن أبي عائذ الهذلي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: البيت في وصف صياد، يسعى لتحصيل قوت عياله؛ وهو من

شواهد: التصريح: 117/2، والأشعري: 400/2/782، والعيني: 4/63، ومعاني

الفراء: 108/1، وشرح المفصل: 18/2، والمقرب: 48، والخزانة: 1/417، 2/

301، وحاشية الدمنهوري على متن الكافي: 66، وشرح السكري: 507، وديوان

الهذليين: 148/2.

المفردات الغريبة: يأوي، المراد: يرجع ويثوب، وأصله من أوى فلان إلى فلان؛ أي نزل

عنده وسكن إليه، وفلان مأوى المساكين؛ أي: أنهم ينزلون عليه ويجدون -عنده-

راحتهم. عطل: جمع عاطل؛ وهي المرأة التي خلا جيدها من الحلي. شعثا: جمع شعثاء،

وهي المرأة السيئة الحال، الملبدة الشعر. مراضيع: جمع مرضع، وزيدت الياء للإشباع،

أو جمع مرضاع، والياء منقلبة عن الألف، في المفرد: السعالي: جمع سعلاء؛ وهي أخبت

الغيلان.

المعنى: أن هذا الصائد، يغيب عن منزله ونسائه، مدة للصيد، وسعيا وراء رزقه، ثم يعود

إليه، فيجد نسوة بئسات، قد خلت أعناقهن، من الحلي، وتلبدت واغبرت شعورهن؛

وهن يرضعن أبناءهن، وتراهن في هذا المنظر القبيح، كأخبت الغيلان.

الإعراب: ويأوي: الواو عاطفة، يأوي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة

على الياء للثقل، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره هو. "إلى نسوة": متعلق

بـ"ياوي". عطل: صفة لـ"نسوة" مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وشعثا: الواو عاطفة، شعثا: مفعول به لفعل محذوف؛ والتقدير: أعني شعثا، أو أصف، أو أذكر، أو نحو ذلك. مراضيع: صفة لـ"شعثا" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. مثل: صفة ثانية لـ"شعثا"، وهو مضاف. السعالي: مضاف إليه مجرور. موطن الشاهد: "نسوة عطل وشعثا". وجه الاستشهاد: جر "عطل" على الإتياع وجوبا؛ لأنه صفة للنكرة؛ وجواز الإتياع =

(285/3)

[ما يقصد بالقطع]:

وحقيقة القطع: أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ؛ أو مفعولا لفعل. فإن كان النعت المقطوع مجرد مدح، أو ذم، أو ترحم، وجب حذف المبتدأ والفعل<sup>1</sup>؛ كقولهم: "الحمد لله الحميد" بالرفع بإضمار "هو"، وقوله تعالى: {وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} 2 بالنصب بإضمار "أذم". وإن كان لغير ذلك<sup>3</sup> جاز ذكره، تقول: "مررت بزيد التاجر" بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول: "هو التاجر" و"أعني التاجر". [جواز حذف المنعوت إن علم]:

فصل: ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم، وكان النعت إما صالحا لمباشرة العامل؛ نحو: {أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ} 4؛ دروعا سابغات، أو بعض اسم مقدم

= والقطع في "شعثا"؛ لأنه روي مجرورا ومنصوبا؛ وفي هذا دلالة على أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتياع، ويجوز في ما عداه الإتياع والقطع.

1 ليكون وجوب الحذف دليلا على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم.

2 111 سورة المسد، الآية: 3.

موطن الشاهد: {وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ}.

وجه الاستشهاد: وقوع "حمالة" مفعولا به لفعل محذوف وجوبا؛ تقديره: أذم حمالة

الحطب؛ وجملة "أذم حمالة الحطب": اعتراضية، لا محل لها.

3 بأن كان للتوضيح، أو التخصيص، أو التعميم، أو التفصيل. واعلم أن النعت -إذا قطع- خرج عن كونه نعتا، وتكون جملته مستأنفة، لا محل لها؛ وجوز بعضهم كونها في

محل نصب على الحال؛ والقاعدة فيما تقدم: أنك إذا أتبت الأول؛ جاز لك في التالي الإتيان، والقطع بالرفع، أو بالنصب. وإن قطعت الأول بالرفع، أو بالنصب؛ وجب في التالي القطع كذلك، فإن قطعت الجميع؛ لم يلزم جعل التالي: كالأول؛ بل يجوز التوافق والتخالف.

التصريح: 2/ 117.

34 4 سورة سبأ، الآية: 11.

موطن الشاهد: {أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ} .

وجه الاستشهاد: حذف الموصوف "دروعا"؛ لأن الأصل: اعمل دروعا سابغات؛

(286/3)

محفوظ بمن أو في 1.

فالأول؛ كقولهم: "منا ظعن ومنا أقام"؛ أي: منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام 2.

= فحذف الموصوف للعلم به، مع أن الصفة لا تختص بالموصوف؛ ولكن تقدم ذكر

الحديد فأشعر به؛ وحكم حذف الموصوف -هنا- الجواز باتفاق.

1 أي: يحذف الموصوف جوازا أيا؛ إذا كانت الصفة جملة أو شبهها، وكان الموصوف

مرفوعا -كما قال الفارسي- أو كان الموصوف بعضا -من اسم متقدم عليه- مجرورا

بمن أو في.

التصريح: 2/ 118.

تنبيه: روى النحاة أبياتا من الشعر، وخرجوها على حذف الموصوف، وبقاء الصفة،

وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف -تعبا لهم- غير أنهم حكموا بشذوذها؛

فمن ذلك قول الراجز:

مالك عندي غير سهم وحجر ... وغير كبداء شديدة الوتر

ترمي بكفي كان من أرمى البشر ...

فالتقدير: ترمي بكفي رجل كان من أرمى البشر، إذا عدت "كان" زائدة؛ غير أن هذا

الحذف للضرورة، كما ذكر الأشموني.

انظر حاشية الصبان: 3/ 70.

ومن الضرورة -أيضا- ما جاء في قول النابغة الذبياني:

كأنك من جمال بني أقيش ... يقع بين رجله بشن  
كأنك جمل من جمال بني أقيش؛ فحذف الموصوف "جمل"، وأبقى الصفة "الجار  
والجروور"؛ ويمكن تخريج هذا البيت على المطرد الشائع؛ ويكون تقدير الكلام: كأنك  
من جمال بني أقيش جمل يقع بين رجله بشن؛ ليكون الموصوف بعض اسم مجرور بمن  
متقدم؛ ويكون "الجار والجروور": حالا من الضمير، في "يقع"؛ وجملة "يقع" صفة  
لـ"جمل".

انظر حاشية الصبان: 71 / 3.

2 "فطن وأقام" - جملتان في موضع رفع: نعتان لمنعوتين محذوفين: والمنعوتان: مرفوعان  
على الابتداء؛ وهما بعض اسم مقدم؛ وهو الضمير الجروور بمن. وهذا تقدير البصريين؛  
ويقدر الكوفيون المحذوف اسما موصولا؛ أي: منا الذي ظعن، والذي أقام؛ وتقدير  
البصريين: أحسن وأقيس؛ لأن اتصال الموصول بالصلة أشد من اتصال الموصوف  
بصفته.

التصريح: 118 / 2.

(287/3)

والثاني؛ كقوله 1: [الرجز]

398- لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم  
أصله: "لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم"، فحذف الموصوف وهو "أحد"،  
وكسر حرف المضارعة من تأثم، وأبدل الهمزة ياء، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر  
المقدم؛ وهو الجار والجروور، والمبتدأ المؤخر؛ وهو "أحد" المحذوف.

1 ينسب هذا البيت إلى الأسود الحماني، ويُنسب إلى حكيم الربيعي - راجز إسلامي  
كان معاصرا للحجاج - والأسود الحماني نسبة إلى حمان بن عبد العزى من تميم، شاعر  
مقل.

الخزانة: 64 / 5، والجمهرة: 220.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت يصف فيه الراجز امرأة.

وهو من شواهد: التصريح: 118 / 2، والأشموني: 783 / 2 / 400، وسيبويه: 1 /

375، والخصائص: 370 / 2، وشرح المفصل: 59 / 3، 61، والخزانة: 311 / 3،

والعيني: 71 / 4، والجمع: 120 / 2، والدر: 151 / 2.

المفردات الغربية: لم تيثم: لم تأثم؛ أي: لم تقع في الإثم، وكسرت التاء على لغة، وقلبت الهمزة ياء؛ لسكونها إثر كسرة. يفضلها: يزيد عليها. حسب: كل ما يعده الإنسان من مفاخر آبائه. ميسم: وسامة وحسن.

المعنى: لو قلت: إنه ليس في قوم هذه المرأة، أحد يفضلها، ويزيد عليها، في عراقة النسب والجمال؛ لم تكن كاذبا، في قولك.

الإعراب: لو: حرف شرط غير جازم، لا محل له من الإعراب. قلت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل. ما: نافية، لا محل لها من الإعراب. "في قومها": متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: ما في قومها أحد، وقوم مضاف، و"ها": مضاف إليه. يفضلها: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، و"ها" في محل نصب مفعولا به. "في حسب": متعلق بقوله: "يفضل". وميسم: الواو عاطفة، ميسم: اسم معطوف على "حسب" مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة؛ وجملة "يفضلها في حسب وميسم": في محل رفع صفة لـ "المبتدأ" المحذوف. موطن الشاهد: "ما في قومها يفضلها".

وجه الاستشهاد: حذف الموصوف "أحد" وبقيت الصفة؛ وهي جملة يفضلها؛ والأصل: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها؛ وقد أوضح المصنف ذلك.

(288/3)

---

[جواز حذف النعت إن علم]:

ويجوز حذف النعت إن علم، كقوله تعالى: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} 1 أي: كل سفينة

صالحة، وقول الشاعر2: [المقارب]

399- فلم أعط شيئا ولم أ منع3

---

18 سورة الكهف، الآية: 79.

موطن الشاهد: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} .

وجه الاستشهاد: حذف الصفة للعلم بها؛ بقرينة قوله تعالى: {فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا} ، وبقرينة أخرى؛ وهي أن الملك الغاصب، لا يأخذ ما لا نفع فيه؛ وتقدير الآية: يأخذ كل سفينة صالحة غصبا؛ وحكم حذف الصفة -هنا- الجواز.

2 الشاعر: هو العباس بن مرداس السلمي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وقد كنت في الحرب ذا تدرأ

والبيت من كلام العباس، يخاطب به النبي صلى الله عليه وسلم حين وزع غنائم حنين؛ فأعطى قوما من أشراف العرب من المؤلفة قلوبهم؛ منهم أبو سفيان، ومعاوية ابنه، والأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن الفزاري. وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم؛ ففي ذلك يقول العباس:

أتجعل نهي ونهب العب ... يد بين عيينة والأقرع

وما كان حصن ولا قابس ... يفوقان مرداس في مجمع

وما كنت دون امرئ منهم ... ومن تضع اليوم لا يرفع

العبيد: اسم فرسه. والنهب: الغنيمة.

والشاهد من شواهد التصريح: 2/ 119، والأشموني: 787 / 2 / 401، والعيني: 4/

69، والهمع: 120، والدرر: 2 / 153، والمغني: 818 / 1062، والسيوطي: 313.

المفردات الغريبة: ذا تدرأ: صاحب عدة وقوة في القتال ومحاربة الأعداء، والدرء:

الدفع، والمداراة: المدافعة.

المعنى: كنت في الحرب مجاهدا شجاعا، صاحب عدة وقوة لقهر الأعداء، وهزيمتهم؛

فلما وزعت الغنائم، لم أعط شيئا مناسبا لعملتي؛ كما أعطيت غيري، ولم أمنع نهما.

الإعراب: وقد: الواو عاطفة، قد حرف تحقيق. كنت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء في =

(289/3)

أي: شيئا طائلا، وقوله 1: [الوافر]

400- مهفهفة لها فرع وجيد2

= محل رفع اسمه. "في الحرب": متعلق بـ"كان". ذا: خبر كان منصوب، وعلامة نصبه

الألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. تدرأ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره

الكسرة الظاهرة على آخره. فلم: الفاء عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب. أعط: فعل

مضارع مجزوم مبني للمجهول، وعلامة جزمه الألف؛ ونائب الفاعل ضمير مستتر

وجوبا؛ تقديره: أنا؛ وهو المفعول الأول، لـ"أعط". شيئا: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة

نصبه الفتحة الظاهرة؛ وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام، كما سنرى في موطن الشاهد ووجه الاستشهاد. ولم: الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب. أَمْنَع: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر؛ لضرورة الروي، ونائب الفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره أنا. موطن الشاهد: "فلم أعط شيئا".

وجه الاستشهاد: ذكر الموصوف "شيئا" وحذفت الصفة للعلم بها؛ لأن أصل الكلام: فلم أعط شيئا عظيما، أو نحو ذلك؛ لأن الكلام لا يستقيم من دون تقدير المحذوف؛ لأنه يكون مخالفا للواقع؛ فهو قد أُعطي بالفعل عطاء؛ غير أنه كان أقل مما كان يتوقع؛ وما يؤكد ذلك قوله: "ولم أَمْنَع"؛ فلو كان لم يُعط شيئا مطلقا؛ لكان مُنْع، وهو ينفي المنع، ويجوز أن يكون في قوله: "ولم أَمْنَع" حذف للصفة والموصوف معا؛ لأن تقدير الكلام: فلم أعط شيئا عظيما ولم أَمْنَع الشيء الحقيق.

انظر هذه المسألة في حاشية الصبان: 71-72 / 3. والتصريح: 119 / 2.

1 القائل: هو المرقش الأكبر؛ واسمه: عمرو بن سعد بن مالك أحد بني بكر بن وائل، وقيل: "عوف" شاعر جاهلي، من المتيمين؛ له شعر جيد في أسماء بنت عمه، وكان يحسن الكتابة؛ اتصل بالхарث أبي ثمر الغساني؛ فجعله كاتبه. مات نحو: 75 ق. هـ. الشعر والشعراء: 1 / 210، وتجريد الأغاني: 752، الأغاني: 5 / 179، الخزانة: 3 / 515، الأعلام: 5 / 95.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ورب أسيلة الخدين بكر

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 119، والأشئوني: 788 / 2 / 401، والعيني: 4 / 72، والمفضليات للضبي: 224. =

(290/3)

أي: فرع فاحم وجيد طويل.

= المفردات الغريبة: أسيلة الخدين: ناعمتها مع طول واسترسال. مهفهفة: ضامرة

البطن خفيفة اللحم. فرع: شعر نام. جيد: عنق.

المعنى: يصف الشاعر هذه الفتاة بأن لها خذا ناعما طويلا، وجسما فيه ضمور بطن



ودقة خصر، وشعر مسترسل فاحم، وعنق طويل.

الإعراب: رب: حرف جر شبيه بالزائد، يفيد التقليل. أسيلة: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا، على أنه مبتدأ، وهو مضاف. الخدين: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى. بكر: بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين. مهفهفة: صيغة لـ"أسيلة". "لها": متعلق بمحذوف خبر مقدم. فرع: مبتدأ مؤخر مرفوع. وجيد: الواو عاطفة، جيد: اسم معطوف على فرع مرفوع مثله. وجملة "المبتدأ وخبره": في محل رفع، أو جر صفة أخرى لـ"أسيلة".

موطن الشاهد: "لها فرع وجيد".

وجه الاستشهاد: حذف الوصفين للموصوفين: "فرع" و"جيد"؛ للدلالة مقام المبح على ذلك؛ لأن من غير المعقول أن يمدح الشاعر تلك الفتاة بأن لها شعرا وعنقا مطلقين؛ فكل إنسان له ذلك، وإنما أراد وصف الشعر بالطول والسواد والعنق بالطول على عادة العرب؛ فالتقدير -على الأغلب- لها فرع فاحم وجيد طويل؛ وما يؤكد هذا قول امرئ القيس واصفا الفرع بشدة السواد:

وفرع يزيد المتن أسود فاحم ... أثيث كقنو النخلة المتعشك  
وقوله واصفا الجيد بالطول:

وجيد كجيد الرئم ليس بفاحم ... إذا هي نصته ولا بمعطل  
تعقيبات وتوجيهات:

1- قد يحذف النعت والمنعوت معا؛ إذا دلت القرينة عليهما، وهذا قليل؛ ومنه قوله تعالى في الأَشْقَى: {ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى} أي لا يحيى حياة نافعة؛ لأنه ليست هنالك واسطة بين الحياة والموت.

2- هناك نعت يسمى: النعت الموطئ أو "الممهد"؛ وهو: أن يكون النعت جامدا، وغير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده، وقد ذكر؛ ليكون توطئة وتمهيدا، للمشتق التالي له المقصود حقيقة؛ نحو: قابلت أَخًا أَخًا مخلصا حقا؛ فأخا الثانية نعت موطئ غير مقصود، والمقصود ما بعده وهو مخلص.

3- يجوز أن ينعت النعت؛ فتقول: هذا ورق أبيض ناصع البياض. وقد يقع قبل النعت المفرد: "لا" النافية أو "ما"، فيجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بالواو العاطفة؛ لما بعدهما على ما قبلهما؛ تقول: صاحب صديقا، لا بخيلا ولا مسرفا، واختر زميلا، إما شاعرا، وإما خطيبا.

4- إذا تعددت النعوت واتحدت أنواعها - بأن كانت مفردة - فيجوز تقديم بعضها على بعض، وكذلك إذا كانت جملا. أما إذا اختلفت؛ فالغالب تقديم المفرد على شبه الجملة؛ وهذا على الجملة؛ تقول: هذا طائر أليف على غصن يغرد بصوت حسن؛ ومنه قوله تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ} ومن غير الغالب؛ قوله سبحانه: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} ، وهو فصيح، يجوز القياس عليه.

5- إذا تكررت النعوت لنعوت واحد؛ وكانت مفردة متحدة المعنى، لم يجوز عطف أحدها على الآخر؛ نحو: هذا محمد الشجاع الفاتك؛ لأن العطف يقتضي المغايرة. وإن كانت مختلفة المعنى؛ جاز العطف في المفردات. بجميع حروف العطف ما عدا: "أم"، و"حتى". وفي الجمل خلاف؛ نحو: هذا طالب يعرف العربية ويتقن الإنجليزية، ويتعثر في الفرنسية.

6- من الأسماء ما ينعى، وينعت به لاستيفائه شروط ذلك؛ كاسم الإشارة؛ تقول: مررت بمحمد هذا، وبهذا الشاعر، ولا يكون نعنا إلا لمعرفة؛ لأنه معرفة. وإذا وقع منعوتا؛ وجب أن يكون النعت مقرونا بأل. وإذا كان جامدا فالأحسن: اعتباره عطف بيان؛ ويجب أن يطابق منعوته، في الأفراد، والتذكير وفروعهما، والموصول، والإشارة. ومنها ما لا ينعى، ولا ينعت به، وذلك؛ كالمضمر، والمصدر الدال على الطلب، وكثير من الأسماء المتوعدة في الإبهام؛ كأسماء الشرط والاستفهام، و"كم" و"ما" التعجبية، وبعض الظروف المبهمة؛ كقبل وبعد؛ ويستثنى من ذلك "غير"، و"سوى"، و"من"، و"ما" النكرتان التامتان. ومنها ما ينعى، ولا ينعت به؛ كالأعلام: ومنها ما يقع نعنا، ولا يقع منعوتا، ومن ذلك "أي"؛ بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة، و"كل" نحو: أنت الأمين كل الأمين؛ أي المتناهي في الأمانة، و"جد" تقول؛ سمعت خطابا بليغا جد بليغ. وإذا صلح النعت لمباشرة العامل؛ جاز تقديمه، ويكون المنعوت بدلا منه؛ نحو قوله تعالى: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} .

حاشية الصبان: 2/ 72-73، النحو الوافي: 3/ 482-500.

## هذا باب التوكيد<sup>1</sup>

[التوكيد المعنوي وألفاظه] :

وهو ضربان: لفظي وسيأتي، ومعنوي<sup>2</sup>؛ وله سبعة ألفاظ<sup>3</sup>.

[حكم التوكيد بالنفس والعين] :

الأول والثاني: النفس والعين<sup>4</sup>، ويؤكد بهما؛ لرفع المجاز عن الذات، تقول: "جاء الخليفة" فيحتمل أن الجائي خبره أو ثقله<sup>5</sup>، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما<sup>6</sup>؛ ارتفع ذلك الاحتمال.

ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد، وأن يكون لفظهما طبقه في الأفراد

---

1 هو في الأصل: مصدر وكد، ثم استعمل في التابع المذكور؛ ويقال فيه: التأكيد، بقلب الواو همزة؛ والأول أشهر في استعمال النحاة.

2 هو التابع الذي يزيل عن متبوعه الشك، واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي الظاهر، وعدم إرادة العموم والشمول.

3 لفظ سبعة غير دقيق؛ لأن المؤلف، ذكر ألفاظ التوكيد المعنوي المشهور استعمالها؛ ومعلوم أنه يوجد ألفاظ غيرها، تستعمل في التوكيد المعنوي، غير أنها ليست مشهورة. انظر حاشية يس على التصريح: 2/ 120.

4 المراد بهما - النفس والعين: ذات الشيء، وحقيقته التي يتكون منها - ولو لم يكن في تركيبه نفس ولا عين-؛ ويختصان عن بقية ألفاظ التوكيد المعنوي، بجواز جرهما بالباء الزائدة؛ تقول: رأيت الرجل نفسه، أو بنفسه؛ وقابلت الموظف عينه، أو بعينه؛ والجرور يكون في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب المتبوع. وإذا أكد معهما بكلمة "كل"، يحسن تأخير "كل" عنهما، كما سيتضح لاحقاً.

انظر حاشية الصبان: 3/ 73-74. والتصريح: 2/ 120.

5 الثقل: واحد الأثقال، وبفتح الثاء والقاف: متاع المسافر وحشمه.

6 أي: معا من دون عطف. ويشترط تقديم النفس على العين.

(293/3)

---

والجمع<sup>1</sup>؛ وأما في التثنية: فالأصح جمعهما على أفعل<sup>2</sup>، ويترجح إفرادهما على تثنيتهما، عند الناظم، وغيره بعكس ذلك.

والألفاظ الباقية: كلا وكلتا للمثنى<sup>3</sup>، وكل وجميع وعامة لغيره<sup>4</sup>.  
ويجب اتصاها بضمير المؤكد؛ فليس منه: {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} 5؛ خلافا  
لمن وهم<sup>6</sup>، ولا قراءة بعضهم: "إنا كلا فيها"<sup>7</sup>؛ خلافا

1 ينبغي أن يجمع النفس والعين جمع تكسير للقلة على "أفعل" لا غير؛ حين يكون  
المؤكد جمعا؛ مع إضافتهما لضمير الجمع. ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس  
وعيون على المختار.

2 فيقال: جاء الحمدان أنفسهما أو أعينهما؛ ويجوز إفرادهما وتثنيتهما؛ فيقال: نفسهما  
وعينهما، أو: نفساهما، وعيناهما، ولا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى؛ ليطابق المؤكد.  
3 أي: ولو على سبيل التفريق؛ نحو: فاز محمد وعلي كلاهما؛ بشرط اتحاد العامل.  
ويقصد بهما: إزالة الاحتمال والجاز عن التثنية، وإثبات أنها هي المقصودة.

4 أي: لغير المثنى؛ وهو الجمع مطلقا، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه، أبو بعامله؛ نحو:  
نبح الطلبة كلهم أو جميعهم أو عامتهم، واشترت الدابة كلها، أو جميعها، أو عامتها.  
5 2 سورة البقرة، الآية: 29.

موطن الشاهد: {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} .  
وجه الاستشهاد: عدم وقوع "جميعا" توكيدا في هذه الآية؛ لعدم اتصاله بالضمير؛ لأنه  
لو كان توكيدا؛ لجاء "جميعه" على أن التوكيد بجميع غريب - كما سيأتي - فلا يحمل  
التنزيل عليه. التصريح: 2/ 122.

6 هو ابن عقيل؛ أحد شراح الألفية؛ فإنه أعرب "جميعا": توكيدا لـ"ما" الموصولة الواقعة  
مفعولا "خلق"، ولو كان كذلك لقل جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه  
التنزيل. مغني اللبيب: 662، التصريح: 2/ 122.

7 أوجه القراءات: قرأ الجمهور: {إِنَّا كُلُّ فِيهَا} ، برفع "كل"، وقرأ بعض القراء: "إنا  
كلا" بنصب "كلا" على أنها بدل من اسم "إن" على الصحيح. انظر التصريح: 2/ 123.

موطن الشاهد: "إنا كلا فيها".  
وجه الاستشهاد: عدم مجيء "كلا" توكيدا لـ"نا" الواقع اسما لـ"إن"؛ لأنه لم يتصل بها  
الضمير، وإنما هي بدل من اسم "إن" على الصحيح؛ و"جميعا" في الآية السابقة: في محل  
نصب على الحال من "ما" الموصولة.

للفراء والزخشي1؛ بل "جميعا" حال2، و"كلا" بدل3، ويجوز كونه حالا من ضمير الظرف4

ويؤكد بمن؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن؛ فمن ثم جاز "جاءني الزيدان كلاهما" و"المرأتان كلتاها"؛ لجواز أن يكون الأصل: جاء أحد الزيدان أو إحدى المرأتين؛ كما قال تعالى: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ}5، بتقدير يخرج من أحدهما6، وامتنع على الأصح: "اختصم الزيدان كلاهما"، و"الهندان كلتاها"؛ لامتناع التقدير المذكور7، وجاز "جاء القوم كلهم"،

1 مرت ترجمة لكل منهما.

2 أي: من "ما" الموصولة، ومعناها: مجتمعا، وخلق: بمعنى قدر خلق ذلك في علمه، فلا يرد أن الحالية، تقتضي وقوع الخلق، على ما في الأرض، في حالة الاجتماع، وليس كذلك.

حاشية يس على التصريح: 2/ 123.

3 أي: بدل "كل" من اسم "إن"؛ وهو لا يحتاج إلى ضمير.

4 أي: من ضمير الاستقرار المرفوع في "فيها"؛ وفيه ضعفان؛ تقدم الحال على عامله الظرفي، وتنكير "كل"، بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى؛ والحال واجبة التنكير. قيل: وقد يُستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل ظاهر المؤكد بكل؛ ومنه قول كثير:

كم قد ذكرت لك لو أجزى بذكركمو ... يا أشبه الناس كل الناس بالقمر  
مغني اللبيب: 256.

5 55 سورة الرحمن، الآية: 22.

موطن الشاهد: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} .

وجه الاستشهاد: وقوع المثنى "منهما"؛ وإرادة الواحد به؛ وهو البحر الملح.

6 أي: وهو البحر الملح؛ لأن العذب، ليس فيه ذلك. واللؤلؤ: كبار الدر. والمرجان: صغاره. التصريح: 2/ 123.

7 لأن التخاصم، لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتما؛ فلا فائدة من التوكيد هنا؛ ومثله: كل ما يدل على المفاعلة، والمشاركة؛ نحو: تقاتل، وتحارب؛ وهذا رأي الأخفش، ومن تبعه. وأجاز الجمهور مثل ذلك -على ما فيه من ضعف بلاغي-؛ لأن التوكيد، قد

يكون للتقوية؛ لا لرفع الاحتمال.  
التصريح: 2/ 123، وحاشية الصبان: 3/ 75.

(295/3)

---

و"اشترت العبد كله"، وامتنع "جاء زيد كله" 1.  
[التوكيد بـ"جميع"] :

والتوكيد بجميع غريب، ومنه قول امرأة: [مجزوء الرجز]  
401- فداك حي خولان ... جميعهم وهمدان2

---

1 لعدم الفائدة من التوكيد؛ لأنه يستحيل نسبة الجيء إلى جزئه.  
2 تخريج الشاهد: البيت: قالته امرأة أعرابية ترقص به ولدها وبعده:  
وكل آل قحطان ... والأكرمون عدنان  
وهو من شواهد: التصريح: 2/ 123، والعيني: 4/ 91، والهمع: 2/ 123، والدرر:  
2/ 155.

المفردات الغريبة: فداك؛ الفداء بالمد والقصر: ما يُعطى من مال ونحوه عوضاً عن  
المفدى؛ والمراد هنا: الدعاء والثناء. خولان وهمدان: قبيلتان من قبائل اليمن. قحطان:  
أبو العرب اليمانية. عدنان: أبو عرب الحجاز.  
المعنى: تخاطب تلك المرأة طفلها -وهي تداعبه- قائلة: تفديك قبيلتنا خولان وهمدان  
جميعهما؛ وهذا كقول القائل: فداك أي وأمي؛ ونحو ذلك.  
الإعراب: فداك: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو  
مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة. حي: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف.  
خولان: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، وسكن  
لضرورة الوقف. جميعهم: توكيد لـ"حي خولان"، و"هم" في محل جر مضاف إليه.  
وهمدان: الواو حرف عطف، همدان: اسم معطوف على حي خولان.  
موطن الشاهد: "جميعهم".

وجه الاستشهاد: مجيء هذا اللفظ توكيداً للخبر، أو للفاعل إن حركنا الفاء بالفتح؛  
وهو بمنزلة كل في المعنى والاستعمال، ويقصد به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض،  
وإطلاق اسم الكل عليه.

فائدة: قد يأتي لفظ "جميع" بمعنى: مجتمع؛ أي: ضد متفرق، فلا يفيد توكيدا، كقول الشاعر:

هينتك عن هذا وأنت جميع  
انظر ضياء السالك 3 / 141.

(296/3)

[التوكيد بـ "عامة"] :

وكذلك التوكيد بعامة، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر<sup>1</sup>؛ فتقول "اشتريت العبد عامته"، كما قال الله تعالى: {وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً} 2.

[جواز تقوية التوكيد بـ "أجمع وجمعاء"] :

فصل: ويجوز، إذا أريد تقوية التوكيد، أن تتبع كله بأجمع، وكلها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجمع؛ قال الله تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} 3.

1 قال ابن مالك في الألفية:

واستعملوا أيضا ككل فاعله

من "عم" في التوكيد مثل النافله

فقد ذكر ابن هشام -هنا- أن المراد بهذا التشبيه، أن التاء في "عامة" مثل التاء في لفظ "نافلة" يؤتى بها مع المذكر، ومع المؤنث، وليس ذكره استدراكا على النحاة. فقد ذكر ابن الناطم في شرحه على الألفية؛ أن قوله: "مثل النافلة؛ معناه: أن ذكر هذا اللفظ - في هذا الباب - زائدة على ما ذكره النحاة؛ فإن أكثرهم أغفل ذكره؛ فكما أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده، يكون ذكر لفظ "عامة" في ألفاظ التوكيد، زيادة، على ما ذكره النحاة، من ألفاظه.

هذا، واعتبار لفظ "عامة"؛ بمعنى: جميع، ومحينه توكيدا؛ هو مذهب سيبويه؛ وذهب المبرد إلى أن معنى "عامتهم" في مثل: جاء القوم عامتهم؛ أكثرهم لا جميعهم؛ وعلى هذا يكون بدل بعض من كل لا للتعميم؛ كما يرى سيبويه.

التصريح: 2 / 124. كتاب سيبويه: 1 / 376-377.

21 سورة الأنبياء، الآية: 72.

موطن الشاهد: {وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً} .

وجه الاستشهاد: استشهد بالآية الكرمة على أن "عامة" لفظ يشبه "نافلة" في الوزن، ولزوم التاء في الأحوال كلها؛ تذكيرا، وتأنيتا، وإفرادا ...

3 15 سورة الحجر، الآية: 30.

موطن الشاهد: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "كلهم" توكيدا، و"أجمعون" توكيدا ثانيا؛ جيء به؛ لتقوية التوكيد الأول.

(297/3)

وقد يؤكد بمن وإن لم يتقدم كل 1؛ نحو: {لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} 2، {لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} 3، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناء بكلام وكتنا 4، كما استغنوا بتثنية سي عن تثنية سواء 5؛ وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك؛ فتقول "جاءني الزيدان أجمعان" و"الهندان جمعاوان".

وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق 6، وإن أفاد جاز، عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ

1 وفي هذه الحالة؛ يجوز إعراب "أجمعين" وأخواتها: حالا؛ ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيدا؛ فإن معناها -على الحال- يكون: مجتمعين؛ أي: في حال اجتماعهم، وعدم تفرقهم. وعلى التوكيد؛ يكون معناها: الشمول، والإحاطة، وينبغي ملاحظة ذلك عند الإعراب.

2 38 سورة ص، الآية: 82.

موطن الشاهد: {لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أجمعين" توكيدا لـ"هم" الواقع مفعولا به؛ وحكم وقوع "أجمعين" توكيدا من دون أن يسبق بـ"كل" الجواز باتفاق.

3 15 سورة الحجر، الآية: 43.

موطن الشاهد: {لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أجمعون" توكيدا لـ"هم" الواقع في محل جر بالإضافة؛ وحكم وقوع "أجمعين" توكيدا من دون أن يسبق بـ"كل" الجواز، كما في الآية السابقة.

4 قيل: إنما يصح الاستغناء بذلك؛ إذا قصد شمول الأفراد؛ أما إذا قصد شمول أجزاء



الأفراد - كما في اشترت المنزلين أو الحديقتين - فإن "كلا" و"كلتا" لا تفيد. 5 فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان؛ وهذا رأي جمهور البصريين. هذا، وإذا تكررت ألفاظ التوكيد؛ فهي للمتبوع، وليس الثاني توكيدا للتوكيد. ولا يجوز فيها القطع، ولا عطف بعضها على بعض؛ وهي كلها معارف إما بالإضافة، إلى الضمير؛ نحو: كلهم، وإما بالعلمية؛ نحو: أجمعون، ومن ثم امتنع نصب شيء منها على الحال. 6 لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس؛ وألفاظه معارف، والنكرة تدل، على الإبهام والشيوع؛ فهما متعارضان تعريفا وتنكيراً.

(298/3)

---

الإحاطة؛ كـ"اعتكفت أسبوعاً كله"، وقوله 1: [البسيط]  
402- يا ليت عدة حول كله رجب 2

---

1 القائل: هو عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، أحد بني خزيمة بن صاهلة وأحد شعراء العصر الأموي.  
له ترجمة في شرح أشعار الهذليين للسكري: 909.  
2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:  
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب  
وهو من شواهد: التصريح: 2 / 125، وشذور الذهب: 228 / 556، والقطر:  
138 / 397، والأشعري: 793 / 2 / 407، والعيني: 4 / 96، والإنصاف: 1 / 451،  
وشرح المفصل: 3 / 35، وأشعار الهذليين: 91.  
المفردات الغريبة: شاقه: أعجبه وهاجه، أو بعث الشوق في نفسه. والشوق: تموع  
النفس إلى الشيء. الحول: العام.  
المعنى: يقول الشاعر: إنه أعجبه وبعث الشوق في نفسه حين قيل: هذا الشهر رجب،  
وتمى أن تكون شهور العام كلها "رجب" لما يجد فيه من الخير والأنس.  
الإعراب: لكنه: حرف مشبه بالفعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم، في محل  
نصب اسمه. شاقه: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء ضمير متصل، مبني على الضم،  
في محل نصب مفعولاً به. أن: حرف مصدرى. قيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول. ذا:

اسم إشارة مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ. رجب: خبر مرفوع. وجملة "شاقه رجب": في محل رفع خبر "لكن". وجملة "ذا رجب": في محل رفع نائب فاعل لـ"قيل"؛ والمصدر المؤول من "أن المصدرية وما دخلت عليه": في محل رفع فاعل "شاق". يا: حرف تنبيه. ليت: حرف مشبه بالفعل. عدة: اسم "ليت" منصوب، وهو مضاف. حول: مضاف إليه. كله: توكيد لـ"حول" مجرور، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه. رجب: خبر ليت مرفوع -على رواية الرفع في رجب. ورأى بعضهم أن "رجبا" -بالنصب وليس بالرفع- وعليها فيما أن يكون الشاهد، قد جرى على اللغة الضعيفة التي تنصب بـ"ليت" وأخواتها الجزأين؛ وإما أن يكون "رجبا" مفعولا به لفعل محذوف تقع جملته خبرا لـ"ليت"؛ والتقدير: يا ليت عدة حول كله تشبه رجبا؛ والأول أفضل؛ غير أن البيت من قصيدة منصوبة الروي؛ ومطلعها: يا للرجال ليوم الأربعاء أما ... ينفك يحدث لي بعد النهي طربا موطن الشاهد: "حول كله". وجه الاستشهاد: توكيد النكرة "حول" على رأي الكوفيين؛ لكونها محدودة؛ لأن العامة معلوم الأول والآخر؛ ولفظ التوكيد "كله" من الألفاظ الدالة على الإحاطة؛ وهذا مذهب الكوفيين، وهو ما ارتضاه ابن مالك.

(299/3)

ومن أنشد "شهر" مكان حول فقد حرفه<sup>1</sup>، ولا يجوز "صمت زمنا كله"<sup>2</sup>، ولا "شهرها نفسه"<sup>3</sup>.

[توكيد الضمير بالنفس أو بالعين]:

فصل: وإذا أكد ضمير مرفوع متصل<sup>4</sup>، بالنفس أو بالعين؛ وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل<sup>5</sup>؛ نحو "قوموا أنتم أنفسكم"، بخلاف "قام الزيدون أنفسهم" فيمتنع الضمير<sup>6</sup>، وبخلاف "ضربتهم أنفسهم"، و"مررت بهم أنفسهم"، و"قاموا كلهم"، فالضمير جائز لا واجب<sup>7</sup>.

1 لأنه يفسد المعنى؛ إذ لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجبا؛ فإن الشهر، لا يكون بعضه رجبا، وبعضه غير رجب؛ حتى يتمنى أن يكون كله رجبا.

2 لأن النكرة غير محدودة الوقت، ولا معلومة المقدار.

3 لأن لفظ التوكيد، ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول.

4 سواء أكان بارزاً؛ كما مثل المصنف، أم مستتراً؛ نحو: محمد حضر هو نفسه.

5 لوقوع اللبس -أحياناً- في مثل: هند خرجت نفسها، أو ذهبت عينها؛ إذ يحتمل أن المراد: هو خروج نفسها؛ التي بها حياتها، وذهاب عينها؛ التي تبصر بها؛ فإذا جاء الفاصل، منع هذا الاحتمال؛ ويعرب الضمير المنفصل توكيداً لفظياً للضمير السالف؛ وقيل: إن الشرط مطلق فاصل، ولو غير ضمير؛ نحو؛ قوموا في الدار أنفسكم، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح.

التصريح: 2/ 126، وكتاب سيبويه: 2/ 379.

6 لأن المؤكد؛ وهو: "الزيدون" ليس ضميراً متصلاً، وإنما هو اسم ظاهر، والضمير لا يؤكد الظاهر؛ فإن الظاهر أقوى منه؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع يفسره.

7 لأن الضمير المؤكد في الأولين، ليس مرفوعاً، فهو منصوب الحُل على المفعولية في الأول، ومجرور الحُل بالباء، في الثاني؛ فلا يلزم توكيده بالضمير المنفصل، قبل توكيده بالنفس أو بالعين؛ ومع هذا يجوز توكيده بالضمير. تقول: ضربتهم هم أنفسهم، ومررت بهم هم أنفسهم، ويجوز بغير توكيد بالضمير. والتوكيد في الثالث بغير النفس والعين. أما توكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس أو بالعين؛ فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما؛ لا يحتاج إلى فاصل. تقول: أنت نفسك حضرت، وأنتما أنفسكما سافرتما، وأنتم أنفسكم امتنعتم عن الإجابة ... إلخ.

التصريح: 2/ 125-126، وضياء السالك: 3/ 146.

(300/3)

[التوكيد اللفظي وأحكامه]:

[معنى التوكيد اللفظي]:

وأما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله<sup>1</sup>.

فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف<sup>2</sup>، نحو: {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} 3، ونحو: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى، ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} 4، وتأتي بدونه، نحو

1 إما بعينه ولا يضر فيه بعض تغيير؛ نحو: {فَمَهْلِكُ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ}، أو بمرادفه؛ كقوله الشاعر:

"أنت بالخير حقيق قمن"

أي: جدير، ويكون المرادف فعلا واسما. ولا يزيد التكرير عن ثلاث؛ لأنه لم يقع أكثر منها في كلام العرب، وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات؛ فليس بتأكيد؛ لأنها لم تتعدد على معنى واحد؛ بل كل آية قيل فيها ذلك؛ فالمراد التأكيد بما ذكر فيها.

2 وهو "ثم" خاصة. وجعل الرضي "الفاء" كثم، ويؤيده قوله تعالى: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} ، والعطف -هنا- صوري؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال؛ فلا تعطف الثانية، على الأولى، عطفا حقيقيا، وإلا كانت التبعية بالعطف، لا بالتوكيد.

حاشية يس على التصريح: 127 / 2.

3 78 سورة النبأ، الآية: 4، والآية: 5.

موطن الشاهد: {كَأَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع جملة {كَأَلَّا سَيَعْلَمُونَ} الثانية توكيدا لفظيا للجملة الأولى، وقد اقترنت بحرف العطف "ثم"؛ وحكم هذا الاقتران جائز بكثرة.

4 75 سورة القيامة، الآية: 34، والآية: 35.

موطن الشاهد: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} .

وجه الاستشهاد: وقوع جملة {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} الثانية توكيدا لفظيا للجملة الأولى، مع اقترانها بحرف العطف، كما في الآية السابقة.

ومن أمثلته -أيضا- قوله تعالى: {وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ} ؛ لأنه لو عطف بثم، أو بالفاء؛ لتوهم تكرار الضرب.

(301/3)

---

قوله عليه الصلاة والسلام: "والله لأغزون قريشا" ثلاث مرات، ويجب الترك عند إيهام التعدد، نحو "ضربت زيدا ضربت زيدا"1.

[أحكام التوكيد اللفظي]:

وإن كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا منصوبا فواضح2؛ نحو: "فنكاحها باطل باطل

باطل"3 وقوله4: [الطويل]

403- فإياك إياك المرء فإنه5

---

1 أي: وتأتي الجملة توكيدا لفظيا، جملة سبقتها، من دون أن تقترن بحرف العطف، ولو

كررت عدة مرات؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم: كرر الجملة عينها ثلاث مرات.  
2 أي أن توكيده، يكون بمجرد التكرار، من غير شرط، ويتبع الثاني الأول في الضبط، ولا محل له من الإعراب. ويجب في الأسماء الموصولة، عند توكيدها توكيدا لفظيا، إعادة لفظها وصلتها معه، ولا يجوز تكرار الموصول -وحده- دون صلته.

3 هذا جزء من حديث شريف؛ وهو: "أيما امرأة نكحت نفسها بغير وليها فنكاحها باطل باطل باطل".

والحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده: 6/ 66-166، وشرح معاني الآثار: 3/ 7، وإرواء الغليل: 6/ 243.

موطن الشاهد: "نكاحها باطل باطل باطل".

وجه الاستشهاد: وقوع "باطل" توكيدا لفظيا مكررا؛ كما هو واضح.

4 القائل: هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي، شاعر بني هاشم وعالمهم في وقته، أول من لبس السواد على زيد بن علي بن الحسين، ورثاه بقصيدة طويلة حسنة، تخفى عند بني تميم، من هارون الرشيد الذي طلبه، فدلوا عليه؛ فهجاهم بأبيات مشهورة. توفي سنة: 173هـ.

الأعلام: 5/ 150، المرزباني: 310، نسب قريش: 89.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إلى الشر دعاء وللشر جالب

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 128، والأشموني: 796/ 2/ 409، وسيبويه: 1/

141، والمقتضب: 3/ 213، والخصائص: 3/ 102، وشرح المفصل: 2/ 25،

والعيني: 4/ 113، 308، والخزانة: 1/ 465، ومعجم الشعراء للمرزباني: 310.

المفردات الغريبة: المراء: الجدل والمعارضة بالباطل. دعاء: صيغة مبالغة من دعا فلان فلانا؛ إذا طلب حضوره. جالب: مسبب له؛ من جلبه إذا ساقه وجاء به. =

(302/3)

---

وإن كان ضميرا منفصلا مرفوعا؛ جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل 1، نحو "قمت أنت"، و"أكرمتك أنت"، و"مررت بك أنت".

---

= المعنى: أحذرك الجدل والمعارضة، مع الناس، من غير وجه حق، فإن ذلك كثيرا ما

يجر إلى الشرور والخصومات، ويسبب للإنسان متاعب ومصاعب.

الإعراب: إياك: مفعول به منصوب على التحذير، بفعل محذوف وجوبا. إياك: توكيد للأول مبني على السكون في محل نصب، والكاف للخطاب. المراء: مفعول ثان؛ لفعل التحذير المحذوف؛ والتقدير: أحذرك المراء؛ وأعربه الجمهور: منصوبا على نزع الخافض؛ والتقدير: باعد نفسك من المراء. فإنه: الفاء تعليلية، إن حرف مشبه بالفعل، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم "إن". "إلى الشر": متعلق بـ"دعاء" الواقع خبرا لـ"إن". دعاء: خبر "إن" مرفوع. وللشر: الواو عاطفة، "للشر": متعلق بـ"جالب" الآتي. جالب: معطوف على "دعاء" مرفوع مثله. موطن الشاهد: "إياك إياك".

وجه الاستشهاد: توكيد الضمير المنفصل "إياك" بإعادة اللفظ نفسه؛ وهو من التوكيد اللفظي؛ وخالف بعضهم محتجا، بأن الضمير المنصوب، يحتاج إلى عامل ينصبه؛ وهذا لا بد له من فاعل؛ فهو يريد جعله من توكيد الجملة بالجملة؛ وهو غير لازم؛ لأننا نستطيع أن نؤكد الجملة بأكملها: فنقول: جاء زيد، جاء زيد، وقد نؤكد الفعل وحده؛ فنقول: جاء جاء زيد وقد نؤكد الفاعل وحده؛ فنقول: جاء زيد زيد.

وإن كان في الجملة مفعول فقد نؤكد وحده؛ فنقول: ضرب علي خالدا خالدا.

انظر أوضح المسالك 3/ 337.

1 أي: مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، ويكون على وجه الاستعارة في توكيده ضمير النصب والجر، وليس له محل إعرابي. ويؤكد به كذلك المنفصل المرفوع، لا المنصوب، فلا يقال: إياك أنت أكرمت. وليس هناك ضمير منفصل مختص بالجر؛ وإلى ما تقدم يشير ابن مالك بقوله:

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل ... أكد به كل ضمير اتصل

والمعنى: أن الضمير المنفصل المرفوع، يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل؛ ولكن على وجه الاستعارة، في توكيده ضمير النصب والجر، كما سبق.

حاشية الصبان: 2/ 84. والتصريح: 2/ 128.

فائدة: إذا أتبع المتصل المنصوب بمنفصل منصوب؛ نحو: رايتك إياك، فمذهب البصريين: أنه بدل، ومذهب الكوفيين: أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم -عندي- أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل؛ كنسبة المرفوع المنفصل =

وإن كان ضميراً متصلاً؛ وصل بما وصل به المؤكّد؛ نحو: "عجبت منك منك".  
وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح؛ كقولك: "قام قام زيد" وقوله 1: [الكامل]  
404- لا لا أبوح بحب بثنة إنّها 2

= من المرفوع المتصل؛ في نحو: فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع. حاشية الصبان: 3/ 84.

توجيه: لا يجوز حذف المؤكّد وقيام المؤكّد مقامه على الأصل؛ وأجاز الخليل ذلك؛ في نحو: مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما؛ على تقدير: هما صاحباي أنفسهما. حاشية الصبان: 3/ 84.

1 القائل هو: جميل بن معمر العذري، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

أخذت علي موثقاً وعهوداً

وهو من شواهد التصريح: 2/ 129، والأشعري: 808 / 2 / 411، والخزاعة: 2/ 353، والعيني: 4/ 114، والهمع: 2/ 125، والدرر: 2/ 159، وحاشية يس: 2/ 130 وديوان جميل: 79.

المفردات الغربية: لا أبوح: لا أفشي ولا أظهر، من باح بسرّه، إذا أفشاه، وتكلم به، وأخبر عنه. بثنة: محبوبته، واسمها بثينة، وقد تصرف في اسمها تمليحاً. موثقاً: جمع موثق؛ وهو العهد والميثاق.

المعنى: لا أفشي، ولا أخبر أحداً بالحب الذي بيني وبين بثينة؛ لأنها أخذت علي عهداً مؤكداً ألا أبوح بحبها، ولا أظهره، ويجب أن أفي بعهدي لها.

الإعراب: لا: حرف نفي، لا محل له من الإعراب. لا: تأكيد للأول. أبوح: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً؛ تقديره: أنا. "بحب": متعلق بـ"أبوح"، وهو مضاف. بثنة: مضاف إليه مجرور وعلمة جرّه الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف. إنّها: حرف مشبه بالفعل، و"ها" في محل نصب اسمها. أخذت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هي. علي: متعلق بـ"أخذت". موثقاً: مفعول به لـ"أخذت" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وقد صرفه الشاعر ونونه - وهو ممنوع من الصرف - لضرورة الشعر. وعهوداً: الواو عاطفة، عهوداً: اسم معطوف على قوله: "موثقاً" منصوب مثله. =

وإن كان غير جوايي؛ وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل  
بالمؤكد إن كان مضمرًا، نحو: {أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ}  
1، وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرًا؛ 2، نحو: "إن زيدا إن زيدا فاضل" أو "إن زيدا  
إنه فاضل"؛ وهو الأولى 3، وشذ اتصال الحرفين؛ كقوله 4: [الخفيف]

= موطن الشاهد: "لا لا".

وجه الاستشهاد: توكيد "لا" توكيدا لفظيا؛ وهي حرف جواب، لا تحتاج إلى الفصل بين  
المؤكد والمؤكد، ولا إلى شيء آخر؛ كالحروف غير الجوابية؛ فنستطيع أن نقول: لا لا،  
نعم نعم، نعم جبر. فنعيد حرف الجواب بنفسه، أو بمرادفه، كما قال المضرس بن ربعي.  
وقلن على الفردوس أول مشرب ... أجل جبر إن كانت أبيحت دعاثره  
أوضح المسالك 3/ 339.

1 23 سورة المؤمنون، الآية: 35.

وجه الاستشهاد: وقوع "أنكم" الثانية مؤكدة لـ "أنكم" الأولى الواقعة مفعولا ثانيا لـ "يعد"؛  
وفصل بينهما بالظرف وما بعده -إذا متم وكنتم ترابا وعظاما- وأعيد مع الثانية ما  
اتصل بالأولى؛ وهو الكاف والميم؛ لأنه مضمر؛ وحكم الفصل، وإعادة ما اتصل بالمؤكد  
الوجوب. التصريح: 2/ 129.

2 أي: يعاد لفظ المتصل بالحرف، أو ضميره؛ إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا.  
3 أي: إعادة الضمير أولى وأفصح، من إعادة اللفظ؛ لأنه الأصل، ويلزم من إعادة  
اللفظ التكرار، وإيهام أن الثاني غير الأول، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: {فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ  
هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}. أما إعادة الظاهر، فمن وضعه موضع المضمّر. وفي توكيد الحرف،  
يقول ابن مالك:

كذا الحروف غير ما تحصلا

به جواب كنعم وكـ"بلى"

فالمعنى: أن توكيد الضمير المتصل، لا يكون إلا بإعادته، وإعادة ما اتصل به -كما  
سبق- وكذلك الحروف غير الجوابية، لا يعاد لفظها إلا مع الاسم الظاهر المتصل بها، أو  
ضميره. أما حروف الجواب كـ"نعم" و"بلى"؛ فتعاد وحدها.

حاشية الصبان: 3/ 82، والتصريح: 2/ 128، 129.

4 لم يُنسب البيت إلى قائل معين.



## 405- إن إن الكريم يحلم ما لم 1

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

يرين من أجاره قد ضيما

وهو من شواهد: التصريح: 130 / 2، والأشموي: 410 / 2 / 802، والعيني: 4 /

107 والهمع: 125 / 2، والدرر: 161 / 2 وفيه برواية: أضيما.

المفردات الغريبة: يحلم: من الحلم، وهو الأناة والتعقل. أجاره: جعله في جواره وحمايته.

ضيما: مبني للمجهول، أي ظلم وبخس حقه.

المعنى: أن الرجل الكريم الخلق الأبي الطيب النفس؛ يتحلى بالحلم، والصبر، والتعقل في

أحواله، وتصرفاته؛ ما لم ير أن من أجاره، وجعله في حماه، قد ظلم واعتدي عليه؛ فعند

ذلك، يذهب عنه حلمه ويبطش بهذا الظالم، المعتدي على ما التجأ إليه.

الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. إن: توكيد لـ"إن" الأولى. الكريم: اسم "إن"

منصوب. يحلم: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، وجملة

"يحلم": في محل رفع خبر "إن". ما لم: ما مصدرية ظرفية، لا محل لها من الإعراب، لم:

حرف نفي وجزم وقلب. يرين: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد

الخفيفة، في محل جزم بـ"لم"، والنون: لا محل لها من الإعراب؛ والمصدر المؤول من "ما وما

دخلت عليه": في محل جر بالإضافة، بإضافة اسم زمان مقدر منصوب بـ"يحلم"؛

والتقدير: يحلم مدة عدم رؤيته. من: اسم موصول، مبني على السكون، في محل نصب

مفعولا به، لـ"يرى". أجاره: فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، والهاء:

ضمير متصل مبني على الضم، في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "أجاره": صلة

للموصول، لا محل لها. قد: حرف تحقيق. ضيما: فعل ماضٍ، مبني للمجهول، ونائب

الفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛ والألف للإطلاق؛ وجملة "ضيما": في محل

نصب حال، وأما إن عدت "يرى" قلبية علمية؛ كان الاسم الموصول مفعولا أول لها،

وجملة "قد ضيما": في محل نصب مفعولا ثانيا.

موطن الشاهد: "إن إن".

وجه الاستشهاد: توكيد الحرف "إن" بإعادته من غير فاصل بينهما مع أنه ليس من

حروف الجواب، وهذا التوكيد شاذ، ولا يقاس عليه.

وأسهل منه قوله1: [الرجز]

406- حتى تراها وكأن وكأن2

لأن المؤكد حرفان؛ فلم يتصل لفظ بمثله، وأشد منه قوله3: [الوافر]

407- ولا للما بهم أبدا دواء4

1 القائل: قيل هو الأغلب العجلي، وقيل هو: خطام الجاشعي.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز المشطور، في وصف إبل، وبعده قوله:

أعناقها مشددات بقرن

وهو من شواهد: التصريح: 130 / 2، والأشموي: 803 / 2 / 410، والعيني: 4 /

100، والهمع: 125 / 2، والدرر: 160 / 2.

المفردات الغريب: أعناقها: جمع عنق - وهو الرقبة. قرن: حبل تربط به الإبل، ويقرن بعضها إلى بعض.

المعنى: يصف إبلا في سرعة سيرها وانتظامه فيقول: إن أصحاب هذه الإبل، يستحثونها على السير، بنظام واعتدال، حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال؛ لانتظامها على السير.

الإعراب: حتى: حرف غاية وجر. تراها: فعل مضارع - يقصد به هنا حكاية الحال - مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت و"ها" في حل نصب مفعولا به. وكأن: الواو واو الحال، كأن: حرف مشبه بالفعل. كأن: تأكيد للأولى، وخففت لضرورة الشعر. أعناقها: اسم "كأن"، و"ها" في محل جر مضاف إليه. مشددات: خبر كأن مرفوع. "بقرن": متعلق بقوله: "مشددات"، وسكن "قرن"؛ لضرورة الشعر.

موطن الشاهد: "وكان وكان".

وجه الاستشهاد: تأكيد "كان" بمثلها، مع عدم الفاصل، بمعمول الأولى، مع أنها ليست من أحرف الجواب؛ غير أن هذا الشذوذ أخف من سابقه؛ لأنه فصل بين اللفظين بواو العطف.

3 القائل: هو مسلم بن معبد الوالي الأسدي، شاعر اشتهر في العصر الأموي؛ أورد له صاحب الخزانة قصيدة همزية في خبر إبل له.

خزانة الأدب: 1/ 364، الأعلام: 7/ 223.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فلا والله لا يلفى لما بي

=

(307/3)

لكون الحرف على حرف واحد.

وأسهل منه قوله 1: [الطويل]

= وهو من شواهد: التصريح: 2/ 230، والأشموني: 806 / 2 / 410، ومعاني الفراء: 1/ 68، والمختسب: 2/ 256، والخصائص: 2/ 282، والإنصاف: 1/ 571، وشرح المفصل: 7/ 18، 8/ 43، 9/ 15، والمقرب: 51، والخزانة: 1/ 364، 2/ 35، 4/ 273، والعيني: 4/ 102، والهمع: 2/ 78، 125، 158، والدرر: 2/ 95، 161، 221، والمغني: 328 / 240، 334 / 242، 655 / 462، والسيوطي: 172، 262.

المفردات الغريبة: لا يلفى: لا يوجد، من ألفى، إذا وجد. لما بي؛ أي: للذي بي.  
المعنى: يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموحدة والألم، ولا للذي عند خصومه من الحقد والضغينة علاج، وليس هنالك أمل، في المودة، والمصالحة، وإزالة الأحقاد، والضغائن، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف.

الإعراب: فلا: الفاء عاطفة، لا: نافية. والله: الواو حرف قسم وجر، و"اسم الجلالة": مقسم به مجرور؛ و"والله": متعلق بفعل قسم محذوف. لا: نافية. يلفى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. "لما بي": متعلق بـ"يلفى". "بي": متعلق بمحذوف صلة الموصول. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. للما: اللام الأولى حرف جر، واللام الثانية توكيد للأولى؛ و"ما" اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر باللام الأولى؛ و"لما": معطوف بالواو على "لما بي". "بهم": متعلق بمحذوف صلة. "أبدا": متعلق بـ"يلفى". دواء: نائب فاعل مرفوع.

موطن الشاهد: "لما". وجه الاستشهاد: مجيء اللام الثانية توكيدا للأولى الجارة من

دون أن يفصل بينهما فاصل؛ ومعلوم أن اللام، ليست من أحرف الجواب؛ وحكم هذا التأكيد: أنه بالغ الشذوذ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد، لا يكاد يقوم بنفسه؛ والصواب أن يقول: لما لما بهم.

1 القائل: هو: الأسود بن يعفر التميمي: أبو نَشل، شاعر جاهلي، من سادات تميم ومن أهل العراق، كان فصيحاً جواداً، نادم النعمان بن المنذر، ولما أسن كف بصره. ويقال له: "أعشى بني نَشل". مات سنة 22ق. هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 255، تجريد الأغاني: 1446، الجمحي: 147، الأعلام: 1/ 330. السمط: 248.

(308/3)

408- فأصبح لا يسألنه عن بما به 1  
لأن المؤكد على حرفين؛ ولاختلاف اللفظين.

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:  
أصعد في علو الهوى أم تصوبا  
وهو من شواهد: التصريح: 2/ 130، والأشموني: 708 / 2 / 411، والمغني: 656 / 462.

المفردات الغريبة: أصعد: أرتفع وأرتقى. تصوبا: نزل وتسفل.  
المعنى: أن هؤلاء الغواني أصبحن -بعد أن وخط الحب الشيب، وهذا الكبر ونالت منه الشيخوخة- لا يكثرن به ولا يملن إليه، ولا يسألن عما به من ضعف أو غيره؛ وهل لا يزال يخلق في الهوى والحب؟ أم نزل وهبط ونسي كل شيء؟.

الإعراب: فأصبح: الفاء عاطفة، أصبح: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو. لا: نافية. يسألنه: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون في محل رفع فاعل، والهاء: في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "لا يسألنه": في محل نصب خبر "أصبح". عن: حرف جر. بما: الباء حرف جر بمعنى "عن" توكيد لفظي لـ"عن"، و"ما" اسم موصول مبني على السكون في محل جر بـ"عن"، و"بما": متعلق بـ"يسأل". "به": متعلق بمحذوف صلة الموصول.

موطن الشاهد: "عن بما".

وجه الاستشهاد: تأكيد "عن" الجارة بلفظ مرادف؛ هو الباء التي بمعنى "عن"؛ وهذا شاذ لعدم الفاصل، غير أنه أهون من سابقه؛ لأن الحرف المؤكد "عن" موضوع على حرفين؛ ولأن اللفظين مختلفان، وإن اتفقا في المعنى.

فوائد وتوجيهات: أ- يمتنع حذف المؤكد لفظيا؛ لأن حذفه منافٍ لتكراره.

ب- من الأساليب الصحيحة: جاء القوم بأجمعهم، وتعرب "أجمع" توكيدا مجرور اللفظ، بالباء الزائدة، في محل رفع، أو نصب، أو جر؛ على حسب حالة المؤكد "المتبوع"؛ وبعضهم يعربها: بدلا - وإن كانت تؤدي معنى التوكيد-؛ ولا بد من إضافتها إلى ضمير مطابق للمتبوع.

ج- لا يفصل بين المؤكد والمؤكد، "بإما" على الأصح؛ وأجاز الفراء: مررت بالقوم، إما أجمعين، وإما بعضهم.

د- لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد -وهو على حاله في التوكيد- إلا "جميعا"، و"عامة" مطلقا؛ فتقول: القوم، قام جميعهم، وعامتهم؛ ورأيت جميعهم، وعامتهم؛ ومررت بجميعهم، وعامتهم.  
حاشية الصبان: 84 / 3.

(309/3)

هذا باب العطف

### [باب عطف البيان1]

[عطف البيان وتعريفه]:

وهو ضربان: عطف نسق، وسيأتي، وعطف بيان2؛ وهو "التابع 3 المشبه للصفة في توضيح متبوعه4؛ إن كان معرفة؛ وتخصيصه إن كان نكرة".

والأول5: متفق عليه، كقوله: [مشطور الرجز]

409- أقسم بالله أبو حفص عمر6

والثاني7: أثبتة الكوفيون وجماعة وجوزوا أن يكون منه: {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ

1 العطف -في الأصل- مصدر قولك: "عطفت" الشيء؛ إذا ثنيته، فجعلت أحد

طرفيه على طرفه الآخر، وعطف الفارس على قرنه إذا التفت إليه.

وأطلق على التابع المذكور؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني، أو أشركه معه

في الحكم.

- 2 إنما سمي بذلك؛ لأن اللفظ الثاني تكرر للفظ الأول، ويشبه أن يكون مرادفاً؛ للأول؛ لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان.
- 3 يشترط فيه أن يكون جامداً، بخلاف النعت؛ فإنه لا يكون إلا مشتقاً، أو مؤولاً به.
- 4 النعت يوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته، ومعنى فيه، أو في سببيه.
- أما عطف البيان؛ فيوضح متبوعه ويزيل عنه شائبة الإبهام بنفسه.
- ضياء السالك: 3/ 137.

5 وهو توضيح ذات متبوعه المعرفة، وإزالة ما قد يصيبها من الشيوخ بسبب تعدد مدلولها.

6 هذا الرجز لأعرابي؛ اسمه عبد الله بن كيسبة، وبعد الشاهد قوله:

ما مسها من نقب ولا دبر ... فاغفر له اللهم إن كان فجر

وقد مر تخريج هذا البيت والتعليق عليه في باب العلم.

موطن الشاهد: "أبو حفص عمر".

وجه الاستشهاد: وقوع "عمر" عطف بيان - وهو معرفة - على "أبو حفص"، وهو علم معرفة؛ وقصد به الإيضاح؛ وفي البيت شاهد آخر على تقدم الكنية على الاسم.

7 وهو تخصيص النكرة، فقد نفاه البصريون، وأثبتته الكوفيون، وبعض البصريين =

(310/3)

---

مَسَاكِينَ { 1، فيمن نون كفارة، ونحو: { مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ } 2، والباقيون: يوجبون في ذلك البدلية 3، ويخصون عطف البيان بالمعارف 4.

[ما يوافق فيه متبوعه]:

ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير 5، وفروعهن، وقول الزمخشري 6: { مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ } 7

---

= المتقدمين كالفارسي، وابن جني، وبعض المتأخرين كالزمخشري وابن عصفور، والناظم وابنه.

التصريح: 2/ 131، والأشموني: 2/ 413.

1 5 سورة المائدة، الآية: 95.

موطن الشاهد: {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ} .

وجه الاستشهاد: عطف "طعام" عطف بيان على "كفارة"؛ وكلاهما نكرة؛ على رأي الكوفيين ومن معهم من البصريين؛ كأبي علي الفارسي وابن جني، ومن المتأخرين كالزمخشري، وابن مالك وابنه؛ خلاف لبقية البصريين؛ الذي يعدون ذلك بدل كل من كل.

14 2 سورة إبراهيم، الآية: 16.

موطن الشاهد: {مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "صدید" عطف بيان على "ماء" كما في الآية السابقة، والبصريون يعدون ذلك بدل كل من كل، كما أسلفنا.

3 أي: بدل كل من كل، وقال ابن عصفور: إن هذا مذهب أكثر النحويين، ونسبه الشلوين إلى البصريين.

4 حجتهم: أن عطف البيان -كاسمه- يقصد به البيان والإيضاح، والنكرة مجهولة؛ والجهول لا يعين الجهول. ويقول المجيزون: إن بعض النكرات، قد يكون أخص من بعض. فلا مانع من أن يبين الأخص غيره، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح. التصريح: 131 / 2.

5 هذا هو الغالب، ويصح تخالفهما تعريفا وتنكيلا؛ بشرط أن يكون التابع هو المعرفة؛ ليتحقق الغرض من عطف البيان. وقد يقع عطف البيان بعد "أي" المفسرة؛ نحو: هذا الخاتم لجين؛ أي فضة، ويجوز أن يعرب في هذه الصورة بدلا.

6 مرت ترجمته.

7 3 سورة آل عمران، الآية: 97. =

(311/3)

---

عطف على {آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ} مخالف لإجماعهم<sup>1</sup>؛ وقوله وقول الجرجاني<sup>2</sup>: يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في "يا هذا ذا الجملة": إن "ذا الجملة" عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة<sup>3</sup>.

[جواز إعراب عطف البيان بدل كل وشروطه]:

ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل<sup>4</sup>، إلا إن امتنع الاستغناء عنه<sup>5</sup>؛

---

= موطن الشاهد: {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} .

وجه الاستشهاد: ذهب الزمخشري إلى أن "مقام إبراهيم": عطف بيان على "آيات بينات" مع أنه مخالف لآيات في التكثير والتأنيث والجمع؛ والمراد بالآيات: أثر القدم في الصخرة. وقد رد الجمهور على الزمخشري بالآتي: الحاشية رقم "1".

1 إن المانع من أن يكون قوله تعالى: {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} . بيانا لقوله: {آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ} ؛ وهو ما خالف به الزمخشري إجماع النحاة، يظهر في المخالفة بين البيان والمبين من ثلاثة أوجه؛ فقوله تعالى: {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} . معرفة بالإضافة إلى العلم، ومذكر، ومفرد. وقوله: {آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ} : نكرة؛ ومؤنث، وجمع.

ومن جهة أخرى، لا يجوز أن يكون {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} بدل كل من كل؛ لأن شرط هذا البدل: أنه إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة. وقوله: {آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ} : جمع؛ وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة، ولم يذكر في الآية إلا واحد فلم يتحقق شرط البدل.

وقيل: يجوز أن يكون بدل بعض من كل؛ كما صرح به البيضاوي، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكر؛ وقيل: بدل كل من كل؛ وبه يتأول: {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} بأنه مفرد في اللفظ؛ ولكن له جهات متعددة، تجعله في حكم الجمع؛ فإن الآيات المتعددة فيه: أثر القدم في الصخرة الصماء. وغوصه فيها إلى الكعبين؛ وكونها قد خصت بذلك من بين الصخور، وبقاؤه دون آثار الأنبياء، وحفظه.

أي: أن قوله تعالى: {آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ} ، يجوز أن يكون بدلا على تأويل البيضاوي، فيتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف؛ والتقدير: بعضها. مقام إبراهيم؛ أو منها مقام إبراهيم.

التصريح، وحاشية يس على التصريح: 131-132/2.

2 مرت ترجمته.

3 لم يعرب سيبويه "ذا الجملة": نعتا؛ لأن نعت اسم الإشارة، لا يكون إلا محلى بأل.

4 وذلك، إذا قصد به ما يقصد بالبدل، وحينئذ، يتعين كونه بدلا.

5 أي: فيمتنع أن يكون بدلا؛ ومن ذلك -غير ما سيذكره الناظم- أن تفتقر جملة الخبر.



نحو: "هند قام زيد أخوها"، أو إحلاله محل الأول؛ نحو: "يا زيد الحارث" وقوله1:  
[الطويل]

410- أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا2

= إلى رابط؛ وهو في التابع، كمثال المؤلف؛ ف"أخوها": يتعين كونه عطف بيان؛ لأنه لو أعرب بدلا؛ لخلت جملة الخبر من الرابط؛ لأن البدل على نية تكرار العامل على الصحيح؛ فهو من جملة أخرى، وكذلك جملة الصلة، والصفة؛ نحو: حضر الذي -أو رجل- ضرب محمد أخوه؛ وجملة الحال؛ نحو: هذا محمد قام رجل أخوه. وانظر التصريح: 2/ 132. وحاشية الصبان: 3/ 85-86.

1 القائل: هو: طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب، أخو أمير المؤمنين علي، وابن عم النبي عليه الصلاة والسلام.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من كلمة يمدح فيها الرسول صلى الله عليه وسلم ويبيكي أصحاب القليب من قريش، وعجزه:  
أعيدكما بالله أن تحدثا حربا

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 132، والأشموني: 811/ 2/ 414، والعيني: 4/ 119، والهمع: 2/ 121، والدرر: 2/ 153، والسيرة النبوية "بولاق": 2/ 62. المفردات الغريبة: عبد شمس: فصيلة من قريش؛ منهم بنو أمية. نوفل: فصيلة أخرى من قريش أيضا أعيدكما بالله. يريد: ألجأ إلى الله من أجلكما، أو أحصنكما بالله وأجعلكما في رعايته، مخافة أن تشعلا نار الحرب بينكما.  
المعنى: واضح.

الإعراب: أيا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. أخويننا: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، و"نا" في محل جر بالإضافة. عبد: عطف بيان على "أخويننا" منصوب مثله، وهو مضاف. شمس: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. ونوفلا: الواو عاطفة، نوفلا: اسم معطوف على عبد شمس، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. أعيدكما: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنا، و"كما": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعولا به. "بالله": متعلق ب"أعيد". أن: حرف مصدرى ونصب، لا محل له من الإعراب. تحدثا: فعل مضارع منصوب ب"أن" وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل؛ والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في =

وقوله 1: [الوافر]

411- أنا ابن التارك البكري بشر 2

= محل جر بحرف جر محذوف؛ والتقدير: أعيدكما بالله من إحداثكما حرباً؛ و"من إحداثكما": متعلق بـ"أعيد"؛ وجملة "تحدثا حرباً"؛ صلة للموصول الحرفي، لا محل لها. موطن الشاهد: "عبد شمس ونوفلا".

وجه الاستشهاد: تعين كون "عبد شمس" عطف بيان على "أخويننا" و"نوفلا" معطوفاً عطف نفس بالواو عليه؛ ولا يجوز أن يكون "عبد شمس" بدلاً؛ لعدم صحة حلوله محل "أخويننا"؛ لأن ذلك يستلزم ضم "نوفل" المعطوف عليه؛ لأنه مفرد علم، يستحق البناء على الضم؛ كما لو أنه منادى مستقل؛ لأن أخويننا منادى و"عبد شمس" تابع للمنادى، ونوفل تابع لتابع المنادى؛ وحكم تابع المنادى، إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب، إما على محل المنادى؛ أو لفظه، وإذا كان بدلاً أن يعامل معاملة المنادى المستقل؛ بسبب كون البديل على نية تكرار العامل؛ فكأنه مسبوق بحرف نداء؛ ولهذا، كان يجب أن يضم "نوفل" والرواية بالنصب. ولهذا، لما لم يجز أن يجعل "نوفلا" بدلاً؛ التزم في "عبد شمس" إلا يكون بدلاً أيضاً. الدرر اللوامع: 2 / 153.

1 القائل: هو الحرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي، ويكنى أبا حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية؛ له شعر كثير منه ما كان يهاجي به مساور بن هند؛ وهو صاحب أكرم بيت قالته العرب، وكان قصير القامة مفراطاً في القصر ضئيلاً. الشعر والشعراء: 2 / 699، والأغاني: 9 / 151، والخزانة: 2 / 193، والأعلام: 7 / 199.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

عليه الطير ترقبه وقوعا

البيت من كلمة يفتخر فيها الشاعر بأن جده خالد بن نضلة، قتل بشر بن عمرو بن مرثد زوج الخرنق، أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المشهور؛ وذلك في يوم القلاب.

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 133، وابن عقيل: 293 / 3 / 22، والأشعري: 811 / 2 / 414، والشذور: 230 / 566، والقطر: 139 / 400، وسيبويه: 1 / 93، وشرح

المفصل: 3/ 72، والمقرب: 53، والخزانة: 2/ 193، و364، 383، والعيني: 4/ 121، والهمع: 122، والدرر: 2/ 153.

المفردات الغريبة: تارك: اسم فاعل من ترك. البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل؛ =

(314/3)

وتجوز البدلية في هذا عند الفراء؛ لإجازته "الضارب زيد"، وليس بمرضي 1.

= وهي قبيلة مشهورة، منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل. ترقبه: تنتظره، ويروى بدله: "تركبه".

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة، وأنه ابن الذي ترك البكري بشرا مجندلا في العراء مثخنا بالجراح، في حالة يرثى لها، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده؛ فهو شجاع من نسل شجعان.

الإعراب: أنا: ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. ابن: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. التارك: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف. البكري: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة؛ وهو من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. بشر: عطف بيان على البكري مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. "عليه": متعلق بمحذوف خبر مقدم. الطير: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "عليه الطير": في محل نصب مفعولا ثانيا لـ"التارك". ترقبه: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "ترقبه": في محل نصب على الحال. وقوعا: حال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ ويجوز أن يكون مفعولا لأجله؛ حذف متعلقه؛ والتقدير: ترقبه لأجل وقوعها عليه. موطن الشاهد: "البكري بشر".

وجه الاستشهاد: تعين كون "بشر" عطف بيان؛ لأنه لو أعرب بدلا؛ والبدل على نية تكرار العامل؛ لكان التقدير: أنا ابن التارك البكري، التارك بشر؛ وعلى هذا، فيضاف الوصف المقترن بـ"أل" إلى اسم مجرد منها، ومن الإضافة إلى المقترن بها، أو إلى ضميره؛ وذلك غير جائز، كما رأينا في باب الإضافة.

فائدة: جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ"أل" إلى الاسم العلم -وعلى مذهبه- يجوز

أن يكون "بشر" في البيت الشاهد بدلا؛ ولكنه رأي ضعيف خلاف الأولى.  
1 على الرغم من المشابهة الكبيرة بين عطف البيان، وبدل الكل من الكل في المعنى والإعراب، فإن عطف البيان؛ يقصد به إيضاح الذات نفسها، أو تخصيصها لا أمرا عرضيا طارئا عليها؛ فهو بمنزلة التفسير للمتبوع؛ أما البدل؛ فيدل على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى؛ بحيث يقع اللفظان على ذات واحدة وفرد معين واحد في حقيقته، ولا شأن له بالإيضاح والتخصيص. ويذكر النحاة فروقا آخر بينهما من جهة الصناعة؛ منها: أن عطف البيان، لا يكون ضميرا، ولا تابعا لضمير؛ ولهذا، =

(315/3)

= امتنع إعراب "مخصوص حبذا" عطف بيان، ولا مخالفا لمتبوعه في التعريف والتنكير على الصحيح. ولا يقع جملة، ولا تابعا لجملة، ولا فعلا، ولا تابعا لفعل. وأنه لا يلحظ فيه إحلاله محل الأول؛ بخلاف البدل في ذلك كله، وفي بعض تلك الأمور خلاف بين العلماء؛ ولهذا يرى الإمام الرضي وفريق من النحاة: أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل؛ فإن المشابهة بينهما تامة.  
وما ذكر من الفروق مبني على دعوى أن البدل على نية تكرار العامل؛ وهي دعوى، لا تثبت عند التمهيص، على أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، أي يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.  
الأشموني: 2/ 414، والتصريح، وحاشية يس: 2/ 133-134.

(316/3)

[باب عطف النسق]

هذا باب عطف النسق 1:

[تعريف عطف النسق] :

وهو "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها" 2.

[نوعا أحرف العطف] :

وهي نوعان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى<sup>3</sup>؛ إما مطلقاً؛ وهو الواو

1 النسق، بالفتح: اسم مصدر، يقال: كلام نسق إذا جاء على نظام واحد.  
أما النسق: بفتح النون وسكون السين؛ فهو مصدر قولك: "نسقت الكلام" إذا عطفت  
بعضه على بعض، ولم يقل أحد من النحاة إلا بفتح النون والسين وكأنهم أخذوه من  
قولهم: "كلام نسق"؛ أي: على نظام واحد، والنظام الواحد؛ هو علامات الإعراب التي  
يشارك فيها المعطوف والمعطوف عليه؛ ولهذا، المعنى سماه سيبويه: "باب الشركة".

التصريح، وحاشية يس: 134 / 2.

2 أخرج المصنف بقوله: "يتوسط" التوابع كلها ما عدا عطف النسق؛ بالقيّد بالحروف  
المخصوصة ما بعد "أي" التفسيرية؛ فإنه عطف بيان، وهذا مذهب البصريين، وليس في  
العربية -عندهم- عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا نحو "لقيت الغضنفر  
أي الأسد"؛ وقد ذهب الكوفيون: إلى أن "أي" حرف عطف كسائر الحروف؛ فمدخولها  
-عندهم- عطف نسق.

التصريح: 134 / 2.

3 أما في اللفظ فبوجوه الإعراب. وأما في المعنى؛ فباحتمال كل من المتعاطفين للمعنى  
المراد.

(317/3)

والفاء و"ثم" و"حتى" 1؛ وإما مقيدا؛ وهو "أو" و"أم" 2؛ فشرطهما: أن لا يقتضيا  
إضراباً 3، وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى؛ إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى  
عما قبله؛ وهو "بل" عند الجميع، و"لكن" عند سيبويه وموافقيه 4؛ وإما لكونه  
بالعكس؛ وهو "لا" عند الجميع، و"ليس" عند البغداديين؛ كقوله 5: [الرمل]  
412- إنما يجزي الفتى ليس الجمل 6

1 خالف في "حتى" الكوفيون؛ فعندهم لا تكون حرف عطف؛ بل هي حرف ابتداء  
دائماً، ويقدرّون عاملاً لما بعدها، تتم به الجملة؛ ففي مثل: قدم الحجاج حتى المشاة،  
يقدرّون: حتى قدم المشاة.

التصريح: 134 / 2، ورصف المباني: 180، والجنى الداني: 542.

2 ذهب أبو عبيدة إلى أن "أم" حرف استفهام؛ كالهزمة، فإذا قلت: أقادم أبوك أم أخوك؛ فأخوك -عنده- ليس معطوفا على السابق؛ بل هو مبتدأ، وخبره محذوف. وتقدير الكلام -عنده- أقادم أبوك أم أخوك قادم، وتقدر في النصب والجر عاملا مناسبا.

مغني اللبيب: 66، والجنى الداني: 204، ورصف المباني: 93.

3 فإن اقتضيا إضرابا؛ كانا مشركين في اللفظ فقط؛ مثل: "بل".

4 ذهب يونس بن حبيب؛ إلى أن "لكن": حرف استدراك، ولا تكون حرف عطف؛ وتأتي الواو قبلها عند إرادة العطف؛ فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد. وإلى هذا، ذهب ابن مالك؛ في التسهيل. واختلف القائلون بأنها حرف عطف؛ فذهب الفارسي وأكثر النحويين: إلى جواز ذلك بشرط؛ ألا تقدمها الواو. وما ذهب إليه ابن عصفور من أنها عاطفة لا تستعمل إلى بالواو الزائدة قبلها لزوما؛ وزعم أن كلام سيبويه والأخفش محمول عليه؛ وذهب ابن كيسان إلى أنها عاطفة تقدمتها الواو أم لم تقدمها. مغني اللبيب: 386، والتصريح: 2/ 135، الجنى الداني: 586، رصف المباني: 474.

5 القائل: هو لبيد بن ربيعة العامري، وقد مرت ترجمته.

6 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وإذا أقرضت قرضا فاجزه

وهو من شواهد: التصريح: 1/ 191، 2/ 135، وسيبويه: 1/ 370، والمقتضب: =

(318/3)

---

[أحكام الواو]:

فصل: أما الواو فلمطلق الجمع<sup>1</sup>؛ فتعطف متأخرا في الحكم؛ نحو: {وَلَقَدْ

---

= 4/ 410، ودلائل الإعجاز: 299، والخزانة: 4/ 68، 477، والعيني: 4/ 176، ومجالس ثعلب: 515، وديوان لبيد: 179.

المفردات الغريبة: أقرضت قرضا: أعطيت شيئا من المال على سبيل القرض لتؤديه بعد، والمراد: إذا قدمت إليك معونة ما، أو صنع معك معروف؛ فاجزه: كافئ صاحبه. الفتى: الإنسان. الجمل: الحيوان المعروف، وقد يراد بالفتى الشاب الذي في طراوة الشباب، وبالجمل: الرجل الذي تقدمت به السن. المعنى إذا أسدى إليك أحدا يدا، أو

صنع معك معروفاً، فكافئه بمثله، أو بخير منه، فإن هذا شأن الشاب القادر الخير؛ أما من كان كالجمل في اللؤم والخداع، أو من ضعف وقعدت به السن، فلا يجازي على المعروف إلا مضطراً.

الإعراب: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. أقرضت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح، في محل رفع نائب فاعل. قرضاً: مفعولاً مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ وجملة "أقرضت قرضاً": في محل جر بالإضافة بعد إذا. فاجزه: الفاء واقعة في جواب الشرط غير الجازم، اجز: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً؛ تقديره: أنت؛ والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر، في محل نصب مفعولاً به؛ وجملة "اجزه": جواب شرط غير جازم، لا محل لها. إنما: أداة حصر، لا محل لها. يجزي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. الفتى: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. ليس: حرف عطف بمعنى "لا" على مذهب البغداديين. الجمل: اسم معطوف على الفتى مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة، وسكن لضرورة الروي.

موطن الشاهد: "ليس الجمل".

وجه الاستشهاد: استعمال "ليس" حرف عطف بمعنى "لا"؛ لتنفي صنع الخير الذي ثبت لما قبلها؛ وهذا على رأي البغداديين، تبعاً لابن عصفور؛ ونقله أبو جعفر النحاس، وابن بابشاذ عن الكوفيين، وجرى عليه الناظم في التسهيل. ويخرج المانعون الشاهد كما يلي: ليس: فعل ماضٍ ناقص، والجمل: اسمها، وخبرها: محذوف؛ والتقدير: ليس الجمل جازياً. انظر شرح التصريح: 2/ 135.

1 أي: الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين في المعنى والحكم، من غير دلالة على مصاحبة، أو ترتيب زمني، أو مهلة، أو نحو ذلك.  
وقد خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثلعب والريعي والفراء والكسائي وابن =

(319/3)

---

أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ { 1، ومتقدماً؛ نحو: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} 2، ومصاحباً؛ نحو: {فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ} 3.

[ما تنفرد به الواو]

وتنفرد الواو 4 بأنها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به كـ"اختصم

= درستويه؛ فذهبوا جميعا إلى أنها تفيد الترتيب؛ والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى.

التصريح: 2/ 135.

1 57 سورة الحديد، الآية: 26.

موطن الشاهد: {نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف لمطلق الجمع، عطف المتأخر في الحكم "إبراهيم" على "نوحا" المتقدم.

2 42 سورة الشورى، الآية: 3.

موطن الشاهد: {إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف لمطلق الجمع، عطف متقدم في الحكم على متأخر؛ لأن "الذين" معطوف على "الكاف" في إليك مع إعادة الجار.

3 29 سورة العنكبوت، الآية: 15.

موطن الشاهد: {فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف لمطلق الجمع، عطف أصحاب السفينة على الهاء عطف مصاحب، والسفينة: مضاف إليه.

4 أي: من بين سائر حروف العطف؛ ومن المواضع التي انفردت بها الواو:

أ- عطف سبي على أجنبي -في باب الاشتغال-؛ نحو قولك: زيد ضربت عمرا وأخاه.

ب- عطف المرادف على مرادفه؛ نحو قوله تعالى: {شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} .

ج- عطف عامل قد حذف وبقي معموله، نحو قوله تعالى: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} .

د- جواز الفصل بين المتعاطفين بما بالظرف أو "الجار والمجرور"؛ نحو قوله تعالى:

{وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا} .

هـ- جواز العطف بما على الجواز في الجر خاصة؛ نحو قوله تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} في قراءة جر "الأرجل". =



= و جواز حذفه عند أمن اللبس؛ نحو قول الشاعر:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

ز- وقوع "لا" بينها وبين المعطوف بها؛ وذلك إذا عطفت مفردا على مفرد، بعد النهي والنفي، أو ما هو في تأويل النفي؛ فالأول؛ كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ} ، والثاني: كقوله تعالى: {فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} ، والثالث: كقوله جل جلاله: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} .

ح- وقوع "إما" بينها وبين معطوفها، إذا عطفت مفردا على مفرد، ويغلب أن تكون مسبوقه بـ"إما" أخرى -نحو قوله- تباركت أسماؤه: {إِنَّمَا الْعَذَابُ وَإِنَّمَا السَّاعَةُ} ؛ ونحو قوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا} .

ط- عطف "لفظ العقد" على "النيف"؛ نحو قولك: أعطيته ثلاثة وعشرين قلما.

ي- عطف النعوت المتفرقة، نحو قول الشاعر:

بكيت وما بكا رجل حزين ... على ريعين مسلوب وبال

ك- عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع؛ فالأول، كقول الفرزدق:

إن الرزية لا رزية بعدها ... فقدان مثل محمد ومحمد

فمن حقه أن يقول: فقدان مثل المحمدين -بالتثنية- ولكنه عطف أحدهما على الآخر.

ومثال الثاني؛ كقول أبي نواس:

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا ... ويوما له يوم الترحل خامس

فالأصل أن يقول: أقمنا بها ثمانية أيام.

ل- عطف العام على الخاص؛ كقوله تعالى: {رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي

مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} فـ"المؤمنين" و"المؤمنات" أعم من دخل بيته مؤمنا.

وأما عطف الخاص على العام؛ أن يكون بالواو، كما في قوله تعالى: {حَافِظُوا عَلَى

الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} ، ويجوز أن يكون بـ"حتى"؛ نحو قولك: مات الناس حتى

الأنبياء.

م- امتناع الحكاية مع وجودها: فإن قيل: رأيت زيدا؛ جاز في الإجابة القول: من زيدا؟

بالحكاية من غير الواو؛ فإذا جئت بالواو؛ لم تجز الحكاية، ووجب أن ترفع زيدا، فتقول:

ومن زيد؟ وفي هذا الموضع نقد؛ حاصله: أن الفاء، تشارك الواو فيه.

ن- العطف في بابي "التحذير والإغراء"؛ نحو قوله تعالى: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} . =

زيد وعمرو" و"تضارب زيد وعمرو" و"اصطف زيد وعمرو" و"جلست بين زيد وعمرو"، إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً، ومن هنا قال الأصمعي<sup>1</sup>: الصواب أن يقال<sup>2</sup>: [الطويل]  
413- بين الدخول وحومل<sup>3</sup>

= س- عطف "أي" على مثلها؛ نحو قول الشاعر:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن ... أبي وأيك فارس الأحزاب

انظر التصريح: 2/ 135-138.

1 مرت ترجمته.

2 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا جزء من مطلع معلقة امرئ القيس، وهو بتمامه:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 136، والأشموني: 813 / 2 / 417، ومجالس ثعلب:

127، ومجالسي العلماء للزجاجي: 273، والمنصف: 1 / 224، والمختضب: 2 / 49،

ودلائل الإعجاز: 265، وأماي ابن الشجري: 2 / 39، والإنصاف: 656، وشرح

المفصل: 4 / 15، 9 / 33، 78، 10 / 21، والخزانة: 4 / 379، وشرح شواهد

الشافعية: 242، والهمع: 2 / 129، والدرر: 2 / 166، وسيبويه: 2 / 298، والمغني:

291 / 214، 661 / 466، والسيوطي: 158.

المفردات الغريبة: قفا: فعل أمر من الوقوف، والألف فيه للاثنين؛ وقيل: منقلبة عن نون

التوكيد الخفيفة، والمخاطب واحد، وعوملت الكلمة في الوصل؛ كما تعامل في الوقف.

ذكرى: مصدر بمعنى التذكر. سقط اللوى: السقط - بتثليث السين وسكون القاف:

منقطع الرمل حيث يستدق طرفه. واللوى: رمل يتلوى وينحني. الدخول: اسم موضع،

وكذلك: حومل.

المعنى: قفا يا صاحبي وشاركاني في البكاء وإرسال الدموع، من أجل تذكر حبيب، كان

يقيم هنا، ومنزل كان عامراً به بين هذين الموضعين.

الإعراب: قفا: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بألف الاثنين، والألف ضمير

متصل في محل رفع فاعل. نبك: فعل مضارع مجزوم؛ لوقوعه في جواب الطلب، وعلامة

جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: نحن. "من ذكرى": متعلق بـ"نبك"، وذكرى مضاف. حبيب: مضاف إليه مجرور. ومنزل: الواو حرف عطف، منزل: اسم معطوف على حبيب. "بسقط": متعلق بمحذوف صفة لـ"منزل"، وسقط مضاف. اللوى: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة =

(322/3)

---

بالواو1؛ وجحة الجماعة أن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل2؛ فهو بمنزلة "اختصم الزيدون فالعمرون"3.  
[الفاء ومعناها] :

وأما الفاء للترتيب4 والتعقيب5، نحو: {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ}6، وكثيرا ما

---

= على الألف؛ للتعذر. "بين": متعلق بمحذوف صفة ثانية لـ"منزل". الدخول: مضاف إليه مجرور. فحومل: الفاء حرف عطف، حومل: اسم معطوف على الدخول مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.  
موطن الشاهد: "بين الدخول فحومل".

وجه الاستشهاد: معلوم أن بين لا تضاف إلا إلى متعدد سواء أكان التعدد بسبب التثنية، أم الجمع أم العطف؛ ومعلوم أن الفاء العاطفة تدل على الترتيب من غير مهلة؛ فالبينية غير متحققة -هنا- وإنما تتحقق بالعطف بالواو التي تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معا دفعة واحدة في مدلول العامل؛ ولهذا، خطأ الأصمعي امرأ القيس، وعُني العلماء بتصحيح عبارته كما بين المصنف.

1 لأن البينية، لا يتحقق معناها بواحد، ولا يعطف فيها بالفاء؛ لأن الفاء تدل على الترتيب.

2 أي: أن كلمتي "الدخول" و"حومل" -هنا- لا يراد بهما جزئي شخص، وإنما يراد بهما أجزاء هذين المكانين؛ وهنالك مضاف محذوف، يفيد هذا التعدد مثل: أماكن، أو مواضع، أو أجزاء الدخول وحومل. وقد قدر يعقوب: بين أهل الدخول فحومل... إلخ. انظر التصريح: 136/2.

3 يقال هذا؛ إذا كان كل فرد، من كل فريق خصما لمن هو من فريقه؛ فيكون اختصاص العمرين بعضهم مع بعض، عقب اختصاص الزيدين؛ بعضهم مع بعض. ضياء السالك:

- 4 بنوعيه: المعنوي، والذكرى؛ والمعنوي: أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخرا عنه في المعطوف عليه؛ نحو: من الخير الإنصات؛ فالسماع؛ فمحاولة الفهم. وأما الترتيب الذكرى؛ فهو: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما؛ نحو: حدثنا المعلم عن أبي بكر، فعثمان، فعمرو. مغني اللبيب: 213، والتصريح: 2/ 138.
- 5 هو اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة وقصر المدة التي بين وقوع المعنى عليهما، والتعقيب في كل شيء بحسبه.
- 6 80 سورة عبس، الآية: 21. =

(323/3)

تقتضي أيضا التسبب 1 إن كان المعطوف جملة؛ نحو: {فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ} 2، واعتراض على الأول بقوله تعالى: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا} 3؛ ونحو: "توضأ فغسل وجهه ويديه" الحديث 4؛ والجواب: أن المعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء، وعلى الثاني بقوله تعالى: {فَجَعَلَهُ غُثَاءً} 5، والجواب: أن التقدير:

= موطن الشاهد: {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء الفاء حرف عطف مفيدا الترتيب والتعقيب؛ لأن دفن الإنسان في القبر، يعقب موته عادة.

1 أي الدلالة على السببية؛ بأن يكون المعطوف متسببا عن المعطوف عليه؛ ولكنها لا تسمى فاء السببية إلا إذا دخلت على مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة.

2 28 سورة القصص، الآية: 15.

موطن الشاهد: {فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ} .

وجه الاستشهاد: وقوع الفاء حرف عطف يفيد التعقيب والترتيب ومقتضيا التسبب؛ لأن جملة {قَضَى عَلَيْهِ} متسببة عن الجملة الأولى: {وَكَرَهُ مُوسَى} ؛ فالمعطوف عليه سبب في حصول المعطوف.

3 7 سورة الأعراف، الآية: 4.

موطن الشاهد: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا} .

وجه الاستشهاد: اعترض الفراء على كون الفاء للترتيب المعنوي بهذه الآية؛ لأن الهلاك متأخر عن محيي لباس في المعنى، وهو متقدم في التلاوة، وذلك ينافي الترتيب الذي في الفاء، ورد عليه بما جاء في المتن؛ أو بأن الفاء للترتيب الذكري لا المعنوي.

4 حديث شريف.

موطن الشاهد: "توضاً فغسل وجهه ويديه".

وجه الاستشهاد: اعترض بهذا الحديث على كون الفاء للترتيب المعنوي كما في الآية الكريمة السابقة، ورد على هذا الاعتراض، بأحد وجهين؛ الأول: أن المعنى: على إضمار الإرادة؛ والتقدير: أراد الوضوء؛ فغسل وجهه وغسل الأعضاء الأربعة مترتب على إرادة الوضوء.

والثاني: أن الفاء للترتيب الذكري لا المعنوي. انظر شرح التصريح: 2 / 139.

5 87 سورة الأعلى، الآية: 5.

موطن الشاهد: {فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى} .

وجه الاستشهاد: اعترض بهذه الآية على كون الفاء للتعقيب، في قوله تعالى: {الَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَ غُثَاءً أَحْوَى} ؛ لأن إخراج المرعى، لا يعقبه جعله غثاء =

(324/3)

---

فمضت مدة فجعله غثاء1، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي.

[ما تختص به الفاء] :

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد2؛ نحو: "الَّذان يقومان فيغضب زيد أخواك"3؛ وعكسه؛ نحو: "الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد"، ومثل ذلك جارٍ في الخبر والصفة والحال4؛ نحو: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً}5؛ وقوله6: [الطويل]

---

= أحوى؛ أي: يابساً أسود؛ ورد على هذا الاعتراض بأن جملة "جعله ... " معطوفة

على جملة محذوفة؛ والتقدير: فمضت مدة فجعله غثاء، أو: بأن الفاء نابت عن "ثم"؛

والمعنى: "ثم جعله غثاء". انظر التصريح: 2 / 139.

1 فيكون المعطوف عليه محذوفاً. وقد قيل: إن هذا لا يدفع الاعتراض؛ لأن مضي

المدة، لا يعقب الإخراج. وأجيب بأنه يكفي أن يكون أول أجزاء المضي متعقبا

للإخراج، وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل؛ نحو قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} ؛ فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر، لكن يتم في مدة ومهلة.

2 وذلك؛ لأن ما فيها من معنى السببية؛ التي تجعل ما قبلها وما بعدها في حكم جملة واحدة يغني عن الرابط.

3 "اللدان": مبتدأ. "يقومان": الجملة صلة "فيغضب زيد" الجملة معطوف بالفاء على جملة يقومان الواقعة صلة؛ وكان القياس عدم صحة العطف؛ لخلوها من ضمير يعود إلى الموصول؛ لأنها رفعت الظاهر، وهو "زيد" ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك؛ لما في الفاء من معنى السبب "أخوك" خبر المبتدأ.

4 أي: تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء، على جملة لا تصلح.

5 22 سورة الحج، الآية: 63.

موطن الشاهد: {فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} .

وجه الاستشهاد: عطف جملة "فتصبح" على جملة "أنزل" الواقعة خبراً لـ"أن"، وكان

القياس أن لا يصح العطف؛ لخلوها من ضمير يعود على اسم "أن"؛ لأن الجملة

المعطوفة على الخبر خبر؛ ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك.

التصريح: 2/ 139.

6 القائل: هو غيلان بن عقبة، المعروف بذي الرمة. وقد مرت ترجمته.

(325/3)

---

414- وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو1.....

[ثم ومعناها] :

وأما "ثم" فللترتيب والتراخي2، نحو: {فَأَقْبِرْهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرْهُ} 3، وقد

---

1 تخريج الشاهد: البيت بتمامه:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو وتارات يجم فيغرق

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 139، والأشعري: 537 / 2 / 288، والعيني: 1/

578، 4/ 178، ومجالس ثعلب: 612، والمختضب: 1/ 150، والمقرب: 13،

والهمع: 1/ 89، والدرر: 1/ 74، وديوان ذي الرمة: 395.

المفردات الغريبة: إنسان عيني: هو النقطة السوداء اللامعة وسط سواد العين. يحسر: ينكشف وينزاح. فيبدو: فيظهر. يجم: يكثر.

المعنى: أن إنسان العين ينكشف عنه الماء ويزول أحياناً، فيظهر الإنسان للرائي وأحياناً يكثر الماء في العين فيغرق إنسانها ويستتر، ولا يرى.

الإعراب: إنسان: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. عيني: مضاف إليه، وهو مضاف، والياء في محل جر بالإضافة. يحسر: فعل مضارع مرفوع. الماء: فاعل مرفوع.

تارة: مفعول مطلق منصوب. فيبدو: الفاء عاطفة، يبدو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. وتارات: الواو عاطفة، تارات: اسم معطوف على تارة منصوب وعلام نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. يجم: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هو يعود إلى الماء. فيغرق: الفاء عاطفة، يغرق: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هو يعود إلى إنسان عيني.

موطن الشاهد: "فيبدو".

وجه الاستشهاد: عطف جملة "يبدو" التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ "إنسان"؛ لاشتغالها على ضمير يعود إليه على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير؛ وهي جملة: "يحسر الماء".

2 التراضي هو "انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه، ووقوعه على المعطوف وتحديد هذه المدة متروك للعرف. و"ثم" تعطف المفردات والجمل، وقد تدخل عليها تاء التانيث لتأنيث اللفظ. فتخص بعطف الجمل؛ نحو: من ظفر بمطلوبه ثم أهمل في الحفاظ عليه فلا يلومن إلا نفسه. وتكتب بقاء غير مربوطة. مغني اللبيب: 160، والتصريح: 2/ 140، والجنى الداني: 426.

3 80 سورة عبس، الآية: 21، 22. =

(326/3)

توضع موضع الفاء؛ كقوله1: [المتقارب]

415- جرى في الأنابيب ثم اضطرب2

= موطن الشاهد: {فَأَقْبِرْهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "ثم" حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي؛ لأن نشر الموتى يوم القيامة؛ وبين دفن الإنسان وبين نشره مدة طويلة لا يعلمها إلا الله.

القائل هو: أبو دؤاد الإيادي، واسمه حارثة بن الحجاج؛ وقد مرت ترجمته.

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

كهز الرديني تحت العجاج

والبيت من قصيدة يصف فيها فرسه، وينشد قبله قوله:

إذا قيد قحم من قاده ... وولت علايبه واجلعب

والشاهد من شواهد: التصريح: 140 / 2، والأشعري: 417 / 2 / 814، والمغني:

160 / 186، والسيوطي: 124، ومعاني ابن قتيبة: 58 / 1، والعيني: 131 / 4،

والهمع: 131 / 2، والدرر: 174 / 2، وديوان أبي دؤاد الإيادي: 292.

المفردات الغريبة: الرديني: الرمح المنسوب إلى ردينة؛ وهي امرأة اشتهرت بصنع الرماح

ببحر. العجاج: الغبار، والمراد: ما تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم. الأنابيب: جمع

أنبوب؛ وهو ما بين كل عقدتين من القصب.

المعنى: أن اهتزاز هذا الفرس وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة في أثناء القتال، يشبه اهتزاز

الرمح واضطرابه، في سرعة وخفة، في كل ناحية تحت غبار المعركة.

الإعراب: "كهز": متعلق بخبر لمبتدأ محذوف؛ وبعضهم علقه بمحذوف واقع صفة لمفعول

مطلق محذوف عامله "اجعلب" في بيت "سابق"، وهو مضاف. الرديني: مضاف إليه من

إضافة المصدر إلى مفعوله. "تحت": منصوب متعلق بـ"هز"، وهو مضاف. العجاج:

مضاف إليه مجرور. جرى: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر؛

والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو. "في الأنابيب": متعلق بـ"جرى". ثم: حرف

عطف. اضطرب: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسكن لضرورة الروي.

موطن الشاهد: "ثم اضطرب".

وجه الاستشهاد: مجيء ثم -هنا- بمعنى الفاء؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز

أنابيبه مباشرة، في لحظات من غير مهلة. وفي معنى الفاء وثم، يقول ابن مالك:

والفاء للترتيب باتصال ... وثم للترتيب بانفصال

=



[حتى وشروطها] :

وأما "حتى" فالعطف بها قليل؛ والكوفيون ينكرونه<sup>1</sup>، وشروطه أربعة أمور: أحدها: كون المعطوف اسماً<sup>2</sup>.

= ومعنى باتصال؛ أي: من غير مهلة زمنية؛ وهو ما عبر عنه بالتعقيب.

ومعنى بانفصال؛ أي: بمهلة زمنية، وهي ما عبر عنها بالتراخي.

فائدة: قد ترد "ثم" للترتيب الذكري الإخباري؛ الذي يقصد به مجرد الإخبار وسرد

المعطوفات من غير ملاحظة ترتيب كلامي سابق، ولا ترتيب زمني حقيقي؛ كقول

الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده

انظر ضياء السالك: 3/ 172-173.

توجيهان: أ- قد ترد "ثم" للترتيب الذكري الإخباري؛ أي الذي يقصد به مجرد الإخبار

وسرد المعطوفات من غير ملاحظة ترتيب كلامي سابق، ولا ترتيب زمني حقيقي؛ كقول

الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده

الأشموني: 2/ 418.

ب- وقد تدخل همزة الاستفهام على "ثم"، و"الواو"، و"الفاء"، مثل: {أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ

آمَنُتُمْ بِهِ} {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ} {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} .

فقليل: إن الهمزة تقدمت على العاطف لأصلاتها في التصدير؛ وقيل: إن هذا حروف

استئناف داخلية على جمل مستأنف.

1 ويجعلونها ابتدائية في مثل: جاء القوم حتى محمد، وما بعدها على إضمار عامل. وحتى

تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً.

مغني اللبيب: 173.

2 هذا مذهب جمهور النحاة، وحجتهم أنها منقولة من "حتى" الجارة، وحرف الجر لا

يدخل إلا على الاسم؛ فبقي حتى بعد نقلها ما كان لها قبل النقل. وخالف بذلك ابن

السيد، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف، وقاسها على غيرها من حروف

العطف، فإذا قلت: "أكرمت زيدا بكل ما أقدم عليه حتى جعلت نفسي له حارساً" أو

قلت: "بخل علي زيد بكل شيء حتى منعي دانقاً"؛ جاز في هذين المثالين اعتبار حتى

عاطفة عند ابن السيد، والجمهور يمنعون ذلك؛ فالمثالان عندهم إما خطأ، وإما على

تأويل الفعل التالي حتى بمصدر مجرور بها. هذا ولا يصح أن يكون المعطوف =

والثاني: كونه ظاهراً<sup>1</sup>؛ فلا يجوز "قام الناس حتى أنا" ذكره الخضرأوي<sup>2</sup>.  
والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق<sup>3</sup>؛ نحو: "أكلت السمكة حتى رأسها"، أو بالتأويل؛ كقوله<sup>4</sup>: "الكامل"  
416- ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها<sup>5</sup>

= بحثى حرفاً؛ لأن الحرف لا يدخل على نظيره غالباً إلا في التوكيد اللفظي أو الضرورة الشعرية، ولا يصح أن يكون جملة.

مغني اللبيب: 172، والتصريح: 141 / 2، ورصف المباني: 180، والجنى الداني: 542.

1 ذكر ابن هشام أنه لم يقف عليه لغيره، ووجه قول الخضرأوي: أن أصل "حتى": أن تكون جارة، فاستصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها بعد النقل؛ ولهذا، لا يجوز أن تقول: "حضر الناس حتى أنا"؛ لأن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة؛ هذا، وقد حقق الصبان عدم اشتراط ذلك.

مغني اللبيب: 171، وحاشية الصبان: 67 / 3.

2 مرت ترجمته.

3 يعتبر بعضاً من المعطوف عليه بالتحقيق ثلاثة أمور هي:  
الأول: أن يكون جزءاً من كل؛ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.  
الثاني: أن يكون فرداً من جمع؛ نحو قولهم: قدم الحجاج حتى المشاة.  
الثالث: أن يكون نوعاً من جنس؛ نحو: أعجبتني التمر حتى البرين.  
التصريح: 141 / 2.

4 القائل: هو أبو مروان النحوي، ولم أعثر له على ترجمة.  
تخريج الشاهد: البيت من كلمة يحكي فيها قصة المتلمس، وفراره من عمرو بن هند، وبعده قوله:

ومضى يظن بريد عمرو خلفه خوفاً، وفارق أرضه وقلاها.

والبيت من شواهد: التصريح: 141 / 2، 214، والأشموني: 538 / 2 / 289،  
والمغني: 167 / 199، 171 / 203، 175 / 262، وسيبويه: 50 / 1، والجمل:  
81، والعيني: 134 / 4، والهمع: 24 / 2، 136، والدرر: 16 / 2، 188، وحاشية

يس على التصريح: 302 / 1.

المفردات العربية: ألقى: رمى إلى الأرض. الصحيفة: ما يكتب فيه من ورق وغيره. =

(329/3)

.....

= رحله، الرحل: ما يستصحبه المرء من المتاع وهو أيضا: ما يوضع على ظهر الناقلة بمنزلة السرج للفرس. الزاد: كل ما يستصحبه المسافر ليلبغه مقصده.

المعنى: أن المتلمس رمى بالصحيفة؛ ليخفف ما معه من متاع، وألقى كذلك ما معه من زاد يتبلغ به، حتى نعله التي يلبسها رمى بها. وكان من أمر هذه الصحيفة: أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند -الملك-؛ ثم مدحاه بعد ذلك، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وختمهما، وأمره فيهما بقتلهما، وأوهمهما، بأنه كتب لهما بصلة، فلما بلغا الحيرة، فتح المتلمس صحيفته، وعلم بما فيها؛ فألقاها في النهر، وفر إلى الشام، وأبى طرفة أن يفتح صحيفته ودفعها إلى العامل فقتله.

الإعراب: ألقى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل: هو. الصحيفة: مفعول به منصوب. كي: حرف تعليل. يخفف: فعل مضارع منصوب بـ"أن" المضمرة بعد "كي" والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": مجرور بـ"كي"؛ و"الجار والجرور": متعلق بـ"ألقى"؛ والتقدير: ألقى الصحيفة؛ لتخفيف رحله؛ وجملة "يخفف رحله": صلة للموصول الخرفي، لا محل لها. رحله: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"الهاء": في محل جر بالإضافة. والزاد: الواو عاطفة، الزاد: اسم معطوف على رحله، منصوب. حتى: حرف عطف، لا محل له من الإعراب. نعله: مفعول به منصوب لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ والهاء: مضاف إليه. وتقدير الكلام: حتى ألقى نعله؛ وعلى هذا التقدير: "فحتى" عطفت جملة "ألقى فعله" على جملة "ألقى الصحيفة".

ألقاها: فعل ماضٍ، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، و"ها": في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "ألقاها": تفسيرية، لا محل لها؛ ويجوز أن تكون "حتى": حرف عطف بمعنى الواو، ويكون "نعله" معطوفا على الزاد؛ عطف مفرد على مفرد، وجملة "ألقاها": تأكيد لجملة "ألقى الصحيفة"؛ ويكون ضمير "ها" البارز في ألقاها عائدا إلى الصحيفة؛ وهذا الوجه والذي سبقه على رواية النصب في "نعله"؛ وقد وردت بالجر والرفع؛

وتخريجهما؛ كالآتي: تخرج رواية الجر على أن "حتى" حرف جر، و"نعله" مجرور بها، ومضاف إليه؛ و"الجار والجرور": متعلق بـ"ألقى" السابق؛ وجملة "ألقاها": توكيدية. وتخرج رواية الرفع في "نعله" على أنها مبتدأ مرفوع، ومضاف إليه؛ وخبره: جملة "ألقاها"؛ وعليها فـ"حتى" ليست عاطفة، وإنما هي حرف ابتداء؛ وجملة "نعله ألقاها": ابتدائية لا محل لها. موطن الشاهد: "حتى نعله".

وجه الاستشهاد: عطف "نعله" بـ"حتى" على ما قبله؛ لأنه بعض من المعطوف عليه – بالتأويل – كما بين المصنف؛ ويجوز أن يكون "نعله" منصوبا بفعل محذوف، يفسره =

### (330/3)

فيمن نصب "نعله"، فإن ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله، أو شبيها بالبعض؛ كقولك: "أعجبتني الجارية حتى كلامها"، ويمتنع "حتى ولدّها"1 وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول حتى2.

والرابع: كونه غاية في زيادة حسية؛ نحو: "فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف" أو معنوية؛ نحو: "مات الناس حتى الأنبياء، أو الملوك"، أو في نقص كذلك؛ نحو "المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة"، ونحو: "غلبك الناس حتى الصبيان، أو النساء"3. [أم المتصلة ومعناها]:

وأما "أم" فضريان: منقطعة وستأتي، ومتصلة: وهي المسبوقة إما بهمزة

= المذكور – كما بينا في الإعراب – وهذا على رواية النصب؛ وعلى روايتي الرفع والجر، أوضحنا تخريجهما بما لا يستلزم الإعادة؛ والذي يهمنا – هنا – ما الذي سوغ العطف بـ"حتى" على رواية النصب؟ والجواب هو: لما كان النعل بعض ما يثقله، ويضعف حركته في الهرب؛ كان من ضمن ما يثقله؛ لأنه يشترط بالعطف بـ"حتى" أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه.

1 لأن الولد ليس جزءا منها ولا شبيها بالجزء؛ بخلاف كلامها، فإنه لشدة اتصاله بها؛ صار كجزئها.

2 المراد: الاستثناء المتصل؛ لأن شرط الاستثناء المتصل؛ أن يتناول ما قبل أدواته ما بعدها نصا.

3 إذا لم يكن ما بعد "حتى" من جنس ما قبلها - إما تحقيقاً وإما تأويلاً وإما تشبيهاً - أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة؛ ولكنه لم يكن غاية لما قبلها، أو كان ما بعدها غاية وطرفاً لما قبلها؛ لكنه ليس دالاً على زيادة، أو نقص حسيين، أو معنويين؛ فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة، ويتفرع على هذا، أنك لو قلت: صادقت العرب حتى "العجم"؛ لم يصح؛ لأن العجم ليس من جنس العرب؛ ولو قلت: "خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان"، وكان بنو فلان هؤلاء في وسط الفرسان؛ لم يصح؛ لأن ما بعد حتى - حينئذ - ليس غاية لما قبلها؛ إذ الغاية، ليست إلا في الأطراف - عاليها وسافلها - ولو قلت: "زارني القوم حتى زيد"، ولم يكن زيد متميزاً بفضل، أو منفرداً بخسيسية؛ لم يصح؛ لأن ما بعد حتى - حينئذ - ليس ذا زيادة ولا نقص. انظر التصريح: 2 / 142.

(331/3)

التسوية<sup>1</sup>؛ وهي الداخلة على جملة في محل المصدر<sup>2</sup>، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين؛ نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} 3، أو اسميتين؛ كقوله<sup>4</sup>: [الطويل]

417- أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع<sup>5</sup>

1 سميت بذلك؛ لوقوعها غالباً بعد لفظ "سواء" أو: لا أبالي، أو: لا أدري، أو ما يشبهها؛ في الدلالة على أن الجملتين بعدها متساويتان في الحكم عند المتكلم؛ كقول الشاعر:

ما أبالي أنب بالحزن تيس ... أم لحاني بظهر غيب لئيم

2 من علاماتها: أن تتوسط بين جملتين خبريتين؛ قبلهما همزة، وكلتا الجملتين يصلح أن يحل محلها هي والهمزة، مصدر مؤول منهما معاً.

3 2 سورة البقرة، الآية: 6، 36 سورة يس، الآية: 10.

موطن الشاهد: {أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أم" حرف عطف؛ عطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها؛ والتقدير: إنذارك وعدم إنذارك سواء؛ بعد تأويل الجملة بمصدر؛ وهذا من مواضع سبك الجملة بلا سابق على تقدير "أن". انظر التصريح: 2 / 142.

4 لم ينسب البيت إلى قائل معين، ويظهر أنه لمتمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ولست أبالي بعد فقدي مالكا

وهو من شواهد: التصريح: 142/2، والأشموقي: 821/2/421، والعيني: 4/

136 والهمع: 132/2، والدرر: 175/2، والمغني: 61/55، والسيوطي: 49.

المفردات الغريبة: أبالي: أكثرث وأعاباً. ناء: بعيد. وهو اسم فاعل من نأى ينأى: أي: بعد.

المعنى: لست مهتما ولا مكترثا بشيء في الحياة، بعد أن فقدت أخي مالكا، ولا يعني -وقد فقدته- أن يكون موتي بعيدا أو ينزل بي الآن.

الإعراب: لست: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم "ليس". أبالي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنا؛ وجملة "أبالي": في محل نصب خبر "ليس". "بعد": متعلق بـ"أبالي"، وهو مضاف. فقدي: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والياء: في محل جر بالإضافة؛ من إضافة المصدر إلى فاعله. مالكا: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه =

(332/3)

أو مختلفتين؛ نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} 1، وإما بهمزة يطلب بها وبأم التعيين 2، وتقع بين مفرد متوسط بينهما ما لا يسأل عنه؛ نحو: {أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ} 3، أو متأخرا عنهما؛ نحو: {وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ

= الفتحة الظاهرة. أموتي: الهمزة حرف استفهام، موتي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: في محل جر بالإضافة. ناء: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين؛ وجملة "موتي ناء": في محل نصب مفعولا به لـ"أبالي"؛ المعلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام. أم: حرف عطف. هو: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. الآن: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بقوله: "واقع" الآتي. واقع: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ وجملة "هو الآن واقع": معطوفة على الجملة السابقة "موتي ناء": في

محل نصب.

موطن الشاهد: "أموتي ناءٍ أم هو واقع".

وجه الاستشهاد: وقوع "أم" بين جملتين اسميتين؛ وقد عطفت إحداهما على الأخرى؛ والمعنى: لست أبالي؛ بعد موتي أو حصل الآن.

71 سورة الأعراف، الآية: 193.

موطن الشاهد: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} .

وجه الاستشهاد: عطفت "أم" جملة اسمية على جملة فعلية؛ والتقدير -بعد التأويل: سواء عليكم دعاؤكم إياهم -أي الأصنام- وصمتكم؛ ومن هذه الآية وما قبلها، يتضح لنا، أن "أم" المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية، لا تعطف إلا جملة على جملة، وعطفها للمفرد نادر لا يقاس عليه.

2 همزة التعيين: هي الواقعة بعد ما أدري، ولا أعلم، وليت شعري ونحوها، وتسد، "أي" مسدها مع "أم" في طلب التعيين، وتخالف همزة التسوية؛ فتتطلب جواب بتعيين أحد الشئيين؛ لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام.

793 سورة النازعات، الآية: 27.

موطن الشاهد: {أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أم" حرف عطف مسبوقة بهمزة يراد بها معها التعيين؛ لأن الاستفهام -هنا- توبيخي، والسؤال عن المبتدأ: "أنتم"، والمعادل: "السما" المعطوفة على "أنتم"؛ وهما مفردان، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه؛ وهو "أشد خلقا" الواقع خبرا تقديرا عن المتعاطفين.

(333/3)

أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ {1، وبين فعليتين؛ كقوله: 2: [البسيط]

418- فقلت أهي سرت أم عادني حلم 3

211 سورة الأنبياء، الآية: 109.

موطن الشاهد: {وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} .

وجه الاستشهاد: السؤال في هذه الآية عن الخبر؛ وهو قريب وبعيد؛ والمسئول عنه متأخر؛ وهو ما توعدون؛ وذلك؛ لأن شرط الهمزة المعادلة لـ"أم" أن يليها أحد الأمرين

المطلوب تعيين أحدهما، ويلى "أم" المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه؛ ويرى سببويه: أن إيلاء المستول عنه الهمزة أولى، لا واجب. انظر التصريح: 2/ 143.

2 قيل هو: زيادة بن حمل، وقيل: زياد بن منقذ العدوي؛ المعروف بالمرار الحنظلي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فقمتم للطيف مرتاعاً فأرقني

وهو من كلمة يحن فيها الشاعر إلى وطنه؛ وقبله قوله:

زارت رقية شعنا بعد ما هجعوا ... لدى نواحل في أرساغها الخدم

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 143، والأشموقي: 823 / 2 / 421، والخصائص:

1 / 305، 2 / 330، والخزانة: 2 / 391، وشرح المفصل: 7 / 179، والهمع: 1 /

61، 2 / 132، والدرر: 1 / 37، 2 / 175، ومجالس العلماء للزجاجي: 1396

وشرح شواهد الشافعية للبغدادى: 190، والمغني: 56 / 62، 705 / 495،

والسيوطي: 49 وشرح التبريزي على ديوان الحماسة: 3 / 324.

المفردات الغريبة: الطيف: المراد به خيال المحبوبة الذي يراه في النوم. مرتاعاً: خائفاً،

يقال: راعه فارتاع؛ أي: أفرعه ففرع، ولا ترع: أي لا تخف. أرقني: أسهرني. أهي

"بسكون الهاء": إجراء لهمزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه. سرت: من السرى؛

وهو السير ليلاً. عادني: زارني وأتاني بعد إعراض.

المعنى: استيقظت من النوم فزعا خائفاً؛ لما رأيت في نومي خيال المحبوبة وقلت في نفسي

-وقد أطار ذلك النوم من عيني: أهي المحبوبة جاءت إلي ليلاً؟ أم ذلك حلم ومنام؟!

الإعراب: فقلت: الفاء عاطفة، قلت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير

رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. أهي: الهمزة

حرف استفهام. هي: فاعل لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده "سرت". سرت: =

(334/3)

---

لأن الأرجح كون "هي" فاعلاً بفعل محذوف، واسميتين 1؛ كقوله 2: [الطويل]

419- شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر 3

---



= فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، والتاء للتأنيث، لا محل لها من الإعراب، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هي؛ وجملة "سرت": تفسيرية، لا محل لها؛ وجملة "الفعل المحذوف وفاعله": في محل نصب مفعولاً به بعد القول. أم: حرف عطف، لا محل له من الإعراب. عادي: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولاً به. حلم: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ وجملة "عادي حلم": معطوفة على جملة "الفعل المحذوف وفاعله" في محل نصب.

موطن الشاهد: "أهي سرت أم عادي حلم".

وجه الاستشهاد: وقوع "أم" المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين؛ لأن "هي" فاعل لفعل محذوف على الأرجح - كما بينا في الإعراب - لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات المتجددة؛ لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن؛ والدال على هذه الأحوال، هو الفعل؛ وأما الاستفهام عن نفس الذوات التي تدل عليها الأسماء فقليل؛ والقليل لا يحمل عليه الكثير، ما دام الكثير صحيح المعنى.

1 وقد تكون الجملتان مختلفتين؛ أولاهما: اسمية، والثانية: فعلية؛ نحو: قوله تعالى: {قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعِدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا}؛ ومن مجيء الأولى فعلية، والثانية اسمية قوله تعالى: {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ}؛ لأن "أنتم": فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت من أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل في الاستفهام؛ أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد وذلك هو أحوال الذوات التي تعبر عنها الأفعال، فأما الذوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك. مغني اللبيب: 61، حاشية يس على التصريح: 2/ 143.

2 ينسب البيت إلى الأسود بن يعفر التميمي، وينسب إلى اللعين المنقري، وقد مرت ترجمة كل منهما.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، في هجاء قبيلة شعيب بأنها لا تعزى إلى أب معين؛ وصدره قوله:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا

=

.....

---

= وهو من شواهد: التصريح: 2/ 143، والأشعوني: 824 / 2 / 421، والمغني: 57 / 62، والسيوطي: 51، وسيبويه: 1 / 485، وفيه منسوب إلى الأسود بن يعفر، والكامل للمبرد: 1 / 357، 380، وفيه منسوب إلى: اللعين المنقري، والمختضب: 1 / 50، والخزانة: 4 / 450، والعيني: 4 / 138، والهمع: 2 / 132، والدرر: 2 / 175. المفردات الغريبة: ما أدري: ما أعلم. داريا: أي: من أهل الدراية والعلم بالأنساب. شعيث: اسم حي من بني تميم. سهم: اسم حي من قيس عيلان. منقر: حي ينتهي إلى زيد مناة بن تميم.

المعنى: يقسم الشاعر بأنه لا يعلم - وإن كان من أهل العلم والمعرفة بالأنساب - أي نسبي شعيث هو الصحيح والحق؛ أنسبتها إلى سهم؟ أم نسبتها إلى منقر؟. الإعراب: لعمر ك: اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة؛ والخبر محذوف وجوبا؛ والتقدير: لعمر ك قسمي. ما أدري: ما نفية، لا محل لها من الأعراب. أدري: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره أنا. وإن: الواو اعتراضية، إن: شرطية جازمة؛ ويجوز أن تكون الواو حالية، فتكون "إن" زائدة. كنت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: في محل رفع اسمه. داريا: خبر كان منصوب؛ وجملة "كنت داريا": في محل نصب على الحال؛ إن عدت الواو حالية؛ وإن عدت الواو اعتراضية؛ فالجملة معترضة، لا محل لها. شعيث: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ابن: خبر مرفوع، وهو مضاف. سهم: مضاف إليه مجرور. أم: حرف عطف. شعيث: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ابن: خبر المبتدأ وهو مضاف. منقر: مضاف إليه مجرور؛ وجملة "شعيث بن سهم": في محل نصب مفعولا به لـ "أدري" وقد علق فعل أدري عن العمل في اللفظ بالهمزة المحذوفة؛ وجملة "شعيث بن منقر": معطوفة على الجملة السابقة في محل نصب.

موطن الشاهد: "شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر".  
وجه الاستشهاد: وقوع "أم" المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين؛ ولهذا، ثبتت همزة "ابن"؛ لأنها تحذف إذا كان "ابن" صفة لعلم، ومضافا إلى علم؛ والثاني أبو الأول؛ وهو -هنا- خبر.

فائدة: ذكر سيبويه: أنه إذا جاءت همزة التسوية بعد كلمة "سواء" فلا بد من ذكر "أم" العاطفة؛ فإن لم تأت الهمزة بعد "سواء" عطف الثاني على الأول بـ "أو"؛ نحو: سواء =

الأصل: "أشعيث" فحذفت الهمزة والتنوين منهما 1.

[أم المنقطعة ومعناها] :

والمنقطعة هي الخالية من ذلك 2، ولا يفارقها معنى الإضراب 3، وقد

= علينا رضي العدو أو سخط. وجاء في المغني: أنه لا يصح العطف بـ"أو" بعد "سواء"؛ سواء ذكرت همزة التسوية أم حذفت.

انظر ضياء السالك: 179 / 3.

1 أما حذف التنوين للضرورة؛ بناء على أن "شعيثا" مصروف نظرا إلى الحى، ويحتمل أنه ممنوع من الصرف نظرا إلى القبيلة، ولا ينافي ذلك الوصف بابن؛ لجواز رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين. وأما حذف الهمزة؛ فجائز اختيارا. ونقل الدماميني أطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة؛ لكثرة نظمها ونثرا، وذلك إن علم أمرها، ولم يوقع حذفها في لبس.

التصريح، وحاشية التصريح: 143 / 2.

هذا، وقد تحذف "أم" مع معطوفها على قلة؛ كقول الشاعر:

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلابها

يريد: أرشد أم غي؟

وقيل: إن الهمزة للتصديق؛ فلا تحتاج لمعادل.

2 يريد أنها هي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية، ولا الهمزة التي يطلب بها وبأم

التعيين: وإنما سميت منقطعة -والحالة هذه-؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين في معناهما؛

لكل منهما معنى خاص يخالف معنى الأخرى، ولا يتوقف أداء أحدهما وتامه على

الآخر، التصريح: 144 / 2.

3 الإضراب -هنا: إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها،

ويسمى هذا: الإضراب الإبطالي. وقد يراد الانتقال من غرض إلى آخر يخالفه، وحينئذ؛

يسمى: الإضراب الانتقالي.

هذا، ويذهب البصريون إلى أن "أم" المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا، في

كل مثال؛ فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده، ولا تكون في مثال ما للاستفهام

وحده. ويذهب الكوفيون: إلى أنها تدل على الإضراب في كل مثال، وقد تدل -مع

دلائلها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي، أو الإنكاري، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً، ولا تأتي للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما، وعلى هذا جرى المؤلف هنا. ويذهب أبو عبيدة إلى أن "أم" المنقطعة على ثلاثة أوجه: =

(337/3)

تقتضي مع ذلك استفهاماً؛ حقيقياً نحو: "إنها لإبل أم شاء" 1؛ أي: بل أهي شاء، وإنما قدرنا بعدها مبتدأ؛ لأنها لا تدخل على المفرد 2، أو إنكارياً؛ كقوله تعالى: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ} 3؛ أي: أله البنات، وقد لا تقضيه البتة؛ نحو: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالتُّورُ} 4؛ أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام 5؛

= 1 - دالة على الإضراب وحده. 2 - دالة على الاستفهام وحده. 3 - دالة على الإضراب والاستفهام معا.

ويذكر بعض العلماء: أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء "أم"؛ للدلالة على الإضراب وحده، وإنما الخلاف في تسميتها؛ هل تسمى منقطعة أو لا؟.

مغني اللبيب: 66، التصريح: 144 / 2، ورصف المباني: 93، والمقتضب: 286 / 3.

1 أخبر أولاً بأنها إبل، ثم تحقق غير ذلك، فاضرب عنه مستفهماً عن كونها شاء.

2 لأنها غير عاطفة؛ بل هي بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء، لا يدخل إلا على جملة، ف"شاء" خبر لمبتدأ محذوف، وقيل: لعطف المفرد بقلّة.

التصريح: 144 / 2، ومغني اللبيب: 68.

3 52 سورة الطور، الآية: 39.

موطن الشاهد: {أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أم" مفيدة الاستفهام الإنكاري؛ ولا يصح أن تقدر هنا

للإضراب المحض؛ لأن ذلك يجعل الكلام إخبارياً بنسبة البنات إليه تعالى والله سبحانه منزّه عن ذلك.

انظر شرح التصريح: 144 / 2.

4 13 سورة الرعد، الآية: 16.

موطن الشاهد: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالتُّورُ}.

غير مقتضية الاستفهام؛ لا الحقيقي، ولا الإنكاري؛ لأن التقدير: "بل هل تستوي

الظلمات والنور؟ " ولا يقدر: بل أهل؛ لأنه لا يدخل استفهام على استفهام. التصريح:  
144 /2.

5 عرفنا سابقا أن مذهب البصريين في "أم" المنقطعة أنها تدل على الإضراب والاستفهام  
معاً، وأن مذهب الكوفيين أنها تدل على الإضراب دائماً، وقد تدل على الاستفهام مع  
دلالتها على الإضراب، وقد لا تدل على الاستفهام. وعلمنا أن ابن هشام، اختار  
مذهب الكوفيين؛ لأن الآية التي تلاها: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} ترجح  
مذهب الكوفيين وذلك؛ لأن "أم" خالية من الدلالة على الاستفهام؛ لوقوع حرف =

(338/3)

هذا باب نعم وبنس1

[معناهما وشروط مرفوعهما]:

وهما فعلاَن عند البصريين والكسائي؛ بدليل "فيها ونعمت"2، واسمان عند باقي  
الكوفيين3؛ بدليل "ما هي بنعم الولد"4؛.....

1 اعلم أنهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الأفعال، تقول:  
نعم محمد بكذا ينعم به فهو ناعم، وبنس كذلك. وتارة لإنشاء المدح والذم فلا يتصرفان  
لما سيأتي، وهذا الاستعمال هو المراد هنا.

2 هذا جزء من حديث؛ وقامه: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل  
فالغسل أفضل".

والحديث أخرجه: أبو داود في سننه: 354، والنسائي: 3/ 94، والترمذي: 497.  
والسنن الكبرى للبيهقي: 1091، ومسند أحمد بن حنبل: 5/ 15-16، 22، وفي  
شرح السنة للبغوي: 2/ 67، ومشكاة المصابيح للتبريزي: 540، وتفسير القرطبي:  
18/ 106.

موطن الشاهد: "نعمت".

وجه الاستشهاد: مجيء "نعم" فعلاً؛ بدليل اتصاله ببناء التأنيث الساكنة؛ وهي لا تدخل  
إلا على الفعل؛ وحكى الكسائي: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً؛ وضماثر الرفع البارزة  
المتصلة؛ من خصائص الأفعال أيضاً؛ فهذا دليل "ثان" على الفعلية. ضياء السالك:  
3/ 81؛ والتصريح: 2/ 94.

3 وقد بنيا على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء، ويعربان مبتدئين، ومعناهما: الممدوح والمذموم، وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلا أو عطف بيان. والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم، ويجوز العكس. وفي مثل: نعم رجلا محمد؛ يعرب "رجلا" تمييزا أو حالا. 4 قول لبعض العرب حين بشر بأنثى، وتماه: "نصرها بكاء، وبرها سرقة". ووجه الدلالة فيه دخول حرف الجر على "نعم"، والولد ونحوه فيما استدلوا به مجرور؛ لأنه تابع للمجرور، أي: ما هي بالممدوح الولد، فإن كان مرويا بالرفع فلعله مقطوع عما =

(339/3)

---

[العطف بـ"أو". معنى "أو" وأنواعها] :

وأما "أو" فإنها بعد الطلب 1 للتخيير؛ نحو: "تزوج زينب أو أختها" أو للإباحة 2؛ نحو: "جالس العلماء أو الزهاد"، والفرق بينهما: امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة.

وبعد الخبر للشك 3؛ نحو: {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ

---

= بـ"ضجيعتي"، واللام: للبعد، الكاف: للخطاب. أم: حرف دال على الإضراب بمعنى: "بل" لا محل له من الإعراب. "في جنة": متعلق بمحذوف واقع خبرا لـ"ليت" المحذوفة مع اسمها؛ والتقدير: بل ليت سليمي ضجيعتي في جنة. أم: حرف دال على الإضراب بمعنى: "بل" لا محل له من الإعراب. "في جنة": متعلق بمحذوف واقع خبرا لـ"ليت" المحذوفة مع اسمها؛ والتقدير: بل ليت سليمي ضجيعتي في جنة. أم: حرف عطف دال على الإضراب. "في جهنم": متعلق بمحذوف واقع خبرا لـ"ليت" المحذوفة مع اسمها كما سبق؛ والتقدير: بل ليت سليمي ضجيعتي في جهنم. موطن الشاهد: "أم".

وجه الاستشهاد: مجيء "أم" في الشاهد منقطعة متمحضة للإضراب؛ بمعنى "بل"، فهي لا تدل على الاستفهام، ولا تقتضيه أصلا؛ لأن الشاعر، لا يريد الاستفهام، وإنما ساقه مساق التمني؛ ولهذا، قدر بعدها "جملة"؛ لأن "أم" التي بمعنى "بل" لا يقع بعدها إلا الجمل.

1 المراد بالطلب: الصيغة التي تدل على معنى الأمر؛ سواء كانت فعل الأمر، أو لام الأمر الداخلة على المضارع؛ لأن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام، ولا في باقي

الأنواع الطلبية على الصحيح، ولا فرق بين الأمر الملفوظ والملحوظ؛ كقوله تعالى: {فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ} ؛ أي: فليفعل أي الثلاثة.

2 المراد: الإباحة بحسب العقل، أو العرف في أي وقت، وعند أي قوم لا الإباحة الشرعية.

3 المراد بالخبر: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته. والشك: أن يكون المتكلم نفسه واقعا في الشك والتردد، وأما التشكيك؛ فهو أن يوقع المتكلم المخاطب في الشك والتردد. وأما الإيهام: فهو أن يكون المتكلم عالما بحقيقة الأمر غير شاك ولا متردد فيه؛ ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال؛ ليكون المخاطب أقبل لما يلقي إليه من الكلام؛ ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال؛ ليكون المخاطب أقبل لما يلقي إليه من الكلام، فإذا سمع الكلام وتفهمه؛ ظهر له الأمر؛ ومثال المؤلف يبين ذلك، فقد أورد الكلام في صورة الاحتمال؛ ليسترعي انتباه المخاطب، ويحمّله على السماع والتفهم، ولم يورده في صورة الخبر القاطع مع أن المتكلم، يعلم علم اليقين أن من عبد الله، وأفرده بالألوهية والتوجه إليه؛ هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره؛ هو الذي يكون في ضلال مبين.

حاشية يس على التصريح: 2/ 145، وحاشية الصبان: 3/ 106.

(340/3)

يَوْمٍ {1، أو للإيهام؛ نحو: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} 2، وللتفصيل، نحو: {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى} 3، أو للتقسيم؛ نحو: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف" 4،

18 سورة الكهف، الآية: 19.

موطن الشاهد: {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أو" مفيدة معنى الشك؛ لوقوعها بعد كلام خبري؛ وهو قوله تعالى: {لَبِثْنَا} و"أو" للشك من القائلين ذلك؛ في الآية الكريمة.

التصريح: 2/ 144.

34 سورة سبأ، الآية: 24.

موطن الشاهد: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أو" مفيدة معنى الإيهام على المخاطب؛ {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} . للإيهام؛ فيكون الشاهد في الثانية، وقال في "المغني":  
الشاهد في الأولى؛ وقال الدماميني: الشاهد في الأولى والثانية. انظر شرح التصريح: 2/145.

### 3 2 سورة البقرة، الآية: 135.

موطن الشاهد: {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أو" مفيدة التفصيل؛ لأن "قالوا" كلام خبري، وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى؛ فذكر الفريقين على الإجمال، بالضمير العائد إليهما، ثم فصل ما قاله كل فريق؛ أي: قالت اليهود: كونوا هودا، وقالت النصارى: كونوا نصارى "فأو" لتفصيل الإجمال في فاعل "قالوا" وهو الواو.  
التصريح: 2/145.

4 قبل: الفرق بين التفصيل والتقسيم، أن الأول: تبين للأمور المجتمعة بلفظ واحد؛ وأما التقسيم؛ فهو: تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة، وقد مثل المؤلف لكل منهما، ويرى المحققون: ألا فرق بينهما، ولا ضرر من توحيد معنهما وجعلهما مترادفين، والمسألة اصطلاحية محضة.

(341/3)

---

وللإضراب، عند الكوفيين وأبي علي<sup>1</sup>؛ حكى الفراء<sup>2</sup> "أذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم"، وبمعنى الواو، عند الكوفيين<sup>3</sup>؛ وذلك عند أمن اللبس؛ كقوله<sup>4</sup>: [الكامل]  
421- ما بين ملجم مهره أو سافع<sup>5</sup>

---

1 ممن ذهب إلى أن "أو" تفيد الإضراب: ابن برهان، وابن جني ومن معهما؛ وهؤلاء ذهبوا إلى أنها تفيد الإضراب مطلقا؛ أي سواء كان المتقدم خبرا مثبتا، أو منفيا، أم كان المتقدم عليها أمرا، أو نهيًا؛ وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد. تقول: "أنا مسافر اليوم" ثم يبدو لك، فتقول: "أو مقيم" تريد الإضراب عن الكلام الأول، وإثبات ما بعد أو؛ ومنه قول الشاعر:  
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي  
ونسب ابن عصفور القول بإفادة "أو" الإضراب إلى سيبويه؛ لكنه قرر أن سيبويه



يشترط في إفادتها للإضراب؛ أن يتقدمها نفي أو نهي، وأن يعاد معها العامل ومثال ذلك: قولك: لا يقيم بكر أو لا يقيم خالد.

التصريح: 2/ 145-146، مغني اللبيب: 91، رصف المباني: 131، الجنى الداني: 227.

2 مرت ترجمته.

3 أي: تكون للدلالة على الاشتراك ومطابق الجمع بين المتعاطفين، ويصح أن يحل محلها الواو؛ ووافق الكوفيين على ذلك: الجرمي، والأخفش، بالشرط الذي ذكره المؤلف. مغني اللبيب: 88-89، والتصريح: 2/ 146.

4 القائل: هو: حميد بن ثور الهلالي، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 146، والأشموني: 828 / 2 / 424، والعيني: 4 /

146، والسيرة: 200، والمغني: 99 / 90، والسيوطي: 72، وديوان حميد بن ثور: 111.

المفردات الغريبة: الصريخ: صوت المستصرخ المستغيث، ويطلق على المستغيث نفسه؛ وكلا المعنيين يصلح هنا، وقد يطلق الصريخ على المغيث، قال تعالى: {فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ} ؛ أي: لا مغيث. ملجم: جاعل اللجام في موضعه من الفرس. مهره: أصله الحصان الصغير، والمراد هنا: الحصان. سافع: قابض على ناصية فرسه. =

(342/3)

وزعم أكثر النحويين<sup>1</sup>: أن "إما" الثانية في الطلب والخبر، نحو: "تزوج إما

= المعنى: يصف القوم بالشجاعة والنجدة، فيقول: إنه إذا سمعوا استغاثة من أحد؛ أسرعوا لإجابته ونجده؛ فترى من يلجم فرسه، ومن يأخذ بناصية فرسه حتى يحضر له غلامه اللجام للإسراع في نجدة المستغيث ... إلخ.

الإعراب: قوم: خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هم قوم. إذا: ظرف متضمن معنى الشرط. سمعوا: فعل ماضٍ مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، والألف: للتعريف. الصريخ: مفعول به منصوب؛ وجملة "سمعوا الصريخ": في محل جر

بالإضافة. رأيتهم: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، و"هم": مفعول به؛ وجملة "رأيتهم": جواب شرط غير جازم، لا محل لها. ما: زائدة، لا عمل لها. "بين": متعلق بـ"رأى"، وهو مضاف. ملجم: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. مهره: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة، أو: حرف عطف، لا محل له من الإعراب. سافع: اسم معطوف على ملجم مهره مجرور مثله.

موطن الشاهد: "بين ملجم مهره أو سافع".  
وجه الاستشهاد: استعمال "أو" بمعنى الواو العاطفة؛ وذلك؛ لأن "بين" لا تضاف إلا لمتعدد لفظاً ومعنى؛ ولو أبقيت "أو" على معناها -وهو أحد الشيئين أو الأشياء- لأضيفت "بين" إلى واحد، وهو غير سائغ في اللغة.  
ونظير البيت الشاهد قول امرئ القيس:

فظل طهاة اللحم ما بين منضج ... صفيف شواء أو قدير معجل  
ف"أو" هنا بمعنى الواو أيضاً.

فائدة: تكون "أو" للتخيير والإباحة بعد الأمر، وتكون للشك والإبهام بعد الجمل الخبرية. وتكون بمعنى التفصيل والإضراب، والواو بعد الطلب وبعد الخبر؛ والأفضل في الإضراب: أن يسبقه نفي أو نهي، وأن يتكرر العامل معه؛ ومعلوم أن هذه المعاني المسموعة خاضعة للسياق، والقرائن لتبين نوع كل منها.  
ضياء السالك: 3/ 185.

#### 1 فوائد وتوجيهات:

فائدة أولى: لغة أكثر العرب كسر همزة "إما"، ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها.  
فائدة ثانية: يغلب في "إما" تكرارها، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام ما يقوم مقامها؛ كما يقال: "إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت"، وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية؛ كقول الشاعر:

تلم بدار قد تقادم عهدها ... وإما بأموات ألم خيالها  
فالمعنى تلم إما بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات. =

(343/3)

---

هندا وإما أختها" و"جاءني إما زيد وإما عمرو"، بمنزلة "أو" في العطف والمعنى، وقال أبو علي وابن كيسان<sup>1</sup> وبرهان<sup>2</sup>: هي مثلها في المعنى فقط، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو

لزوجا، والعاطف لا يدخل على العاطف؛ وأما قوله3: [البسيط]

422- أيما إلى جنة أيما نار4

= فائدة ثالثة: اتفق النحاة على أن "إما، لا تأتي بمعنى الواو، ولا بمعنى "بل"، وإنما تأتي لما تأتي له "أو" من المعاني المشهورة المتفق عليها؛ وهي التخيير والإباحة بعد الطلب، والشك والإبهام بعد الخبر.

فائدة رابعة: اختلف النحاة في "إما" أمركية هي أم بسيطة؟ فذهب سيويو: إلى أنها مركبة من "إن" و"ما"، وذهب غيره من النحاة إلى أنها بسيطة، وضعت هكذا من أول الأمر؛ وهذا الرأي؛ هو الراجح؛ لأن البساطة -أي: عدم التركيب- هي الأصل. فائدة خامسة: لا خلاف بين النحاة في أن "إما" الأولى غير عاطفة؛ لأنها تقع بين العامل ومعموله؛ نحو: تزوج إما هندا، وإما أختها، واختلفوا في "إما" الثانية؛ فذهب أكثر النحاة: إلى أنها عاطفة والواو قبلها زائدة؛ لكيلا يلزم دخول العاطفة على العاطف. وذهب أبو علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان: إلى أن العاطف هو الواو و"إما": دالة على الإباحة، أو التخيير، أو الشك، أو الإبهام. ف"إما" -عند هؤلاء- مثل "أو" في الدلالة على المعنى فقط؛ وليست مثلها في عطف ما قبلها على ما بعدها، وزعم ابن عصفور: أن النحاة مجمعون على أن "إما" غير عاطفة وزعمه مخالف لما ذهب إليه العلماء.

انظر التصريح: 2/ 146، والمغني: 84-87، وحاشية الصبان: 3/ 109-110.

1 ابن كيسان مرت ترجمته.

2 ابن برهان هو أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري، عالم في اللغة والتاريخ، وأيام العرب، تصدر للتدريس ببغداد، ويعرف بشراسة خلقه، على من يقرأ عليه ولا يلبس السراويل، ولا يغطي رأسه؛ له من المصنفات: الاختيار في الفقه، وأصول اللغة، واللمع في النحو، مات سنة: 456هـ.

البلغة: 133، إنباه الرواة: 2/ 213، ويغية الوعاة: 2/ 120، ومعجم المؤلفين: 6/ 210، والأعلام: 4/ 326.

3 القائل: هو سعد بن قرظ.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، يهجو فيه الشاعر أمه وكان عاقا شريرا؛ وصدره قوله:

يا ليتما أمنا شالت نعامتها =

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى.

[معنى لكن وشروط عطفها] :

وأما "لكن" فعاطفة خلافاً ليونس<sup>1</sup>، وإنما تعطف بشروط: أفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو؛ نحو: "ما مررت برجل صالح، لكن

= وهو من شواهد: التصريح: 146 / 2، والأشموني: 426 / 2 / 830، والعيني: 4 /

153، والمختسب: 41 / 1، 284، وشرح المفصل: 75 / 6، والخزاعة: 431 / 4،

الهمع: 135 / 5، والدرر: 182 / 2، والمغني: 85 / 88، والسيوطي: 67.

المفردات الغريبة: شالت نعماتها: كناية من كنايات العرب، ومعناها: ماتت؛ وأصل شالت: ارتفعت، والنعامة: باطن القدم، ومن مات ترتفع رجلاه وينخفض رأسه فتظهر نعماته. وقيل النعامة هنا: النعش. أيما: لغة في "إما".

المعنى يتمنى هذا الشاعر العاق لأمه، أن تكون قد ماتت، وسيان -عنده- بعد ذلك، أن يكون مصيرها الذهاب إلى الجنة، أو إلى النار.

الإعراب: يا: حرف تنبيه؛ أو يا: حرف نداء والمنادى محذوف. ليتما: كافة ومكفوفة، لا عمل لها. أمنا: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"نا": مضاف إليه. شالت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. نعماتها: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": في محل جر بالإضافة؛ وجملة "شالت نعماتها": في محل رفع خبر المبتدأ. ويجوز إعراب ليت: حرف مشبه بالفعل عاملة، و"ما" زائدة غير كافة وأمنا: اسم ليت ومضاف إليه؛ وجملة "شالت نعماتها": في محل رفع خبر "ليت". أيما: حرف دال على التقسيم، لا محل له من الإعراب؛ أو دال على التفصيل. "إلى الجنة": متعلق بـ"شالت". أيما: حرف عطف، لا محل له من الإعراب. "إلى نار": بـ"أيما" على "إلى الجنة". موطن الشاهد: "أيما".

وجه الاستشهاد: مجيء "أيما" عاطفة غير مسبوقة بالواو؛ وهذا شاذ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء - كما ذكر المصنف - وأما فتح همزتها وحده؛ فلا شذوذ فيه، وإنما هو لغة جماعة من العرب كـ"تيم وقيس وأسد"؛ كما ذكر المؤلف في المتن.

1 فإنها -عنده- مخففة من الثقيلة؛ ومعناها: الاستدراك، وما بعدها معمول بمحذوف

يدل عليه المذكور قبلها، وإذا ذكرت معها الواو فالعطف بالواو لا بها.  
انظر مغني اللبيب: 385-386، التصريح: 2/ 146-147.

(345/3)

طاح" ونحو: "لا يقيم زيد، لكن عمرو" وهي حرف ابتداء إن تلتها جملة؛ كقوله1:  
[البسيط]

423- إن ابن ورقاء لا تخشى بواده ... لكن وقائعه في الحرب تنتظر2  
أو تلت واوا؛ نحو: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} 3؛ أي: ولكن كان رسول الله،

- 
- 1 القائل: هو زهير بن أبي سلمى المزني، وقد مرت ترجمته.
  - 2 تخريج الشاهد: البيت من قصيدة، يمدح فيها الشاعر الحارث بن ورقاء الصيداوي.  
وهو من شواهد: التصريح: 2/ 147، والأشموني: 836 / 2 / 427، والعيني: 4 / 178،  
والهمع: 2 / 137، والدرر: 2 / 189، والمغني: 544 / 385، والسيوطي: 239،  
وديوان زهير: 306.
- المفردات الغريبة: ورقاء: اسم رجل. بواده: جمع بادرة؛ وهي ما يبدر من الإنسان عند  
الغضب. وقائعه: جمع وقية؛ وهي إنزال الشر بالأعداء. تنتظر: تخشى ويرتقب  
وقوعها.

المعنى: أن هذا الرجل، لا يخاف منه -عند غضبه وحده-؛ لأنه يملك نفسه عند  
الغضب، فلا يغدر ولا يخون؛ ولكن فتكه بأعدائه في الحرب، يرتقب ويخشى منه.  
الإعراب: أن: حرف مشبه بالفعل. ابن: اسم "إن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة، وهو مضاف. ورقاء: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من  
الصرف. لا: نافية، لا محل له من الإعراب. تخشى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع،  
وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. بواده: نائب فاعل مرفوع، وهو  
مضاف، والهاء: مضاف إليه؛ وجملة "تخشى بواده": في محل رفع خبر "إن". لكن:  
حرف ابتداء يفيد الاستدراك، لا محل له من الإعراب. وقائعه: مبتدأ مرفوع، وعلامة  
رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. "في الحرب": متعلق  
بقوله "تنتظر" الآتي؛ أو بمحذوف حال من "وقائعه" أو من الضمير المستتر في "تنتظر"؛  
العائد إلى "وقائعه". تنتظر: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل: ضمير

مستتر جوازا؛ تقديره: هو، يعود إلى وقائعه؛ وجملة "تنتظر": في محل رفع خبر المبتدأ.  
موطن الشاهد: "لكن".

وجه الاستشهاد: وقوع "لكن" حرف ابتداء، لا حرف عطف؛ لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد.

33 سورة الأحزاب، الآية: 40.

موطن الشاهد: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} . =

(346/3)

وليس المنصوب معطوفا بالواو<sup>1</sup>؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب<sup>2</sup>، أو سبقت بإيجاب؛ نحو: "قام زيد لكن عمرو لم يقم"، ولا يجوز "لكن عمرو" على أنه معطوف؛ خلافا للكوفيين.  
["بل" معناها وشروط عطفها]:

وأما "بل" فيعطف بها بشرطين؛ إفراد معطوفها<sup>3</sup>، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي؛ ومعناها بعد الأولين: سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها؛ كـ "قام زيد بل عمرو"، و "ليقم زيد بل عمرو"؛ وبعد الآخرين: تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها<sup>4</sup>؛ كما أن لكن كذلك؛ كقولك: "ما كنت في منزل

= وجه الاستشهاد: وقوع "لكن" حرف ابتداء، ورسول الله: خبر لكان المحذوفة، ومضاف إليه؛ والتقدير: ولكن كان رسول الله؛ وليس "رسول" معطوفا على "أبا" بالواو الداخلة على "لكن" عطف مفرد على مفرد، خلافا لـ "يونس"؛ الذي يعد "الواو" عاطفة، و"لكن" حرف استدراك. التصريح: 2/ 147.

1 أي: على أنه من عطف مفرد؛ وهو: "رسول الله"؛ علم مفرد؛ وهو: "أبا أحد".  
2 فإن المعطوف عليه؛ وهو: "أبا أحد" منفي، والمعطوف؛ وهو: "رسول الله" مثبت. أما عطف الجملتين بالواو: فيجوز تخالفهما، نفيا وإيجابا؛ تقول: حضر محمد، ولم يحضر علي.

3 فإن وقع بعد "بل" جملة؛ لم تكن عاطفة، وكانت -حينئذ- حرف ابتداء دال على الإضراب؛ ويكون هذا الإضراب إبطاليا؛ أي: الدلالة على أن ما قيل قبلها كلام باطل، وذلك؛ نحو قوله تعالى: {وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ} ؛ ونحو

قوله سبحانه: {أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ} ؛ وقد يكون نحو قوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} . وقد تزداد "لا" قبل "بل"، بعد الإيجاب؛ للدلالة على تأكيد الإضراب؛ نحو قوله: وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ... يقض للشمس كشفة أو أفول وقد تزداد "لا" قبل "بل" بعد النفي؛ لتقرير ما قبلها؛ نحو قول الشاعر: وما هجرتك لا بل زادني شغفا ... هجر وبعد تراخي لا إلى أجل وهذا البيت رد على ابن درستويه الذي ادعى أن "لا" لا تزداد قبل بل بعد النفي. مغني اللبيب: 151-153، ووصف المباني: 153، والجني الداني: 235. 4 هذا مذهب جمهور النحاة؛ وأجاز المبرد هذا المعنى، كما أجاز أن تكون "بل" بعد =

(347/3)

ربيع بل في أرض لا يهتدى بها"، و"لا يقيم زيد بل عمرو"، وأجاز المبرد<sup>1</sup> كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها؛ فيجوز على قوله: "ما زيد قائما بل قاعدا"<sup>2</sup>؛ على معنى بل ما هو قاعدا، ومذهب الجمهور: أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر؛ نحو: "قام زيد بل عمرو"، و"اضرب زيدا بل عمرا". [لا، معناها وشروط عطفها]:

وأما "لا" فيعطف بها بشروط: أفراد معطوفها<sup>3</sup>، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا؛ كـ"هذا زيد لا عمرو"، و"اضرب زيدا لا عمرا"، أو نداء؛ خلافا لابن سعدان<sup>4</sup>؛ نحو: "يا ابن أخي لا ابن عمي" وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على

= النفي والنهي ناقلة حكم ما قبلها لما بعدها؛ فقولك: "ما زيد قائم بل عمرو" معناها -عند الجمهور: انتفاء القيام عن زيد، والحكم بثبوت القيام لعمرو. ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم؛ ويحتمل هذا الكلام عند المبرد معنيين؛ أحدهما: ما حكيناه عن الجمهور، والثاني: أن يكون زيد المذكور قبل "بل" غير محكوم عليه بشيء؛ لا بانتفاء القاسم، ولا بثبوت؛ وعمرو المذكور بعد "بل" محكوم عليه بانتفاء القيام عنه؛ الذي كان حكم ما قبل "بل"، وقد بين ذلك المؤلف.

مغني اللبيب: 152، والتصريح: 148، المقتضب: 1/ 12 و 4/ 298.

1 مرت ترجمته.

2 قال بعضهم: إن مثل هذا الاستعمال، لم يسمع عن العرب؛ لأنه يلزم -عليه- أن "ما" لا تعمل في -قائما- شيئا؛ لأن شرط عملها بقاء النفي، في المعمول، وقد انتقل عنه؛ وقد رد نحاة آخرون: بأن الانتقاض، جاء بعد مضي العمل، فلا يضر.

انظر التصريح: 2/ 148، وحاشية الصبان: 3/ 112-113.

3 أي: ولو تأويلا؛ فيجوز أن يقال: قلت: محمد قائم لا قاعد. ولا يعطف بما جملة لا محل لها من الإعراب. ويشترط في المفرد؛ ألا يكون صالحا؛ لأن يكون صفة لموصوف مذكور، أو يكون خبرا، أو حالا؛ فإن صلح لشيء من ذلك؛ كانت "لا" للنفي المحض، وليست عاطفة، ووجب تكرارها؛ نحو قوله تعالى: {لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ} محمد لا كاتب، ولا شاعر؛ كما يشترط ألا تقتزن بعاطف، وإلا كان العطف به؛ وهي لإفادة نفي ما قبلها؛ نحو: جاء محمد لا بل علي.

مغني اللبيب: 318، الجنى الداني: 294، ورصف المباني: 275.

4 هو أبو جعفر؛ محمد بن سعدان الضرير، كان من النحاة الكوفيين الموثوق بهم؛ عالما بالعربي والقراءة، وقد أخذها عن أهل مكة والمدينة وغيرهما، وكان يقرأ بقراءة حمزة، وصنف كتابا في النحو والقراءات؛ له ولد اسمه إبراهيم، كان من أهل العلم والفضل. مات ابن سعدان يوم الأضحى سنة: 231هـ.

بغية الوعاة: 1/ 111.

(348/3)

---

الآخر، نص عليه السهيلي<sup>1</sup>؛ وهو حق؛ فلا يجوز "جاءني رجل لا زيد"، ويجوز "جاءني رجل لا امرأة".

وقال الزجاجي<sup>2</sup>: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ؛ فلا يجوز "جاءني زيد لا عمرو" ويرده قوله<sup>4</sup>: [الطويل]

424- عقاب تنوفي لا عقاب القواعل<sup>5</sup>

---

1 هو: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، وقد مرت ترجمته.

2 هو: عبد الرحمن بن إسحاق، وقد مرت ترجمته.

3 وحجته: أن العامل يقدر بعد العاطف، ولا يصح أن يقال: لا جاء عمرو إلا على

سبيل الدعاء. حروف المعاني: 71.



4 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

كان دثارا حلقت بلبونه

وهو من شواهد: التصريح: 150/2، والأشموقي: 427/2/837، والعيني: 4/

154، والخزانة: 471/4، والخصائص: 191/3، والمغني: 318/439.

المفردات الغريبة: دثار: اسم رجل كان راعيا لامرئ القيس. حلقت: ذهبت وارتفعت.

بلبونه: اللبون: الإبل ذوات اللبن. عقاب: طائر معروف من الطيور الكواسر. تنوفي:

اسم موضع مرتفع في جبال طيء، أغير على إبل امرئ القيس من ناحيته. القواعل:

موضع دون تنوفي.

المعنى: كأن هذا الراعي -حين أغار عليه الأعداء وشردت إبله بعيدا- طارت بها

عقبان ذلك الجبل العظيم، وارتفعت بها فوقه؛ فهو لا يستطيع ردها، ولا الوصول إليها،

لا عقبان هذا الجبل الصغير.

الإعراب: كأن: حرف مشبه بالفعل. دثارا: اسم "كأن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة

الظاهرة. حلقت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "بلبونه": متعلق بقوله:

"حلقت"، و"لبون" مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. عقاب: فاعل "حلقت"

مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. =

(349/3)

[جواز العطف على الظاهر والضمير]:

فصل: يعطف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط؛

كـ"مقام زيد وعمرو" و"إياك والأسد"؛ ونحو: {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} 1.

[لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد توكيده]:

ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده

بضمير منفصل 2؛ نحو: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ} 3، أو وجود فاصل؛ أي

= تنوفي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر؛ وجملة

"حلقت": في محل رفع خبر "كأن".

لها: حرف عطف، لا محل له من الإعراب.

عقاب: معطوف على عقاب الأول، وهو مضاف.  
القواعل: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.  
موطن الشاهد: "لا".

وجه الاستشهاد: عطف "لا" لـ "عقاب القواعل" على "عقاب تنوفى" والمعطوف عليه  
معمول لفعل ماضٍ "حلقت"؛ وفي هذا رد على الزجاجي الذي يمنع ذلك؛ حيث يشترط  
أن يكون المعطوف عليه بـ "لا" غير معمول للفعل الماضي.  
77 1 سورة المرسلات، الآية: 38.

موطن الشاهد: {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} .

وجه الاستشهاد: عطف "الأولين" بالواو على الضمير المتصل الواقع في محل نصب  
مفعولا به لـ "جمعنا"؛ وهو "كم"؛ وحكم هذا العطف الجواز اتفاقا.  
2 قيل في سبب ذلك: إن المتصل المرفوع؛ كالجزم من عامله المتصل به لفظا ومعنى؛  
فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكلمة؛ فإذا أكد دل على انفصاله فحصل له  
نوع استقلال.

هذا، ومثل توكيد الضمير المرفوع -توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل- توكيده توكيدا  
معنويا؛ بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي؛ التي مرت في باب التوكيد؛ ومن ذلك قول  
الشاعر:

ذعرتهم أجمعون ومن يليكم ... برؤيتنا وكنا الظافرينا  
فقلوه "ومن يليكم": معطوف على تاء المخاطبين في قوله: "ذعرتهم"؛ وهذه "التاء" نائب  
فاعل؛ لأنها، قد أكدت بقوله: "أجمعون".  
21 3 سورة الأنبياء، الآية: 54. =

(350/3)

---

فاصل كان بين المتبوع والتابع؛ نحو: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} 1، أو فصل بـ "لا" بين  
العاطف والمعطوف؛ نحو {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} 2، وقد اجتمع الفصلا في نحو: {مَا لَمْ  
تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} 3، ويضعف بدون ذلك، كـ "مررت بردل سواء والعدم" 4؛ أي:  
مستو هو والعدم، وهو فاشٍ في الشعر، كقوله 5: [الكامل]  
425- ما لم يكن وأب له لينا لا 6

---

= موطن الشاهد: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ} .

وجه الاستشهاد: عطف "آباؤكم" على الضمير المتصل الواقع في محل رفع اسم "كان" بعد أن أكد الضمير المتصل "التاء" بالضمير المنفصل "أنتم".

1 13 سورة الرعد، الآية: 23.

موطن الشاهد: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} .

وجه الاستشهاد: عطف "من صلح" بالواو على الضمير المتصل الواو؛ الواقع في محل رفع فاعل لفعل "يدخلونها" بعد أن فصل بين المتعاطفين بضمير النصب "ها".

2 6 سورة الأنعام، الآية: 148.

موطن الشاهد: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} .

وجه الاستشهاد: عطف "آباؤنا" على "نا" المتصلة بفعل أشرك، بالواو، وفصل بين العاطف والمعطوف بـ"لا" كما هو واضح: "ولا آباؤنا".

3 6 سورة الأنعام، الآية: 91.

وجه الاستشهاد: {مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} .

موطن الشاهد: عطف "آباؤكم" بالواو على الضمير المتصل بفعل تعلم؛ وهو "الواو" بعد أن فصل بين المتعاطفين بالتوكيد "أنتم"؛ وفصل بين العاطف "الواو"، والمعطوف "آباؤكم" بـ"لا".

4 هذه عبارة مأثورة عن العرب، فقد رفع "العدم" بالعطف على الضمير المستتر في "سواء"؛ لأنه مؤول بالمشتق فيتحمل الضمير؛ وليس بينهما فاصل.

5 القائل: هو جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.

6 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت يهجو فيه الشاعر الأخطل التغلبي وقومه؛ وصدر قوله:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه

وهو من شواهد: التصريح: 151 / 2، والأشموني: 429 / 2 / 840، والعبني: =

(351/3)

---

[العطف على الضمير المخفوض]:

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو

---

= 4/ 160، والإنصاف: 2/ 476، والمقرب: 50، والجمع: 2/ 138، والدرر: 2/ 181 والكامل للمبرد "الخيرية": 1/ 119، 2/ 39، وديوان جرير: 451.

المفردات الغريبة: رجا: أمل؛ من الرجاء، وهو الأمل في الحصول على الشيء. سفاهة رأيه: ضعف رأيه وفساده.

المعنى: أن الأخطل يرجو ويتمنى -لخفته وضعف رأيه وعدم حصافته- ما لا يمكن أن يناله هو وأبوه من الآمال والأحلام.

الإعراب: رجا: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. الأخطل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. "من سفاهة": متعلق بـ"رجا"، وسفاهة مضاف.

رأيه: مضاف إليه، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. ما: نكرة بمعنى شيء؛ أو اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعولا به لـ"رجا" لم: حرف نفي وجزم وقلب.

يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون؛ واسمه: ضمير مستتر جوازا؛

تقديره: هو، يعود إلى الأخطل. وأب: الواو عاطفة، أب: اسم معطوف على الضمير

المستتر في "يكن" والعائد إلى الأخطل. "له": متعلق بمحذوف صفة لـ"أب". لينالا: اللام

لام الجحود، لا محل له من الإعراب. ينالا: فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا

بعد لام الجحود؛ وعلامة نصبه حذف النون؛ والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل؛

وجملة "ينالا": صلة للموصول الحرفي، لا محل لها؛ والمصدر المؤول من "أن وما بعدها":

مجرور باللام؛ و"الجار والمجرور": متعلق بخبر يكن؛ وجملة "يكن واسمها وخبرها": في محل

نصب صفة لـ"ما" إذا عددناها نكرة تامة بمعنى شيء؛ وصلة للموصول إذا عددناها اسما

موصولا بمعنى الذي؛ وعلى هذا التقدير: فالعائد إلى الاسم الموصول محذوف؛ وتقديره:

رجا الأخطل شيئا لم يكن هو وأبوه لينالاه.

موطن الشاهد: "يكن وأب له".

وجه الاستشهاد: عطف "أب" بالواو على الضمير المرفوع المستتر في "يكن" -على

رأي الكوفيين- والبصريون لا يميزون ذلك، ويشترطون تأكيده؛ فلو جاء بالكلام على

ما التزمه البصريون؛ لقال: ما لم يكن هو وأب له؛ أو لفصل بين المعطوف والمعطوف

عليه بشيء؛ ومثل هذا الشاهد السابق قول الراعي النميري:

فلما لحقنا والجياد عشية ... دعوا يا لكلب واعتزينا لعامر

انظر الدرر اللوامع: 2/ 191.

اسما؛ نحو: {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ} 1، {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} 2 وليس بلازم،  
وفقا ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن 3 وغيرهما:  
"تساءلون به والأرحام" 4، وحكاية قطرب 5 "ما فيها غيره....."

#### 1 41 سورة فصلت، الآية: 11.

موطن الشاهد {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ} .

وجه الاستشهاد: عطف "للأرض" على "الهاء" في "لها" المجرورة باللام، وأعيدت الأم مع  
المعطوف؛ وحكم إعادة الخافض؛ الجواز مع الكثرة.

#### 2 2 سورة البقرة، الآية: 133.

موطن الشاهد: {نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "آباءك" معطوفا على الكاف المخفوضة بإضافة "إله" إليها،  
وأعيد المضاف؛ وهو "إله" مع المعطوف؛ وأعيد الخافض في هذه الآية والتي قبلها؛ لأن  
الضمير المخفوض؛ كالتنوين في شدة اللزوم - كما قال الحوفي - وكما لا يعطف على  
التنوين؛ لشدة لزومه؛ لا يعطف على ما أشبهه. التصريح: 151 / 2.

3 عبد الله بن عباس، والحسن البصري؛ وقد مرت ترجمتهما.

#### 4 4 سورة النساء، الآية: 1.

أوجه القراءات: قرأ ابن عباس، والحسن البصري، وحمزة: "والأرحام"، بالجر عطفا على  
الضمير المتصل الواقع في محل جر بالباء في قوله تعالى: {تَسَاءَلُونَ بِهِ} .  
وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: "تَسَاءَلُونَ بِهِ"، وقرأ ابن مسعود:  
"تسألون". البحر المحيط: 157 / 3، والتيسير: 93، والحجة: 188.  
موطن الشاهد: {تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ} .

وجه الاستشهاد: جر "الأرحام" وعطفه على الضمير المجرور بالياء - على هذه القراءة -  
من دون إعادة الجار؛ لأن التقدير: تساءلون به وبالأرحام؛ فدل ذلك على أنه يجوز  
إعادة الجار، وعدم إعادته.

5 هو أبو علي، محمد بن المستنير البصري النحوي، لازم سيبويه، وأخذ عنه كثيرا، وكان  
يدلج إليه، فإذا خرج سيبويه سحرا رآه على بابه، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل؛  
فلقب به؛ والقطرب: دويبة تسعى طول الليل لا تفتقر.

وقد أخذ كذلك، عن عيسى بن عمر، وجماعة من علماء البصرة؛ له مصنفات كثيرة؛  
منها: الاشتقاق، والأضداد، ومعاني القرآن، والعلل في النحو، وغير ذلك. مات سنة

البلغة: 247، إنباه الرواة: 219 / 3، بغية الوعاة: 242 / 1، الفهرست: 52،  
الأعلام: 315 / 7.

(353/3)

..... وفرسه"1، قيل: ومنه {وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ  
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} 2 إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر3، وقد عطف  
عليه {كُفِّرَ} ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته4.  
[عطف الفعل على الفعل]:  
ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما؛ سواء اتحد نوعاهما؛ نحو:

1 هذه قولة لبعض العرب؛ وقد جرت "فرسه" بالعطف على الهاء المجرورة بإضافة "غير"  
إليها، من غير إعادة الجار، وهو المضاف.

2 سورة البقرة، الآية: 217.

موطن الشاهد: {كُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ}.

وجه الاستشهاد: عطف "المسجد" على "الهاء" المجرور محلا بالباء، من غير إعادة  
الخافض؛ لأنه لو أعيد؛ لقليل: وبالمسجد؛ وذكر صاحب التصريح: "وقال في المغني:  
والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف؛ ومجموع  
"الجار والمجرور" عطف على "به".

انظر التصريح: 152 / 2.

3 أي: وهو "صد"؛ لأنه متعلق به.

4 وذلك، لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ فلو عطف "المسجد" على  
"سبيل"؛ لكان من جملة معمولات "صد"؛ لأن المعطوف على معمول المصدر، من جملة  
معمولاته؛ وفي العطف على الضمير المخفوض، يقول الناظم:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعل

وليس عندي لازما إذ قد أتى ... في النثر والنظم الصحيح مثبتا

والمعنى: أن عود الخافض - عند العطف، على الضمير - أمر لازم عند النحاة؛ ولكنه

ليس بلازم، عند ابن مالك؛ لأن عدم إعادته، قد ورد مثبتا في النظم، وفي النثر معا.

هذا، وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار، بقول

الشاعر:

فاليوم قربت تمجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب  
حيث عطف "الأيام" على الضمير المخاطب المتصل في قوله: "بك"، من غير إعادة  
"الجار" مع المعطوف؛ لأنه لو أعاد؛ لقال: فما بك وبالأيام؛ والأمثلة على هذا كثيرة.  
انظر التصريح: 2/ 152، والمغني: 700، وحاشية الصبان: 3/ 114-115.

(354/3)

{لُنْحِي بِهِ بِلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيهِ} 1؛ ونحو: {وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا  
يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ} 2، أم اختلفا؛ نحو: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} 3؛  
ونحو: {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ  
وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا} 4 الآية.

[عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى]:

ويعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى 5؛ نحو: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا

1 25 سورة الفرقان، الآية: 49.

موطن الشاهد: {لُنْحِي بِهِ بِلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيهِ}.

وجه الاستشهاد: عطف فعل "نسقيه" على فعل "نحيي"؛ وكلاهما فعل مضارع منصوب؛  
وحكم هذا العطف الجواز باتفاق.

2 47 سورة محمد، الآية: 36.

موطن الشاهد: {وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ}.

وجه الاستشهاد: عطف "تتقوا" على "تؤمنوا"، و"يسألكم" على "يؤتكم"؛ من عطف  
الشرط على الشرط، والجواب على الجواب؛ وكلاهما فعل مضارع مجزوم؛ وحكم هذا  
العطف الجواز باتفاق.

3 11 سورة هود، الآية: 98.

موطن الشاهد: {يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ}.

وجه الاستشهاد: عطف فعل "أورد" على فعل "يقدم"؛ وأورد ماض، ولكنه مستقبل  
المعنى؛ لأنه بمعنى يورد؛ والثاني: مضارع؛ وحكم هذا العطف جائز باتفاق.

4 25 سورة الفرقان، الآية: 10.

موطن الشاهد: {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا} .

وجه الاستشهاد: عطف "يجعل" وهو مضارع مجزوم على "جعل" الماضي؛ لأنه في محل جزم؛ وهو مستقبل بسبب دخول أداة الشرط عليه؛ التي تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط وجوابه مستقبلا، وحكم العطف -هنا- جائز باتفاق.

هذا، ويلاحظ -هنا: أن المصنف مثل للماضي والمضارع ولم يمثل للأمر؛ وذلك لأن فعل الأمر بدون فاعله، لا يكون معطوفا، ولا معطوفا عليه -على الصحيح-؛ لأنه لا يفارق فاعله لا لفظا، ولا تقديرا. ويعرف عطف الفعل وحده على آخر كذلك؛ إذا نصب الفعلان، أو جزما بغير تكرار الناصب، أو الجازم. أما في حالة الرفع في المضارعين؛ فيجوز أن يكون من عطف المفرد، أو الجملة؛ والقربة هي التي توضح المراد. ضياء السالك: 3/ 196.

5 هو الاسم المشتق العامل؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة والمصدر الصريح أيضا، واسم الفعل في بعض أحواله.

(355/3)

---

فَأَثَرُنَ {1؛ ونحو: {صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنَ} 2؛ ويجوز العكس كقوله 3: [الرجز] 426- أم صبي قد حبا أو دارج 4

---

1 100 سورة العاديات، الآية: 3، والآية 4.

موطن الشاهد: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَ} .

وجه الاستشهاد: عطف "أثرن" وهو فعل ماض على "المغيرات"؛ وهو اسم فاعل مشبه للفعل؛ لأنه في تأويل الفعل؛ والتقدير: واللائي أغرن؛ وقيل: إن "أثرن" لا محل لها؛ لأنها معطوفة على صلة أل؛ وهو الرأي الأرجح.

2 67 سورة الملك، الآية: 19.

موطن الشاهد: {صَافَاتٍ وَيَقْبِضُنَ} .

وجه الاستشهاد: عطف فعل "يقبضن" على "صافات"؛ وهو اسم فاعل؛ لأنه في معنى "يصففن"؛ ومعنى صافات: ناشرات أجنحتهن في الجو؛ ومعنى يقبضن: يضممن الأجنحة إلى الأجسام.



3 القائل هو: جندب بن عمرو؛ ولم أعثر له على ترجمة وافية.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، يذكر فيه امرأة الشماخ بن ضرار الغطفاني الشاعر المعروف؛ وصدره قوله:

يا رب بيضاء من العواهج

وهو من شواهد: التصريح: 152 / 2، والأشموني: 430 / 2 / 844.

المفردات الغريبة: العواهج: جمع عوهج؛ وهي في الأصل: الطويلة العنق من الطباء والنوق والنعام؛ والمراد هنا: المرأة التامة الخلق. حبا: زحف ومشى على عجزه. دارج: اسم فاعل، من درج الصبي إذا مشى هينا متقارب الخطو.

المعنى: يريد الشاعر امرأة تامة الخلق، تشبه الطباء في طول عنقها، ولا يكون معها غير صبي يحبو، أو قريب عهد بالمشي لا يكاد يدرك، حتى لا ينم عن اتصاله بها.

الإعراب: يا: للتنبيه. رب: حرف جر شبيه بالزائد. بيضاء: اسم مجرور لفظا بـ"رب" وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف، في محل رفع مبتدأ. "من العواهج": متعلق بمحذوف صفة لـ"بيضاء". أم: بالجر بدل أو عطف بيان على "بيضاء" باعتبار اللفظ؛ وبالرفع باعتبار المحل؛ أو خبر لمبتدأ محذوف، أم: مضاف. صبي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. قد: حرف تحقيق، لا محل له من الإعراب. حبا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، يعود إلى "صبي"؛ وجملة "حبا": في محل جر صفة لـ"صبي". أو: حرف عطف. دارج: معطوف على =

(356/3)

---

وجعل منه الناظم: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ} 1 وقدر الزمخشري عطف "مخرج" على "فالق" 2.

---

= "حبا"؛ لتأويله بـ"درج"؛ مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأن محل المعطوف عليه "حبا" جر؛ لكونه - كما علمنا - صفة لـ"صبي"؛ وفي هذا شيء من التساهل؛ لأن الذي هو في محل جر، إنما هو الفعل وفاعله معا، وليس للفعل وحده محل.

موطن الشاهد: "دارج". وجه الاستشهاد: عطف الاسم المشبه للفعل "دارج" على الفعل "حبا"؛ وفي هذا تساهل - كما أسلفنا -؛ لأن المعطوف عليه: محل جملة "حبا"؛

لأنها صفة للنكرة؛ فهو من العطف على الجملة؛ لا على الفعل.

وقيل: إن قبل هذا الرجز:

يا ليتني علقت غير حارج ... قبل الصباح ذات خلق بارج

فيكون قوله: "أم صبي" بدلا أو عطف بيان من "ذات خلق بارج" ومعنى غير حارج:

غير آثم، ولا واقع في الحرج. وبارج: حسن وجميل.

انظر ضياء السالك: 3 / 197.

1 سورة الأنعام، الآية: 95.

موطن الشاهد: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ} .

وجه الاستشهاد: استشهد المؤلف بهذه الآية على عطف اسم الفاعل "مخرج" على

الفعل "يخرج" -تبعا لابن مالك-؛ ويرى الزمخشري: أن "مخرج" معطوف على "فالق"؛

فيكون من عطف الاسم على الاسم؛ ولكل منهما مرجحان، فمرجح الأول: سلامته

من الفصل بين المتعاطفين بجملة، وذكر الشيء ومقابله؛ ومرجح الثاني: عدم التأويل،

والتوافق بين نوعي المتعاطفين. التصريح: 2 / 153.

2 فيكون من عطف الاسم على الاسم.

هذا، ويجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها؛ كما يجوز عطف الجملة الفعلية على

مثليها؛ بشرط اتفاقهما خبرا أو إنشاء. ويمتنع إن اختلفا في ذلك على الصحيح. أما

عطف الاسمية على الفعلية، والعكس؛ فجائز على الراجح. ومن الحكم المأثورة:

"للباطل جولة ثم يضمحل"؛ فالجملة المضارعة معطوفة على الجملة الاسمية قبلها. وقد

تعطف الجملة على المفرد، أو العكس؛ إذا كانت الجملة في الحالتين مؤولة بالمفرد؛ كأن

تكون نعنا، أو خبرا، أو حالا؛ كقوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا

أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} ؛ أي: أو قائلين. وقوله تعالى: {وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ

قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا} ؛ فقاعدا معطوف على قوله "لجنبه".

(357/3)

[ما تختص به الفاء والواو] :

فصل: تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفيهما لدليل<sup>1</sup>؛ مثاله في الفاء: {أَنْ

اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ} 2؛ أي: فضرب فانبجست، وهذا الفعل المحذوف

معطوف على "أوحينا"؛ ومثاله في الواو قوله3: [الطويل]

1 وتشاركهما في ذلك "أم" المتصلة؛ كقول الشاعر:

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلابها  
والتقدير: أرشد طلابها أم غي؟ فحذف أم ومعطوفها؛ لانفهام ذلك من همزة الاستفهام.  
وقيل: إن الهمزة للتصديق؛ فلا تحتاج لمعادل.  
ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضا:

وقال صحابي قد غبت وختني ... غبت فما أدري أشكلكم شكلي

وتقدير الكلام: فما أدري أشكلكم شكلي أم غيره؟

وإنما اقتصر المؤلف -هنا- على ذكر الواو والفاء -كما اقتصر ابن مالك في الألفية  
عليهما-؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرها.

التصريح: 2 / 154.

2 7 سورة الأعراف، الآية: 160.

موطن الشاهد: {فَانْبَجَسْتُ}

وجه الاستشهاد: عطف "فانبجست" على "ضرب" المحذوف؛ والتقدير: فضرب  
فانبجست؛ والفعل المحذوف "ضرب": معطوف على "أوحينا" من قوله تعالى في سورة  
الأعراف: {وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ}  
؛ وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فاء الفصيحة. التصريح: 2 / 153.

3 هو: النابغة الذبياني، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا بيت من قصيدة للنابغة، يرثي فيها أبا حيدر النعمان بن  
الحارث بن أبي شمر الغساني. وهو من شواهد: التصريح: 2 / 153، والأشموقي: 844/  
2 / 430، والعيني: 4 / 167، وديوان النابغة الذبياني: 62.

المعنى: لم يكن بيني وبين ما كنت أرجو وأطمع فيه، من خير ونعمة، إلا مدة قليلة؛ لو  
سلم النعمان، وجاء إلينا؛ ولكن القدر كان له بالمرصاد؛ فذهبت آمالي.

الإعراب: ما: نافية، لا محل لها من الإعراب. كان: فعل ماض ناقص. "بين": متعلق

بمحذوف خبر "كان" تقدم على اسمه، وهو مضاف. الخير: مضاف إليه مجرور. لو:

حرف شرط غير جازم. جاء: فعل ماض مبني على الفتح. سالما: حال =

أي: بين الخير وبينى؛ وقولهم: "راكب الناقة طليحان"؛ أي: والناقة.  
وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله<sup>1</sup>؛ مرفوعا كان؛ نحو؛ {اسْكُنْ  
أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} 2؛ أي: وليسكن زوجك، أو منصوبا؛ نحو: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ  
وَالْإِيمَانَ} 3؛ أي: وألفوا الإيمان، أو مجرورا، نحو: "ما كل سوداء قمر ولا بيضاء  
شحمة"؛ أي، ولا كل بيضاء.  
وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول: رفع

---

= منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ تقدم على صاحبه "أبو حجر". أبو: فاعل  
جاء مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. حجر: مضاف  
إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة؛ وجواب "لو" محذوف؛ لدلالة سياق الكلام  
عليه؛ وجملة "لو وفعلها وجوابها": اعتراضية، لا محل لها؛ لاعتراضها بين خبر كان  
واسمها. إلا: أداة حصر، لا محل لها من الإعراب. ليال: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. قلائل: صفة لـ"ليال"  
مرفوعة، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.  
موطن الشاهد: "وبيني".

وجه الاستشهاد: حذف "الواو" ومعطوفها وهو "وبيني"؛ لأن التقدير: بين الخير وبينى؛  
كما ذكر المصنف، والدليل على ذلك: أن "بين" يجب أن تضاف إلى متعدد، كما  
أسلفنا.

1 انظر هذا الموضوع في مباحث المفعول معه.

2 سورة البقرة، الآية: 35.

موطن الشاهد: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "زوجك" فاعلا لفعل محذوف، معطوف على "سكن"؛ والتقدير:  
اسكن أنت ولتسكن زوجك؛ فهو من عطف الأمر على الأمر؛ وحكم هذا العطف  
الجواز باتفاق.

3 59 سورة الحشر، الآية: 9.

موطن الشاهد: {تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "الإيمان" مفعولا به؛ لفعل محذوف، معطوف على تبوءوا؛  
والتقدير: تبوءوا الدار وألفوا الإيمان؛ فهو من عطف جملة على جملة؛ وحكم هذا  
العطف الجواز.

فعل الأمر للاسم الظاهر<sup>1</sup>؛ وفي الثاني: كون الإيمان متبوعاً، وإنما يتبوع المنزل<sup>2</sup>؛ وفي الثالث: العطف على معمولي عاملين<sup>3</sup>؛ ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

[جواز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو]:

ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو<sup>4</sup>؛ فالأول كقول بعضهم: "وبك وأهلاً وسهلاً"، جواباً لمن قال له: مرحباً، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً<sup>5</sup>، والثاني؛ نحو: {أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا} <sup>6</sup>؛ أي: أهملكم فنضرب، ونحو:

1 أي: لو جعل "وزوجك" معطوفاً على فاعل اسكن المستتر؛ لكان شريكه في عامله؛ والأمر لا يرفع الظاهر.

2 أي: لو جعل "الإيمان" معطوفاً على "الدار"؛ لكان معمولاً لتبوءوا؛ والتبوء؛ معناه: التهيؤ. وقيل: إنه يقال: تبوأ فلان الدار، إذا لزمها، وعلى هذا يصح العطف، ولا يحتاج إلى تقدير عامل.

3 ذلك؛ لأن "سوداء": معمول لـ"كل"، و"قمرة" معمول "ما" فلو عطف بيبضاء على سوداء، وشحمة على قمرة؛ لزم ذلك المخذور، وهو غير جائز على الأصح عند الجمهور. التصريح: 2/ 154.

4 ومثلها "أم" المتصلة، وذلك عند أمن اللبس في الجميع.

5 الجار والمجرور وهو "بك" متعلقان بكلمة "مرحباً" المحذوفة "وأهلاً" الواو عاطفة، و"أهلاً" معطوف على مرحباً المحذوفة؛ عطف مفرد على مفرد؛ فالمعطوف عليه محذوف؛ وهو محل الشاهد، و"سهلاً" معطوف على مرحباً المحذوفة؛ فالمعطوف عليه محذوف. وسيبويه يجعل "مرحباً" و"أهلاً" منصوبين على المصدر. ونظير هذه العبارة قول القائل: "وعليكم السلام"؛ جواباً لمن قال: "السلام عليكم"، فالواو في الجواب؛ لعطف كلام المتكلم المجيب، على كلام المخاطب؛ مثلها في العبارة السابقة.

التصريح: 2/ 155، كتاب سيبويه: 1/ 295.

6 43 سورة الزخرف، الآية: 5.

موطن الشاهد: {أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا} .

وجه الاستشهاد: عطف جملة "نضرب" على جملة محذوفة؛ والتقدير: أهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا؟.

(360/3)

{أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ} 1؛ أي: أعموا فلم يروا.

1 34 سورة سبأ، الآية: 9.

موطن الشاهد: {أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ} .

وجه الاستشهاد: عطف كل من جملي "نضرب"، و"لم يروا" بالفاء على جملة محذوفة بينها وبين الهمزة؛ لأن المعطوف عليه بالفاء خاص بالجملة؛ والهمزة في الموضعين في موضعها الأصلي؛ وهذا رأي الزمخشري ومن تبعه، واختاره المصنف. غير أن سيبويه والجمهور، يرون: أن الهمزة قدمت من تأخير؛ تنبيهها على أصالتها في التصدير؛ ومحلها الأصلي بعد الفاء؛ والأصل: فأنضرب، فألم يروا. والأول أرجح.

ومثال الحذف مع بقاء "أم" المتصلة، قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ}؛ فالتقدير: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره؟ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة... وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم بقوله:

"وحذف متبوع بدا هنا استبح".

والمعنى: أي استبح حذف معطوف عليه ظهر، وذكر في هذا الموضع، وهو العطف بالواو والفاء وأم.

انظر التصريح: 154-155/2.

حاشية الصبان: 117/3.

فوائد وملحقات: أ- لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وما ورد من ذلك؛ فهو شاذ يقتصر فيه على المسموع؛ ومنه قول الأحموس:

ألا يا نخلة من ذات عرق... عليك ورحمة الله السلام

ب- يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف، أو جار ومجرور؛ ومنه قوله تعالى:

{وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا} ، ولا يجوز بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية.

ج- الأصل في عطف النسق: المغايرة بين المتعاطفين، فلا يصح عطف الشيء على

نفسه. وأجاز بعضهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغي، أو لقصد التفسير والتوضيح، ومنه قول الشاعر:

وألفى قولها كذبا ومينا

انظر ضياء السالك: 201 / 3.

(361/3)

### باب عطف النسق

...

إلى مضاف لما قارئها؛ كقوله 1: [الطويل]

383- فنعم ابن أخت القوم غير مكذب 2

1 القائل: هو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم؛ وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: البيت من كلمة يمدح فيها أبو طالب النبي صلى الله عليه وسلم، ويعاتب قريشا على ما كان منها، وهذا البيت يذكر فيه زهير بن أبي أمية -وهو ابن أخته عاتكة- يذكره بالخير؛ لأنه كان أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لتقاطع آل النبي في حديث معروف.

وما ذكره المصنف صدر بيت وعجزه قوله:

زهير حساما مفردا من حمائل

والبيت من شواهد: التصريح: 2 / 95، والأشعوني: 739 / 2 / 371، والسيرة: 176، وتاريخ ابن كثير: 3 / 56، والعيني: 4 / 15، والهمع: 2 / 85، والدرر: 2 / 109، وديوان أبي طالب: الورقة: 3.

المفردات الغريبة: حسام، الحسام: السيف القاطع سمي بذلك؛ لأنه يحسم الخلاف بين الناس، حمائل: جمع حمالة، وهي علاقة السيف.

المعنى: يمدح أبو طالب زهيراً ابن أخته بأنه صادق المودة، مخلص لرحمه، لا ينسب إلى الكذب، وهو ماضي العزيمة نسيج وحده، كالسيف الذي يفرد عن حمائله؛ وزهير هذا هو ابن أمية بن عاتكة بنت عبد المطلب؛ أخت أبي طالب، وعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زهير أحد الرجال الذين اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بني هاشم، وعلقوها في الكعبة؛ ليلجئوهم إلى حمل النبي على ترك

دعوته.

الإعراب: نعم: فعل ماضٍ جامد، دال على إنشاء المدح مبني على الفتح. ابن: فاعل  
نعم مرفوع، وهو مضاف. أخت: مضاف إليه، وهو مضاف. القوم: مضاف إليه. غير:  
حال من فاعل نعم، وهو مضاف. مكذب: مضاف إليه؛ وجملة "نعم وفاعله": في محل  
رفع خبر مقدم. زهير: مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر، ويجوز أن نعرب "زهير": خبراً لمبتدأ  
محذوف وجوبا والتقدير: هو زهير. حساما -بالنصب- حال من زهير منصوب، وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة؛ خلافاً لرواية العيني بالرفع حيث أعربها صفة لزهير، وإن صحت  
هذه الرواية -بالرفع- لم يصح الإعراب؛ لأن زهيراً علم، فهو معرفة وحساما نكرة،  
ومعلوم أن المعرفة لا توصف بالنكرة، ولهذا تخرج رواية الرفع على أن "حسام": خبر  
لمبتدأ محذوف والتقدير: هو حسام. مفرداً: صفة لـ"حسام" منصوب. من: حرف جر.  
حمائل: اسم مجرور، وجره =

(241/3)

## هذا باب البديل<sup>1</sup>

[تعريف البديل]:

وهو<sup>2</sup>: "التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة".

[محتركات التعريف]:

فخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم.

وأما النسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم، كـ"جاء زيد لا عمرو" و"ما جاء زيد بل عمرو"، أو  
"لكن عمرو" أما الأول: فواضح<sup>3</sup>؛ لأن الحكم السابق منفي عنه؛ وأما

---

<sup>1</sup> هذه هي تسمية البصريين؛ لهذا النوع من التوابع، وأما الكوفيون، فيسمونه الترجمة  
والتبين؛ حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه؛ التكرير. التصريح: 1/

<sup>2</sup> البديل في اللغة العوض، وفي الاصطلاح ما ذكره المؤلف.

والغرض الذي يقصده المتكلم من الإتيان في كلامه بالبديل، بعد ذكره المبدل منه؛ هو  
إفادة تأكيد الحكم، وتقديره، بواسطة ذكر الاسم مقصوداً بالحكم، بعد أن يوطئ، ومهد



لذلك، بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله؛ ألا ترى أنك حين تقول: "سمعت أبا الأنوار محمدا"، أو تقول: "أعجبني الأستاذ علمه"، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصودا لك، بنسبة الحكم إليه، بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحا بنسبته، إلى الاسم الأول؛ فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين؛ وهذا هو السر في قولهم: "البديل في حكم تكرير العامل". وانظر حاشية الصبان: 3 / 123-124، والتصريح: 2 / 155، وأوضح المسالك: 3 / 399-400.

3 بيان ذلك: أن الحكم في المثال الأول؛ هو إثبات الجيء لزيد؛ وهذا الحكم منفي عن عمرو بواسطة لا.

### (362/3)

الآخران: فلأن الحكم السابق؛ هو نفي الجيء، والمقصود به: إنما هو الأول 1. النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله؛ فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود 2، وذلك كالمعطوف بالواو؛ نحو: "جاء زيد وعمرو"، و"ما جاء زيد ولا عمرو".

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان. النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف ببِل بعد الإثبات؛ نحو: "جاءني زيد بل عمرو".

وهذا أنواع خارج بقولنا: "بلا واسطة"، وسلم الحد بذلك للبديل. وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد، وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل.

[أقسام البديل]:

وأقسام البديل أربعة 3:

1 وذلك؛ لأن المعطوف ببِل والمعطوف ولكن بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم السابق؛ وأما الحكم المذكور؛ فالمقصود به: هو الأول؛ فقولك "ما جاء زيد بل عمرو"؛ معناه: أن عدم الجيء ثابت لزيد وأن عمرا ثبت له الجيء -عند غير المبرد- كما علمت مما تقدم؛ وكذلك شأن مثال لكن. التصريح: 2 / 155.

2 أي: وحده؛ لأن قوله: "هذا مقصود بالحكم" لا يمنع أن يكون غير المشار إليه مقصودا بالحكم أيضا؛ وأما عبارة "المقصود بالحكم"؛ فتدل على أنه مقصود بالحكم وحده، ولا يشاركه غيره.

انظر التصريح: 2/ 155.

3 زاد بعض النحاة نوعا خامسا؛ سماه: بدل الكل من البعض، واستدل بأمثلة متعددة من القرآن، والحديث، والشعر؛ ففي القرآن قوله تعالى: {فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا جَنَّاتٍ عَدْنٍ}؛ فجنات بدل "كل" من الجنة، وهي جمع، والجنة مفرد. ويؤيد ذلك: ما رواه البخاري، عن أنس، أن حارثة أصيب يوم بدر؛ فقالت =

(363/3)

---

الأول: بدل كل من كل؛ وهو بدل الشي مما هو طبق معناه؛ نحو: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ} 1؛ سماه الناظم البديل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} 2، فيمن قرأ بالجر؛ وإنما يطلق "كل" على ذي أجزاء؛ وذلك ممتنع هنا.

---

= أمه: إن يكن في الجنة صبت، فقال عليه الصلاة والسلام: "جنة واحدة؛ إنما جنات كثيرة" ...

ومن الشعر قول أحدهم:

كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحى ناقف حنظل  
"فاليوم" بدل من "غداة" مع أنه يشملها؛ وهي جزء منه. وسمرات: جمع سمرة؛ وهي: شجرة الطلح. ناقف. وجامع الحنظل تدمع عيناه؛ فلهذا شبه به وعيناه تدمعان.  
ومثله قول الآخر:

رحم الله أعظما دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات.

فإن "طلحة" بدل من قوله: "أعظما"؛ وطلحة كل؛ والأعظم: جمع عظم؛ وهو بعض طلحة.

المجم: 2/ 127، حاشية يس على التصريح: 2/ 155-156.

1 سورة الفاتحة، الآية: 6 والآية 7.

موطن الشاهد: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ} .

وجد الاستشهاد: وقوع "صراط" الثانية بدل كل من كل من "صراط" الأولى.

2 14 سورة إبراهيم، الآية: 1.

أوجه القراءات: قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن: "الله" بالرفع، وقرأ الجمهور: "الله" بالجر. إتحاف الفضلاء: 271، والتيسير: 134، وإملاء ما من به الرحمن: 2/

36.

موطن الشاهد: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ}.

وجه الاستشهاد: مجيء لفظ الجلالة "الله" بدلا مطابقا من "العزیز"؛ ولا يقال فيه بدل

كل من كل؛ لأن مسماه -تعالى- لا يقبل التجزئة. التصريح: 2/ 156.

فائدة: لا يحتاج البديل المطابق إلى رابط يربطه بالمتبوع؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة؛ التي هي نفس المبتدأ، في المعنى، لا تحتاج إلى رابط.

(364/3)

والثاني: بدل بعض من كل؛ وهو بدل الجزء من كله<sup>1</sup>؛ قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا، أو أكثر، كـ"أكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه".

ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه<sup>2</sup>؛ مذكور كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} 3، أو مقدر؛ كقوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} 4؛ أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال<sup>5</sup>؛ كـ"أعجبني زيد علمه؛ أو حسنه" و"سرق زيد ثوبه، أو فرسه".

1 ضابطه: أن يكون البديل جزءا حقيقيا من المبدل منه، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه، ولا يفسد المعنى بحذفه.

2 أي: ليربط البعض بـكله. ويجب في هذا الضمير؛ أن يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما؛ ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالمبدل مباشرة، أو بلفظ آخر له صلة بالمبدل؛ نحو: قابلت العائدين من القتال أربعة منهم.

وقد يغني عن الضمير في إفادة الربط: "أل" عند أمن اللبس؛ نحو: إذا رأيت والدك فقبله اليدا؛ أي: يده، و"إلا" في الاستثناء إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام؛ حيث يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء، أو الإتيان على البدلية؛ نحو: ما

نجح الطلاب إلا واحدا.

3 5 سورة المائدة، الآية: 71.

موطن الشاهد: {عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "كثير" بدلا من الواو الأولى في "عموا"؛ والواو الثانية في "صموا" عائدة على "كثير"؛ لأنه مقدم رتبة؛ والتقدير -والله أعلم: ثم عموا كثير منهم وصموا؛ وإنما قدر هذا التقدير؛ لأنه لو جعل "كثير" بدلا من الواوين معا؛ لزم توارد عاملين على معمول واحد. انظر تفصيل ذلك في التصريح: 2/ 156.

4 3 سورة آل عمران: الآية: 97.

موطن الشاهد: {لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} .

وجه الاستشهاد: وقوع "من استطاع" بدلا من "الناس"، بدل بعض من كل؛ والضمير العائد إلى المبدل منه مقدر كما بين المؤلف في المتن. التصريح: 2/ 157.

5 لتوضيح هذا التعريف، نقول: إن بدل الاشتمال، تابع يقصد به، تعيين وتوضيح أمر،

=

(365/3)

وأمره في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة، وقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} 1؛ ومثال المقدر قوله تعالى: {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ} 2؛ أي: النار فيه، وقيل: الأصل "ناره" ثم نابت أل عن الضمير. [البديل المباين وأقسامه]:

والرابع: البديل المباين 3؛ وهو ثلاثة أقسام 4؛ لأنه لا بد أن يكون مقصودا كما تقدم في الحد:

= في متبوعه؛ وهذا الأمر من الأمور العارضة الطارئة التي ليست جزءا أصيلا من المتبوع؛ ويشتمل على هذا الأمر، ويدل عليه "العامل" في المبدل منه، ولكن بطريق إجمالية؛ لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه. ويرى ابن مالك: أن المشتمل؛ هو المبدل منه. وذهب الفارسي: إلى أنه البديل، وما رآه المؤلف: من أن المشتمل؛ هو "العامل" جدير بالاتباع. وهذا الاشتمال، قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم والكرم والزهد، أو غير مكتسب؛ ولكنه ملازم لصاحبه؛ كالحسن، أو غير ملازم؛ كالكلام، وقد

يكون الاشتمال بطريق التبعية؛ كالثوب والفرس ...  
انظر التصريح: 2/ 157-158، وحاشية الصبان: 3/ 124-125، وضياء  
السالك: 3/ 206-207.

21 سورة البقرة، الآية: 217.

موطن الشاهد: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} .  
وجه الاستشهاد: وقوع "قتال" بدل اشتمال من "الشهر"؛ والرباط بينهما الهاء المجرورة  
محلا بـ"في"؛ وهي متصلة بما يتعلق بالبدل. التصريح: 2/ 158.

2 85 سورة البروج، الآية: 4.

موطن الشاهد: {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ} .  
وجه الاستشهاد: وقوع "النار" بدل اشتمال من "الأخدود"؛ واختلف في الرباط، فقيل:  
محذوف متصل بغير البدل؛ أي: النار فيه؛ وهو قول البصريين؛ وقيل: لا تقدير؛  
والأصل: ناره، ثم نابت أل عن الضمير، وهو قول الكوفيين. التصريح: 2/ 158.  
3 أي المغاير للمبدل منه.

4 لا بد من كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البدل هو المقصود بالحكم؛ وهذا النوع  
بأقسامه الثلاثة، لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع.

(366/3)

---

تم الأول إن لم يكن مقصودا البتة، ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط، أي: بدل  
عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم.  
وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده؛ فبدل نسيان؛ أي: بدل شيء ذكر  
نسيانا.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان<sup>1</sup>؛ والناظم وكثير من  
النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط.  
وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا؛ فبدل الإضراب، ويسمى أيضا بدل البداء<sup>2</sup>.  
وقول الناظم: "خذ نبلا مدى" يحتمل الثلاثة؛ وذلك باختلاف التقادير؛ وذلك لأن  
النبيل: اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مديّة؛ وهي السكين.  
فإذا كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى، فسبقه لسانه إلى النبيل؛ فبدل غلط.  
وإن كان أراد الأمر بأخذ النبيل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة؛ وأن الصواب الأمر بأخذ

المدى؛ فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المتروك؛ فبدل إضراب وبداء.  
والأحسن فيهن أن يؤتى ببل 3.

1 الجنان -بفتح الجيم: هو القلب.

2 البداء -بفتح الباء وبالدال المهملة: هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهراً؛ والمراد أن يظهر لك الصواب، بعد خفاء حاله عليك.

3 لنلا يتوهم: أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلا حاداً على ما بينه المصنف.  
توجيهات: أ- لا يلزم موافقة البدل لمبتوعه في التعريف والتنكير، فقد يكونان معرفتين؛  
كقوله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ}؛ بجر كلمة "الله" على أنها بدل من =

(367/3)

[إبدال الظاهر من الظاهر]:

فصل: يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم.

ولا يبدل المضمر من المضمر، ونحو: "قمت أنت" و"مررت بك أنت" تأكيد اتفاقاً؛  
وكذلك نحو: "رأيتك إياك" عند الكوفيين والناظم 1.

[لا يبدل مضمر من ظاهر]:

ولا يبدل مضمر من ظاهر؛ ونحو: "رأيت زيدا إياه" من وضع النحويين، وليس بمسموع.

= "العزير" وقد يكونان نكرتين؛ كقوله سبحانه وتعالى: {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا} وقد تبدل المعرفة من النكرة؛ نحو: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ} والعكس؛ كقوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}.

ب- أما الأفراد، والتذكير، وفروعهما؛ فإن كان بدل "كل" طابق مبتوعه فيها، ما لم يمنع مانع عن التثنية أو الجمع؛ كأن يكون أحدهما مصدراً، لا يثنى، ولا يجمع؛ كالمصدر الميمي في الآية السابقة؛ {مَفَازًا، حَدَائِقَ}، أو قصد التفصيل؛ كقول الشاعر:  
وكنيت كذي رجلين رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت

أما غيره من أنواع البدل؛ فلا يلزم موافقته فيها.

ج- إذا اجتمعت التوابع كلها أو عدد منها؛ قدم النعت، ويليه عطف البيان، فالتوكيد، فالبدل، فعطف النسق.

الأشموني: 2/ 438.

1 لأنه لا فرق -عندهم- في تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل؛ بين المرفوع وغيره. وذهب البصريون إلى أنه بدل؛ لما ثبت عن العرب -كما نقل عن سيبويه، وتلقاه من بعده بالقبول- أنك إذا أردت التوكيد، أتيت بالضمير المرفوع المنفصل؛ فتقول: جئت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت. فإذا أردت البدلية؛ وافقت بين التابع والمتبوع؛ فقلت: جئت أنت، ورأيتك إياك، ومررت به به؛ فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع، ويختلف في غيره. وذهب الكوفيون: إلى أن الضمير الثاني -في حالتي النصب والجر- توكيد للأول؛ كما هو في حالة الرفع، ولو كان موافقا له؛ نحو: رأيتك إياك، ومررت بك بك؛ وبهذا، أخذ ابن مالك.

انظر التصريح: 2/ 160-195.

وضياء السالك: 3/ 211.

(368/3)

[يجوز إبدال الظاهر من مضمير]:

ويجوز عكسه: مطلقا 1 إن كان الضمير لغائب؛ نحو: {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} 2 في أحد الأوجه 3؛ أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدل بعض؛ كـ "أعجبني وجهك" وقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ} 4، أو بدل اشتمال، كـ "أعجبني كلامك" وقول الشاعر 5: [الطويل]

1 المراد بالإطلاق في هذا الموضع: أن جميع أنواع البدل سواء.

2 21 سورة الأنبياء، الآية: 3.

موطن الشاهد: {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} .

وجه الاستشهاد: إبدال "الذين" من الواو في "أسروا" بدل كل من كل؛ وقيل: الذين فاعل أسروا، والواو: حرف دال على الجمع، لا ضمير -لغة أكلوني البراغيث- وقيل: الذين: مبتدأ مؤخر و {وَأَسْرُوا النَّجْوَى} : خبر مقدم.

التصريح: 2/ 160.

3 هو إبدال "الذين" من الواو في "أسروا" بدل كل من كل. وقيل "الذين": فاعل أسروا؛ والواو حرف دال على الجمع، لا ضمير؛ وهو لغة أكلوني البراغيث؛ وقيل: {الَّذِينَ ظَلَمُوا} : مبتدأ مؤخر، و {أَسْرُوا النَّجْوَى} : خبر مقدم؛ ومثال: بدل البعض: محمد أوثقته يديه؛ والاشتمال: علي استجدته عقله؛ والغلط: إبراهيم ضربته فرسه.

التصريح: 2/ 160.

33 4 سورة الأحزاب، الآية: 21.

موطن الشاهد: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ  
الْآخِرَ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "من" الموصولة المجرورة باللام في "لمن" بدلا من ضمير "لكم"، وأعيدت اللام مع البديل للفصل والتوكيد؛ وهذه الإعادة جائزة لا واجبة؛ والجر بها لا باللام الأولى ولا بأخرى مقدرة على الأصح. وزعم الأخفش: أنه بدل كل من كلج ونظير هذه الآية في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول الراجز:  
أوعدي بالسجن والأداهم ... رجلي فرجلي شنة المناسم  
فإن قوله: "رجلي" بدل بعض من كل؛ والمبدل منه: هو ياء المتكلم الواقعة مفعولا به، في قوله: "أوعدي".

التصريح: 2/ 160، والأشعري: 2/ 439.

5 الشاعر: هو النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله، وقيل: حسان بن قيس، وقيل: غير

=

(369/3)

428- بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا

أو بدل كل مفيد للإحاطة؛ نحو: {تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} 1 ويمتنع إن

= ذلك، يكنى أبا ليلي؛ شاعر مفلق صحابي من المعمرين، كان ممن هجر الأوثان  
والخمر قبل الإسلام. أسلم وشهد صفين مع علي بن أبي طالب؛ له أخبار كثيرة، وديوان  
مطبوع؛ مات سنة 50هـ. تجريد الأغاني: 613، والشعر والشعراء: 289، والجمحي:  
123، الأعلام: 5/ 207، السمط: 247.



1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرا

وهو من كلمة أنشدتها الشاعر بين يدي حضرة النبي صلى الله عليه وسلم.

وهو من شواهد: التصريح: 161 / 2، والأشموني: 859 / 2 / 439، والعيني: 4 /

193، ودلائل الإعجاز للجرجاني: 16، وجمهرة القرشي: 148، وديوان النابغة

الجعدي: 68، 73.

المفردات الغريبة: بلغنا السماء: وصلنا إليها، وهو كناية عن علو المنزل. مجدنا؛ المجد

كرم الآباء. سناؤنا: السناء: الشرف والرفعة.

المعنى: واضح. وقيل: إنه لما أنشد هذا بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم قال له:

"إلى أين المظهر يا أبا ليلى؟"، فقال: الجنة. فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "أجل، إن شاء الله".

الإعراب: بلغنا: فعل ماض مبني على السكون، و"نا": في محل رفع فاعل. السماء:

مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. مجدنا: مجد بدل اشتمال من فاعل

"بلغ" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف، و"نا": في محل جر بالإضافة.

وسناؤنا: الواو عاطفة، سناؤنا: معطوف على "مجد" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة، وهو مضاف، و"نا" مضاف إليه. وإننا: الواو عاطفة، إننا: حرف مشبه بالفعل.

و"نا" اسمها. لنرجو: اللام لام المرحلة، نرجو: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة

المقدرة على الواو، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: نحن؛ وجملة "نرجو": في محل

رفع خبر "إن". "فوق": متعلق بمحذوف حال من "مظهر" تقدم عليه، وهو مضاف.

ذلك: ذا اسم إشارة في محل جر بالإضافة، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. مظهرا:

مفعولا به منصوب لـ"نرجو".

موطن الشاهد: "مجدنا وسناؤنا".

وجه الاستشهاد: مجيء "مجدنا وسناؤنا" بدل اشتمال من الضمير البارز الواقع فاعلا في

"بلغنا".

1 5 سورة المائدة، الآية: 114. =

لم يفد؛ خلافا للأخفش؛ فإنه أجاز "رأيتك زيدا"، و"رأيتني عمرا"1.

جواز إبدال كل من الاسم والفعل والجملة من مثله:

فصل: يبدل كل من الاسم، والفعل، والجملة من مثله2، فالاسم - كما تقدم - والفعل:

كقوله تعالى: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ}3، والجملة

---

= موطن الشاهد: {لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} .

وجه الاستشهاد: وقوع "أولنا وآخرنا" بدل كل من الضمير "نا" المجرور محلا باللام؛

ولهذا، أعيدت اللام جوازا مع البديل مجازة للمبدل منه؛ وهو مفيد للإحاطة والشمول؛

لأن المراد: بأولنا وآخرنا - جميعا - على عادة العرب؛ من ذكر طرفي الشيء، وإرادة

جميعه. التصريح: 2/ 162، وضياء السالك: 3/ 212.

1 خرج الأخفش المثال الأول على أن "زيدا": بدل من الياء المنصوبة المحل في "رأيتك"،

وخرج المثال الثاني على أن "عمرا": بدل من الياء المنصوبة المحل في "رأيتني"، ويؤيد

الذي ذهب إليه الأخفش؛ ما حكاه الكسائي - عن بعض العرب - أنه قال: "إلى أي

عبد الله؟" بإبدال "أي عبد الله" من ياء المتكلم المجرورة محلا بإلى في قوله: "إلى" كما

يؤيده قول الشاعر:

بكم قريش كفيينا كل معضلة ... وأم نهج الهدى من كان ضليلا

محل الاستدلال قوله: "بكم قريش"؛ فإن قوله: "قريش" بالجر بدل من كاف المخاطب

في قوله: "بكم"؛ والأخفش تابع للكوفيين، فيما ذهب إليه.

التصريح: 2/ 161.

2 ويرى بعض النحاة: جواز إبدال الفعل من اسم يشبهه والعكس؛ كما جاز في

العطف؛ تقول: محمد متق يخاف ربه، ومحمد يخاف ربه متق؛ وقيل: إن هذا خبر بعد

خبر.

حاشية يس على التصريح: 2/ 161.

3 25 سورة الفرقان، الآية: 68.

موطن الشاهد: {يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع فعل "يضاعف" بدل اشتمال من فعل "يلق"؛ لأن ملاقة الآثام

تستلزم مضاعفة العذاب؛ وقيل: بدل كل من كل؛ لأن مضاعفة العذاب هي ملاقة

الآثام.

التصريح: 2/ 161، وضياء السالك: 3/ 213.

وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل من الفعل، بدل كل من كل؛ ومثال بدل البعض

فيه قولك: "إن تصل تسجد لله يرحمك" فتسجد بدل من تصل؛ وهو بدل بعض من كل؛ لأن السجود بعض الصلاة؛ ومثال بدل الاشتمال، قول الراجز:  
إن علي الله أن تبايعا ... تؤخذ كرها أو تحيي طائعا  
فإن الأخذ كرها والحيي طائعا من صفات المبايعه؛ ومثال بدل الغلط فيه قولك: "إن تطعم الفقير تكسه تؤجر".  
التصريح: 2 / 161.

(371/3)

---

كقوله تعالى: {أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ} 1، وقد تبدل الجملة من المفرد؛  
كقوله 2: [الطويل]  
429- إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان 3

---

1 26 سورة الشعراء، الآية: 132 والآية: 133.  
موطن الشاهد: {أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ} .  
وجه الاستشهاد: وقوع جملة "أمدكم" الثانية بدل بعض من كل من "أمدكم" الأولى؛  
لأنها أخص منها؛ لأن "ما تعلمون" يشمل الأنعام وغيرها.  
فائدة: تبدل الجملة من الجملة بدل اشتمال؛ كما في قول الشاعر:  
أقول له ارحل لا تقيم عندنا ... وإلا فكن في السر والجهر مسلما  
فإن قوله: "لا تقيم عندنا": بدل من قوله "ارحل"؛ وليس توكيدا له؛ لأنه ليس بلفظه  
ولا بمعناه؛ وهو بدل اشتمال؛ لما بينهما من التلازم.  
أما إبدال الجملة، من الجملة، بدل كل؛ فمنعه البعض، أجازة آخرون، بشرط أن تكون  
الجملة الثانية، أدل من الأولى على بيان المراد؛ نحو: اقطع عنقود العنب اقطعه. ولا  
يحتاج هذا النوع من البديل إلى ضمير يعود على المبدل منه؛ لتعذر عودته على الفعل؛  
أو على الجملة.

التصريح: 2 / 162، والأشعوي: 2 / 440.

2 القائل: هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا بيت يشكو فيه الشاعر من تفرق حاجاته وتباعد ما بينها، وأنه  
موزع القلب مشئت البال، ويذكر بعده بيتا آخر، وهو:

سأعمل نص العيس حتى يكفني ... غنى المال يوما أو غنى الحدثان  
والشاهد من شواهد: التصريح: 2 / 162، والأشعوني: 863 / 2 / 440، والعيني: 4 /  
201، والخزانه: 1 / 328، والهمع: 2 / 128، والدرر: 2 / 166 والمغني: 372 /  
273، 788 / 556، والسيوطي: 189، 284، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة:  
495.

المعنى: يشكو الشاعر من تفرق أغراضه، وتباعد ما بين حاجاته؛ فهو لذلك، موزع =

(372/3)

---

أبدل "كيف يلتقيان" من "حاجة وأخرى" أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر  
التقائهما.

[الإبدال من اسم مضمن معنى الاستفهام والشرط]:

فصل: وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام، أو حرف شرط،

---

= القلب، مشتت البال؛ لكونه لا يستطيع الجمع بين تلك الأغراض، وهاتيك  
الحاجات.

الإعراب: "إلى الله": متعلق بقوله "أشكو". أشكو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة المقدرة على الواو، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنا. "بالمدينة": متعلق  
بمحذوف حال من "حاجة" تقدم عليه؛ والأصل فيه صفة، فلما تقدم على النكرة  
أعرب حالا. حاجة: مفعول به منصوب لـ"أشكو". وبالشام: الواو عاطفة، "بالشام":  
معطوف على "بالمدينة". أخرى: معطوف بالواو على "حاجة"؛ وكلاهما معمول  
لـ"أشكو"؛ لأن العامل في الحال؛ هو العامل في صاحبها، كما هو معلوم؛ وكأنه قال:  
وأشكو أخرى بالشام. كيف: اسم استفهام مبني على الفتح، في محل نصب على الحال،  
تقدم على صاحبه وعامله؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام. يلتقيان: فعل  
مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل.  
موطن الشاهد: "كيف يلتقيان".

وجه الاستشهاد: إبدال جملة "كيف يلتقيان" من المفرد "حاجة، وأخرى" بدل كل؛  
وسوغ ذلك، أن الجملة في التقدير: بمنزلة المفرد - كما بين المصنف - وما ذهب إليه  
المصنف؛ هو رأي ابن جني، ومن جاء بعده. وقال الدماميني: يحتمل أن يكون قوله:

"كيف يلتقيان؟" جملة مستأنفة؛ أريد بها التنبيه على سبب الشكوى؛ وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين.

فائدة: قد يبدل المفرد من الجملة؛ كقوله تعالى: {وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا} ؛ فكلمة "قيما": بدل من جملة "لم يجعل له عوجا"؛ لأنها في معنى المفرد؛ أي: جعله مستقيما. انظر تفصيل هذه المسألة والتي قبلها في:

شرح التصريح: 2/ 163.

وهمع الهوامع: 2/ 628.

ومعني اللبيب: 557.

(373/3)

ذكر ذلك الحرف مع البديل 1؛ فالأول كقولك: "كم مالك أعشرون أم ثلاثون"، و"من رأيت أزيذا أم عمرا"، و"ما صنعت أخيرا أم شرا" 2؛ والثاني نحو: "من يقيم إن زيدا، وإن عمرو وأقم معه" و"ما تصنع إن خيرا، وإن شرا تجز به" و"متى تسافر إن غدا، وإن بعد غد، أسافر معك" 3.

1 وذلك؛ ليوافق البديل المبدل منه في تأدية المعنى؛ وهذا، بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام مع المبدل منه؛ فإن ظهر، فلا يلي البديل ذلك. ومعنى تضمنه معنى همزة الاستفهام: أنه استفهام يؤدي معنى الهمزة؛ وهذا الاستفهام عام مجمل، وما بعد الهمزة من البديل فرد يدخل ضمنا في اسم الاستفهام المبدل منه، وكذلك يقال في الشرط. 2 فعشرون وما عطف عليه: بدل تفصيل من "كم"، زيدا: بدل من "من"، وخيرا: بدل من "ما"؛ وقرن الجميع بالهمزة لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام، وتكرير الأمثلة؛ لأن الاستفهام إما لمعرفة الكميات، أو لتعيين الذوات، أو المعاني. 3 فزيد وعمرو: بدلان من "من"، وخيرا وشرا: بدلان من "ما" الشرطية، وغدا: بدل من "متى"، وقرنت كلها بإن لتضمن المبدل منه معنى الشرط. وكرر الأمثلة؛ للعقل، وللزمان، والمكان. انظر التصريح: 2/ 163.

(374/3)

## الفهارس

...

فهرس أوضح المسالك

الجزء الثالث

الموضوع الصفحة

باب حروف الجر 3

باب الإضافة 70

باب إعمال المصدر واسم المصدر 170

باب إعمال اسم الفاعل 181

باب إعمال اسم المفعول 196

باب أبنية مصادر الثلاثي 198

باب مصدر غير الثلاثي 202

باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بما 212

باب أبنية أسماء المفعولين 216

باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد 218

باب التعجب 224

باب نعم وبئس 239

باب أفعال التفضيل 255

باب النعت 269

باب التوكيد 293

باب عطف البيان 310

باب عطف النسق 317

باب البدل 362

(375/3)

## المجلد الرابع

باب النداء

...

بسم الله الرحمن الرحيم

[هذا باب النداء] :

وفيه فصول 1:

1 النداء؛ معناه لغة: الطلب وتوجيه الدعوة بأي بلفظ كان.

معناه اصطلاحاً: طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف "يا" أو إحدى أخواتها؛ سواء كان الإقبال حقيقياً، أو مجازياً يقصد به طلب الاستجابة؛ كنداء الله سبحانه وتعالى.

وقد اختلف النحاة في عامل المنادى؛ فذهب الجمهور إلى أن عامله فعل مضمر وجوبا فيكون المنادى مفعولاً به لذلك العام؛ وأما إضمار ذلك العامل فللأسباب الأربعة التالية:

أ- الاستغناء بظهور معناه.

ب- قصدهم بعبارة النداء الإنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره.

ج- كثرة استعمال النداء في كلامهم.

د- تعويضهم من هذا الفعل حرف النداء؛ ومعلوم أنه لا يجمع في الكلام بين العوض والمعوّض عنه.

وذهب بعض النحاة إلى أن العامل في النداء هو القصد؛ وعليه يكون العامل معنويًا لا لفظيًا؛ وهذا القول مردود؛ لأنه لم يعهد في عوامل النصب عامل معنوي، وإنما عهد ذلك في عوامل الرفع؛ كالابتداء الرفع للمبتدأ، والتجرد الرفع للفعل المضارع. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن العامل في المنادى؛ هو حرف النداء، على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه، وجعل المنادى مشبهاً بالمفعول به، لا مفعولاً به - كما هو عند الجمهور - ويرد على هذا الرأي؛ بأن حرف النداء يحذف من الكلام، وحينئذٍ يكون العوض والمعوّض منه محذوفين؛ ومعلوم أن العرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوّض عنه، وذهب بعضهم إلى أن العامل في المنادى هو أداة النداء؛ لا لكونها عوضاً من الفعل المحذوف - كما قال الفارسي - بل لأن هذه الأول اسم فعل مضارع بمعنى:

أدعو؛ وهذا مذهب ضعيف؛ لأن أدوات النداء لو كانت أسماء أفعال؛ لكان فيها ضمير مستتر؛ كما في سائر أسماء الأفعال؛ ولو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير؛ لكانت هي والضمير المستتر جملة تامة، يجوز الاكتفاء بها، ولا يحتاج المتكلم إلى ذكر المنادى معها؛ لأنه فضلة، ولم يقل بذلك أحد. وذهب آخرون: إلى أن العامل في المنادى؛ هو أداة النداء على أن تلك الأدوات أفعال، لا أسماء أفعال ولا حروف عوض

بها عن أفعال؛ وهذا قول مردود أيضا، والرأي الراجح؛ ورأي الجمهور؛ الذي اختاره ابن مالك.

انظر جمع الهوامع: 1/ 171، وحاشية الصبان: 2/ 141.

(3/4)

---

الفصل الأول: الأحرف التي ينادى بها وأحكامها:

في الأحرف التي ينبه بها المنادى، وأحكامها:

وهذه الأحرف ثمانية: الهمزة 1.

وأي 2 مقصورتين، وممدوتين 3 ويا 4.....

---

1 ذهب جمهور النحاة أنها للقريب، وزعم شيخ ابن الحبار أنها للمتوسط، وفي هذا خرق لإجماعهم، وذكر ابن مالك - في شرح التسهيل - أن النداء بها قليل، وفي كلام العرب؛ وتبعه ابن الصائغ - في حواشي المغني - ويقول السيوطي: "وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف" 1. هـ.

ومن شواهد النداء بالهمزة؛ قول امرئ القيس في معلقته:

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ... وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملني  
وقول قيس بن ذريح صاحب لبني:

ألبني لقد حلت عليك مصيبي ... غداة غدٍ إذ حلَّ ما أتوقع

جمع الهوامع: 1/ 172، ومغني اللبيب: 17، ورصف الملباني: 51.

2 بفتح الهمزة وسكون الباء والقصر؛ في معناها أقوال؛ قيل للقريب؛ كالهمزة وعليه المبرد والجزولي؛ وقيل للبعيد، كـ "يا" وعليه ابن مالك؛ وقيل للمتوسط. ومن شواهد النداء بها؛ ما ورد في الحديث: "أي رب"؛ وقول الشعر:

ألم تسمعي -أي عبد- في رونق الضحى ... بكاء حمامات لهن هدير

جمع الهوامع: 1/ 172، والدرر اللوامع: 1/ 147. والمغني: 106.

3 تقول في حالة القصر: أحمد؛ أي محمد، وفي حالة المد: أحمد؛ أي محمد، أما بقية الأحرف؛ فممدودة.

4 هي أم الباب؛ ومن ثم قال أبو حيان: إنها أعم الحروف، وأنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقا؛ وأنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب؛ وقال ابن مالك؛ هي للبعيد



حقيقة، أو حكماً؛ كالنائم والساهي؛ وقد ينادى بها القريب توكيداً؛ وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب؛ وقيل بينهما وبين المتوسط وذكر ابن الخباز عن شيخه أن "يا" للقريب؛ وهو خرق لإجماعهم.  
همع الهوامع: 1/ 172، ومغني اللبيب: 488، ورصف المباني: 451.

(4/4)

وأيا 1، وهيا 2، ووا 3.

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نزل منزلة البعيد، فله بقية الأحرف كما أنها للبعيد الحقيقي.

وأعمها "يا" فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي

1 عند جمهور النحاة لنداء البعيد؛ وفي الصحاح: أنها لنداء القريب والبعيد؛ وقال في المغني: وليس كذلك، ومن شواهد النداء بها؛ قول ذي الرمة:  
أيا ظبية الوعساء بين جلال ... وبين النقا أنت أم أم سالم  
الهمع: 1/ 172، ومغني اللبيب: 29.

2 "هيا" للبعيد؛ وهاءه أصل؛ لأن الإبدال نوع من التصريف؛ والتصريف لا يدخل الحروف. وقيل: بدل من همزة "أيا"؛ لأن هذا إبدال لغوي؛ والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال؛ ومن شواهد النداء بـ "هيا" قول الشاعر:  
هيا أم عمرو هل لي اليوم عندكم ... بغيبة أبصار الوشاة سبيل  
الهمع: 1/ 172، والدرر اللوامع: 1/ 148، رصف المباني: 40، الجني الداني: 507.  
3 ذكرها ابن عصفور في حروف النداء، واستشهد بقول أحد بني أسد:

وافقعسا وأين مني فقعس ... أبلبي يأخذها كروس  
والجمهور على أن "وا": حرف لا يستعمل في غير الندبة، وحكى بعضهم: أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً؛ كقول عمر بن الخطاب: "واعجبا لك يا ابن العاص"، وقال في المغني: "وا" على وجهين؛ أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصاً، بباب لندبة؛ نحو: وازيداه؛ وأجاز بعضهم: استعماله في النداء الحقيقي "أ. هـ.

الهمع: 1/ 172، ومغني اللبيب: 482، والجني الداني: 351، ورصف المباني: 431.  
4 أي: في لفظ الجلالة "الله"؛ وكذلك نداء لفظ "أيها"، و "أيتها"؛ نحو قوله تعالى: {يا

أَيُّهَا النَّبِيُّ } ، وقوله: { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ } ، ولم يرد عن العرب نداء هذه الأشياء بحرف آخر.

(5/4)

---

باب الاستغاثة، نحو: "بالله للمسلمين"، وتتعين هي أو "وا" في باب الندبة، و"وا" أكثر استعمالاً، منها في ذلك الباب، وإنما تدخل "يا" إذا أمن اللبس؛ كقوله1:

[البسيط]

430- وقمت فيه بأمر الله يا عمرا2

---

1 القائل هو جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله:

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له

وهو ثاني ثلاثة أبيات في رثاء أمير المؤمنين، عمر بن عبد العزيز؛ وقبله قوله:

نعي النعاة أمير المؤمنين لنا ... يا خير من حج بيت الله واعتبرا

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 164، والأشعري: "865/ 2/ 442" والعيني: 4/

229، 273، والهمع: 1/ 180، والدرر: 1/ 155، والمغني: "698/ 486"،

والسيوطي: 268، وديوان جرير: 304.

المفردات الغريبة: حملت: كلفت. أمرا عظيما: هو الخلافة وتبعاتها الشاقة. اصطبرت:

بالغت في الصبر والاحتمال.

المعنى: كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين في وقت عم فيه الظلم وفشا الجور؛

فصبرت على تلك المشاق، وقمت بما أمر الله؛ فقضيت على الفساد ونشرت العدل

بين الناس، فأرضيت الخالق والخلق.

الإعراب: حملت: فعل ماضٍ مبني للمجهول والتاء ضمير متصل في حل رفع نائب

منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. فاصطبرت: الفاء عاطفة، اصطبر: فعل ماضٍ

مبني على السكون: والتاء في محل رفع فاعل. "له": متعلق بـ "اصطبر". وقمت: الواو

عاطفة، قمت: فعل ماضٍ، والتاء: في حل رفع فعل. "فيه": متعلق بـ "قام". "بأمر":

متعلق بـ "قام" أيضا. و"أمر": مضاف. الله: "لفظ الجلالة": مضاف إليه مجرور. يا:

حرف نداء وندبة. عمرا: منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره منع من

ظهوره اشتغال الحبل بالحركة المناسبة المآتي بها؛ لمناسبة ألف الندبة.  
موطن الشاهد: "يا عمرا".

وجه الاستشهاد: استعمال "يا" للندبة؛ لوضوح الأمر وأمن اللبس فإن صدور ذلك بعد موت "عمر" دليل على أن المقصود الرثاء والتوجع لا النداء؛ فهو يعلم أن عمر لن يجيبه، ولن يسمعه، وكذلك اتصال ألف الندبة في آخره دليل على أنه أراد الندبة لا النداء.

(6/4)

[جواز حذف حرف النداء] :

ويجوز حذف الحرف 1؛ نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} 2، {سَنَفَرُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ} 3، {أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ} 4، إلا في ثماني مسائل: المندوب نحو: "يا عمرا"، والمستغاث؛ نحو: "يا لله"، والمنادى البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعين 5؛ كقول الأعمى: "يا رجلا خذ بيدي"، والمضمر 6؛ ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع؛ كقول بعضهم: "يا إياك قد كفيتك" 7.....

1 أي لفظا فقط، مع مراعاة تقديره، ويتعين تقدير "يا" عند الحذف؛ لكونه أعم حروف النداء استعمالا. وقد مثل المؤلف للمنادى؛ المفرد والشبيه به، والمضاف؛ ليشير إلى أنه لا فرق في أن يكون المنادى أحدا منها.

2 "12" سورة يوسف، الآية: 29.

موطن الشاهد: {يُوسُفُ أَعْرِضْ} .

وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء "يا"؛ لأن التقدير؛ يا يوسف؛ وحكم هذا الحذف جائز باتفاق.

3 "55" سورة الرحمن، الآية: 31.

موطن الشاهد: {أَيُّهَا الثَّقَلَانِ} .

وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء قبل أيها؛ لأن التقدير: يا أيها الثقلان.

4 "44" سورة الدخان، الآية: 18.

موطن الشاهد: {أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ} .

وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء "يا" قبل المنادى المضاف عبد الله؛ قال  
الدنوشري: ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا لـ "أدوا"، والأول أرجح.  
5 هو: النكرة غير المقصودة.

6 المراد: ضمير المخاطب؛ لأن غيره لا ينادى مطلقا؛ فلا يقال: يا أنا، ولا يا هو. وإنما  
امتنع الحذف؛ لأن حذف الحرف معه، يفوت الدلالة على النداء. واختلفوا في ضمير  
المخاطب؛ فقد ذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز نداؤه مطلقا؛ وذهب ابن عصفور إلى أنه  
مقصود على ضرورة الشعر؛ وأجازه ابن مالك.

التصريح: 165 / 2، والأشموني: 443 / 2.

7 قيل: إن الأحوص اليربوعي، وفد مع ابنه على معاوية؛ فقام الأب فخطب، فلما  
انتهى قام الابن ليخطب؛ فقال له الأب ذلك؛ أي: قد أغنيك عن القول. وبعضهم  
أعرب "يا": للتنبيه، و"إياك" مفعول لفعل محذوف، يفسره: كفيتك" المذكور؛ ويكون من  
باب الاشغال، ولا شاهديه.  
حاشية يس على التصريح: 164 / 2.

(7/4)

---

وقول الآخر1: [الرجز] .

431- يا أبحر بن أبحر يا أتنا2

---

1 ينسب هذا البيت إلى الأحوص؛ وينسب إلى سالم بن دارة؛ وهو الصواب.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

أنت الذي طلقت عام جعتا

والبيت من عدة أبيات؛ يقولها الشاعر في مر بن واقع، وصوب بعضهم الشاهد هكذا:

أنت الذي طلقت عام جعتا

وهو من شواهد: التصريح: 164 / 2، والأشموني: "866 / 2 / 443، والعيني: ونسبه

إلى الأحوص، والهمع: 174 / 1، والدرر: 151 / 1، ونوادر أبي زيد: 163 وأمالي ابن

الشجري: 79 / 2، والإنصاف: 325، 682، وشرح المفصل: 127 / 1، 130

والمقرب: 37، والخزانة: 289 / 1، والعيني: 232 / 4.

المفردات لغريبة: الأبحر: المنتفخ البطن. طلقت: فارقت حلائلك. عام جعتا؛ أي: في

الوقت الذي وقعت في المجاعة.

المعنى: يذم المخاطب بقوله: يا عظيم البطن وابن عظيمها، أنت الذي فارقت زوجاتك حين لم تجد ما تسد به رمقك وتملاً به كرشك، وأبيت السعي؛ لجلب رزقهن.

الإعراب: يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. أبحر: منادى مفرد علم مبني على الضم في حل نسب. ابن: صفة لـ "أبحر" وهو منصوب لوقوعه تابعاً لمحل المنادى؛ لأن محله النصب، وهو مضاف. أبحر: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وقد صرفه الشاعر ونونه؛ لضرورة الشعر. يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. أنتا: منادى مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، والألف للإطلاق. أنت: ضمير رفع منفصل، في محل رفع مبتدأ الذي: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ. طلقت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء في محل رفع فاعل؛ وجملة "طلقت": صلة للموصول، لا محل لها من الإعراب. "عام": متعلق بـ "طلق". جعنا: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل، والألف: للإطلاق. وجملة "جعنا": في محل جر بالإضافة. موطن الشاهد: "يا أنتا".

وجه الاستشهاد: نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع وجيء بالضمير المنادى على صيغة الرفع؛ لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم؛ وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة على الرفع. وقيل إن "يا" في البيت المذكور للتنبيه، و"أنت" الأولى مبتدأ والثانية توكيد، والموصول خبر، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(8/4)

---

واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن الصلت<sup>1</sup>: [الطويل].

432- رضيت بك اللهم رباً فلن أرى ... أدين إلها غيرك الله ثانياً<sup>2</sup>

---

1 مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من قصيدة طويلة في سيرة ابن هشام، لأمية بن أبي الصلت الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم: "آمن لسنه ولم يؤمن قلبه" وذلك أنه كان

قد قرأ في الكتب عن مبعث نبي فظن نفسه أنه سيكون هذا النبي، وعندما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به؛ وقيل: إنه هو الذي أنزل فيه قوله تعالى: {وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخْ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ} والبيت من شواهد: التصريح: 165 / 2، والعيني: 243 / 3، وليس في ديوانه.

المفردات الغريبة: أدين: اتخذ ديناً، من دان بالشيء، اتخذ ديناً.  
المعنى: رضيت رضا بك رباً يا الله، فلن أرى أن اتخذ إلهاً غيرك أعبدته أو أدين له.  
الإعراب: رضيت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: في محل رفع فاعل. "بك": متعلق بـ "رضي". اللهم: الله: منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا الله مبني على الضم في محل نصب على النداء، والميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف.  
رباً: حال من لفظ الجلال منصوب؛ أو مفعول به لـ "رضي"، أو تمييز. فلن: الفاء تفرعية، لن: حرف نفي، ونصب، واستقبلاً. أرى: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ "لن" وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. أدين: فعل مضارع مرفوع؛ ارتفع بعد حذف الناصب؛ لأن التقدير: أن أدين؛ مثل "تسمع بالمعيدي"؛ والفعل أنا، وجملة "أدين": في محل نصب مفعول ثانياً "أرى" إن عدت علمية؛ أو في حل نصب على الحال؛ إن عدت بصرية. إلها: مفعول به منصوب لـ "أدين"؛ لأنه بمعنى أعبد غيرك: صفة لـ "إلها" منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة. الله: "لفظ الجلالة" منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب على النداء. ثانياً: صفة لـ "إلها" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ وفي رواية التصريح "راضياً" بدل "ثانياً"؛ فهي حال من فاعل رضيت أو أدين؛ أو مفعول مطلق من "رضيت"؛ والأول أفضل.  
موطن الشاهد: "الله".

وجه الاستشهاد: مجيء "الله" في عجز البيت منادى بحرف نداء محذوف ومن دون أن يعوض عنه بالميم المشددة؛ وذلك شاذ، ولا يقاس عليه، وعلمنا سابقاً أنه يجب حذف حرف النداء متى لحقت الميم لفظ الجلالة؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه؛ وما جاء مغايراً لذلك؛ فهو مخالف للقياس.

واسم الإشارة، واسم الجنس لمعين<sup>1</sup> "خلافًا للكوفيين فيهما<sup>2</sup>، واحتجوا بقوله<sup>3</sup>:  
[الطويل].

433- بمثلك هذا لوعة وغرام<sup>4</sup>

---

1 المراد به: النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها.

2 يجوز نداء اسم الإشارة على قلة - شريطة أن لا تتصل به كاف الخطاب - إلا في الندبة فيصح؛ فإن اتصلت به الكاف ففي جواز خلاف والصحيح: المنع؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأن مدلول كاف الخطاب، يخالف مدلول المنادى. وكذلك، يجوز نداء اسم الجنس لمعين قليلاً.

واختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة، واسم الجنس لمعين، إذا نوديا هل يجب ذكر حرف النداء، أو يجوز ذكره وحذفه؟.

فذهب البصريون إلى وجوب ذكر حرف النداء مع اسم الجنس لمعين، واسم الإشارة؛ ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر. وذهب الكوفيون إلى جواز ذكر حرف النداء وجواز حذفه، واستدلوا على جواز الحذف بما ورد في السماع؛ وقد حملوا قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ}؛ فقدروا أن "هؤلاء" اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف؛ أي: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم؛ وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله عليه الصلاة والسلام حكاية عن موسى عليه السلام: "ثوي حجر"؛ أي: يا حجر. غير أن البصريين، زعموا: أن كل ما احتج به الكوفيون ضرورة. التصريح: 2/ 165، وحاشية الصبان: 3/ 136-137.

3 القائل: هو غيلان بن عقبة المعروف بذي الرمة، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي

وهو من قصيدة مشهورة له؛ ومطلعها قوله:

عليكن يا أطلال ميِّ بشارع ... على ما مضى من عهدكن سلام

والشاهد من شواهد: التصريح 2/ 165، والأشعوني: 867 / 2 / 443 والعيني: 4 /

235، والهمع: 1 / 174، والدرر: 1 / 150، والمغني: "840 / 1090" وديوان ذي

الرمة: 563؛ وفيه: "فتنة" بدل "لوعة".

وقولهم: "أطرق كرا"1، و"افتد مخنوق"2، و"أصبح ليل"3، وذلك عند

= المفردات الغريبة: هملت العين: فاض دمعها وسال. لوعة؛ اللوعة: حرقه في القلب من ألم الحب والهوى أو الحزن. غرام: ولوع وشدة رغبة. المعني: كلما بكى وانحمر دمعته -عند تذكر المحبوبة- قال له صاحبه: يا هذا، إنك شديد الحب لها والغرام بها؛ وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته. الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في حل نصب على الظرفية الزمانية. هملت: فعل ماض، والتاء للتأنيث. عيني: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، والياء في محل جر مضاف إليه؛ وجملة "هملت عيني": في محل جر بالإضافة "لها": متعلق بـ "همل". قال: فعل ماضٍ. صاحبي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، والياء في محل جر مضاف إليه؛ وجملة "قال صاحبي": لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم. "بمثلك": متعلق بمحذوف خبر مقدم، و"مثل" مضاف والكاف مضاف إليه. هذا: ها: للتنبيه، و"إذا" اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا هذا؛ و"جملة النداء" اعتراضية، لا محل لها. لوعة: مبتدأ مؤخر مرفوع. وغرام: الواو عاطفة، غرام: اسم معطوف على مرفوع؛ فهو مرفوع مثله؛ وجملة "بمثلك لوعة وغرام": مقول القول في محل نصب مفعول به. موطن الشاهد: "هذا".

وجه الاستشهاد: نادى الشاعر اسم الإشارة وحذف حرف النداء؛ على مذهب الكوفيين؛ الذين أجازوا حذف حرف النداء اسم إشارة؛ ومثل هذا البيت قول الشاعر: ذا، ارعواء، فليس بعد اشتغال الرأ ... س شيبا إلى الصبا من سبيل فالشاعر أراد يا هذا ارعوا رعواء؛ فحذف حرف النداء.

1 هذا جزء من مثل، وتماه: "إن النعام في القرى"؛ وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه؛ أي اخفض يا كرا عنقك للصيد، فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك -وهو النعام- قد صيد وجيء به من مكانه إلى القرى؛ وأصله: يا كروان، فرخم، بحذف النون والألف، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وشذوذ من وجهين؛ حذف حرف النداء، وترخيمة.

والمثل من أمثال الميداني: 1/ 431. برقم 2273.

2 مثل يضرب لكل مضطّر وقع في شدة وضيق؛ وهو ييخل بافتداء نفسه بماله؛ أي افتد نفسه يا مخنوق، وهو من أمثال الميداني: 2/ 78، برقم: 2765.



3 مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشيء؛ أي: ائت بالصبح، يا ليل. فقد حذف حرف النداء من هذه الأمثلة، مع أن المنادى اسم إشارة في المثال الأول، واسم جنس في الآخرين؛ وهو من أمثال الميداني: 1/ 403 برقم: 2132.

(11/4)

البصريين، ضرورة وشذوذ.

الفصل الثاني: أقسام المنادى وأحكامه:

المنادى على أربعة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً<sup>1</sup>؛ وهو ما اجتمع فيه أمران: أحدهما: التعريف؛ سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء؛ نحو: "يا زيد"2، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال؛ نحو: "يا رجل" تريد به معينا<sup>3</sup>. والثاني: الأفراد، ونعني به ألا يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل في ذلك المركب المزجي<sup>4</sup>، والمثنى، والمجموع<sup>5</sup>؛ نحو: "يا معدي كرب" و"يا

1 فيبنى على الضم الظاهر أو المقدر في: المفرد الحقيقي، وما يلحق به؛ كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة غير المبدوءة بـ "أل"، وفي جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم. وعلى الألف في المثنى، وعلى الواو في جمع المذكر السالم، وعلل النحويون البناء بمشابهته الكاف الاسمية في نحو: "أدعوك" خطاباً، وإفراداً، وتعريفاً؛ وهذه تشبه الكاف الحرفية لفظاً ومعنى؛ فهو مشبه للحرف بالواسطة.

2 فزُيد مُعرِّفٌ بالعلمية قبل النداء، واستصحب ذلك التعريف بعد النداء؛ وهو مذهب ابن السراج، وتبعه الناظم. وقيل: سلب تعريف العلمية، وتعرّف بالإقبال؛ وهو مذهب المبرد والفارسي، ورد بنداء اسم الله تعالى، واسم الإشارة؛ فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما؛ لكونهما لا يقبلان التنكير.

التصريح: 2/ 195-166.

3 أي: أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد؛ وإليه ذهب ابن الناظم، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بـ "أل" محذوفة، وأن "يا" نابت عن أل. التصريح: 2/ 166.

4 وكذلك العددي؛ كخمسة عشر، والإسنادي؛ كفتح الله. ويبنى المزجي على ضم

الجزء الثاني، وكذلك الإسنادي، والعددي على فتح الجزأين.  
5 قال الصبان: الظاهر أن نحو: يا زيدان ويا زيدون من النكرة المقصودة؛ لا من العلم،  
وأن العلمية زالت؛ إذ لا يثنى العلم، ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره؛ ولهذا دخلت  
عليهما "أل"؛ فتعريفهما بالقصد والإقبال.  
حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/ 183.

(12/4)

زيدان"، و"يا زيدون" و"يا رجالان"، و"يا مسلمون"، و"يا هندان".  
وما كان مبنيًا قبل النداء؛ كـ "سيبويه" و"حذام" في لغة أهل الحجاز قدرت فيه الضمة،  
ويظهر أثر ذلك في تابعه، فتقول: "يا سيبويه العالمُ" برفع "العالم" ونصبه<sup>1</sup>، كما تفعل  
في تابع ما تجدد بناؤه؛ نحو: "يا زيد الفاضل" والمحكي كالمبني<sup>2</sup>؛ تقول: "يا تأبط شرًا"  
المقدم" أو "المقدم".

الثاني: ما يجب نصبه؛ وهو ثلاثة أنواع:  
أحدها: النكرة غير المقصودة<sup>3</sup>؛ كقول الواعظ: "يا غفلا والموت يطلبه"<sup>4</sup> وقول  
الأعمى: "يا رجلا خذ بيدي"، وقول الشاعر<sup>5</sup>: [الطويل].

1 الرفع مراعاة للضم المقدر، والنصب مراعاة للمحل، ولا يجوز الجر مراعاة للكسر  
لأنها حركة بناء. ويقال في إعرابه: مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل  
بحركة البناء الأصلي في محل نصب، و"سيبويه" منادى مبني على ضم مقدر، منع منه  
اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في حل نصب.

2 أي: يبنى على ضم مقدر، منع من ظهوره حركة الحكاية، في محل نصب، ويرفع تابعه  
وينصب على النحو المبين في المبني. وإذا نودي المنقوص؛ كـ "قاضٍ" حذف تنوينه،  
ورجعت الياء، وُثِنِيَ على ضم مقدر عليها. وإذا نودي: اثنا عشر، واثننا عشرة –  
علمين – جاز أن يقال: يا اثنا عشر، ويا اثنتا عشرة؛ بالبناء على الألف، وتبقى عشر  
وعشرة مبنية على الفتح؛ لأنها بمنزلة نون المثني؛ وهما مقطوع ما داما علمين؛ ويجوز  
أن يقال: يا اثني عشر، ويا اثنتي عشرة بالنصب بالياء، واعتبار عشر وعشرة بمنزلة  
المضاف إليه صورة.

الهمع: 1/ 172-173. والأشموني: 2/ 445.

3 أي: الباقية على إجماعها وشيوعها، ولا تدل على فرد معين مقصود بالمناداة؛ وتسمى: اسم الجنس غير المعين.

4 هذا إذا جعلت الواو استثنائية؛ فإن جعلت حالية، كان من أمثلة الشبيه بالمضاف؛ لعمله النصب في الجملة التي هي حال من ضمير "غافلا" المستتر فيه.

5 هو: عبد يغوث بن وقاص الحارثي؛ وقيل: ابن صلاء، شاعر جاهلي من قحطان، وفارس معدود، وسيد قومه، أسر يوم الكلاب؛ فخبر كيف يرغب أن يموت؛ فاختر أن يقطع من عرق الأكل وهو يشرب الخمر؛ فمات نرفاً؛ وذلك سنة 40 ق. هـ. الخزانة: 1/ 313، والمفضليات: 156، والأعلام: 4/ 187، والأغاني: 15/ 69.

(13/4)

#### 434- فيا راكبا إما عرضت فبلغن<sup>1</sup>

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

نداماي من نجران أن لا تلاقيا

والبيت من قصيده ينوح فيها على نفسه، عندما أسرته تيم الرباب في يوم الكلاب الثاني؛ ومطلعها:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا ... فما لكما في اللوم خير ولا ليا

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 167، والأشموقي: "872 / 2 / 445"، والشذور: "111 / 51"، وابن عقيل: "306 / 3 / 260"، وسيبويه: "312 / 1"، والخصائص: 2/ 449، وشرح المفصل: 1/ 127، 129، والخزانة: 1/ 313، والعيني: 3/ 42، 4/ 206، والمفضليات: 156.

المفردات الغريبة: عرضت: أي ظهرت، وقيل معناه: أتيت العروض؛ والعروض: اسم ملكة والمدينة وما حولهما. نداماي: جمع ندمان؛ وهو المؤنس في مجلس الشراب. نجران: بلد باليمن.

المعنى: يندب الشاعر حظه، وينادي الركبان؛ وهو في الأسر؛ فيقول: إذا بلغتم العروض، فبلغوا نداماي ورفاقي وأهلي وأحبائي؛ أنه لا تلاقي بيننا؛ فنحن في الأسر، ولا ندري ما الله صانع بنا.

الإعراب: يا: حرف نداء. راكبا: منادى نكرة غير مقصودة منصوب، وعلامة نصبه

الفتحة الظاهرة على آخره. إما: إن: شرطية مدغمة في "ما" الزائدة. عرضت: فعل ماضٍ -فعل الشرط- مبني على السكون؛ لاتصاله بالتاء المتحركة؛ والتاء في محل رفع فاعل؛ وهو في حل جزم فعل الشرط. فبلغن: الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغن: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون؛ لا محل لها من الإعراب، والفعل ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنت. نداماي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، و"ندامي" مضاف، وياء المتكلم، في محل جر بالإضافة. "من نجران": متعلق بمحذوف حال من "نداماي"؛ و"نجران": ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث. أن: مخففة من الثقيلة؛ واسمها ضمير الشأن المحذوف. لا: نافية للجنس، تعمل عمل إن. تلاقيا: اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب، والألف لإطلاق، وخبر "لا" محذوف والتقدير: لا تلاقي لنا؛ وجملة "لا تلاقي لنا": في محل رفع خبر "أن" المخففة من الثقيلة؛ والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل نصب مفعول ثانٍ لـ "بلغن".

موطن الشاهد: "يا راكبا".

وجه الاستشهاد: وقوع "راكبا" منادى منصوبا؛ لأنه نكرة غير مقصودة؛ لأن الشاعر لا يقصد راكبا معينا؛ وفي هذا البيت وأمثاله رد على المازني الذي زعم استحالة وجود هذا النوع منذرعا بأن نداء غير المعين لا يمكن؛ وذهب إلى أن التنوين في ذلك المنادى شاذٌ أو ضرورة؛ والبيت الشاهد حجة عليه.

(14/4)

---

وعن المازني 1 أنه أحال وجود هذا القسم 2.

الثاني: المضاف 3؛ سواء كانت الإضافة محضة؛ نحو: "ربنا اغفر لنا" أو غير محضة؛ نحو: "يا حسن الوجه"؛ عن ثعلب 4 إجازة الضم في غير المحضة 5.

الثالث: الشبيه بالمضاف؛ وهو: ما اتصل به شيء؛ من تمام معناه 6؛ نحو:

---

1 مرت ترجمته.

2 ادعى المازني أن النداء معناه: طلب إقبال من تناديه عليك، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورةً أو شاذًا.

التصريح: 2 / 167.

3 شرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب؛ فلا يصح أن يقال: يا غلامك؛ لأن النداء خطاب للمضاف، مع أن المضاف إليه ضمير المخاطب غير المضاف.

4 هو أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، وقد مرت ترجمته.

5 حجته: أن الإضافة فيها في نية الانفصال، ورد بأن علة البناء مشابهة للضمير؛ وهي مفقودة هنا؛ لأن الصفة المضافة إلى معمولها، ليست بهذه المنزلة، ولم يسمع عن العرب ما يسوغ ذلك.

وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى المضاف، والمضاف إليه في الضرورة الشعرية؛ كقول سعيد بن مالك:

يا بؤسَ للحرب التي ... وضعت أراهم فاستراحوا

6 أي: جاء بعده معمول يتم معناه؛ سواء كان هذا المعمول مرفوعاً به، أم منصوباً أم مجروراً بالحرف، والجار والمجرور متعلقان بالمنادى، أم معطوفاً على المنادى قبل النداء، وقد مثل لهما المؤلف على التوالي.

ومما ينبغي أن يعد من نوع التشبيه بالمضاف شيئان، لم يذكرهما المؤلف.

الأول: الاسم المفرد المنكر الموصوف؛ نحو: يا رجلاً فاضلاً، ونحو: يا رجلاً يجبر الكسير، إذا كنت قصدت به معينا، وكان النداء طارئاً على الصفة والموصوف جميعاً. الثاني: الوصف المقترن بجملة؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده: "يا عظيماً يرجي لكل عظيم"؛ لأنه قد اتصل به شيء يتم معناه. انظر الأشموني: 2/ 445، والتصريح: 2/ 68، وحاشية الصبان: 3/ 140-141.

(15/4)

---

"يا حسنا وجهه" و"يا طالعا جبلا"، و"يا رفيقا بالعباد"، و"يا ثلاثة وثلاثين"؛ فيمن سمّيته بذلك<sup>1</sup>، ويمتنع إدخال "يا" على "ثلاثين"<sup>2</sup>؛ خلافاً لبعضهم؛ إن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت غير معينة نصبتهم أيضاً<sup>3</sup>، وإن كانت معينة؛ ضمنت الأول، وعرفت الثاني بـ "أل"، ونصبتهم، أو رفعتهم، إلا إن أعيدت معه "يا"، فيجب ضمّه؛ وتجريده من "أل"<sup>4</sup>، ومنع ابن خروف<sup>5</sup> إعادة "يا" وتخيره في إلحاق "أل" مردود<sup>6</sup>؛ والثالث: ما يجوز ضمّه وفتحه؛ وهو نوعان: أحدهما: أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بـ "يا" متصل به مضاف إلى علم<sup>7</sup>، نحو: "يا زيد بن سعيد"<sup>8</sup>، والمختار عند البصريين - غير المبرد - الفتح، ومنه

- 
- 1 أي: قبل النداء، وهذا مثال للمنادى المعطوف عليه قبل النداء، وإنما وجب نصبهما للطول؛ أما الأول فشبهه بالمضاف؛ لأن الثاني معمول له؛ لوقول التسمية بهما، وأما الثاني فالبعطف بالواو.
  - 2 لأنه جزء علم؛ كشمس؛ من عبد شمس، وقيس؛ من عبد قيس؛ أما المخالف فقد نظر إلى الأصل.
  - 3 الأول؛ لأنه نكرة غير مقصودة، والثاني؛ للعطف.
  - 4 أما الضم؛ فلأنه نكرة مقصودة والمقصود بالضم: البناء على ما يرفع به. وأما تجريده من "أل"؛ فلأن "يا" لا تجمع أل إلا في مواضع ستأتي، وليس هذا منها.
  - 5 مرت ترجمته.
  - 6 وجه الرد على الشطر الأول: أن الثاني ليس بجزء علم حتى تمتنع معه "يا"؛ وعلى الشطر الثاني: أن اسم الجنس أريد به معين، فيجب تعريفه بـ "أل"، لا التخيير.
  - 7 ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف "ابن" إليه مذكراً؛ نحو: "يا زيد بن محمد" وما إذا كان مؤنثاً؛ نحو: "يا عمرو بن هند"، والأول: متفق عليه بين النحاة؛ والثاني: محل خلاف بينهم.
  - 8 فيجوز في "زيد" الضم على الأصل، والفتح إما على الإتيان لفتحة "ابن"؛ لأن الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين، أو فتح بناء على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلهما شيئاً واحداً؛ كخمسة عشر، أو فتح إعراب على إقحام "ابن" وإضافة زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشخص، يجوز إضافته إليه؛ لأنه يلابسه.
- لتصريح: 2/ 169.

(16/4)

---

قوله1: [الرجز]

435- يا حَكَمُ بن المنذر بن الجارود2

- 
- 1 ينسب هذا الرجز إلى رجل من بني الحرماز، ونسبه الجوهري إلى رؤية بن العجاج؛ وقد مرت ترجمته.
  - 2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من الرجز، في مدح الحكم بن المنذر أمير البصرة على

عهد هشام بن عبد الملك؛ وعجزه قوله:

سرادق المجد عليك ممدود

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 169، والأشموني: "873 / 2 / 446"، وسيبويه: 1/ 313، والمقتضب: 4/ 323، وشرح المفصل: 2/ 5، والعيني: 4/ 210 واللسان: "سردق"، وملحقات ديوان رؤية: 172.

المفردات الغريبة: الجارود: لقب لجد الممدوح؛ قيل لقب بذلك؛ لأنه أغار على قوم فاكسح أموالهم، فشبهوه بالسيل الشديد الذي يجرف أمامه كل شيء. سرادق: هو ما يمد فوق صحن الدار. المجد: علو المنزلة وسمو القدر. المعنى: إن الممدوح ذو شرف وسيادة، وقد جعل المجد ذا سرادق منصوب عليه -على سبيل الاستعارة بالكناية.

الإعراب: يا: حرف نداء. حكم: منادى مبني على الضم في محل نصب؛ أو مبني على الفتح للإتباع في محل نصب، والأول أفضل. ابن: صفة لـ "الحكم" باعتبار محله منصوب، وهو مضاف. المنذر: مضاف إليه/. ابن: صفة لـ "المنذر" مجرور، وو مضاف. الجارود: مضاف إليه، وسكن لضرورة الشعر. سرادق: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. المجد: مضاف إليه مجرور. "عليك": متعلق بـ "ممدود" الآتي. ممدود: خبر مرفوع. موطن الشاهد: "يا حكم".

وجه الاستشهاد: فتح "حكم" -وهو مختار البصريين- ويجوز فيه الضم -كما بيّنّا- وقد اشترط في جواز الوجهين؛ كون "الابن" صفة؛ فلو جعل بدلاً؛ أو عطف بيان، أو منادى حذف منه حرف النداء، أو مفعولاً بفعل محذوف، تقديره: أعني، ونحو ذلك، تعين الضم.

(17/4)

---

ويتعين الضم في نحو: "يا رجلُ ابنَ عمرو"، و"يا زيدُ ابنَ أخينا"؛ لانتفاء علمية المنادى في الأولى، وعلمية المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: "يا زيدُ الفاضلُ ابنَ عمرو"؛ لوجود الفضل، وفي نحو: "يا زيدُ الفاضل"؛ لأن الصفة غير "ابن"، ولم يشترط ذلك الكوفيون، وأنشدوا<sup>2</sup>: [الوافر].

436- بأجود منك يا عمرُ الجوادا3

---

1 أي: كون الوصف "ابنا"، وحجتهم: أن علة الفتح التركيب، وقد جاء في باب "لا" نحو: لا رجل ظريف -بفتحهما- فيجوز هنا.

2 هذا من قول جرير بن عطية الشعر المعروف، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

فما كعب بن مامة وابن سعدى

وهو من قصيدة يمدح فيه عمر بن عبد العزيز؛ ومطلع هذه القصيدة قوله:

أبت عينك بالحسن الرقادا ... وأنكرت الأصادق والبلادا

والشاهد: من شواهد التصريح: 169 / 2، الأشموني: "447 / 2 / 874"، والهمع:

176 / 1، والدرر: 153 / 1.

المفردات الغريبة: كعب بن مامة: هو كعب الأيادي الذي يضرب به المثل في الإيثار؛

لأنه أثر رفيقه في السفر بالماء حتى مات عطشا، ومامة: اسم أمه. ابن سعدى: هو أوس

بن حارثة الطائي الجواد المشهور، وسعدى: اسم أمه؛ ويروى "ابن أروى" مكان ابن

سعدى، ويعني بذلك أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه.

المعنى: يمدح الشاعر عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- قائلا: ليس كعب بن مامة،

ولا ابن أروى -المشهوران بالكرم والجود- بأكرم منك؛ لكثرة جودك، وعظيم عطايك.

الإعراب: ما: نافية حجازية -وهو الأرجح- تعمل عمل "ليس". كعب: اسم "ما"

مرفوع، وهو مضاف. مامة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على

الألف. بأجود: الباء حرف جر زائد، أجود: اسم مجرور لفظا منصوب محلا؛ على أنه

خبر "ما" العاملة عمل "ليس"؛ وأجود ممنوع من الصرف. "منك": متعلق بـ "أجود".

يا: حرف نداء. عمر: منادى مفرد علم مبني على الفتح؛ لأنه موصوف بالجواد

المنصوب؛ أو مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره فتح الإتيان. الجواد:

صفة لـ "عمر" على المحل، والألف للإطلاق.

(18/4)

بفتح "عمر"، والوصف بابنة؛ كالوصف بابن؛ نحو: "يا هندُ ابنة عمرو"، ولا أثر

للووصف ببنت؛ فنحو: "يا هندُ بنت عمرو" واجب الضم<sup>1</sup>.

الثاني: أن يكرر<sup>2</sup> مضافا؛ نحو: "يا سعدُ سعدُ الأوس"؛ فالثاني واجب النصب؛

والوجهان في الأول؛ فإن ضمته<sup>3</sup> فالثاني بيان، أو بدل أو بإضمار "يا" أو أعني<sup>4</sup>، وإن



فتحتنه؛ فقال سيويه: مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما.

- 1 ويمتنع الفتح لتعذر الإتيان؛ لأن بينهما حاجزا حصينا؛ وهو تحرك الباء.
- 2 أي المنادى المفرد المعرفة؛ سواء كان علما أم اسم جنس؛ وفي التمثيل بسعد سعد الأوس: وسعد بن عبادة؛ وهي:  
فإن يسلم السعدان يصبح محمداً ... بمكة لا يخشى خلاف المخالف  
أيا سعدُ سعد الأوس كن أنت ناصراً ... ويا سعدُ سعد الخزرجين الغطارف  
أجيبا إلى داعي الهدى، وتمنّياً ... على الله في الفردوس منية عارف  
ونظير الشاهد هنا قول جرير:  
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يلقيكم في سوأة عمر  
حاشية يس على التصريح: 171/2.
- 3 أي لأنه مفرد معرفة؛ يبنى على الضم في محل نصب.
- 4 إذا ضم الاسم الأول، فيحتمل في نصب الاسم الثاني خمسة أوجه:  
الأول: أن يكون توكيدا للاسم الأول، ولم ينون؛ لقصد المشاركة بين الاسمين.  
الثاني: أن يكون بدلا، والثالث: أن يكون عطف بيان عليه؛ وهو في هذه الأوجه الثلاثة تابع في إعرابه محل الاسم الأول المبني على الضم في محل نصب.  
والرابع: أنه مفعول به لفعل محذوف؛ تقديره: أعني؛ فهو كالنعت المتطوع إلى النصب.  
والخامس: أنه منادى مستأنف، وانتصب؛ لكونه مضافا.  
وقد اعترض أبو حيان على الوجه الأول؛ بأنه لا يجوز التوكيد؛ لاختلاف وجهي التعريف؛ لأن تعريف الأول: بالعلمية، أو بالنداء، والثاني: بالإضافة.  
هذا وقد اعترض أبو حيان على الوجه الأول بقوله: لا يجوز أن يكون الاسم الثاني توكيدا معنويا للاسم الأول؛ لأن التوكيد المعنوي له ألفاظ معينة محصورة، وليس هذا منها؛ كما لا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا؛ لأن مع الاسم الثاني زيادة هي المضاف إليه، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد في كمال المعنى؛ وقال ابن هشام في اعتراض هذا الوجه من وجه الإعراب: تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء، وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء؛ وأما تعريف الاسم الثاني فبالإضافة؛ وباختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد.  
انظر التصريح: 171/2.

---

وقال المبرد: مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إلي الثاني<sup>1</sup>، وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور<sup>2</sup>، وقال بعضهم: الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا<sup>3</sup>.  
الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه؛ وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه؛ كقوله<sup>4</sup>: [الوافر] .  
437- سلام الله يا مطر عليها<sup>5</sup>

---

- 1 ويكون نصب الثاني حينئذ -على أحد الأوجه المذكورة عند ضم الأول؛ وهو أن يكون منادى، أو عطف بيان، أو بدل ... إلخ، والأصل: يا سعد الأسود سعد الأسود؛ فحذف من الأول؛ لدلالة الثاني عليه؛ وهو نظير قوله في نحو: قطع الله يد ورجل من قائلها؛ وهو قليل في كلامه.
- 2 وهو رأي ضعيف؛ لأن فيه توارد عاملين على معمول واحد.
- 3 وتكون فتحة الثاني -على هذا- فتحة بناء. وإلى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله: في نحو: "سعدُ سعد الأوس" ينتصب ... ثانٍ وضم وافتح أولاً تَصِبُ والمعنى: في مثل يا سعد سعد الأوس مما وقع فيه المنادى مفردا مكررا، والثاني مضافا، يجب نصب الثاني منهما؛ أما الأول: فيجوز فيه الضم والفتح -كما بين المؤلف- وأما إذا كان الاسم الثاني غير مضاف؛ نحو: يا محمد محمد، أو يا سعد سعد؛ جاز بناؤه على الضم على أنه منادى حذف قبله حرف النداء، أو بدل؛ وجاز رفعه ونصبه؛ باعتباره توكيدا لفظيا على اللفظ أو المحل.
- انظر حاشية الصبان: 3/ 154، والتصريح: 2/ 171.
- 4 القائل: هو: الأحوص؛ محمد بن عبد الله بن عاصم الأوسي، وقد مرت ترجمته.
- 5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:  
وليس عليك يا مطرُ السلام

(20/4)

---

وقوله<sup>1</sup>: [الوافر] .  
438- أبعدا حل في شعبي غربا<sup>2</sup>

---

= وهو من شواهد: التصريح: 171 / 2، والأشموني: "448 / 2 / 875"، وابن عقيل: "262 2 / 307"، والشذور: "113 / 53" وسيبويه: 313 / 1، والمقتضب: 4 / 214، 224 ومجالس ثعلب: 92، 239، 542، والأغاني: 61 / 14، والجمل للزجاجي: 166، وأما لي الزجاجي: 81، والمختضب: 93 / 2، وأما لي ابن الشجري: 1 / 341، والإنصاف: 311، والخزانة: 1 / 294، والهمع: 80 / 2، والدرر: 105 / 2، والعيبي: 108 / 1، 211 / 4، والمغني: "449 / 643"، والسيوطي: 260، وديوان الأحوص: 137.

المعنى: واضح.

الإعراب: سلام: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الله: "لفظ الجلالة" مضاف إليه مجرور. يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. مطر: منادى مفرد علم مبني على الضم، في محل نصب على النداء، وتُؤنَّ للضرورة الشعرية. "عليها": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ "سلام"؛ أو متعلق بـ "سلام" ويكون الخبر محذوفاً؛ والتقدير: سلام الله عليها حاصل أو كائن مثلاً. وليس: الواو عاطفة، ليس: فعل ماضٍ ناقص. "عليك": متعلق بالخبر المقدم المحذوف. يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء؛ وجملة "يا مطر": اعتراضية، لا محل لها. السلام: اسم ليس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. مواطن الشاهد: "يا مطر عليها".

وجه الاستشهاد: مجيء "مطرا" الأول منونا؛ لضرورة الشعر؛ وهو مفرد علم واجب البناء على الضم؛ كما هو معلوم؛ وحكم تنوينه الجواز للضرورة الشعرية.

1 القائل: هو جرير بن عطية الخطفي.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

ألوما لا أبا لك واغترابا

وهو من كلمة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي؛ وأولها قوله:

أخالد عاد وعدكُم خلابا ... ومُنَّيتِ المواعد والكذابا

وقد مر تخريج هذا الشاهد في باب المفعول المطلق.

مواطن الشاهد: "أعبدا".

وجه الاستشهاد: وقوع "عبدا" منادى نكرة مقصودة، وقد نصبه مع التنوين تشبيها له بالنكرة غير المقصودة، وذلك للضرورة؛ وقيل: يجوز نصبه؛ لأنه شبيه بالمضاف؛ لأنه نكرة موصوفة؛ وقيل: يجوز أن يكون "عبدا" حالا من فاعل محذوف؛ والتقدير: أتفخر

عبدا؟؛ أي: وأنت عبد، ولا يليق الفخر بالعبيد.  
انظر ضياء السالك: 3 / 223.

(21/4)

واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو 1 وعيسى 2 النصب، ووافق الناظم والأعلم  
سيبويه في العلم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس 3.  
[لا يجوز نداء ما فيه "أل"] :

فصل: ولا يجوز نداء ما فيه "أل" 4 إلا في أربع صور:  
إحداها: اسم الله تعالى 5، أجمعوا على ذلك؛ تقول: "يا الله" بإثبات الألفين، و"يَلَلَه"  
بحدفهما، و"يا لله" بحدف الثانية فقط، والأكثر أن يحذف حرف النداء، ويعوض عنه  
الميم المشددة؛ فتقول: "اللهم" وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة؛ كقوله 6:  
[الرجز] .

439- أقول يا اللهم يا اللهما 7

1 هو أبو عمرو بن العلاء، وقد مرت ترجمته، وترجمة الأعلم والخليل وسيبويه والناظم.  
2 هو أبو عمرو؛ عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد المخزومي، كان إماما في  
النحو والعربية؛ أخذ عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء، روى عن الحسن  
البصري؛ وعنه أخذ الأصمعي والخليل وغيرهما؛ وكان عيسى يطعن على العرب، ويخطئ  
المشاهير منهم؛ كالنابغة في بعض أشعاره، كما كان صاحب تقعير في كلامه، واستعمال  
للغريب فيه؛ له مصنفات كثيرة؛ منها: الإكمال، والجامع، وقيل إن له سبعين مصنفا،  
مات سنة 149هـ.

البلغة: 179، إنباه الرواة: 2 / 274، وبغية الوعاة: 2 / 237، والأعلام: 5 / 288.  
3 أي: نصبه "كعبدا" في البيت السابق؛ وذلك لضعف شبهه بالضمير؛ وخير الناظم  
بين الضم والنصب مع التنوين للضرورة.

4 لما فيه من الجمع بين معرفتين؛ النداء، وأل، وذلك ما لم يعهد في الأساليب العربية.  
5 وذلك للزوج "أل" له حتى صارت كالجزم منه.  
6 القائل: هو أبو خراش الهذلي، أو أمية بن أبي الصلت.  
7 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدوره قوله:

إني إذا ما حدث ألما

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 172، والأشموني: "880 / 2 / 449"، وابن عقيل: "310 / 3 / 265"، والعيني: 4 / 216، ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت. ونوادير أبي زيد: 165، والمقتضب: 4 / 242، والمخصص: 1 / 137، والمختضب: 2 / 238، والهمع: 1 / 168، والدرر.

(22/4)

الثانية: الجمل المحكية؛ نحو: "يا المنطلق زيد"؛ فيمن سمي بذلك، نصَّ

1 / 155، وأما ابن الشجري: 2 / 103، والإنصاف: 341، واللسان "أله".

المفردات الغريبة: حدث: حادث طارئ من مكاره الدنيا. ألما: نزل.

المعنى: إذا نزل بي حادث من حوادث الدهر، وطراً علي ما أحتاج فيه إلى المعونة، ألجأ إلى الله وأناديه، فإنه جلت قدرته هو المعين وحده.

الإعراب: إني: إن حرف مشبه بالفعل، والياء: في محل نصب اسمه. إذا: ظرف لما

يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. ما: زائد، لا محل لها. حدث: فاعل

لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ وجملة "الفعل المحذوف وفاعله": في محل جبر

بالإضافة. ألما: فعل ماضٍ، والألف: للإطلاق، والفاعل: شئير مستتر جوازا؛ تقديره:

هو؛ وجملة "ألما" تفسيرية، لا محل لها. أقول: فعل مضارع مرفوع والفاعل: أنا؛ وجملة

"أقول": جواب شرط غير جازم، لا محل لها. وجملة "الشرط وجوابه": في محل رفع خبر

"إن". يا اللهم: "يا" حرف نداء، اللهم: الله "لفظ الجلالة": منادى مبني على الضم في

محل نصب على النداء. والميم: حرف أصلها عوض عن "يا" عند حذفها، وقد جمع هنا

بينهما ضرورة؛ و"جملة النداء": في محل نصب مفعول به، مقول القول. يا اللهم: مثل

الأولى.

موطن الشاهد: "يا اللهم".

وجه الاستشهاد: الجمع في "يا اللهم" بين حرف النداء، والميم المشددة؛ التي تأتي عوضاً

عن حرف النداء، وحكم هذا الجمع شاذ أو نادر؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه.

هذا: وقد تحذف "أل" من اللهم؛ فيقال: "لاهم" وتكون كلمة "لاه" هي المنادى المبني

على الضم؛ وهو كثير في الشعر؛ ومنه قول القائل:

لَهُمْ إِنْ الْعَبْدَ يَمْ... نَعُ رَحْلَهُ فَاَمْنَعُ رَحَالِكَ  
وقد تخرج اللهم عن النداء المحض؛ فتستعمل على وجهين:  
أ- أن تذكر تمكيناً للجواب؛ كأن يقال: هل أنت مسافر؟ فتقول: اللهم نعم أو لا.  
ب- أن تدل على الندرة؛ نحو: سأزورك اللهم إذا لم تدعني؛ وهي حينئذ منادى صورة  
فتعرب كإعرابه.  
لتصريح: 2/ 172. الأشموني: 2/ 450.

(23/4)

---

على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل<sup>1</sup>؛ نحو: الذي  
والتي، وصويه الناظم.  
الثالثة: اسم الجنس المشبه به؛ كقولك: "يا الخليفة هيفة" نص على ذلك ابن سعدان<sup>2</sup>.  
الرابعة: ضرورة الشعر؛ كقوله<sup>3</sup>:  
440- عباس يا الملك المتوج والذي<sup>4</sup>  
ولا يجوز ذلك في النثر؛ خلافاً للبغداديين.

---

1 بشرط أن يكون مع صلته علماً؛ نحو: "يا الذي سافر" في نداء من سمي بذلك؛ لأن  
الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد؛ أما الموصول وحده المسمى به فمتفق على منع  
ندائه.

ومن نداء الاسم الموصول المقترن بـ "أل" مع صلته قول الشاعر:  
من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني  
2 مرت ترجمته.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:  
عرفت له بيتَ العُلا عدنانُ

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 173، والأشموني: "878 / 2 / 449" والعيني: 4/

245 والهمع: 1/ 174، والدرر: 1/ 152.

المفردات الغريبة: المتوج: الذي ألبس التاج. عرفت: اعترفت. العلا: الشرف. عدنان:  
المراد عدنان أبو العرب.

المعنى: واضح.

الإعراب: عباس: منادى بحرف محذوف، مبني على الضم في محل نصب. يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. الملك: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. المتوج: صفة لـ "الملك" يجوز فيها الرفع إتباعا على لفظ الموصوف؛ ويجوز فيها النصب إتباعا على محل الموصوف. والذي: الوو عاطفة، الذي: اسم موصول، مبني على السكون، معطوف على المتوج في حل رفع أو نصب. عرفت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. "له": متعلق بـ "عرف". بيت: مفعول به منصوب لـ "عرف"، وهو مضاف العلا: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. عدنان: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ وجملة "عرفت له بيت العلا عدنان": صلة للموصول الأسمي، لا محل لها. موطن الشاهد: "يا الملك".

وجه الاستشهاد: إدخال حرف النداء "يا" على المنادى المقترن بـ "أل"؛ وهو "الملك"؛ وحكم هذا الإدخال ضرورة عند البصريين؛ وجائز عند الكوفيين؛ بالقياس وبالسمع؛ فأما القياس؛ فما أباحه الجميع من مناداة لفظ الجلالة المقترن بـ "أل" وأما السماع: فهذا الشاهد ونحوه.

انظر حاشية الصبان: 3/ 145.

(24/4)

---

الفصل الثالث: في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه<sup>1</sup>:

وأقسامه أربعة:

أحدها: ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى؛ وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتا<sup>2</sup> أو بيانا أو توكيدا.

ثانيهما: أن يكون مضافا مجردا من "أل"<sup>3</sup>؛ نحو: "يا زيد صاحب عمرو".

---

1 أما المنادى المنصوب اللفظ، إن كان تابعه نعتا أو عطف بيان أو توكيدا؛ وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع؛ نحو: يا مجاهدا مخلصا لا تحجم عن لقاء العدو، يا عربا أهل اللغة الواحدة، أو كلكم أجيئوا داعي الوطن. وإن كان التابع بدلا، أو عطف نسق مجردا من "أل"؛ فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ أيضا: نحو: بوركت يابن الخطاب

عمر؛ أو بوركتما يابن الخطاب وعلياً. وبعضهم يجعل ذلك في حكم المنادى المستقل.

2 بشرط ألا يكون منعوته -وهو المنادى- اسم إشارة، ولا كلمة "أي"، أو "أية"، وإلا وجب رفع النعت؛ كما في الحالة الثانية الآتية.

3 ويشترط أن تكون الإضافة في الثلاثة محضة على الراجح، وإلا جاز رفع التابع مراعاة للفظ المنادى؛ نحو: يا رجل ضارب محمد بالضم والنصب، ووجوب النصب بهذين الشرطين: مذهب جمهور النحاة؛ وحكي عن جماعة من الكوفيين ومعهم الكسائي لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء، وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب؛ فجاز مراعاتها. وحكوا ذلك في النعت والتوكيد، ولم يحكوه في عطف البين؛ لأنه قريب الشبه من البلد، وقد علمنا أن البدل إذ كان مضافاً؛ وجب نصبه؛ لأنه كنداء مستقل؛ فما أشبهه يأخذ حكمه.

التصريح: 2/ 174، الأشموني: 2/ 450.

(25/4)

و "يا زيدُ أبا عبد الله"، و "يا تميمُ كلهم"، أو كلكم"1.

والثاني: ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى؛ وهو نعت "أي" و "أية"2 ونعت اسم الإشارة؛ إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه؛ نحو: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} 3، {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ} 4، وقولك "يا هذا الرجل"5، إن كان المراد أولاً نداء الرجل؛

1 إذا كان تابع المنادى مشتملاً على ضمير؛ جاز أن يجيء به ضمير غيبة؛ وهو الأصل؛ وذلك باعتبار أن لفظ المنادى اسم ظاهر؛ والاسم الظاهر من قبيل الغيبة؛ وجاز أن يجيء به ضمير خطاب؛ وهذا يشمل توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب؛ إلا إذا كان التابع اسم إشارة؛ فلا يجوز أن تتصل بآخره علامة خطاب وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر:

فيا أيها المَهْدِي الحنا من كلامه ... كأنك يضيفو في إزارك خرنقُ

فجاء بضمير الغيبة في قوله: "من كلامه؛ وبضمير الخطاب في قوله: "من إزارك"، وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة؛ فإن جاء ضمير حضور؛ نحو: "يا تميم كلكم"؛ فن رفعت كلكم؛ فهو مبتدأ خبره محذوف؛ وإن نصبتهم فهو مفعول به لفعل محذوف.



التصريح: 147 / 2

2 إنما وجب الرفع؛ لأن المقصود بالنداء هو التابع، وهو مفرد، أما "أي" و"أية" فكلاهما صلة لندائه، وهما مبنيان على الضم؛ لأن كلا منهما نكرة مقصودة. و"ها" حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما.

3 "2" سورة البقرة، الآية: 21.

موطن الشاهد: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أي" منادى نكرة مقصودة مبنيًا على الضم، و"ها" للتنبيه؛ والناس: بدل من "أي" مرفوع تبعًا للفظ "أي"؛ وإنما جاز الرفع مع أن المتبوع مبني؛ لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الدخول عليه.

انظر التصريح: 174 / 2.

4 "89" سورة الفجر، الآية: 27.

موطن الشاهد: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ} .

وجه الاستشهاد: مجيء "أية" مبنية على الضم؛ لكونها نكرة مقصودة، و"ها" للتنبيه لازمة للفظ "أية"، و"النفس": بدل من "أية" مرفوع على التبعية وجوبًا؛ مراعاةً للفظ "أية"؛ وإنما جاز الرفع مع أن المتبوع مبني؛ لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمة بسبب الدخول عليه.

5 جوز النحاة على الاسم المحلى بـ "أل" بعد اسم الإشارة، أن يكون صفة لاسم الإشارة، أو

(26/4)

---

ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل، ولا توصف أي وأية في هذا الباب إلا بما فيه "أل"، أو باسم الإشارة، نحو: "يا أيهذا الرجل" 1.

والثالث: ما يجوز رفعه ونصبه؛ وهو نوعان:

أحدهما: النعت المضاف المقرون بـ "أل" 2؛ نحو: "يا زيدُ الحسنُ" الوجه 3.

والثاني: ما كان مفرداً من نعت، أو بيان، أو توكيد، أو كان معطوفاً مقروناً بـ "أل"؛ نحو:

"يا زيد الحسن" و"الحسن" و"يا غلام بشر" و"بشرا" و"يا تميم"

---

= عطف بيان عليه، أو بدلاً منه، واعتراض ابن عصفور: بأن النعت يشترط فيه أن

يكون مشتقا، أو مؤولا بالمشتق، وأن عطف البيان، ينبغي أن يكون جامدا، كما يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين؛ في حين لا تكون الصفة أعرف من الموصوف فإذا قيل هذا الاسم صفة تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق، وأنه مساوٍ للموصوف لا أعرف منه؛ وإذا قيل: هذا الاسم عطف بيان؛ تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين؛ فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون صفة، وأن يكون عطف بيان؛ وكل منهما يقتضي نقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين. وردَّ على ابن عصفور بأن عطف البيان لا يشترط فيه أن يكون أعرف؛ لأنه مخالف لقول سيبويه في "يا هذا ذا الجمَّة"؛ وأما الوجه الآخر: فإذا قدر صفة، جعل مؤولا بالمشتق، وإن قدر عطف بيان؛ فهو جامد على ظاهره، واللام على تقدير الصفة؛ للعهد، وعلي تقدير البيان؛ لتعريف الحضور أي للجنس.

1 توصف أي: وأية بواحدة من ثلاثة أشياء:

الأول: الاسم المحلى بأل؛ نحو: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ} ، و {يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ} .

الثاني: الاسم الموصول المقترن بأل؛ نحو: {يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ} ؛ ونحو: يا أيتها التي قامت.

الثالث: اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب؛ كمثل المصنف؛ أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب، فلا يكون نعنا لـ "أي"؛ خلافا لابن كيسان.

ومن هذا النوع قول ذي الرمة:

ألا أيهذا الدارس الذي ... كأنك لم يعهد بك الحي عاهد

التصريح: 175 / 2.

2 اقترانه بـ "أل" يستلزم أن تكون الإضافة غير محضة؛ لأنها هي التي تجتمع مع أل، وتكاد تحصر هذه الإضافة في تابع واحد؛ هو النعت؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع هذه الإضافة.

3 الرفع على الإتيان للفظ "زيد" في الصورة، تشبيها له بالرفوع، والنصب على الخل.

(27/4)

---

أجمعون" و"أجمعين"، وقال الله تعالى: {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} 1؛ قرأه السبعة بالنصب، واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرئ بالرفع؛ واختاره الخليل، وسيبويه، وقدروا 2

النصب بالعطف على {فَضْلًا} 3 من قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا} ، وقال المبرد: إن كانت "أل" للتعريف مثلها في "الطير"؛ فالمختار النصب<sup>4</sup>، أو لغيره مثلها في "اليسع"؛؛ فالمختار الرفع<sup>5</sup>.

والرابع: ما يعطى تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً؛ وهو البذل والمنسوق المجرد من "أل"؛ وذلك لأن البذل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: "يا زيدُ بِشْرُ" بالضم، وكذلك "يا زيدُ وَبِشْرُ"، وتقول: "يا زيدُ أبا عبد الله"، وكذلك: "يا زيدُ وأبا عبد الله" وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب.

الفصل الرابع: في المنادى المضاف للياء:

وهو أربعة أقسام:

#### 1 "34" سورة سبأ، الآية: 10.

أوجه القراءات: انفرد ابن مهران، عن هبة الله بن جعفر، عن روح؛ برفع الراء من "والطير"؛ وهي رواية زيد عن يعقوب؛ ووردت عن عاصم، وأبي عمرو؛ وقرأ السبعة بالنصب. النشر: 2/ 335، وتفسير الطبري: 14/ 266، ومشكل إعراب القرآن: 2/ 204.

موطن الشاهد: {يَا جِبَالُ ... وَالطَّيْرُ} .

وجه الاستشهاد: قراءة الرفع في "الطير" بالعطف على لفظ الجبال"، وقراءة النصب فيها عطفا على محل الجبال؛ أو عطفا على "فضلا" في قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا} ؛ والتقدير: وآتيناه الطير، وعلي هذا؛ فجملة النداء معترضة بين المتعاطفين. التصريح: 2/ 176، ومشكل إعراب القرآن 2/ 204.

2 أي: من اختاروا الرفع.

3 ووجه اختيار الرفع: مشاكلة الحركة وكثرته؛ كما يقول سيبويه.

4 لأن المعروف يشبه المضاف من حيث تأثر كلٍّ بالتعريف بما يتصل به.

5 لأن "أل" حينئذٍ وهي من بنية الكلمة كالمعدومة؛ فلا مانع من أن يلي ما هي فيه حرف النداء.

أحدها: ما فيه لغة واحدة؛ وهو المعتل؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح<sup>1</sup>؛ نحو: "يا فتاي"، و"يا قاضي"<sup>2</sup>.

والثاني: ما فيه لغتان؛ وهو الوصف المشبه للفعل<sup>3</sup>؛ فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: "يا مكرمي" و"يا ضاري".

الثالث: ما فيه ست لغات؛ وهو ما عدا ذلك<sup>4</sup>، وليس أباً ولا أمّاً؛ نحو: "يا غلامي"، فالأكثر حذف الياء والاكْتفاء بالكسرة؛ نحو: {يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ} <sup>5</sup>، ثم ثبوتها ساكنة نحو: {يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ} <sup>6</sup>، أو مفتوحة؛ نحو: {يَا عِبَادِي}

---

1 أما علة الثبوت؛ فلأنها -لو حذفت؛ لحصل التباس بغير المضاف، وأما وجوب الفتح؛ فلأنها لو سكنت؛ التقى ساكنان؛ والتحريك بالمضم والكسر ثقيل على الياء. التصريف: 2/ 177.

2 قاضي: منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم؛ وهي مضافة إليها. ويلحق بالمعتل: المثني وشبهه، وجمع المذكر السالم وشبهه، إذا أضيفا وحذفتا نوتهما للإضافة، وختم آخرهما بالعلامة الخاصة بكل منهما؛ تدغم الياء الساكنة في آخرهما في ياء المتكلم المبنية على الفتح؛ نحو: يا عيني جوداً بالدمع؛ ومنه قول الشاعر: يا سابقِي إلى الغفران؛ مكرمة ... إن الكرام إلى الغفران تستبقُ ويلحق كذلك بالمعتل: المختوم بياء مشددة، ليس تشديدها للإدغام؛ كعقري وبني تصغير ابن؛ يقال: يا عبقرى وبني؛ بحذف الياء المشددة الثانية؛ وإدغام الأولى في ياء المتكلم المفتوحة. ويجوز حذف ياء المتكلم وبقاء الياء المشددة قبلها مكسورة؛ تقول: يا عبقرى، وبني.

3 أي: المضارع بإفادة معنى الحال، أو الاستقبال، أما الذي بمعنى الماضي؛ فإضافته محضة، وفيه اللغات الست الآتية.

4 ويشمل: الصحيح الآخر، وما يشبهه إذا كانت إضافتهما محضة. ويجب نصبه إذا كان المنادى مفرداً، أو جمع تكسير، أو جمع مؤنث سالماً؛ نحو: يا أخي، يا أصدقائي، يا فتياي.

5 "39" سورة الزمر، الآية: 16

موطن الشاهد: {يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ} .

وجه الاستشهاد: حذفت الياء من "عبادي" واكتفي بالكسر إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة؛ كما في قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ} .

6 "43" سورة الزخرف، الآية: 68.

موطن الشاهد: { يَا عِبَادِي } .  
وجه الاستشهاد: ثبوت الياء ساكنة في المنادى المضاف إلى الأصل.

(29/4)

---

الَّذِينَ أَسْرَفُوا { 1، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفا: { يَا حَسْرَتَا } 2، وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة؛ كقوله 3: [الوافر]  
441- بلهفَ ولا بليت ولا لَوِ اِيَّيْ 4

---

1 "39" سورة الزمر، الآية: 53.

موطن الشاهد: { يَا عِبَادِي } .  
وجه الاستشهاد: ثبوت الياء المفتوحة في المنادى المضاف؛ لخفة الفتح.  
2 "39" سورة الزمر، الآية: 56.

موطن الشاهد: { يَا حَسْرَتَا } .  
وجه الاستشهاد: ثبوت الياء المفتوحة، ثم قلبت الكسرة قبل الياء فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها انفتاح ما قبلها؛ لأن الألف أخف من الياء؛ فالأصل: "يا حسرتي" بكسر التاء وفتح الياء؛ ثم قيل: يا حسرتي بفتحهما؛ ثم، قيل: يا حسرتا.  
ومثل هذه الآية قول الشاعر:

بانت لتحزنا عفارة ... يا جارتا ما أنت جارة

3 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدوره قوله:

ولست براجع ما فات مني

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 177، والأشموني: 2/ 456 عرضاً، والخصائص: 3/

135، والمختضب: 1/ 277، 323، وأما ابن الشجري: 2/ 74، والإنصاف:

390، 449، 546 والمقرب: 38، 116، والهمع: 1/ 143، والدرر: 1/ 112.

المفردات الغريبة: راجع: اسم فاعل من رجع؛ وهو أفصح من أرجع؛ وفي القرآن: {فَإِنْ

رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ} لهف: حزن وتحسر. وبلهف: كلمة يتحسر بها على فائت.

المعنى: إن ما ذهب مني لا يعود بكلمة التلهف والحسرة، ولا بكلمة لامتني، وقولي:

ليتني عملت كذا، ولا بقولي: لو أتي كذا لكان كذا.

الإعراب: لست: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون؛ لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: في محل رفع اسمه. براجع: الباء حرف جر زائد، راجع: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس؛ وفي راجع ضمير مستتر في محل رفع فاعل لاسم الفاعل. ما اسم موصول بمعنى الذي، في محل نصب مفعول به لـ "راجع". فات: فعل ماضي مبني على =

(30/4)

أصله: بقولي: يا هُفًّا؛ ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم كما تضم المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا ينادى إلا مضافاً؛ كقول بعضهم. "يا أمي لا تفعلني"، وقراءة آخر: {رَبُّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ} 1. الرابع: ما فيه عشر لغات؛ وهو الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: أن تعوّض تاء التأنيث عن ياء المتكلم؛ وتكسرهما؛ وهو الأكثر؛ أو تفتحها وهو الأقيس؛ أو تضمها على التشبيه؛ بنحو: ثبة وهبة؛ وهو شاذ، وقد قرئ بهن 2، وربما جمع

= الفتح، والفاعل: هو؛ وجملة "فات مني": صلة للموصول، لا محل لها. "مني": متعلق بـ "فات". بلهف: الباء حرف جر، والمجرور محذوف؛ والتقدير: بقولي يا هف. وبقولي: متعلق بـ "راجع". هف: منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا هف، وجملة "النداء": في محل نصب للقول المحذوف المجرور بالباء.. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. بليت: الباء حرف جرن "ليت" قصد لفظه؛ فهو مجرور بالباء. ولا: الواو عاطفة، لا زائدة؛ لتأكيد النفي. لو أي: قصد لفظه معطوف على: "لا بليت".

موطن الشاهد: "بلهف".

وجه الاستشهاد: مجيء "هف" منادى بحرف نداء محذوف؛ وهو مضاف إلى ياء المتكلم؛ المنقلبة ألماً المحذوفة؛ والفتحة دليل عليها؛ والأصل يا هفي. وقيل: أن "هف" مجرور بالباء على الحكاية، وكذا ما بعده، لا على النداء؛ ولا شاهد فيه حينئذ؛ والأول أفضل. وانظر حاشية الصبان: 155 / 3.

1 "12" سورة يوسف، الآية: 33.

أوجه القراءات: ذكر الألوسي قراءة رفع "رب" وكسر النون في "السجن" ولم ينسبها إلى

أحد؛ وقرأ يعقوب وعثمان بن عفان والزهري وابن هرمرز "رب السجن" بفتح السين.  
تفسير الألوسي: 12/ 235، وإتحاف الفضلاء: 264، إعراب النحاس: 2/ 140.  
موطن الشاهد: {رَبُّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ} .

وجه الاستشهاد: ضم باء "رب" لأن الأم والأب الأكثر فيهما أن لا يناديا إلا مضافين  
للبياء؛ فالأصل فيهما "يا أمي" و"يا ربي"؛ فحذفت البياء تخفيفاً، وبنيا على الضم تشبيهاً  
بالنكرة المقصودة. التصريح: 2/ 178.

2 أي في نحو قوله تعالى: {يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} والمنادى في هذه الحالات  
الثلاث منصوب؛ لأنه مضاف للبياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث ونصبه بفتحة  
مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جيء بها لمناسبة التاء؛ ويرى بعض المحدثين أن يقال:  
منصوب بالفتحة الظاهرة؛ لأن تاء التأنيث تستلزم فتح ما قبلها دائماً إلا في النداء.  
انظر التصريح: 2/ 178.

#### (31/4)

---

بين التاء والألف، فقليل: "يا أبنا"1، و"يا أمتا" وهو كقوله:  
أقول يا اللهم يا اللهما2.  
وسبيل ذلك الشعر؛ ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء؛ فلا يجوز  
"جاءني أبت"، ولا: "رأيت أمت".  
والدليل على أن التاء في "يا أبت"، و"يا أمت" عوض من البياء أنهما لا يكادان  
يجتمعان، وعلى أنهما للتأنيث؛ أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء3.

---

#### 1 ومن ذلك قول الشاعر:

تقول بنتي: قد أنى أناكا ... يا أبنا علك أو عساكا  
ونظيره قول الآخر:

يا أبنا أرقني القدان ... فالنوم لا تطعمه العينان

أوضح المسالك: 4/ 38-39.

2 مر تخريج هذا الشاهد والتعليق عليه.

موطن الشاهد: "يا اللهم، يا اللهم".

وجه الاستشهاد: جمع الشاعر بين ياء النداء والميم المشددة التي تتبع المنادى عوضاً عن

حرف النداء، فجمع بين العوض والمعوض عنه؛ وحكم هذا الجمع شاذٌّ؛ وقد ذكر المؤلف البيت ليبين لنا أن في قولهم: "يا أبتا" جمعا بين العوض والمعوض منه؛ كما في هذا الشاهد، والذي ذهب إلى أنه جمع بين العوض "التاء" والمعوض منه. "الألف المنقلبة عن ياء المتكلم"؛ وهو ابن جني؛ لأنه يرى: أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها، وأما ابن مالك فيرى: أن هذه الألف، هي التي تلحق آخر الاسم المندوب، والمستغاث، والمنادى البعيد؛ وعليه فلا جمع بين العوض والمعوض منه؛ وبالتالي فلا مشابهة بين ما ذكر وبين الشاهد؛ غير أنه مع بين "الياء"، و"التاء" في قول الشاعر:

أيا ابتي لا زلت فينا؛ فإنما ... لنا أمل في العيش ما دمت عائشا  
فذهب البصريون: إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر؛ لأن "التاء" عوض من "ياء المتكلم"، ولا يجوز الجمع بينهما، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة، وأنه يجوز لك في "السعة" أن تقول: يا ابتي. انظر التصريح: 178 / 2.  
3 وكذلك في الخط؛ والغالب والأفضل جعلها تاء عند الكتابة والوقف.

(32/4)

[حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء]:

فصل: وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء؛ فالياء ثابتة لا غير<sup>1</sup>؛ كقولك: "يا ابن أخي"، و"يا ابن خالي" إلا إن كان "ابن أم" أو "ابن عم"؛ فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء؛ أو أن يفتحاً للتركيب المزجي<sup>2</sup>؛ وقد قرئ: {قَالَ ابْنُ أُمٍّ} 3؛ بالوجهين، ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا في الضرورة؛ كقوله<sup>4</sup>: [الخفيف]

1 أي: مع بنائها على السكون، أو الفتح، ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاقتصار على أحدهما.

2 فيصيران بمنزلة "خمسة عشر" مثلاً؛ ويقال في إعراب: يابن أم ... إلخ. "يا": للنداء، و"ابن أم" منادى منصوب بفتحة مقدرة؛ منع من ظهورها حركة البناء التركيبي، وياء المتكلم المحذوفة: مضاف إليه؛ وهذا تخريج سيبويه والبصريين. وقيل: إن الأصل: يا بن أمّا، ويا عما ... إلخ؛ بقلب الياء ألفاً وحذفها؛ للتخفيف، وإبقاء الفتحة؛ دليلاً عليها، ويكون الإعراب مقدراً، منع منه الفتحة التي جيء بها لمناسبة الألف المحذوفة؛ وهذا



تخريج الكسائي والفراء وأبي عبيدة ويحكي عن الأخفش أيضا. ويجوز وجه ثالث؛ وهو: إهمال الياء المحذوفة واعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم الواحد المركب تركيبا مزجيا، ويعرب مبنيا على ضم مقدر، منع منه حركة البناء أيضا.

التصريح: 2/ 179، والأشموني: 2/ 457.

3 "7" سورة الأعراف، الآية: 150.

أوجه القراءات: قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف: "ابن أم"، وقرأ ابن السميعة "ابن أمي". البحر المحيط: 396، والقرطبي: 7/ 290، والكشاف: 2/ 95.

موطن الشاهد: {ابن أم}.

وجه الاستشهاد: قرئت بالوجهين؛ فأما قراءة الفتح: فالأصل: "أُمَّا" بقلب ياء المتكلم ألفا، ثم حذفت هذه الألف، وبقيت الفتحة دليلا عليها؛ وهذا قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة؛ وحكي عن الأخفش؛ وقيل: أن يفتحا: "ابن، أم"؛ للتركيب المزجي، وهو رأي سيبويه والبصريين.

4 القائل: هو أبو زيد الطائي؛ واسمه حرملة بن المنذر، شاعر معمر عاش في الجاهلية والإسلام، وكان من زوار ملوك العجم، عالم بسيرها، وفد على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقربه؛ له شعر جيد في وصف الأسد، وعينية مشهورة. مات سنة 62 هـ. الشعر والشعراء: 301، تجريد الأغاني: 1373، الجمعي: 593، الأعلام: 2/ 174، السمط: 118.

(33/4)

442- يا ابن أُمِّي ويا شَقِيقَ نَفْسِي 1

وقال 2: [الرجز]

443- يا ابنة عَمِّا لا تُلُومِي واهجعي 3

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

أنت خلفتني لدهر شديد

والبيت من كلمة يرثي فيها أخاه؛ وأول هذه الكلمة قوله:

إن طول الحياة غير سعود ... وضلال تأميل نيل الخلود

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 179، والأشموني: "888 / 2 / 457"، وسيبويه:

1/ 318، والجمل: 173، وأما لي ابن الشجري: 2/ 74، وشرح المفصل: 2/ 12،  
والعيني: 4/ 222، والهمع: 2/ 54، والدرر: 2/ 70، وجمهرة القرشي: 262،  
واللسان "شقق"، وديوان أبي زبيد "48".

المفردات الغربية: شقيق: تصغير شقيق. خلفتي: تركتني بعدك. لدهر شديد: لزمن  
تبعاته شديدة.

المعنى: يا أخي في النسب ويا مَنْ نفسه كنفسه؛ لقد ذهبت وتركنتي وحيدا أقاسي  
ويلات الزمن، وقد كنت ركنًا أستند إليه، وظهرًا اعتمد عليه.

الإعراب: يا: حرف نداء مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. ابن: منادى  
مضاف إليه مجرور، والياء: في محل جر بالإضافة. أنت: ضمير رفع منفصل في محل رفع  
مبتدأ. خلفتي: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل، والنون: للوقاية، والياء:  
في محل نصب مفعول به؛ وجملة "خلفتي": في محل رفع خبر المبتدأ. "لدهر": متعلق  
بقوله "خلف". شديد: صفة لـ "دهر" مجرورة.  
موطن الشاهد: "يابن أُمي".

وجه الاستشهاد: إثبات ياء المتكلم في "يابن أُمي" للضرورة؛ والأصل إثبات الياء في  
المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي المضاف إلا في يابن أم ويابن عم؛ لكثرة الاستعمال  
فيهما.

انظر شرح العيني بذيّل حاشية الصبان: 3/ 157.

2 القائل: هو أبو النجم؛ الفضل بن قدامة العجلي، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه قوله:

لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

=

(34/4)

= وهذا البيت من قصيدة مشهورة مطلعها:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... على ذنبا كله لم أصنع

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 179، والأشموني: "889/ 2/ 457"، وسيبويه: 1/

318، ونوادير أبي زيد: 19، والمقتضب: 4/252، والمختضب: 2/238، والجملة: 172، وشرح المفصل: 12/12، 13، والعيني: 4/224، والهمع: 2/54، والدرر: 70/2.

المفردات الغربية: لا تلومي: من اللوم؛ وهو كثرة العتاب. واهجعي: من الهجوع، وهو الرقاد بالليل؛ والمراد: ترك ما هي فيه من لوم وتعنيف. حجاب مسمعي: كناية عن الأذن.

المعنى: دعي واتركي لومي وعتاي يا ابنة عمي، وخذي نفسك بالراحة ونامي؛ فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعي، ولا استمع له. وكانت كثيرة اللوم له؛ لكبره وضعفه ولا سيما وقت النوم والراحة.

الإعراب: يا: حرف نداء، لا محل له. ابنة: منادى مضاف منصوب، وهو مضاف عما: عم مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وعم مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفا في محل جر بالإضافة. لا: ناهية لا محل لها من الإعراب. تلومي: فعل مضارع مجزوم بـ "لا" الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، والياء: في محل رفع فاعل. واهجعي: الواو عاطفة، واهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بياء المؤنثة المخاطبة، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. موطن الشاهد: "يا ابنة عما". وجه الاستشهاد: إثبات الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

(35/4)

[باب في أسماء لازمت النداء1]:

[قُلْ وقُلَّة: معناهما وحكمهما]:

منها "قُلْ" و"قُلَّة" بمعنى رجل وامرأة2، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد هند ونحوهما3؛ وهو وهم4، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة5 وأما قوله6:

[الرجز]

1 أي: لا تستعمل إلا منادى، فلا تقع فاعله، ولا مفعوله، ولا مبتدأ، ولا خبراً، ولا اسماً أو خبراً لناسخ، ولا مضافاً إليها، ولا شيئاً آخر غير المنادى.

- ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى على الصحيح؛ كالاسم المضاف إلى ضمير المخاطب؛ نحو: يا أخاك، وكضمائر غير المخاطب، واسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب نحو: يا ذاك، والاسم المبدوء "بأل" في غير المواضع المستثناة التي سبق ذكرها.
- 2 أي: فهما كنياتان عن نكرتين من جنس الإنسان مستقلتان عن فلان وفلانة؛ وأصل "فل": فلي؛ فحذفت الياء اعتباطاً؛ وهذا مذهب سيبويه.
- 3 أي: من أعلام الأناسي؛ فهما كنياتان عن علم شخصي لمن يعقل.
- 4 أي: غلط.
- 5 أي: أن الذي بمعنى: زيد وهند ونحوهما - من كناية الأعلام - هو: فلان وفلانة؛ لا "فُلٌ"، و"فُلَّةٌ". ويمكن دفع وهم ابن مالك بأن أصل "فُلٌ" و"فُلَّةٌ" - عنده: فلان وفلانة؛ فحذفت الألف والنون تخفيفاً؛ وهو مذهب الكوفيين.
- وخلاصة القول: فكل من "فُلٌ"، و"فُلَّةٌ" مبني على الضم دائماً في محل نصب؛ سواء عُداً من المفرد العلم، أو النكرة المقصودة؛ واستعملهما في غير النداء، أو منادى منصوباً لا يكون إلا لضرورة الشعر.
- انظر حاشية الصبان: 3/ 161-162، التصريح: 2/ 179-180.
- 6 القائل: هو أبو النجم العجلي، قد مرت ترجمته.

(36/4)

#### 444- في لجة أَمْسِكْ فُلَانًا عن فُلٍ<sup>1</sup>

فقال ابن مالك: هو فُلٌ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة؛ والصواب: أن أصل هذا "فلان" وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة؛ كقوله<sup>2</sup>: [الكامل]

1 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت من الرجز، أو بيت من مشطوره، يصف إبلا قد

أقبلت متزاحمة وأثارات غباراً وصدره قوله:

تضل مني إبلي بالهوجل

وهو من أرجوزة طويلة مشهورة مطلعها:

الحمد لله العليّ الأجلّ... الواسع الفضل الوهوب المجزّل

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 180، والأشموني: "894 / 2 / 460"، وابن

عقيل: "313 / 3 / 278"، وسيبويه: 1/ 233. 2/ 122، والمقتضب: 4/ 238،

والجمل: 176، والسمط: 257 والمقرب: 38، والعيني: 4 / 228، والهمع: 1 / 177، والدرر: 154، والخزانة: 1 / 401، واللسان "لجج- فلن".

المفردات الغريبة: الهوجل: المراد هنا: المفازة الواسعة التي لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج. لجة: هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحروب.

المعنى: يصف الشاعر إبلاً أقبلت متزاحمة متدافعة تثير الغبار، فشبهها في هذه الحالة - وقد ارتفعت أصواتها في الفلاة- بقوم شيوخ في لجة يدفع بعضهم بعضاً، فيقال فيهم: أمسك فلانا عن فلان؛ أي أحجز بينهما. وقيل: إن صدر البيت هو: تدافع الشيب ... ؛ لأن العجز يتلاءم معه من دون هذا التكلف.

الإعراب: "في لجة": متعلق بقوله: "تضل" في بيت سابق. أمسك: فعل أمر، الفاعل: ضمير مستتر وجوباً؛ تقديره: أنت فلانا: مفعول به منصوب لـ "أمسك". "عن فل": متعلق بـ "أمسك"؛ وجملة "أمسك فلانا عن فل": في محل نصب مفعول القول؛ لقول محذوف، يقع صفة لـ "لجة"؛ والتقدير: في لجة مفعول في شأنها: أمسك فلانا عن فلان. موطن الشاهد: "عن فل".

وجه الاستشهاد: استعمال "فل" في غير النداء، وجرها بحرف الجر ضرورة؛ على رأي ابن مالك، حيث قال:

وَجُرَّ في الشعر فل

قيل: إن "فل" هنا أصله: "فلان"؛ فرخم. بحذف النون والألف. انظر حاشية الصبان: 161 / 3.

2 القائل: هو: ليبيد بين ربيعة العامري، وقد مرت ترجمته.

(37/4)

#### 445- درس المنا بمتالع فأبان1

أي: درس المنازل.

[لؤمان، ونومان، وما كان على وزن فُعَل وفَعَال] :

ومنها: "لؤمان" بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية؛ بمعنى كثير اللؤم2، و"نومان" بفتح أوله واو ساكنة ثانية؛ بمعنى كثير النوم، وفُعَل كغُدَر وفُسَق؛ سبا للمذكر.

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

## فتقادت بالحبس فالسوبان

هو من شواهد: التصريح 2/ 180، والأشثوني: "895 / 2 / 460"، والعيني: 4/ 246، والهمع: 2/ 156، والدرر: 2/ 208، والمحتسب: 1/ 80، والخصائص: 1/ 81، 2/ 437 وشرح شواهد الشافية للبغدادى: 397، وديوان لبيد: 138.

المفردات الغريبة: درس: عفا وزال أثره. المنا: أي المنازل. متالع، وأبان، والحبس، والسوبان: أسماء أماكن معينة.

المعنى: إن جميع المنازل التي كانت بهذه الأماكن - درست وزالت آثارها.

الإعراب: درس: فعل ماضٍ مبني على الفتح. المنا: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على الحرف المحذوف ترخيماً؛ أو علامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر؛ على لغة من لا ينتظر؛ وأصل المنا: المنازل. "بمتالع": متعلق بمحذوف حال من المنازل. فأبان: الفاء عاطفة، أبان: اسم معطوف على "متالع" مجرور مثله.

فتقادت: الفاء عاطفة، تقادت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: حرف دالٍّ على تأنيث المسند إليه؛ والفاعل: هي؛ يعود إلى المنازل. "بالحبس": متعلق بمحذوف حال من فاعل تقاد. فالسوبان: الفاء عاطفة، السوبان: اسم معطوف على "الحبس" مجرور، وعلامة جره السكرة الظاهرة.

موطن الشاهد: "المنا".

وجه الاستشهاد: مجيء "المنا" مرخماً في غير النداء؛ بحذف حرفين منه؛ وهما الزاي واللام، وهو حذف قبيح؛ للضرورة؛ وقيل: إن "المنا" بمعنى المحاذي، ولا ترخيم فيه، وكان الشاعر قال: عفا المكان المحاذي لهذه الأماكن؛ وذهب العيني إلى الرأي الأول في شرحه لأبيات الألفية، وكذلك الأشثوني في شرحه للألفية.

انظر حاشية الصبان: 3/ 161-162.

2 ومثله في المعنى والحكم "مألم" و"مألمان" و"مخبثان".

(38/4)

---

واختار ابن عصفور كونه قياسياً، وابن مالك كونه سماعياً<sup>1</sup>؛ وفعال كفساق وخبات؛ سبباً للمؤنث؛ وأما قوله<sup>2</sup>. [الوافر].

446- إلى بيت قعيدته لكاع<sup>3</sup>

---

1 والمسموع منه: فسق، وغدر، وخبث، ولكع، معدولة عن فاسق وغادر وخبيث، وألكع.

قيل: وقد يرد في غير النداء؛ كحديث: "لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس لكع ابن لكع".

2 المشهور أنه للحطينة، ونسبه البعض إلى أبي الغريب النصري.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

أطوف ما أطوف ثم آوي

وهو من شواهد التصريح: 2/ 180، والأشثوني: "459 / 2 / 891"، والشذور:

"133 / 37" والمقتضب: 4 / 238، والكامل: 147، والجمل: 176، والخزانة: 1 /

408، والعيني: 1 / 4، 229، والهمع: 1 / 178، 82، والدرر: 1 /

154.55، وأمالى ابن الشجري: 2 / 107، وديوان الحطينة: 120.

المفردات الغريبة: أطوف: من التطويف؛ أي أكثر الطواف والجولان في البلاد. آوي:

أرجع وأعود. قعيدته: التي تلازم اقعود فيه، ويطلق على المرأة: "قعيدة البيت" لذلك.

لكاع: لئيمة خبيثة.

المعنى: أسير في الأرض وأكثر من الطواف والجولان والتنقل في نواحيها؛ لتحصيل

القوت والبحث عن العيش، ثم أعود إلى منزلي فأجد فيه امرأة خبيثة لئيمة، لم تهني لي

أسباب الراحة بعد هذا العناء، ويقصد بهذا زوجه.

الإعراب: أطوف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. ما مصدرية، لا محل لها من

الإعراب: أطوف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوبا، تقديره: أنا. ثم: حرف

عطف. آوي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل،

والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنا. "إلى بيت": متعلق بـ "آوي". قعيدته: مبتدأ

مرفوع، وهو مضاف، و"الهاء": ضمير متصل في محل جر بالإضافة. لكاع: خبر مبني

على الكسر، في محل رفع، وجملة "قعيدته لكاع": في محل جر صفة لـ "بيت".

موطن الشاهد: "لكاع".

وجه الاستشهاد: استعمال "لكاع" على وزن "فعال" في غير النداء؛ للضرورة؛ فهي خبر

للمبتدأ، كما أعربنا؛ ويرى بعضهم: أن الخبر قول محذوف، والتقدير: قعيدته يقال لها: يا

لكاع، وحينئذ؛ لا يكون خرج عن النداء. وذهب العيني إلى الرأي الأول. حاشية

الصبان: 3 / 160.

---

[ما ينقاس فيه فعال] :

فاستعمله خبراً ضرورية، وينقاس هذا وفعال بمعنى الأول كنزاً من كل فعل ثلاثي، تام منصرف، فخرج نحو: دحرج، وكان، ونعم، وبئس، والمبرد لا يقيس فيهما.

(40/4)

---

[باب الاستغاثة 1] :

هذا باب الاستغاثة:

[الأشياء التي يتحقق بها أسلوب الاستغاثة] :

إذ استغيث اسم منادى وجب كون الحرف "يا" وكونها مذكورة<sup>2</sup>، وغلب جره بلام واجبة الفتح<sup>3</sup>؛ كقول عمر<sup>4</sup> رضي الله تعالى عنه: "يا لله" <sup>5</sup> وقول الشاعر<sup>6</sup>. [الخفيف]

---

1 الاستغاثة: مصدر قولك: "استغاث فلان بفلان"؛ إذا دعاه؛ ليدفع عنه مكروهاً، أو يعينه على مشقة، فمعنى الاستغاثة، نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروهاً أو يعين على احتمال مشقة؛ وفي القرآن الكريم: {وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ} ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميراً، تقول: "يا لك لي"، تدعو المخاطب لنفسك، وأسلوب الاستغاثة: أحد أساليب النداء، ولا يتحقق إلا بثلاث أشياء: حرف النداء "يا" لا غير، وبعده غالباً المستغاث فيه؛ وهو الذي يطلب منه العون والمساعدة؛ وقد يسمى المستغاث، ثم المستغاث له؛ وهو الذي يطلب العون بسببه؛ ولكل من هذه الثلاث شروط، أو أحكام تتضح فيما يأتي.

2 هذان شرطان في حرف النداء.

3 هذا حكم من أحكام المستغاث، ووجود اللام ليس واجباً؛ وإنما الواجب فتحها حين تذكر؛ لأنه واقع موقع كاف الخطاب ولام الجر تفتح معها؛ وليحصل الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله.

4 هو: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى، أمير المؤمنين؛ أبو حفصة، أسلم في السنة السادسة للنسبة، وله سبع وعشرون سنة، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة، كان من أشرف قريش وسفيرهم في الجاهلية، ولي الخلافة بعد أبي بكر سنة ثلاث عشرة، قتله غلام مجوسي يدعى: أبا لؤلؤة؛ وله ثلاث وستون سنة، وذلك سنة 23هـ.



تاريخ الخلفاء للسيوطي: 108-147-الأعلام: 5 / 45.

5 قال رضي الله- تعالى- عنه لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي: "يا لله للمسلمين".

6 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(41/4)

447- يا لقومي ويا لأمثال قومي<sup>1</sup>

[لام المستغاث له مكسورة دائماً] :

إلا أن كان معطوفاً، ولم تعد معه "يا" فتكسر<sup>2</sup>، ولام المستغاث له مكسورة

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

لأناس عتوهم في ازدياد

وهو من شواهد: التصريح: 2 / 181، والأشموني: "897 / 2 / 462". وال عيني: 4 /

256.

المفردات الغريبة: عتوهم، العتو: الاستكبار، والطغيان. في ازدياد: أي يزيد- يوماً بعد يوم.

المعنى: استغيث بقومي وبأمثالهم في النجدة والشجاعة ليمنعوني من قوم يزدادون غُلُوًّا واستكباراً عليّ، ويظلموني بغير سبب.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة، لا محل له من الإعراب. لقومي: اللام المفتوحة، لام

المستغاث به، وهي حرف جر، وقوم: اسم مجرور بها، وهو مضاف، ويا: المتكلم: في

محل جر بالإضافة. و"لقومي": متعلق بحرف النداء؛ لنيابته عن فعل أدعو، وقيل اللام:

زائدة لا تتعلق بشيء؛ والمستغاث: منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع منها

حرف الجر الزائد؛ وقيل غير ذلك. ويا: الواو عاطفة، يا: حرف نداء واستغاثة.

لأمثال: اللام حرف جر، أمثال: اسم مجرور، وهو مضاف. قومي: مضاف إليه، وهو

مضاف، والياء: في جر بالإضافة. لأناس: اللام حرف جر- وهي اللام الداخلة على

المستغاث من أجله، وأناس: مجرور باللام؛ و"لأناس": متعلق بمحذوف؛ والتقدير:

أدعوكم لأناس، عتوهم: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف؛ و"هم": مضاف إليه. "في ازدياد":

متعلق بمحذوف خبر المبتدأ؛ وجملة "المبتدأ وخبره": في محل جر صفة لـ "أناس".

موطن الشاهد: "يا لقومي، ويا لأمثال".

وجه الاستشهاد: جر المستغاث به في "لقومي" و"لأمثال" بلام واجبة الفتح؛ أما الأول: فسببه ظاهر، وأما الثاني: فسببه أنه تكرر مع إعادة "يا"؛ ومثل الشاهد السابق قول أبي حية النميري:

يا لمعد ويا للناس كلهم ... ويا لغائبهم يوما ومن شهدا

2 هذا استثناء من وجوب بناء لام المستغاث على الفتح، وهو وجوب الكسر، إذا كان المستغاث غير مسبوق بـ "يا"، ولكنه معطوف على آخر مسبوق به، وكذلك يجب الكسر إذا كان المستغاث ياء المتكلم؛ نحو: يا لي للغرباء على رأي ابن جني، ومن جواز كونه قد استغاث بنفسه؛ ويرى غيره: أن "يا لي" لا يكون إلا مستغاثا لأجله، والمستغاث به محذوف.

(42/4)

---

دائما، كقوله: "يا لله للمسلمين"1، وقول الشاعر2: [البسيط]

448- يا للكهول وللشبان للعجب3

---

1 إنما يجب كسر لام المستغاث له؛ إذا لم يكن ضميرا غير ياء المتكلم، وإلا فتحت لأمه نحو: يا للمخلص لنا، ويا لمحمد لك. بخلاف يا للزائر لي؛ لأن الضمير ياء المتكلم، وهذا حكم من أحكام المستغاث له. ويجب كذلك تأخيره عن المستغاث، كما أنه يجوز حذفه إذا علم، وأمن اللبس؛ نحو:

يا لقومي من للندى والسماح؟

التصريح: 181 / 21، والأشموني: 2 / 462-463.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدر قوله:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

وهو من شواهد: التصريح: 181 / 2، والأشموني: "898 / 2 / 462"، والعيني: 4 /

257، والمقتضب، 4 / 256، والجمل: 180، والمقرب: 38، والخزانة: 1 / 296،

والهمع: 1 / 180 والدرر: 1 / 155.

المفردات الغريبة: ناء: بعيد، وهو اسم فاعل من نأى ينأى بمعنى بعد. مغترب: غريب.

الكهول: جمع كهل، وهو من جاوز الثلاثين، وقيل الأربعين. والشبان: جمع شاب، وهو من كانت سنه دون سن الكهل.

المعنى: يبكىك ويحزن لفقدك وموتك الأبعد الغرباء، لما كانت تسدي إليهم من معروف وعون، وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك، فهيّا معشر الكهول والشباب؛ لمشاركتنا في العجب من ذلك.

الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. للكهول: اللام حرف جر - لام المستغاث به المفتوحة - والكهول: اسم مجرور، و"للكهول": متعلق بـ "يا" أو بـ "أدعو". وللشبان: الواو عاطفة، "للشبان": معطوف على "الكهول"؛ كسرت اللام هنا؛ لعدم تكرار "يا" مع العاطف. "للعجب": متعلق بـ "يا"، أو بالفعل "أدعو" أو بمحذوف حال. واللام المكسورة، لام المستغاث من أجله. موطن الشاهد: "للشبان، للعجب". وجه الاستشهاد: كسر لام المستغاث به في "للشبان"؛ لكونه معطوفا من دون أن تتكرر مع "يا"؛ وفي البيت شاهد آخر على كسر لام المستغاث من أجله في "للعجب".

(43/4)

---

ويجوز أن لا يبدأ المستغاث باللام؛ فالأكثر حينئذٍ أن يختم بالألف<sup>1</sup>؛ كقوله<sup>2</sup>:  
[الخفيف]

449- يا يزيداً لآملٍ نيلٍ عزٍ 3

---

1 وتكون هذه الألف عوضاً عن اللام، ومن ثم لا يجتمعان، ويبقى المنادى دالا على الاستغاثة بالقرينة؛ ولكنه لا يكون في هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف؛ بل يكون مبنيًا على الضم المقدر في محل نصب، منع من ظهوره الفتحة الطارئة؛ لمناسبة الألف. ويجوز في تابعه الرفع مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحلّه، ولا يجوز مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف. وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف؛ فالأحسن مجيء "هاء" السكت الساكنة، تقول: يا شاعراه، وتحذف عند الوصل.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وغنى بعد فاقة وهوان

وهو من شواهد: الأشموني: "901 / 2 / 463" والتصريح: 181 / 2، والعيني: 4 /

262، والمغني: "696 / 486"، والسيوطي: 267

المفردات الغريبة: آمل: اسم فاعل من الأمل؛ وهو الرجاء والتوقع. نيل: حصول. فاقة: فقر وحاجة. هوان: مذلة واحتقار.

المعنى: أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يرجو الثراء والقوة بعد الفقر والمذلة.  
الإعراب: يا: حرف نداء واستغاثة. يزيدا: مستغاث به مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأتي بها لمناسبة ألف الاستغاثة، في محل نصب، والألف: عوض عن لام الاستغاثة المفتوحة التي تلحق المستغاث به كما رأينا في الشاهدين السابقين. "لآمل": اللام المكسورة لام المستغاث من أجله، وهي حرف جر، وآمل: اسم مجرور، و"لآمل": متعلق بـ "يا" أو بالفعل المحذوف، أو بالحال المحذوف كما رأينا سابقا؛ وفي آمل: ضمير مستتر؛ تقديره: هو في محل رفع فاعل لاسم الفاعل "آمل". نيل: مفعول به لاسم ال فاعل منصوب، وهو مضاف. عز: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة؛ لتخلص من التقاء الساكنين. "بعد": متعلق بـ "نيل" أو "بآمل"، وهو مضاف. فاقة: مضاف إليه مجرور. وهوان: الواو عاطفة، هوان: معطوف على مجرور فهو مجرور مثله.  
موطن الشاهد: "يا يزيدا".

وجه الاستشهاد: مجيء "يزيدا" مستغاثا به مختتما بالألف، لكونه لم يؤت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به.

(44/4)

---

وقد يخلو منها؛ كقوله1: [الوافر]

450- ألا يا قوم لِلْعَجَبِ العجيب2

[جواز نداء المتعجب منه]:

ويجوز نداء المتعجب منه؛ فيعامل معاملة المستغاث؛ كقولهم: "يا لئلاء"

---

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وللغفلات تعرض للأريب

وهو من شواهد: التصريح: 181/2، والأشموني: "902/2 /463"، والعيني: 4/

263.

المفردات الغريبة: الغفلات: جمع غفلة؛ مصدر غفل عن الشيء، لم يلتفت إليه، ولم يُلقِ إليه باله. تعرض له: تنزل به. الأريب: العالم بالأمور، البصير بالعواقب؟. الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه، لا محل له من الإعراب. يا: حرف نداء واستغاثة. قوم: منادى مستغاث به، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة؛ اجتزاءً بكسرة الميم قبله؛ ويجوز أن يكون مبنياً على الضم؛ إذا قدرنا قطعه عن الإضافة؛ والوجهان جائزان؛ وقوم: مضاف، و"ياء المتكلم" المدلول عليها بالكسرة مضاف إليه. "للعجب": اللام المكسورة لام المستغاث لاجله، و"للعجب": متعلق بـ "يا" أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه "يا"؛ وبحال محذوف. العجيب: صفة لـ "العجب" مجرورون وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وللغفلات: الواو عاطفة، و"للغفلات": معطوف على "للعجب". تعرض: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل: هي، جملة "تعرض": في محل نصب على الحال من "الغفلات". "للأريب": متعلق بقوله: تعرض. موطن الشاهد: "يا قوم". وجه الاستشهاد: مجيء المستغاث به "قوم" خالياً من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره؛ وحكم مجيئه على هذه الحالة نادر، وخلاف المؤلف.

(45/4)

---

و"يا للدواهي"، إذا تعجبوا من كثرتهما<sup>1</sup>.

---

1 قد يراد بأسلوب النداء: التعجب من شيء عظيم يتميز بذاته بكثرتة، أو شدته أو غرابته، فينادي جنس ما رآه؛ نحو: يا للماء، أو من له صلة أو معرفة به، نحو: يا للعلماء. ويأتي على صورة الاستغاثة مشتملاً على حرف النداء "يا"، وعلي منادى مجرور باللام المفتوحة، ولكن ليس هناك مستغاث، وذلك كأن ترى البدر فيبهرك جماله، تقول: يا للبدر؛ أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرتة؛ فتقول: يا للماء. مثل هذا الأسلوب يقال فيه: إنه أسلوب نداء واستغاثة أريد به التعجب، فإنك تنادي البدر والماء، وتقول: أحضر ليتعجب منك، وعلي هذا ينبغي أن يعامل معاملة المستغاث؛ فيجر باللام المفتوحة، وإذا حذفت جيء بالألف في آخره عوضاً عنها، وتلحقه هاء السكت عند الوقف. وقد يأتي على صورة أخرى فلا يبدأ باللام، ولا يختتم بالألف،

تقول: يا عجب.

ومن أمثلة ما يختتم بالألف المعوض بها عن اللام قول امرئ القيس:  
ويوم عقرت للعذاري مطيقي ... فيا عجبًا من كورها المتحمل  
وقول الراجز:

يا عجبًا من هذه الفليقة ... هل تذهبن القوباء الريقة  
هذا، وقد يجز المستغاث له "بمن" بدلًا من اللام؛ إذا كان مستنصرًا عليه؛ كقوله:  
يا للرجال ذوي الأبواب من نفر  
فإن كان مستنصرًا له تعين جره باللام؛ نحو: يا الله للمجاهدين. ويجوز الجمع بين "يا"  
و"ال" التي في صدر المستغاث، إذا كان مجرورًا باللام كما مثلنا. همع الهوامع: 1/  
180.

(46/4)

[باب الندبة]:

هذا باب الندبة

[حكم المندوب وشروطه]:

حكم المندوب؛ وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه<sup>1</sup>، حكم المندوب؛ فيضم في نحو: "وا  
زيدًا" وينصب في نحو: "وا أمير المؤمنين" إلا أنه لا يكون نكرة؛ كـ "رجل"2، ولا مبهما،  
كـ "أي"، واسم الإشارة والموصول3؛ إلا ما صلته

1 الندبة لغة: مصدر ندب الميت إذ ناح عليه، وذكر خلاله الكريمة ومآثره الحميدة،  
واصطلاحًا: نداء موجه للمتفجع عليه، أو المتوجع منه بلفظ: "وا" أو "يا" عند أمن  
اللبس.

والتفجع: إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة، وأكثر ما يكون عند النساء  
لضعفهن عن الاحتمال. والمتفجع عليه: من نزلت به الفجعة، أو أصابته نازلة حقيقية؛  
كالهوت، وقد مثل له المصنف بيت جرير في عمر بن عبد العزيز. أو أن المتفجع عليه  
نزل منزلة ذلك؛ كقول عمر رضي الله عنه؛ وقد أخبر يجذب أصاب بعض العرب:  
واعمره. واعمره. والمتوجع منه: الموضع والمكان الذي فيه الألم؛ كقولك: وأرأساه؛  
ومنه قول الجنون:

فواكبدا من حب من لا يحبني ... ومن عبرات ما لهن فناء  
أو السبب الذي أدى إلى الألم؛ كقولك: "وامصبيته"؛ ومنه قول ابن الرقيات:  
تبكيهم الدهماء مُعولة ... وتقول سلمى: وارزيتيه  
وقد يمسى هذا متوجعا له. والمنادى في ذلك كله يسمى: مندوبا.  
التصريح: 181/2، الهمع: 179/1.

2 هذا في المتفجع عليه؛ أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة؛ نحو: وامصبيته، في  
مصيبة غير معينة. وإنما لم تندب النكرة ولا المبهمة؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة  
المندوب وإظهار أهميته أو شدته؛ وذلك يستدعي أن يكون معروفا معينا. وزعم  
الرياسي: أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلا على ذلك؛ بأنه قد ورد في الحديث:  
"واجبله"، وأنكر غيره ذلك، وقالوا: إن صح الحديث؛ فهو نادر.  
همع الهوامع: 179/1، التصريح: 182/2.

3 أجمع النحاة على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بـ "أل" كالذي والتي مطلقا.  
واختلفوا في جواز ندبة غير المقترن بـ أل؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقا أيضا،  
وذهب غيرهم: إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته؛ كما حكاها المؤلف. التصريح: 2/182.

(47/4)

---

مشهور فيندب؛ نحو: "وا من حفرة بئر زمزماه"؛ فإنه بمنزلة "واعبد المطلباه" إلا أن  
الغالب أن يختم بالألف 1؛ كقوله:  
340 وقمتَ فيه بأمر الله يا عمرا  
[بما يحذف لألف الندبة]:

ويحذف لهذه الألف ما قبلها؛ نحو: "واموساه" 3 أو تنوين 4 في صلة نحو: "وا من حفر  
بئر زمزماه"، وفي مضاف إليه؛ نحو: "واغلام زيداه"، أو في محكي، نحو: "واقام زيداه"؛  
فيمن اسمه قام زيد، ومن ضمه؛ نحو: "وازيداه"،

---

1 أي: الزائدة، وذلك لمد الصوت، حتى يكون أقوى بنبرته على إعلان ما في النفس  
من حزن وأسى.

2 هذا عجز بيت، من كلام جرير في عمر بن عبد العزيز، وصدره قوله:

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له  
وقد تقدم تخريج هذا الشاهد في باب النداء.  
موطن الشاهد: "يا عمراه".

وجه الاستشهاد: مجيء "عمرا" مختتما بألف الندبة، وثبوت هذه الألف دليل على أنه مندوب؛ لأنه لو كان منادى؛ لبني على الضم؛ لأنه مفرد علم؛ وهو هنا مبني على الضم المقدر، منع من ظهوره الفتحة المناسبة للألف، واستعملت "يا" للندبة في هذا البيت؛ لأمن اللبس، بوجود الألف؛ التي دلت على أنه مندوب، لا منادى.  
3 أي: في "موسى". وعند إعرابه يقال: "موسى": منادى مبني على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.  
4 ما ذكره المؤلف من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب بألف الندبة؛ وهو مذهب البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان؛ أولهما: حذف التنوين؛ كمذهب البصريين، والثاني: بقاء التنوين مع تحريكه؛ إما بالفتح لمناسبة التخلص من التقاء الساكنين؛ فيلزم قلب الألف ياء؛ لوقوعها بعد كسرة؛ فيقال "واغلام زبيده". وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة، فيلزم قلب الألف ياء؛ لما قلنا؛ فيقال "واغلام زبيده".  
التصريح: 2/ 183، الهمع: 1/ 179.

(48/4)

---

أو كسرة؛ نحو: "واعبد الملكاه"، و"واحذماه" فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس أبقيا؛ وجعلت الألف ياء بعد الكسرة؛ نحو: "واغلامكي" واوا بعد الضمة؛ نحو: "واغلامهو" أو "واغلامكمو"، ولك في الوقف: زيادة هاء السكت بعد أحرف المد1.  
[ندبة المضاف إلى ياء المتكلم]:

فصل: وإذا ندب المضاف للياء؛ فعلى لغة من قال: "يا عبد" بالكسر، أو "يا عبد": بالضم، أو "يا عبدا" بالألف، أو "يا عبدي" بالإسكان، يقال: "واعبدا"2 وعلى لغة من قال: "يا عبدي" بالفتح؛ أو "يا عبدي" بالإسكان؛ يقال: "واعبديا"3 بإبقاء الفتح على الأول، وباجتلابه على الثاني.  
وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها؛ والفتح رأي سيوييه، والحذف رأي المبرد.



---

1 فتقول: واعمره- وامصبيته ... ، وتحذف في الوصل؛ إلا في الضرورة الشعرية؛

فتبقى وتحرك بالكسر أو الضم، كقول المتنبي:

واحر قلباه ممن قلبه شيم ... ومن يجسمي وحالي عنده سقم

وقول المجنون:

فناديت يا رباه أول سؤلي ... لنفسي ليلي ثم أنت حسيها

هذا، وإذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالماً؛ فلا تحذف نونهما عند ألف الندبة؛

فيقال: وازيدانا- وبينيان على الألف والواو كالجرد. وإذا كان للمندوب تابع؛ فإن كان

نعتنا لفظه كلمة "ابن" المضافة لعلم، فإن الألف تدخل على المضاف إليه؛ تقول: وا

إسماعيل بن إبراهيم، وإن كان لفظاً آخر، فالأحسن دخولها على المنعوت؛ أما البديل،

وعطف البيان؛ والتوكيد المعنوي؛ فالأحسن الاكتفاء بدخولها على المتبوع.

وفي عطف النسق تدخل على المعطوف عليه. وتدخل في التوكيد اللفظي عليهما.

2 أي: بحذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، وهذا ونحو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل

ياء المتكلم المحذوفة، منع من ظهورها فتحة ألف الندبة وليس مبنياً لأنه مضاف.

3 أي: بزيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها، ويكون منصوباً بفتحة مقدرة على الدال منع

من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء في محل نصب، والياء مضاف إليه مبني على

سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف.

(49/4)

---

وإذا قيل: "ياغلام غلامي" لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف إليها غير

منادى1.

---

1 فلا تسرى عليه أحكام المنادى المضاف للياء، ولما لم تحذف في النداء، لم تحذف في

الندبة، ومع إثبات الياء يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها.

(50/4)

---

[باب الترخيم]:

هذا باب الترخيم 1

[أقسام الترخيم وشروطه]:

يجوز ترخيم المنادى، أي: حذف آخره تخفيفاً، وذلك بشرط 2 كونه معرفة 3، غير مستغاث 4، ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي

1 الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم؛ أي رقيق لين، وكلام

رخيم: لين سهل، ومنه قول الشاعر:

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

وفي الاصطلاح: حذف آخر الكلمة في النداء بطريقة مخصوصة؛ للتخفيف غالباً، أو لداعٍ آخر كالتمليح والاستهزاء.

وهو ثلاثة أنواع: ترخيم اللفظ للنداء، وترخيمه للضرورة الشرعية؛ وهما موضوع هذا الباب وترخيمه للتصغير، وقد تحدث عنه المؤلف في باب التصغير.

التصريح: 2/ 184. ابن عقيل: 3/ 287، اللمع: 1/ 285.

2 هذه شروط عامة، لا بد منها لترخيم المنادى، سواء كان محتوماً بتاء التأنيث، ومجرداً منها.

3 أما بالعلمية، كالمفرد العلم، أو بالقصد والإقبال؛ كالنكرة المقصودة؛ ومنه قول الشاعر:

يا نائق سيري عنقا فسيحا ... إلى سليمان فنستريحا

وإنما اختصت المعرفة بالترخيم؛ لأنها هي التي يكثر نداؤها، فلا يصح ترخيم النكرة غير المقصودة.

4 قد ورد في الشعر ترخيم المستغاث المقرون بلام الاستغاث، وغير المقرون بها؛ فأما الأول ففي نحو قول الشاعر:

كلما نادى مناد منهم: ... يا لتيمة الله قلنا: يا لَمال

فإنه أراد "يا لمالك" فرخمه بحذف آخره؛ وهو حرف الكاف، وهو مستغاث مقرون باللام، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام؛ فنحو قول أبي شريح الأصوص الكلابي

=

إسناد 1 فلا يرخم؛ نحو قول الأعمى: "يا إنسانا خذ بيدي"، وقولك: "يا لجعفر"  
و"واجعفره" و"يا أمير المؤمنين"، و"يا تأبط شرا".

[جواز ترخيم ذي الإضافة]:

وعن الكوفيين: إجازة ترخيم ذي الإضافة؛ بحذف عجز المضاف إليه، تمسكا بنحو  
قوله 2: [الطويل]

451- أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة 3

تمناني ليقتلني لقيط ... أعام لك ابن صعصعة بن سعد  
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة؛ ومن نص على أنه ضرورة ابن الصائغ، وذهب  
ابن عصفور: إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقرونا بلام الاستغاث؛ كالبيت  
الثاني، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور؛ إحداهما: استعمال الهمزة  
في نداء المستغاث؛ وثانيهما: ترخيمه.

التصريح: 2/ 184. الهمع: 1/ 181، اللمع: 1/ 285.

1 أي: لا يكون مركبا تركيب إسناد. ويزاد على هذه الشروط: ألا يكون من الألفاظ  
المختصة بالنداء؛ كـ "قُلْ" و"قُلْه"، ولا مبنيا قبل النداء؛ كحذام، وخمسة عشر.  
2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

سيدعوه داعي ميتة فيجيب

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 184، والعيني: 4/ 287، والخزانة: 1/ 377، وأما  
ابن الشجري: 1/ 129، والإنصاف: 348، وشرح المفصل: 2/ 20.

المفردات الغريبة: لا تبعد: لا تهلك، من البعد بمعنى: الذهاب بالموت والهلاك. ابن  
حرة: يكني بذلك عن الرجل الكريم. ويقال: ابن الأمة ما لأمة!. ميتة: اسم هيئة من  
الموت.

المعنى: لا تهلك نفسا أسمى وحزنا على من مضى، فكل عظيم سيصيبه الموت بسببما  
من أسبابه الكثيرة؛ ولا يستطيع أن ينجو منه؛ فتلك سنة الله في الخلق.  
الإعراب: أبا: منادى مضاف بحرف نداء محذوف منصوب، وعلامة نصبه الألف؛ لأنه  
من الأسماء الستة، وهو مضاف. عرو: مضاف إليه مجرور، وحذفت تأوّه ترخيما. لا:  
حرف دعاء، لا محل له. تبعد: فعل مضارع مجزوم بـ "لا" الدعائية، وعلامة جزمه  
السكون، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت. فكل: الفاء تعليلية، كل: مبتدأ

[زعم ابن مالك ترخيم ذي الإسناد] :

وزعم ابن مالك: أنه قد يرخم ذو الإسناد<sup>1</sup>، وأن عمرا نقل ذلك؛ وعمرو هذا هو إمام النحويين رحمه الله، وسيبويه لقبه؛ وكنيته أبو بشر<sup>2</sup>.

[جواز ترخيم المختوم بتاء التأنيث مطلقا] :

ثم إن كان المنادى مختوما بتاء التأنيث؛ جاز ترخيمه مطلقا<sup>3</sup>؛ فتقول في هبة

= مرفوع، وهو مضاف. ابن: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. حرة: مضاف إليه مجرور.

سيدعوه: السين حرف استقبال، يدعو: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للثقل، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. داعي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، وهو مضاف. ميتة: مضاف إليه مجرور؛ وجملة "يدعوه" في محل رفع خبر المبتدأ "كل". فيجيب: الفاء عاطفة، يجيب: فعل مضارع مرفوع، معطوف على "سيدعو"، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو.

موطن الشاهد: "أبا عرو".

وجه الاستشهاد: ترخيم عجز المنادى المركب المضاف؛ بحذف تائه؛ لأن الأصل: يا أبا عروة؛ وحكم هذا الترخيم الجواز عند الكوفيين؛ وأما البصريون فيمنعون ترخيم المنادى المركب المضاف محتجين بأن المضاف إليه<sup>9</sup> بمنزلة التنوين مما قبله؛ فهو ليس بآخر المنادى حقيقة. ضياء السالك: 267 / 3.

1 فتقول في "تأبط شرا": يا تأبط، ونسب ابن مالك ذلك إلى سيبويه؛ حيث قال في ألفيته:

وَالْعَجْزُ اخْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقُلْ ... ترخيم جملة وذا عمرو نَقْلُ

والمعنى: يجوز ترخيم المركب المزجي؛ نحو: بعلبك، سيبويه ... إلخ؛ ويكون ترخيمه بحذف عجزه؛ أما مركب الجملة -وهو المركب الإسنادي- فترخيمه قليل، وقد نقل سيبويه ذلك عن العرب؛ ولاشتهار المنع عند سيبويه في هذه المسألة نبه ابن مالك على أنه -أي: سيبويه- هو الذي نقل الجواز عن العرب. ويفهم من تنبيه ابن مالك أن "سيبويه" له رأيان مختلفان في ترخيم مثل "تأبط شرا"؛ أي التركيب الإسنادي. انظر تفصيل هذه

المسألة في التصريح: 2/ 184-185، وحاشية الصبان: 3/ 179.

2 مرت ترجمته في الجزء الأول.

3 أي: سواء كان علما مثل: فاطمة، أو نكرة مقصودة مثل: جارية، وهبة، ويستوي في ذلك الثلاثي غير الناء، وما كان أقل من ثلاثة أحرف أو أكثر، ومثال ترخيم ذي الناء قول امرئ القيس:

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ... وإن كنت قد أزمعت صرمني فأجملي

ومثال ترخيم ذي الناء، وهو علم مذكر، قول عنتر:

يد عون عنتر والرماح كأنها ... أشطان بئر في لبان الأدهم

(53/4)

علما: "يا هب"، وفي حارية لمعينة: "يا جاري"؛ قال1: [الرجز]

452- جاري لا تستكري عذيري2

1 القائل: هو العجاج بن رؤبة، الراجز المشهور، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز، أو صدر بيت من الرجز؛ يخاطب فيه امرأته، عندما أنكرت عليه تأهبه للسفر؛ وعجزه قوله:

سيرى وإشفاقي على بعيري

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 185، والأشموني: 909 / 2 / 468، وسيبويه: 1/

330، 325، والمقتضب: 4 / 260، وأما ابن الشجري: 2 / 88، وشرح المفصل:

2 / 16، 330، والمقرب: 37، والخزانة: 1 / 283، والعيني: 4 / 277، واللسان

"شقر، عذر، جرس" والصحاح "ع ذ ر" وديوان العجاج: 26.

المفردات الغريبة: لا تستكري: لا تعديه أمرا منكرا. عذيري، العذير: ما يعذر الإنسان

في عمله فعلا كان أو تركا. والمراد هنا: الحال التي يزاولها، وعذير الرجل: من يعذره.

المعنى: لا تنكري على يا جارية تأهبي لسفر والذهاب في الأرض للبحث عن العيش،

وعطفي وإشفاقي على بعيري؛ فالسعي واجب على كل إنسان، والعطف على الحيوان

من الإيمان. قيل: أنه كان يعمل حلسا لبعيره استعدادا لسفر فهزئت منه.

الإعراب: جاري: منادى مرخم- بحرف نداء محذوف- والأصل: يا جارية؛ فرخم

المنادى، وحذف حرف النداء؛ وهو نكرة مقصودة مبني على الضمة المقدرة على الياء؛

أو على التاء المحذوفة في محل نصب على النداء. لا: ناهية. تستنكري: فعل مضارع مجزوم بـ "لا" وعلامة جزمة حذف النون؛ والياء المؤنثة المخاطبة في محل رفع فاعل. عذيري: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه. موطن الشاهد: "جاري". وجه الاستشهاد: مجيء "جاري" منادى نكرة مقصودة مرخما بحذف التاء من آخره؛ كما حذف حرف النداء، ومعلوم أن "جارية" اسم جنس -بحسب أصله- ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه، فضلا عن ترخيمه؛ فمن النحاة من قال: ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء؛ وليس هو من الكثرة بحيث يجوز في كل حال؛ والراجح أنه قليل. وأما ترخيمه؛ فقد منعه أبو العباس المبرد؛ ولكن رأيه محجوج بورود السماع بترخيمه في الشعر والنثر. انظر حاشية الصبان: 3/ 172-173.

(54/4)

---

[شروط ترخيم المجرد من التاء]:

وإذا كان مجردا من التاء، اشترط لجواز ترخيمه: كونه علما<sup>1</sup>، زائدا على ثلاثة<sup>2</sup>، كـ "جعفر"، و"سعاد"، ولا يجوز ذلك في نحو: إنسان لمعين، ولا في نحو: زيد، ولا في نحو: حكم، وقيل: يجوز في محرك الوسط دون ساكنة، وقيل: يجوز فيهما<sup>3</sup>.

---

1 فلا يصح أن يكون نكرة مقصودة؛ لأن تعريفها بالقصد والإقبال.

2 فلا يصح ترخيم الثلاثي مطلقا، سواء كان ساكن الوسط أو متحركه، وقد أجاز به بعض الكوفيين.

فائدة: ذكر سيبويه أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء جائز. وقد كثر في: "حارث ومالك وعامر"؛ وهي أسماء للرجال استعملت في الشعر كثيرا؛ كقول مهلهل بن ربيعة:

يا حارٍ لا تجهل على أشياخنا ... إنا ذوو السورات والأحلام  
وكقول امرئ القيس:

أحار ترى برقاً أريك وميضه ... كلمع اليدين في حي مكلل  
وكقول النابغة في ترخيم عامر:

فصالحونا جميعاً أن بدا لكم ... ولا تقولوا لنا أمثالها عام  
ف "عام" مرخم "عامر".

وكقول الأنصاري في رجل؛ اسمه مالك:  
يا مالٍ والحق عنده فقفوا  
ومثل هذا شائع كثير في الشعر.

انظر في ذلك الأشموني: 2/ 469-470، وجمع الهوامع: 1/ 182.

3 القائل بجواز ترخيم الثلاثي الحرك الوسط هو الفراء، قال ذلك قياساً؛ لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف؛ فإنهم يفرقون بين "هند" و"سقر"؛ لأن الأول ساكن الوسط، والثاني متحركة؛ ومنها في باب النسب؛ فإنهم يفرقون بين "حبلَى" و"مرطَى"؛ لذلك السبب.  
وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقاً؛ فينسب إلى بعض الكوفيين والأخفش.  
التصريح: 2/ 185، الهمع: 1/ 182. الأشموني: 2/ 470.

(55/4)

---

[المحذوف للترخيم أما حرف، إما حرفان] :

فصل: والمحذوف للترخيم إما حرف؛ وهو الغالب<sup>1</sup>؛ نحو: "يا سعا"، وقراءة بعضهم: "يا مَال"2

وإما حرفان؛ وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين، ساكناً<sup>3</sup>، زائداً، مكملأ أربعة فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً<sup>4</sup>؛ وذلك نحو: مروان، وسلمان، وأسماء، ومنصور ومسكين علماً، قال: 5 [الكامل]

453- يا مرو إن مطيتي محبوسة<sup>6</sup>

---

1 ولا يشترط فيه شيء غير ما تقدم.

2 "43" سورة الزخرف، الآية: 77.

أوجه القراءات: قرأ علي وابن وثاب الأعمش وأبو الدرداء: "يا مَال" ونسبها ابن خالويه في مختصره إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ أبو السرار؛ السوار الغنوي: "يا

مَالُ". البحر المحيط: 28 / 8، وإعراب القرآن، للنحاس: 102 / 3.  
موطن الشاهد: "يا مال".

وجه الاستشهاد: حذف الكاف من "مالك" للترخيم؛ وذكر ابن جني أن هذا الترخيم لم يصدر من أهل النار للتكلف؛ بل من الضجر وضيق الحال؛ لأنهم في غنية عن الترخيم؛ وإنما لضعفهم عن إتمام الاسم.

3 اعلم أن الحروف "وأي" إن سكنت بعد حركة تجانسها؛ سميت حروف علة ولين ومد، وبعد حركة لا تجانسها؛ سميت حروف علة ولين فقط؛ كفرعون، وخير، وإن تحركت؛ فعلة فقط. فكل مد لين، وكل لين علة، ولا عكس؛ وبعد؛ فذكر المصنف السكون مع اللين للإيضاح.

4 لفظاً؛ كمنصور ومسكين، وتقديراً؛ كمصطفون ومصطفين علمين.

5 القائل: هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته.

6 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت يستجدي به مروان بن الحكم والي المدينة، وقد مدحه فأبطأت عليه جائزته، وعجزه:  
ترجز الحباء وربها لم ييأس

وهو من شواهد: التصريح: 186 / 2، الأشموني: "472 / 2 / 921"، وسيبويه: 1 / 337، والجمال: 185، وأما ابن الشجري: 187 / 2، وشرح المفصل: 22 / 2، والعيبي: 292 / 4، وديوان الفرزدق: 482 =

(56/4)

---

وقال1: [البسيط]

454- يا أَسْمُ صَبْرًا على ما كان حدث2

---

= المفردات الغريبة: مطبقي؛ المطية: الراحلة؛ من المطو وهو الإسراع، أو من المطا وهو الظهر؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها. محبوسة: يريد ممنوعة من العودة إلى منزل صاحبها.  
الحباء: العطاء بلا جزاء. ربها: صاحبها. لم ييأس: لم يقطع الأمل في العطاء.  
المعنى: يقول للممدوح إنني باقٍ هنا أنا ومطبقي لم أبرح رحابك انتظاراً لعطائك، ولم أقطع الأمل في أن يصل إلي، ولا يزال رجائي معقوداً بك.  
الإعراب: يا: حرف نداء، لا محل له من الإعراب. مرو: منادى مرخم مبني على الضم



في محل نصب على النداء. إن: حرف مشبه بالفعل. مطبقي: اسم "إن" منصوب،  
وعلازمة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم:  
مضاف إليه.

محبوسة: خبر "إن" مرفوع، وعلازمة رفعه الضمة الظاهرة ترفع: فعل مضارع مرفوع،  
وعلازمة رفعه الضمة المقدرة على الواو، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هي،  
يعود إلى المطية. الحباء: مفعول به منصوب؛ وجملة: "ترجو الحباء": في محل نصب على  
الحال. وربها: الواو حالية، رب: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"ها": في محل جر  
بالإضافة. لم: حرف نفي وحزم وقلب. يئأس: فعل مضارع مجزوم بـ "لم" وعلازمة جزمه  
السكون وحرك بالكسر؛ لأجل الروي؛ والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛  
وجملة "لم يئأس": في محل رفع خبر المبتدأ؛ وجملة "ربها لم يئأس": في محل نصب على  
الحال.

موطن الشاهد: "يا مرو".

وجه الاستشهاد: ترخيم المنادى: "مروان" بحذف النون والألف قبلها؛ وحكم هذا  
الترخيم الجواز؛ لاستيفائه الشروط المطلوبة؛ لجواز الترخيم.

1 القائل: هو لبید بن ربیعۃ العامري، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إن الحوادث ملقيّ ومنتظرٌ

وينشد قبله:

ترى الكثير قليلا حين تسأله ... ولا تتأله المخلوكة الكثير

وهو من شواهد: التصريح: 186 / 2، والأشموي: "472 / 2 / 920"، والعيني: 4 /  
288، وسيبويه: 337، والجمل للزجاجي: 184، وأما ابن الشجري: 87 / 2 وليس  
في ديوان لبید. =

(57/4)

---

بخلاف نحو: "شمال" علما فإن زائدة، وهو الهمزة، غير حرف لين؛ ونحو: "هَبَيْخ" 1،  
وقَتَّور 2 علمين؛ لتحرك حرف اللين؛ ونحو: "مختار، ومنقاد" علمين؛ لأصالة الألفين 3؛  
ونحو: "سعيد وثمود وعماد"؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان 4؛ وبخلاف نحو:  
"فِرْعَوْن وغُرْنَيْق" علما؛ لعدم مجانسة

= المفردات الغريبة: أسم: أصله أسماء. حدث: هو النازلة من نوازل الدهر، والجمع أحداث. ملقي: اسم مفعول من لقي. منتظر: مرتقب ومتوقع النزول.

المعنى: اصبري يا أسماء على ما يطرأ من حوادث الدهر ونوازله؛ فإن حوادثه متتابعة محتومة؛ منها ما وقع وحصل، ومنها المنتظر وقوعه وحدوثه.

الإعراب: يا: حرف نداء. اسم: منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب على النداء؛ أو مبني على ضم الحرف المحذوف؛ للترخيم في محل نصب. صبرا: مفعول مطلق لفعل محذوف؛ والتقدير: اصبري صبرا. "على ما": متعلق بـ "صبرا" أو بالعامل المحذوف. كان: فعل ماضٍ تام بمعنى حصل، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، يعود إلى "ما". "من حدث": متعلق بمحذوف حال من "ما". إن: حرف مشبه بالفعل، لا محل له من الإعراب. الحوادث: اسم "إن" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ملقي: خبر "إن" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ومنتظر: الواو عاطفة، منتظر: اسم معطوف على "ملقي" مرفوع مثله.

موطن الشاهد: "يا أسم".

وجه الاستشهاد: ترخيم "أسماء" بحذف الهمزة والألف قبلها؛ ومعلوم أنه لا يصح في هذا النوع المستوفي للشروط الاقتصاد على حذف الآخر وحده، بل يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله؛ إلا المختوم بالتاء؛ فتحذف وحدها.

1 تقول في ترخيمه: يا هبي -والهبيخ "بفتح الهاء والباء وتشديد الباء مفتوحة" بزنة سفرجل: الغلام السمين الممتلى لحما؛ والأنثى هبيخة.

2 تقول في ترخيمه: يا قنؤ -والقنؤور "بفتحات مشدد الواو"، بزنة سفرجل: الضخم الرأس أو الصعب اليابس من كل شيء.

3 فإنهما منقلبان عن أصل؛ فتقول في ترخيمهما: يا محتا، ويا منقا- بحذف الآخر ليس غير.

4 فيقال في ترخيمهما: يا سعي، ويا ثمو، وعما، بحذف الدال فيها ليس غير، ولا يحذف ما قبلها من الباء والواو والألف وإن كان كل منها حرف لين زائد؛ ومن ذلك قول أوس بن حجر:

تكرت منا بعد معرفة لمي ... وبعد التصافي والشباب المكرم

يريد "لميس"؛ فحذف السين، ووفر ما قبلها فأبقاه على حاله ومن ذلك قول يزيد بن محزم:

فقلتم تعال يا يزى بن مُحَزَّم ... فقلت لكم إني حليف صداء  
الكتاب لسيبويه: 1/ 336.

(58/4)

الحركة 1، ولا خلاف في نحو: "مصطفون"، و"مصطفين" علمين؛ لأن أصلهما  
"مصطفيون"، و"مصطفين"؛ فالحركة المجانسة مقدرة.  
وإما كلمة برأسها؛ وذلك في المركب المزجي؛ تقول في معد يكرب: "يا معدي" 2.  
وإما كلمة وحرف؛ وذلك في "اثنا عشر" تقول: "يا اثن 3؛ لأن عشر في موضع النون؛  
فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في "اثنان" علما.  
[في ترخيم من ينتظر الحذوف ومن لا ينتظره]:  
فصل: الأكثر أن يُنوى الحذوف، فلا يغير ما بقي 4؛ تقول في جعفر: "يا

1 فتقول في ترخيمهما: يا فرعَو، ويا غرنَي؛ بحذف الآخر فقط. ولا يشترط الجرمي  
والفراء المجانسة، فيقولان: يا فرع، ويا غرن؛ لبقاء الاسم على ثلاثة أحرف. وغرنيق:  
اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء معروف. التصريح: 2/ 187.  
2 وكذلك تفعل في "سيبويه"، و"خمسة عشر" ونحوهما -مسمى بهما، تقول: يا سيب-  
ويا خمسة، ولا بد من وجود قرينة قوية، تدل على الأصل. ومنع كثير من النحاة ترخيم  
المركب المزجي؛ لعدم سماعه عن العرب؛ وهو الأقرب للصواب. ومنع الفراء ترخيم  
المركب العددي. ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه.  
التصريح: 2/ 187، والأشموني: 2/ 472.  
3 وتقول في "اثنتا عشرة": يا أثنت، ولم يعرف الترخيم بحذف الآخر وحرف قبل في غير  
هذين اللفظين من المركبات العددية؛ بشرط أن يسمى بهما؛ لئلا يلتبساً ببناء المثني،  
وهو: اثنان، واثنتان. الأشموني: 2/ 472.  
4 بل يبقى على حاله قبل الحذف، من حركة، أو سكون، أو صحة، أو إعلال؛ لأن  
الحذوف في نية الملفوظ، ويستمر البناء على الضم واقعا على الحرف الأخير المحذوف؛  
وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر؛ وهي اللغة الفضلى؛ لأن المحذوف المنوي جدير  
بالمراعاة؛ وينبغي الاقتصاد عليه في ترخيم المنادى المختوم بتاء التانيث عند خوف  
اللبس. التصريح: 2/ 188.

جعفَ" بالفتح، وفي حارث: "يا حار" 1 بالكسر، وفي منصور: "يا منصُ" بتلك الضمة؛ وفي هرقل "يا هرقُ" بالسكون، وفي ثمود، وعلاوة، وكروان 2: "يا ثمو، ويا علا، ويا كَرَو".

ويجوز أن لا يُنَوَّى فيجعل الباقي؛ كأنه آخر الاسم في أصل الوضع 3؛ فتقول: "يا جعفُ، ويا حارُ، يا هرقُ" بالضم فيهنَّ؛ وكذلك تقول: "يا منصُ" بضمة حادثة للبناء 4؛ وتقول "يا ثمي" بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء، كما تقول في جرو، ودلو: الأجرى، والأدلي 5؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، وخرج بالاسم الفعل نحو: "يدعو" وبالمعرب المبني نحو: "هو"، وبذكر الضم نحو: "دلو وغزو"، وباللزم نحو: "هذا أبوك" 6، وتقول: "يا علاء" بإبدال الواو همزة؛ لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء، وتقول: "يا كراً" بإبدال الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبله، كما في العصا.

[أحكام ما فيه تاء التانيث]:

فصل: يختصُّ ما فيه تاء التانيث بأحكام:

منها: أنه لا يشترط لترخيمه علمية؛ ولا زيادة على الثلاثة كما مر.

1 ومنه قول المهلهل بن ربيعة:

يا حارٍ لا تجهل على أشياخنا ... إنا ذوو السورات والأحلام

2 العلاوة: ما يعلق على البعير بعد تمام الوقر. والكروان: طائر طويل العنق.

3 وعليه يقع البناء؛ لأن ما حذف اعتبر كأنه انفصل نهائياً. وتسمى هذه اللغة: لغة من لا ينتظر.

4 اختار الصبان أنه مبني على ضم مقدر، ويكون رفع التابع إتباعاً للضم المقدر لا للضمة الملفوظ بها؛ وذلك خير من تكلف ذهاب ضمة أصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء.

حاشية الصبان: 3/ 181-182.

5 الأصل: الأجر، والأدلو؛ فقلبت الضمة كسرة والواو ياء؛ لعدم التنظير.

6 فإن الواو فيه غير لازمة؛ لقلبها ألفاً في النصب، وياء في الجر.

وإنه إذا حذفت منه التاء توفر من الحذف، ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها؛ فتقول في عَقْنَبَة: "يا عَقْنَبَا."

وأنه لا يرخم إلا على نية المحذوف؛ تقول في مسلمة، وحارثة، وحفصة: "يا مسلم، ويا حارث، ويا حفص" بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه؛ فإن لم يُخَفَّ لَبَسَ جازًا، كما في نحو: همزة، ومسلمة<sup>2</sup>.

ونداؤه مرخما أكثر من ندائه تاما، كقوله<sup>3</sup>: [الطويل]

455- أفاطم مهلا بعض هذا التدل<sup>4</sup>

1 أي: بالألف والاقتصار على حذف التاء. وعقنباء: صفة للعقاب؛ إحدى الطيور الجارحة. يقال: هذه عقاب عقنباء. أي: ذات مخالب قوية.

2 ومثلها: حمزة وطلحة؛ مما التاء فيه ليست للفرق بين المذكر والمؤنث. والهمزة: المغتاب: يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ ومسلمة: علم رجل ومن ذلك مسلمة بن عبد الملك بن مروان.

3 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من معلقته المشهورة وعجزه قوله: وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

وهو من شواهد: التصريح: 189/2، والأشموني: "908/2/467"، والعيني: 4/289، والهمع: 172/1، والدرر: 147/1، وأما ابن الشجري: 84/2، والمغني: "17/3"؛ والسيوطي: 6؛ وديوان امرئ القيس: 174.

المفردات الغريبة: مهلا: مصدر مهل في الشيء: عمله برفق ولم يعجل به. التدل: أن يثق الشخص بحب غيره له فيجرؤ عليه ثقة به، وإظهار المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبي. أزمعت: عزمت ووطنت النفس. صرمي: هجري وقطيعي.

المعنى: ترفقي بي يا فاطمة، واتركي الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجري حقًا، ووطنت نفسك عليه؛ فأحسني في ذلك، وكوني بي رفيقة.

المعنى: ترفقي بي يا فاطمة، واتركي الدلال وإظهار الهجر، وإن كنت قد اعتزمت هجري حقًا، ووطنت نفسك عليه؛ فأحسني في ذلك، وكوني بي رفيقة.

الإعراب: أفاطم: الهمزة حرف نداء للقريب، لا محل له من الإعراب، وفاطم: منادى

مرخم مبني على الضم في محل نصب على النداء؛ ومبني على ضم الحرف المحذوف مهلا: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. بعض: مفعول به منصوب؛ لفعل محذوف؛ والتقدير: دعي بعض؛ أو نحو ذلك، و"بعض" مضاف. هذا: الهاء للتنبيه، وذا: اسم إشارة في محل جر بالإضافة. التندل: بدل من اسم الإشارة =

(61/4)

---

لكن يشاركه في هذا مالك وعامر وحارث<sup>1</sup>  
[جواز ترخيم غير المنادى بشروط]:  
فصل: ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:  
أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.  
الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: "الغلام"<sup>2</sup>.

---

= مبرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وإن: الواو عاطفة، "إن" شرطية جازمة. كنت: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك؛ والتاء في محل رفع اسم "كان"، وفعل "كنت" في محل جزم فعل الشرط. قد: حرف تحقيق، لا محل له من الإعراب. أزمعت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الكسر، في محل رفع فاعل. صرمتي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم؛ والياء: في محل جر بالإضافة؛ وجملة: "أزمعت صرمتي": في محل نصب خبر "كان". فأجملي: الفاء واقعة في جواب الشرط. أجملي: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بياء المؤنثة؛ والياء: في محل رفع فاعل؛ وجملة "أجملي": في حل جزم جواب الشرط؛ لاقتراحها بالفاء. موطن الشاهد: "أفاطم".

وجه الاستشهاد: وقوع "فاطم" منادى مرخما بعد النداء، بحذف التاء؛ وحكم هذا الترخيم كثير وشائع؛ بل مجيئه مرخما بعد النداء أكثر من مجيئه غير مرخم.  
1 فإن ترخيمها أكثر من تركه؛ لكثرة استعمالها في الشعر العربي في النداء، وأسماء الرجال، وهذا ما نص عليه سيبويه: من أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم.

2 أي: لمباشرة حرف النداء. ولا شك في أن الغلام لا يصلح لذلك بسبب وجود "أل"، وفي هذا يقول ابن مالك:  
ولا ضطرار رخموا دون ندًا ... ما للندا يصلح نحو: "أحمدا"  
والمعنى: أنهم رخموا للضرورة - في غير النداء - ما يصلح أن يكون منادى؛ نحو: "أحمد"  
ونص ابن مالك على شرطين؛ أن يكون الترخيم للضرورة، وأن يكون المرخم صالحا للنداء.  
وقد عرفت باقي الشروط سابقا، ولا يشترط للمرخم للضرورة أن يكون معرفة؛ فقد ترخم النكرة؛ كقول الشاعر:  
ليس حي على المنون بخالٍ  
أي: "بخالد". انظر التصريح: 2/ 189-190، وحاشية الصبان 3/ 183-184.

(62/4)

---

الثالث: أن يكون إما زائدا على الثلاثة، أو بناء التأنيث؛ كقوله 1 [الطويل]  
456- طريف بن مالٍ ليلة الجوع والحَصَرُ 2

---

1 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر، وقد مرت ترجمته.  
2 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:  
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره  
ويروى بعده قوله:  
إذا البازل الكوماء راحت عشيةً ... تلاوذ من صوت الميسيس بالسَّحَرِ  
والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 190، والأشموني: 923 / 2 / 477، وابن عقيل:  
"316 / 3 / 295" والعيني: 4 / 280، وسيبويه: 1 / 366، والهمع: 1 / 181،  
والدرر: 1 / 157، وديوان امرئ القيس: 142.  
المفردات الغريبة: الفتى: يراد به هنا الرجل الجواد. تعشو: تنظر إلى ناره من بعيد، من  
عشا النار رآها ليلا من بُعد فقصدتها مستضيئا. الحَصَرُ: شدة البرد.  
المعنى: نعم الرجل السخي الكريم طريف بن مالك؛ تقصده الناس من بعيد مستضيئة  
بناره في زمن الحاجة والمسغبة عند اشتداد البرد؛ وزمن الشتاء عند العرب؛ هو زمن  
الحاجة والمجاعة، وفيه يظهر الجواد والشحيح.

الإعراب: لنعم: لنعم موطئة للقسم، نعم: فعل ماضٍ لإنشاء المدح مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. الفتى: فاعل "نعم" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف؛ للتعذر. تعشو: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للثقل، والفاعل: ضمير مستتر رجوباً؛ تقديره: أنت؛ وجملة "تعشو": في محل نصب على الحال من "الفتى"؛ وصفة له. "إلى ضوء": متعلق بـ "تعشو"، وضوء: مضاف. ناره: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و"الهاء": في محل جر بالإضافة؛ وجملة: "نعم الفتى ...": في محل رفع خبر مقدم. طريف: مبتدأ مؤخر؛ وبدل من "الفتى"؛ أو خبر لمبتدأ محذوف. ابن: صفة لـ "طريف"، وهو مضاف. مال: مضاف إليه مجرور؛ وأصله: مالك؛ ورخم في غير النداء اضطراراً. "ليلة": متعلق بـ "تسعو"، وهو مضاف. الجوع: مضاف إليه مجرور. والخصر: الواو عاطفة، الخصر: اسم معطوف على الجوع مجرور مثله. موطن الشاهد: "ابن مال". وجه الاستشهاد: وقوع "مال" مضافاً إليه مرخماً للضرورة، في غير النداء؛ لأن أصله مالك؛ ونون على لغة من لا ينتظر.

(63/4)

ولا يمتنع على لغة من ينتظر المحذوف؛ خلافاً للمبرد<sup>1</sup>؛ بدليل<sup>2</sup>: [الوافر] وأضحت منك شاسعة أماما<sup>3</sup>

1 مرت ترجمته.

2 قائل هذا البيت؛ هو جرير بن عطية، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

ألا أضحت حبالكم رماما

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 190، والأشموني: "924 / 2 / 477"، والعيني: 4 /

282، 302، وسيبويه: 1 / 343، والنوادر لأبي زيد: 31، والجمل: 189، وأما

ابن الشجري: 1 / 126، 2 / 79، 91، والإنصاف: 353، والخزانة: 1 / 389،

وديوان جرير: 502.

المفردات الغريبة: أضحت: معناها هنا صارت وتحولت. حبالكم: المراد، عهودكم

وأواصر الألفة وروابط المحبة بيننا وبينكم. رماما: بالية ضعيفة، جمع رمة؛ وهي القطعة



البالية من الحبل، شاسعة: بعيدة بُعدًا كبيرًا.

المعنى: لقد تحول ما بيني وبينكم -أيها القوم- من أواصر الألفة وروابط المحبة، وصار ما بيننا من عهود الود وأسباب التواصل كأن لم يكن، وأصبحت محبوبتي "أمامة" بعيدة عني ليس في وصلها مطمع.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه، لا محل له من الإعراب. أضحت: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح؛ المقدر على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. حبالكم: اسم أضحى" مرفوع، وهو مضاف، و"كم": مضاف إليه. راما: خبر "أضحى" منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وأضحت: الواو عاطفة، أضحى: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. "منك": متعلق بـ "شاسعة" الآتي. شاسعة: خبر "أضحى" تقدم على اسمه. أماما: اسم "أضحى" مؤخر عن خبرها مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الحرف المحذوف للترخيم؛ الواقع ضرورة، في غير النداء؛ والألف للإطلاق. موطن الشاهد: "أما"

وجه الاستشهاد: مجيء "أمامة" مرخما في غير النداء، بحذف التاء، على لغة من ينتظر؛ وحكم هذا الترخيم الضرورة؛ ولو رخم على لغة من لا ينتظر؛ لقال: إمام بالضم؛ وهو الوجه الذي أوجبه المبرد؛ حيث يجري حركات الإعراب على آخر ما بقي من الكلمة بعد ترخيمها؛ والبيت الشاهد حجة عليه. =

(64/4)

---

= ومثل البيت الشاهد قول الشاعر:

أبو حنش يؤرقني وطلق ... وعمار وآونة أثالا

أراد: وآونة أثالة؛ فحذف التاء على لغة من ينتظر؛ لأنه أبقى اللام مفتوحة كما كانت قبل حذف التاء.

فائدة: يرد لفظ "صاح" منادى؛ وأصله: صاحب؛ فنودي نداء ترخيم. بحذف الباء على القاعدة؛ وهذا أولى من قول من يقول: إن أصلها "صاحي"؛ لأن فيه شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء؛ وما لا شذوذ فيه أولى.

ضياء السالك: 3 / 278.

فائدة: ذكر الأشموني نقلا عن صاحب التسهيل:

"لا يرخم في غير الضرورة منادى عارٍ من الشروط إلا ما شذ من "يا صاح، وأطرق كرا على الأشهر؛ إذ الأصل: صاحب، وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذا، وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد؛ فإنه زعم أنه ليس مرخما؛ وإن ذكر الكروان يقال له: كرا" حاشية الصبان: 3 / 185.

(65/4)

[باب المنصوب على الاختصاص] :

هذا باب المنصوب على الاختصاص 1:

[تعريف المنصوب على الاختصاص] :

وهو اسم معمول لأخص واجب الحذف 2.

1 الاختصاص: مصدرا اختصصته بكذا، أي خصصته به وقصرته عليه؛ فهو لغة: قصر الحكم على بعض أفراد المذكور أولا. واصطلاحا: إصدار حكم على ضمير مبهم لغير الغائب بعده اسم ظاهر معرفة يوضحه ويختص بهذا الحكم. وهو معمول لـ "أخص" محذوفا وجوبا. ومثل أخص: أعني، أقصد، أريد، أو ما شاكل هذا، غير أن لفظ "أخص" هو المشهور؛ ومنه سمي الاختصاص.

والكلام المشتمل على الاختصاص خيب استعمل في صورة الداء من باب التوسع ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو: "أجمل بذى المروءة!"، وهو صيغة من صيغتي التعجب؛ كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعاء؛ كقوله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ} أي: ليرضعن أولادهم.

والباعث على الاختصاص: إرادة القصر والتخصيص؛ وقد يكون الفخر؛ نحو: أنا - العربي- أن لا استكين للمذلة؛ والتواضع نحو: إني -أيها الضعيف- قوي الإيمان؛ وقد يكون الغرض منه تفصيل وبيان ما يراه من الضمير؛ من جنس، أو نوع أو عدد، نحن - بني الإنسان- نخطئ ونصيب؛ ونحن- الجنود- قدوة في الكفاح، نحن -العشرة- أعضاء الاتحاد.

التصريح: 2 / 190، الهمع: 1 / 170، وضياء السالك: 3 / 280.

2 وعليه: فيكون تقدير الفعل المحذوف: أخص أو أعني - كما قدره سيبويه - وقدره ابن الناطم في نحو قولهم: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" على معنى: اللهم افر لنا مختصين من بين العصابات؛ وعلي هذا، تكون الجملة "من الفعل المحذوف والاسم المنصوب على الاختصاص": في محل نصب على الحال؛ ولكن ليس باطراد؛ لأنها قد تكون معترضة، كما سيأتي.

حاشية يس على التصريح: 2/ 190-191.

وحاشية الصبان: 2/ 186-187.

(66/4)

[حكم "أي" و "أية"] :

فإن كان "أيها"، أو "أيتها"، استعمالاً كما يستعملان في النداء؛ فيضمان ويوصفان لزوماً باسم لزم الرفع محلياً بـ "أل"؛ نحو: "أنا افعل كذا أيها الرجل" و "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"1

1 ما ذهب إليه المؤلف، هو مذهب الجمهور، ويعني: أن الاختصاص، إذا كان بلفظ: "أيها" المستعمل في المذكر؛ مفرداً أو مثنى أو جمعا - أو كان بلفظ: "أيتها" - المستعمل في المؤنث؛ مفرداً أو مثنى أو جمعا - كان اللفظان مبنيين على الضم، في محل نصب؛ والناصب له: فعل محذوف وجوبا؛ تقديره: أخص أو أعني وما شابه ذلك؛ فهو على هذا: مفعول به؛ وجملة: "أخص أيها وأعني أيتها": قد تكون في محل نصب على الحال؛ وقد تكون اعتراضية، لا محل لها؛ كما في قولهم: "نحن المعلمين أكثر الناس عطاء"؛ وجملة "أخص المعلمين": لا محل لها؛ لأنها اعترضت بين المبتدأ "نحن"، وخبرة: أكثر الناس عطاء.

انظر التصريح: 2/ 191. وحاشية الصبان: 3/ 186.

فائدة أولى: ذهب الأخفش إلى أن "أيها وأيتها" في مثل قولك: "أنا -أيها العبد- فقير إلى عفو الله": منادى -بحرف نداء محذوف- وهو مبني على الضم، في محل نصب على النداء، وقال: لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه؛ ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: "كل الناس أقره منك يا عمر". حاشية الصبان: 3/ 187. والتصريح: 2/ 191. فائدة ثانية: ذهب السيرافي إلى أن كلا من "أي، وأية" في الاختصاص اسم معرب

مرفوع؛ وهو يحتمل وجهين من الإعراب.  
أحدهما: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتقدير في قولك؛ "أنا -أيها العبد- فقير إلى  
عفو الله": أنا هو أيها العبد.  
ثانيهما: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر؛ والتقدير في المثال المذكور: أنا أيها العبد  
المخصوص.. ويلاحظ في هذا الرأي، وسابقه تكلف ظاهر وبعد عن سلامة السياق؛ مما  
يجعلهما رأيين غير مقررین، ولا يؤخذ بهما؛ والصواب: ما ذهب إليه جمهور النحاة.  
حاشية الصبان: 3/ 187. والتصريح: 2/ 190-191.

(67/4)

---

وإن كان غيرهما نصب 1، نحو: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث" 2  
[ما يفارق فيه الاختصاص المنادى]:  
وفارق المنادى في أحكام 3:  
أحدهما: أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً، ولا تقديراً.  
الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام؛ بل في أثنائه؛ كالواقع بعد "نحن" في الحديث المتقدم،  
أو بعد تمامه؛ كالواقع بعد "أنا" و"نا" في المثالين قبله.

---

1 أي: وجوباً؛ سواء كان معرفاً بالإضافة، كما مثل المصنف، أو بـ "أل"، نحو: نحن  
العرب أسخى من بذل. أو كان علماً غير مضاف، وذلك قليل؛ نحو: أنا الطبيب لا  
أتواني من إجابة الداعي، ومنه قول رؤبة:  
بنا تميما يشكف الضباب  
ضياء السالك: 3/ 280-281.

2 هذا جزء من حديث شريف، وتمامه: "ما تركناه صدقة" ما: اسم موصول مبتدأ.  
تركناه: الجملة صلة. صدقة: خبر المبتدأ.  
والحديث أخرجه: البخاري: 6/ 197، والبداية والنهاية لابن كثير: 4/ 203.  
موطن الشاهد: "نحن معاشر".

وجه الاستشهاد: انتصاب "معاشر" على الاختصاص؛ لمعمول واجب الحذف.

3 ويوافق الاختصاص النداء في أمور هي:

أ- أن كلا منهما يفيد الاختصاص، وهو في هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب،

وفي باب النداء مقصور على المخاطب.

ب- أن كلا منهما للحاضر -أي المتكلم أو المخاطب- وإن كان النداء لا يكون للمتكلم.

ج- أن كلا منهما يرى معه الاسم -أحيانا- مبنيًا على الضم في محل نصب في "أي" و"أية" مع وجود "ها" التنبيه، والنعت بعدهما، وتارة يكون منصوبا.

د- أن الاختصاص يقصد به تقوية المعنى وتوكيده، وكذلك يكون النداء أحيانا فقولك لمن تحدثه وهو مصغٍ إليك: "قد كان كذا وكذا يا فلان"، وقعت فيه عبارة "يا فلان" موقع التوكيد؛ لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك.  
التصريح: 191 / 2.

(68/4)

والثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه<sup>1</sup>؛ والغالب كونه ضمير تكلم؛ وقد يكون ضمير خطاب؛ كقول بعضهم: "بك -الله- نرجو الفضل"<sup>2</sup>.  
والرابع والخامس: أنه يقل كونه علما، وأنه ينتصب<sup>3</sup> مع كونه مفردا، كما في هذا المثال.  
والسادس: أنه يكون بـ "أل" قياسا؛ كقولهم: "نحن العرب أقرى الناس للضيف".

1 أي: بأن يكون المراد منهما شيء واحد.

2 بك: متعلق بـ "نرجو". "الله" لفظ الجلالة منصوب على الاختصاص، وهو علم.

الفضل: مفعول نرجو؛ هذا ولا يقع المختص بعد ضمير غيبة، ولا بعد اسم ظاهر.

3 أي: لفظا لا محلا فقط، وهذا في غير "أي"، و"أية"؛ فإن نصبهما محلا ليس غير؛ لأنهما مبنيان على الضم في محل نصب.

(69/4)

[باب التحذير]:

هذا باب التحذير

[تعريف التحذير]:

وهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه<sup>1</sup>.

فإن ذكر المحذر بلفظ "إيا"؛ فالعامل محذوف لزوماً<sup>2</sup>؛ سواء عطفت عليه؛ أم كررته؛ أم لم تعطف ولم تكرر<sup>3</sup>؛ تقول: "إياك والأسد" الأصل: "احذر تلاقي

1 هذا التعريف شبه لغوي؛ لأن التحذير مصدر معناه التخويف، والمناسب للنحوي الذي يبحث عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً— أن يقال في التعريف: اسم منصوب معمول لفعل مضمر تقديره: أحذر ونحوه. والأصل في أسلوب التحذير: أن يشتمل على ثلاثة أشياء: المحذر: وهو المتكلم الذي يوجه التحذير لغيره. والمحذر: وهو الذي يتوجه إليه التنبيه والتحذير. والمحذر منه: وهو الشيء الذي يطلب تجنبه والبعد عنه، وقد يقتصر على بعض هذه الأمور كما سيأتي، ويكون التحذير بأمور كثيرة؛ كصورة الأمر، أو النهي، تقول: افعل كذا— ولا تفعله، ولكن المقصود في هذا الباب أساليب خاصة؛ تخضع لضوابط وقواعد وضعها النحاة ويكون بثلاثة طرق:

أ— ذكر المحذور: وهو "إياك" وفروعه؛ أما بعطف المحذور منه على "إياك"؛ نحو: إياك والأسد؛ أو بخفضه بمن نحو: إياك من الإهمال.

ب— ذكر المحل المخوف عليه؛ ويكون بذكره نائباً عن "إيا" مضافاً إلى كاف خطاب للمحذر من غير عطف ولا تكرار. أو من العطف أو التكرار، مثل: يدك نفسك. أي: نفسك والأسد، أو نفسك نفسك.

ج— ذكر المحذر فيه مكرراً أو معطوفاً عليه— أو بدوئهما؛ نحو: البرد البرد— البرد والمطر، وسيأتي بيان لذلك.

وانظر ضياء السالك: 283/3.

2 لأنه لما كثر التحذير بلفظ: "أيا"؛ جعلوه عوضاً عن اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل، ولا يجمع بين العوض والمعوض؛ وهو منصوب باعتباره مفعولاً به للمحذوف. ولا بد من أن يذكر بعده المحذر منه.

3 الأحسن: أنه إذا سبقت الاسم المذكور بعد "إياك" واو العطف: أن يُختار فعل يناسب المعطوف غير الفاعل الناصب لـ "إياك"؛ فيكون في الأسلوب فعلاً محذوفاً وجوباً مع مرفوعهما.

نفسك والأسد"1، ثم حذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وأنيب عنه الثاني؛  
فانتصب2، ثم الثاني، وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل3.  
[عامل التحذير] :

وتقول: "إياك من الأسد"4؛ والأصل: "باعد نفسك من الأسد"، ثم حذف باعد وفاعله  
والمضاف5؛ وقيل: التقدير "أحذر من الأسد"، فنحو: "إياك الأسد" ممتنع على  
التقدير الأول، وهو قول الجمهور6، وجائز على الثاني، وهو رأي ابن الناطم7، ولا  
خلاف في جواز: "إياك أن تفعل"8 لصلاحيته لتقدير من.

---

1 بجر "نفس"، و"الأسد".

2 فصار: نفسك والأسد؛ بنصبهما.

3 أي بعد أن كان مجروراً متصلاً، وذلك لتعذر اتصاله؛ فصار: "إياك"، ويقال في أعرابه:  
"إياك" في محل نصب مفعول به بفعل محذوف وجوبا؛ تقديره: أحذر ونحوه؛ والكاف:  
حرف خطاب "والأسد" معطوف على "إياك". والأحسن: أن يكون منصوباً بفعل آخر  
مضمر وجوبا يناسب الكلام – كما أسلفنا – ويكون من عطف الجمل.

4 أي: بجر الحذر منه "بمن"؛ بدلا من العطف بالواو.

5 أي: وهو "نفس" فانفصل ضمير وانتصب، "فإياك" منصوب بـ "باعد" المحذوف،  
"ومن الأسد" متعلق به.

6 لأن "باعد" لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين، ولا يجوز نصب "الأسد" بنزع الخافض وهو  
"من"؛ لأن ذلك سماعي في غير أن، وأن، وكى.

7 لأن "أحذر" يتعدى إلى مفعولين بنفسه؛ قال تعالى: {وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ} ، وينبغي  
على التقديرين: أن الكلام على تقدير الجمهور إنشائي، وعلى تقدير ابن الناطم خبري.  
والحق – كما رأي بعض المحققين: أنه لا يتعين تقدير: "باعد" ولا "أحذر" ولا غيرهما؛ بل  
الواجب تقدير ما يؤدي الغرض، ويناسب الحال؛ مثل: دع، اتق ... إلخ؛ لأن المقدر  
ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه. وينبغي الأخذ بهذا الرأي عند تقدير المحذوف في كل  
ما يحتاج إلى تقدير.

ضياء السالك: 3/ 284.

8 أي: مما فيه الحذر منه "أن" المصدرية وصلتها؛ لأن حذف الجر قبل "أن" جائز في  
سعة الكلام.

[لا تكون "إيا" لمتكلم] :

ولا تكون "إيا" في هذا الباب لمتكلم<sup>1</sup>، وشذ قول عمر رضي الله عنه: "لِتَذَكَّ لَكُمْ  
الأسلُ والرماحُ والسهامُ، وإياي وأن يحذف أحدُكم الأرنَبَ" 2 وأصله: إياي باعدوا عن  
حذف الأرنَب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنَب 3، ثم حذف من الأول  
المحذور 4، ومن الثاني المحذر 5.

[لا يكون لغائب] :

ولا يكون لغائب 6، وشذ قول بعضهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشَوَابَّ" 7  
والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب 8؛ وفيه شذوذان؛ أحدهما: اجتماع  
حذف الفعل، وحذف حرف الأمر 9؛ والثاني: إقامة الضمير، وهو "إيا" مقام الظاهر،  
وهو الأنفُس؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضمَر 10.

1 لأن المتكلم لا يحذر نفسه، ولم يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر.

2 "لتذك" اللام لام الأمر، وتذك مضارع مجزوم بها؛ من التذكية وهي الذبح. الأسل؛  
أصله: الشوك الطويل من شوك الشجر، المراد به هنا: مارق وأرهف من الحديد؛  
كالسيف والسكين، ونحوهما، يأمر رضي الله عنه أن يكون الذبح بالأسل، والرماح، أو  
السهم عند الرمي بها، وينهى عن حذف الأرنَب وغيره بنحو حجر؛ فإن ذلك لا يحله.  
التصريح: 2 / 194.

3 الصواب: أنهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبتته الآخر؛ وهو قول الجمهور  
والزجاج.

4 أي: وهو حذف الأرنَب.

5 وهو: أنفسكم.

6 ذلك: لاختصاص التحذير المخاطب، والغائب لا يحذر.

7 قول سمع عن العرب؛ كما قال سيبويه. والشواب: جمع شابة، ويروى: السوءات جمع  
سوءة؛ ومعناه: إذا بلغ الرجل ستين سنة؛ فلا ينبغي له أن يولع بشابة، أو أن يفعل  
سوءة.

8 فقد حذف الفعل ما فاعله، ثم المضاف الأول؛ وهو "تلاقي" وأنيب عنه الثاني؛ وهو  
"نفس" ثم الثاني؛ فانفصل الضمير وانتصب، وأبدل أنفس بإيا.

9 ولام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة. فحذفها مع مجزومها أشد.

10 ذلك؛ لأن الإضافة للتعريف، أو للتخصيص، والضمير في غنى عن ذلك؛ لأنه



أعرف المعارف، قال صاحب اللمع: ويجوز أن يكون المحذر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذر؛ كقول الشاعر:

فلا تصحب أخا الجهل ... وإياك وإياه

وعلى ذلك لا يكون التحذير بضميري الغائب والمتكلم شاذّاً؛ إلا إذا كان محذراً لا محذراً منه، وهذا وما قبله؛ هما الأسلوبان الثاني والثالث، من أساليب التحذير اللذان أشرنا إليهما سابقاً. ضياء السالك: 3/ 286.

(72/4)

---

وإن ذكر المحذر بغير لفظ "إيا"، أو اقتصر على ذكر المحذر منه، فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت، فالأول نحو: "نفسك نفسك" والثاني نحو: "الأسد الأسد" و: {نَاقَةٌ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} 1، وفي غير ذلك يجوز الإظهار؛ كقوله 2: [البسيط] 458- خل الطريق لمن يبني المنار به 3

---

1 "91" سورة الشمس، الآية: 13.

موطن الشاهد: {نَاقَةٌ اللَّهِ}.

وجه الاستشهاد: انتصاب "ناقة" بفعل مضمر وجوبا على التحذير، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وسقياها: معطوف على "الناقة"؛ والتقدير: ذروا ناقة الله وسقياها: فلا تمنعوها عنها؛ فعطفت الواو محذراً منه على مثله، ويجوز أن تكون الواو للمعية؛ وحينئذ يجوز إظهار العامل لعدم العطف.

2 القائل: هو: جرير بن عطية الشاعر الأموي وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد:

هذا صدر بيت في هجاء عمر بن لجأ، وعجزه قوله:

وابرز ببرزة حيث اضطررك القدرُ

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 195، والأشموني: "982 / 3 / 481"، والعيني: 4/

307، وسيبويه: 1/ 128، وأما ابن الشجري: 1/ 342، وشرح المفصل: 2/ 30،

وديان جرير.

المفردات الغريبة: خل: أمر من التخلية، أي اترك ودع، الطريق المراد هنا: سبيل المجد والشرف. المنار: علامات توضع في الطريق؛ ليهتدي بها السالكون.

المعنى: اترك طريق المجد وسبيل العظمة والشرف لمن يعمل له، ويأخذ في أسبابه، فلست له أهلاً. واسلك مع أمك طريق الغي والضلال؛ حيث ألك القدر الذي لا يغالب. وقيل: إن المراد ببرزة: الأرض الواسعة، والباء فيه للظرفية بمعنى "في". =

(73/4)

= الإعراب: خل: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة والفاعل: أنت. الطريق: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. "لمن": متعلق بـ "خل". يبي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، يعود إلى "من" الموصولة. المنار: مفعول به منصوب لـ "يبي". "به": متعلق بـ "يبي"؛ وجملة "يبي": صلة للموصول، لا محل لها. وبرز: الواو عاطفة، ابرز: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: أنت. "برزة": متعلق بـ "ابرز" و "برزة" ممنوع من الصرف. حيث: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ "ابرز". اضطرك: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. القدر: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ وجملة: "اضطرك القدر": في محل جر بالإضافة. موطن الشاهد: "خلّ الطريق". وجه الاستشهاد: إظهار العامل "خلّ" في التحذير؛ لكون الحذر منه "الطريق" غير مكرر، ولا معطوف عليه.

خلاصة وتوجيه: إذا كان التحذير بـ "أيا" وفروعها؛ وجب نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا؛ سواء كان الضمير مكررا أو لا؛ معطوفا عليه، أو لا؛ ولك أن تخفف الحذر منه بمن؛ فتقول: إياك من الإهمال، أو أن تنصبه بغير عطف؛ فتقول: إياك الأسد. وإن كان التحذير بغير ذلك؛ وجب نصب الاسم بعامل محذوف مع مرفوعه وجواب؛ بشرط العطف والتكرار؛ فإن لم يوجد عطف ولا تكرار؛ كان النصب بعالم محذوف جوازا. ويجوز ضبط الاسم بغير النصب ولا يتعين الأسلوب للتحذير حينئذٍ.

انظر التصريح: 2/ 195. وضياء السالك: 3/ 287.

[باب الإغراء 1] :

هذا باب الإغراء

[تعريف الإغراء وحكمه] :

وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله<sup>2</sup>.

وحكم الاسم فيه حكم التحذير الذي لم يذكر فيه "أيا"؛ فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار؛ كقولك: "المروءة والنجدة"؛ بتقدير: الزم، وقوله<sup>3</sup>: [الطويل]

459- أخاك أخاك إن من لا أخا له<sup>4</sup>

1 الإغراء: مصدر أغريت فلانا بكذا: حبيته إليه، وحملته على فعله.

2 يقال في هذا التعريف ما قيل في التحذير؛ والفعل المقدر هنا: الزم ونحوه؛ وأسلوب الإغراء يشمل: المغري؛ وهو المتكلم، والمغرى؛ وهو المخاطب؛ والمغرى به؛ وهو الأمر المحبوب.

3 القائل: هو مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي التميمي؛ شاعر عراقي شجاع، ومن أشرف تميم، لقب بمسكين لأبيات قالها؛ له أخبار مع معاوية بن أبي سفيان، وزياد بن أبيه. توفي سنة 89هـ.

الشعر والشعراء: 1/ 544، تجريد الأغاني: 2108، الأعلام: 3/ 16، الخزائن: 1/ 467، السمط: 186.

4 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

والبيت من شواهد: التصريح: 2/ 195، والأشموقي: "929/ 2/ 482"، والعيني: 4/

305، وسيبويه: 1/ 129، والخصائص: 2/ 480، والخزائن: 1/ 465، والهمع: 1/

170، 2/ 225 والدرر: 1/ 146، 2/ 158، والشذور: "106/ 293"، ونسبه

الأعلام: 1/ 429 إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وملحقات ديوان إبراهيم بن هرمة:

263، وديوان مسكن الدرامي: 29.

المفردات الغريبة: الهيجا: الحرب، وهي تمد وتقصر.

ويقال: "الصلاة جامعة"؛ فتنصب "الصلاة" بتقدير احضروا، و"جامعة" 1 على الحال؛ ولو صرح بالعامل لجاز 2.

= المعنى: الزم أخاك ولا تفارقه، واحرص عليه؛ فالشخص الذي ليس له أخ يعينه ويعضده؛ كمن يذهب إلى الحرب، وليس معه عدتها ولا أداها.

الإعراب: أخاك: اسم منصوب على الإغراء بفعل محذوف وجوبا؛ والتقدير: الزم أخاك، وهو مضاف، وضمير المخاطب: مضاف إليه. أخاك: توكيد لفظي للأول. إن: حرف مشبه بالفعل، لا محل له من الإعراب. من: اسم موصول بمعنى الذي، في محل نصب اسم "إن". لا: نافية للجنس، تعمل عمل "إن". أخوا: اسم "إن" مبني على الفتح المقدر على الألف في محل نصب. "له": متعلق بالخبر المحذوف؛ على رأي أبي على الفارسي وابن الطراوة؛ خلافا لجمهرة النحاة. ويجوز أن يكون خبر "لا" محذوفا؛ و"أخوا": مضاف إلى ضمير "له" واللام الزائدة؛ والتقدير: إن الذي لا أخاه موجود؛ وجملة "لا أخوا له": صلة للموصول، لا محل لها. "كساع": متعلق بمحذوف خبر "إن". "إلى الهيحجا": متعلق بـ "ساع". "بغير": متعلق بـ "ساع". أيضا؛ و"غير": مضاف، سلاح: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

موطن الشاهد: "أخاك أخاك".

وجه الاستشهاد: انتصاب "أخاك" بعامل محذوف؛ وحكم حذف العامل هنا الوجوب؛ لأن لفظ أخاك مكرر كما رأينا، وهو توكيد للأول.

1 أوجه إعراب هذه العبارة:

- 1- نصب الاسمين؛ وهو أحسنها، وقد بينه المؤلف.
- 2- رفع الاسمين، على أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبرا عنه.
- 3- رفع الأول: على أنه مبتدأ حذف خبره، ونصب الثاني: على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف؛ وكأنك قلت: الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة.
- 4- نصب الاسم الأول، ورفع الاسم الثاني؛ أما نصب الأول فعلى الإغراء، نعني أنه مفعول به لفعل محذوف؛ وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف. وكأنك قد قلت: احضروا الصلاة وهي جامعة.

2 أي لعدم العطف والتكرار.

توجيهات:

- 1- الغالب في أساليب الإغراء والتحذير: أن تكون إنشائية طلبية تبعا لعاملها الدال

على الطلب.

2- يلحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب: المثل، وشبهه؛ نحو: "الكلاب

(76/4)

.....

= على البقرة؛ مثل معناه: خل الناس خيرهم وشرهم، واغتنم أنت طريق السلامة.  
"أحشفا وسوء كيلة": مثل يضرب لمن يظلم الناس من وجهين. "مرحبا أهلا وسهلا"  
"من أنت وزيدا": مثل يضرب لمن يذكر عظيما بسوء. وتقدير المضمر في هذا كله على  
الترتيب: أرسل، أتبيع؟، أصبت، وأتيت، ووطئت. كتاب سيبويه: 1/ 253.  
3 الواو في الإغراء لا يتحتم أن تكون عاطفة، فقد تكون للمعية؛ نحو: الاستدكار  
والفهم كي تنتفع بما تقرأ. وقد تكون للعطف وحده، فيراعي ما يقتضيه المقام.

(77/4)

[هذا باب أسماء الأفعال 1]:

هذا باب أسماء الأفعال

[تعريف اسم الفعل]:

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا؛ كـ "شتان"، و"صه" و"أوه"2.

1 اسم الفعل هو: اسم ينوب عن فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه، ويعمل عمله من غير أن يقبل علامته ويتأثر بالعوامل، ويمتاز عن الفعل الذي هو بمعناه بأنه أقوى منه في الدلالة على أداء المعنى وإبرازه كاملا مع إيجاز في اللفظ أحيانا؛ لالتزامه صورة واحدة، لا تتغير غالبا مع الأفراد والتذكير وفروعهما.

2 ذهب النحاة في بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال مذاهب كثيرة؛ منها:

أ- أنها -أي أسماء الأفعال- تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية؛ وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال؛ فـ "شتان" مثلا: اسم للفظ المبدوء بالشين والمنتهي بالنون؛ وهذا الاسم يدل على لفظ "افترق" الدال على الحدث؛ وهو الافتراق، والزمان

- الذي هو الماضي؛ وهذا رأي جمهور البصريين.
- ب- أنها تدل على الألفاظ المكونة هي منها؛ وهذه الألفاظ، تدل على معاني الأفعال؛ وهي الأحداث والأزمنة؛ وهذا الرأي، ينسب إلى سيبويه ومتابعيه، وارتضاه صاحب البسيط؛ وهو الظاهر من كلام المؤلف.
- ج- أنها نائبة عن المصادر؛ والمصادر نائبة عن الأفعال؛ وهذا رأي جماعة من البصريين؛ وهو مردود لأمرين.
- أحدهما: لأن المصادر، لم توضع للدلالة على الزمان، فلو كان اسم الفعل، قد وضع للدلالة على المصدر، لم يكن دالاً على الزمان، ولم يكن منه الماضي، والمضارع، والأمر. ثانيهما: لأن المصادر النائبة عن الأفعال معربة؛ وأسماء الأفعال مبنية.
- د- أنها أفعال حقيقية؛ لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان؛ وهو رأي الكوفيين؛ وهذا فاسد للأسباب التالية:
- 1- لأنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية.

(78/4)

---

والمراد بالاستعمال: كونه عاملاً غير معمول<sup>1</sup>، فخرجت المصادر والصفات في نحو: "ضرباً زيداً"، و"أقائم الزيدان"؛ فإن العوامل تدخل عليها<sup>2</sup>.

[معاني أسماء الأفعال]:

ووروده بمعنى الأمر كثير؛ كـ "صه"، و"مه"، و"آمين" بمعنى: اسكت، وانكف، واستجب، ونزال، وبابه<sup>3</sup>؛ وبمعنى الماضي والمضارع قليل؛

- 
- 2- لأن منها ما ينون؛ ومعلوم أن الفعل لا ينون بحال.
- 3- لأن منها ما وضع على حرفين أصالة؛ نحو: مه، وصه؛ ومعلوم أنه لا يوجد في العربية فعل وضع على حرفين أصلاً.
- 4- لأنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة؛ والضمائر تتصل بالأفعال كما هو معلوم.
- 5- لأن الدال على الأمر منها لا يتصل به نون التوكيد؛ وهي تتصل بالفعل. وذهب الأخفش: إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، ووافقه ابن مالك وجماعة.
- وذهب المازني إلى أنها في محل نصب بفعل محذوف؛ بناء على أنها نائبة عن المصادر.
- وذهب المازني إلى أنها في محل نصب بفعل محذوف؛ بناء على أنها نائبة عن المصادر.

وذهب آخرون إلى أنها في محل رفع بالابتداء، والاسم بعدها: فاعل سد مسد الخبر والصواب: ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك ومن وافقهما.  
انظر تفصيل ذلك في: الأشموني: 2/ 484-485، والتصريح: 2/ 195، وحاشية الصبان: 3/ 195؛ 196.

1 أي: العامل يقتضي الفاعلية والمفعولية، فلا يُردُّ أنه يكون معمولاً للحروف الناصبة، أو الجازمة.

2 فضرربا منصوب بما ناب عنه وهو أضرب، وقائم مرفوع بالابتداء.

3 ذهب المبرد إلى أن اسم الفعل لا ينقاس في شيء أصلاً، وأنه يجب الاقتصار منه على ما سمع من العرب؛ وقياسه ابتداء لما لم يسمع عن العرب من الأسماء. وذهب غير المبرد إلى أن اسم الفعل من باب "نزال" قياسي؛ ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد، ولذا، لا يمنع قياس ما لم يرد، على نهج ما ورد عنهم منه؛ وأصحاب هذا المذهب، رأوا القياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، وما ورد خلاف ذلك؛ فهو شاذ.

وأما الفعل الرباعي؛ أو الثلاثي المزيد فيه؛ فلا يبنى منه؛ وعليه، فقد شدَّ قول الراجز: قالت له ربح الصبا قرقار

لأن "قرقار" من فعل "قرقر"، وشذ قولهم: "دراك" من "أدرك" الرباعي؛ خلافاً لابن طلحة الذي أجاز بناءه من "أفعل" الرباعي، وجعل "دراك" قياسياً. وذهب الأخفش إلى

=

(79/4)

كـ "شتان"، و"هيهات"، بمعنى افترق وبعد، و"أوه" و"أف": بمعنى أتوجه واتصجر، و"وا"، و"وي"، و"واها" بمعنى: أعجب؛ كقوله تعالى: {وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} 1؛ أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين؛ وقول الشاعر 2: [الرجز] 460- وا بأبي أنت وفوك الأشنب 3

= جواز بنائه من نحو: "دحرج"، وجعل "قرقار" قياسياً، وكذا، دحراج، وقرطاس.  
وأما إن كان الفعل جامداً؛ نحو: "نعم وبئس"، أو غير تام المتصرف؛ نحو: "هب" و"دع" لم يُبنَ منه، فلا يقال: نعم، ولا وهاب ولا وداع. وكذلك إذا كان ناقصاً، فلا يبنى منه؛

"كان" وأخواتها.

وأما بالنسبة إلى بناء أسماء الأفعال - في هذا الباب -؛ فلأنها أشبهت الحروف شبيها استعماليا، وأما كون بنائها على حركة؛ فللتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن قبل آخرها ألفا؛ وهي ساكنة؛ وأما كون الحركة الكسر؛ فلأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وبنو أسد، يفتحون آخرها اتباعا لحركة ما قبل الألف، وتخفيفا.

انظر التصريح: 2/ 196. وحاشية الصبان: 3/ 201.

1 "28" سورة القصص، الآية: 82.

موطن الشاهد: "ويكأنه".

وجه الاستشهاد: مجيء "وي" اسم فعل مضارع بمعنى "أعجب"، وهو مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، والفاعل: أنا. كأنه: الكاف حرف مشبه بالفعل - وهو الأفضل - والهاء: اسمه، وجملة: "لا يفلح الكافرون": في محل رفع خبر "كأن".  
وي: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون، لا محل له. وفاعله أنا. كأنه: الكاف حرف تعليل وجر، وأن مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وقيل: كأن: بتمامها رفة تشبيه ونصب، والهاء اسمها، وجملة "لا يفلح الكافرون" خبرها.

2 ينسب هذا الرجز إلى رجل من بني تميم.

3 تخريج الشاهد: يروى بعد الشاهد قوله:

كأنا ذر عليه الزرنب ... أو زنجيل، وهو عندي أطيب

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 197، والأشموني: "934 / 2 / 486"، والعيني:

4 / 310، والهمع: 2/ 106، والدرر: 2/ 139، والمغني: "684 / 483"،

والسيوطي: 2669، واللسان "زرنب"، والقطر 115 / 257.

المفردات الغريبة: فوك: فمك. الأشنب: من الشنب. وهو عذوبة ماء الفم من رقة الأسنان. ذر: فرق ورش. الزرنب: نبت من نبات البادية طيب الرائحة. الزنجيل: نبت معروف. =

(80/4)

وقول الآخر1: [الرجز]

461- وأها لسلمي ثم وأها وأها2



= المعنى: يعجب الراجز من جمال محبوبته، ويقول لها: أفديك بأبي، ويصفف قمها بالعدوبة ورقة الأسنان والرائحة الطيبة المنبعثة منها.

الإعراب: وا: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنا. "بأبي": متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه. أنت: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. وفوك: الواو عاطفة، فوك: اسم معطوف على أنه مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه. الأشنب: صفة لـ "فوك" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ويجوز أن تكون الواو في "وفوك" استئنافية، و"فوك" مبتدأ، ومضاف إليه؛ وهذا الوجه ارتضاه العيني، وتبعه الشيخ خالد في التصريح. كأنما: كافة ومكفوفة لا عمل لها. ذر: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. "عليه": متعلق بـ "ذر". الزرنب: نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة "ذر عليه الزرنب": في محل رفع خبر المبتدأ "فوك" على الوجه الذي ارتضاه العيني والشيخ خالد في التصريح. نظر حاشية الصبان: 3/ 198، والتصريح: 2/ 197.

موطن الشاهد: "وا".

وجه الاستشهاد: مجيء "وا" اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، وذلك شائع في اللغة. 1 ينسب هذا الرجز إلى رؤية بن العجاج، وينسب إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي.

2 تخريج الشاهد: يروى بعد الشاهد قوله:

..... هي المني لو أننا نلناها

يا ليت عينها لنا وفاها ... بئس نُرْضِي به أباه

إن أباه وأبا أباه ... قد بلغا في المجد غايتها

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 197، والأشموني: "363 / 2 / 728"، والعيني: 3/ 436. والقطر: "348 / 116" ومجالس ثعلب: 275، وشرح المفصل: 4/ 72، والمغني: "483 / 685"، والسيوطي: 266.

المفردات الغريبة: المني: ما يتمناه الإنسان، جمع منية، نلناها: ظفرنا بها، والنيل: الظفر والمراد.

المعنى: يعجب لحسن محبوبته سلمى، ويؤكد عجبه بذلك ويقول: إنها كل ما يتمناه ويرجوه لو ظفر بها.

الأعراب: واها: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، لا محل له من الإعراب، والفاعل

ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا. "لسلمى": متعلق بـ "واها". ثم: حرف عطف. واها: اسم فعل مضارع، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنا، وجملة "واها" معطوفة على الجملة السابقة؛ لإفادة التوكيد. واها: توكيد لاسم الفعل السابق. موطن الشاهد: "واها".  
وجه الاستشهاد: استعمال "واها" اسم فعل مضارع بمعنى أعجب في المواضع الثلاثة، وقد عمل عمل فعله.

(81/4)

[اسم الفعل ضربان]:

فصل: اسم الفعل ضربان 1:

أحدهما: ما وضع من أول الأمر كذلك 2؛ كـ "شتان وصه ووي" 3.  
الثاني: ما نقل من غيره إليه 4؛ وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور؛ نحو: "عليك" بمعنى الزم؛ ومنه: {عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ} 5؛ أي: الزموا.

= الأعراب: واها: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا. "لسلمى": متعلق بـ "واها". ثم: حرف عطف. واها: اسم فعل مضارع، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنا، وجملة "واها" معطوفة على الجملة السابقة؛ لإفادة التوكيد. واها: توكيد لاسم الفعل السابق. موطن الشاهد: "واها".  
وجه الاستشهاد: استعمال "واها" اسم فعل مضارع بمعنى أعجب في المواضع الثلاثة، وقد عمل عمل فعله.

- 1 هذا التقسيم من حيث الوضع والأصالة في الدلالة على الفعل.
- 2 أي: أنه لم يستعمل في غيره من قبل؛ ولذلك يسمى: المرتجل.
- 3 وذكروا من أسماء الأفعال: "وشكان": بمعنى قرب، وفي المثل "وشكان ذا خروجاً" وذكروا أيضاً: "سرعان" بمعنى سريع، وفي المثل: "سرعان ذا إهالة" وذكروا منه أيضاً: "هيت": في نحو قوله تعالى: {قَالَتْ هَيْتَ لَكَ} : بمعنى تهيت. وذكروا منه أيضاً: "لعا" بمعنى انتعش وارتفع. حاشية يس على التصريح: 197 / 2.
- 4 أي: وضع أول الأمر لمعنى آخر، ثم انتقل منه اسم الفعل؛ ولهذا يسمى: المنقول.

5 "5" سورة المائدة، الآية: 105.

موطن الشاهد: {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع "عليكم" اسم فعل أمر مبني على السكون؛ وهو منقول عن "الجار والمجرور"؛ والفاعل: أنتم، و"أنفسكم": مفعول به لاسم الفعل على تقدير حذف مضاف؛ والتقدير: الزموا شأن أنفسكم؛ واختلف في "الكاف" المتصلة بـ "على"؛ فقيل: حرف خطاب، لا محل له من الإعراب؛ وقيل: ضمير في محل رفع على الفاعلية، وفي محل نصب على المفعولية؛ أو في محل جر؛ إما بـ "على"، أو بالإضافة؛ لأن "على" اسم للمصدر: "اللزوم"، وقد يتعدى "عليك" بالباء؛ نحو: "عليك بذات الدين تربت يداك" فيقدر فعل مناسب؛ نحو: تمسك ونحوه؛ وكثيرا ما تزداد الباء في مفعول أسماء الأفعال؛ لضعفها في العمل.

شرح التصريح: 2/ 198.

(82/4)

شأن أنفسكم<sup>1</sup>، و"دونك زيدا" بمعنى خذه، و"مكانك" بمعنى أثبت، و"أمامك"، بمعنى: تقدم، و"وراءك"، بمعنى: تأخر، و"إليك"؛ بمعنى: تنح<sup>2</sup>؛ ومنقول من مصدر؛ وهو نوعان: مصدر استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله؛ فالأول نحو: "رويد زيدا" فإنهم قالوا: أروده إروادا؛ بمعنى أمهله إمهالا؛ ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم<sup>3</sup>، وأقاموا مقام مفعله، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله، فقالوا: "رويد زيدا"، وتارة متوِّنا ناصبا للمفعول؛ فقالوا: "رويدا زيدا"، ثم إنهم نقوله وسموا به فعله؛ فقالوا: "رويد زيدا"<sup>4</sup>، والدليل على أن هذا اسم فعل: كونه مبنيا، والدليل

1 وقد يتعدى "عليك" بحرف الجر، وهو الباء؛ نحو: عليك بذات الدين، فيقدر فعل مناسب، أي: تمسك مثلا.

2 أي ابتعد. وقال الأشموني: ولا يقاس على هذه الظروف المبهمة، ولا على ما سمع ممن الجار والمجرور وغيرها؛ مما لم يسمع. وأجاز الكسائي قياس ما لم يسمع على ما سمع. ولا يستعمل هذا النوع إلا متصلا بضمير المخاطب؛ وشذ قولهم: "عليه رجلا غيري" - أي: ليلزمه، و"علي" الشيء - أي: أولنيه، ولألزمه. وأما قوله عليه الصلاة والسلام: "ومن لم يستطع فعله بالصوم"؛ فقد حسنه ما قبله من الخطاب في قوله: "يا معشر

الشباب ... إلخ"، وقيل: "عليه" خبر مقدم، و"بالصوم": مبتدأ مؤخر على زيادة الباء؛ واختلف في موضع الضمير المتصل بـ"عليك" ونحوه: ف قيل: رفع على الفاعلية واستعير ضمير غير الرفع له، وقيل: نصب على المفعولية، والصحيح: أن موضعه جر بالإضافة مع الظروف، كـدونك ونحوه- وبالحرف مع المنقول من الحروف؛ كـ"عليك" وأمثاله. وقد نظر في ذلك إلى الأصل قبل النقل؛ لأن اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر. وفي كل واحد من الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع على الفاعلية؛ فإذا جئت بتوكيد فقلت: عليكم كلكم محمداً؛ جاز رفع "كل" على أنه توكيد للضمير المستتر المرفوع، وجاز جره على التوكيد للمجرور الموجود. ومن هذا يتبين أن اسم الفعل وهو الجار لا غير، والفاعل مستتر فيه، والكاف كلمة مستقلة. الأشموني: 2/ 487-488.

3 فحذفوا زيادته، وهما: الهمزة والألف، وأوقعوا التصغير على أصوله فصار رويد. 4 "رويد" فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف؛ وهو "ارود" وفاعله مستتر فيه وجوبا. وكلمة "زيد" مفعول به، مجرور في الأول، منصوب في الثاني. وقد يستعمل منونا غير ناصب مفعوله نحو: "رويدا يا سائق"، فيكون نائبا عن فعل الأمر المحذوف أيضا، ويستعمل مصدرا منونا غير نائب عن فعل الأمر فينصب؛ إما على الحال؛ نحو: قرت الكتاب رويدا- أي مرودا: بمعنى متمهلا؛ أو نعتا لمذكور، أو محذوف على التأويل بالمشتق؛ نحو: سارت الوفود سيرا رويدا؛ أي متمهلا فيه، وساروا رويدا؛ أي: مرودين. وإذا قلت: رويدك زيدا؛ فإن قدرت "رويدا" اسم فعل؛ فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدرا؛ فالكاف اسم مضاف إليه في ملح رفع على الفاعلية؛ ومثل "رويد زيدا" قول الشاعر:

رويد عليا، جد ما ثدي أمهم ... إلينا، ولكن بغضهم متيامنُ  
التصريح: 2/ 198، والأشموني: 2/ 488، كتاب سيبويه: 241.

(83/4)

---

على بنائه: كونه غير منون؛ والثاني قولهم: "بله زيدا"، فإنه في الأصل. مصدر فعل مهمل مرادف لـ "دع" و"ترك"؛ يقال: "بله زيد" بالإضافة إلى المفعول؛ كما يقال: "ترك زيد"، ثم قيل: "بله زيدا"1، بنصب المفعول وبناء "بله" على أنه اسم فعل2. [عمل اسم الفعل]:

فصل: يعمل اسم الفعل عمل مسماه<sup>3</sup>؛ تقول "هيهات نجد"، كما تقول: "بعدت نجد"  
قال<sup>4</sup>:

462- فهيهات هيهات العقيق ومن به 5

1 من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال: قول كعب بن مالك في إحدى روايته:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق

2 إذا كان الاسم بعد "بله" منصوبا منونا؛ جاز أن تكون مصدرا عاملا معربا؛ وجاز أن تكون فعل أمر مبني بمعنى: اترك، والقرائن: هي التي تعين أحد الوجهين. وإن كان الاسم بعدها مجرورا؛ وجب أن تكون مصدرا مضافا إلى ما بعدها. وكذلك الحال في "رويدا".  
التصريح: 199 / 2، والأشعري: 488 / 2.

3 أي عمل الفعل الذي يدل عليه، فيرفع الفاعل مثله حتما، ويسايره في التعدي واللزوم غالبا، وباقي المحكمات، فإن كان فعله متعديا، ولازما؛ فهو مثله، وإن تعدى بحرف جر معين؛ فهو مثله أيضا، وإن كان مسماه ما لا يكتفي بمرفوع واحد؛ كان اسم فعله مثله، ومن غير الغالب أن يخالفه في ذلك مثل: "آمني" فإنه لازم، وفعله الذي بمعناه -وهو استجب- قد يأتي متعديا ولازما، و"إية" فإنه لازم، وفعله وهو "زد" متعدٍ ... إلخ.

التصريح: "199 / 2".

4 القائل: هو جرير بن عطية الشاعر الأموي، وقد مرت ترجمته.

5 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

وهيهات خلٌّ بالعقيق نواصله

=

(84/4)

وتقول: "شتان زيد وعمرو"، كما تقول: "افترق زيد وعمرو" و"تراك زيدا"، كما تقول: "اترك زيدا".

وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به؛ فيستعمل على أوجه باعتبارها<sup>1</sup>؛ قالوا "حيهل الثريد"؛ بمعنى: ائت الثريد، و"حيهل على الخير"؛ بمعنى: أقبل على الخير،

وقالوا: "إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر" 2؛ أي: أسرعوا بذكره.

= وهو من شواهد: التصريح: 318 / 1، 199 / 2، والهمع: 11 / 2، والدرر: 2 / 145، والخصائص: 42 / 3 والنقائض: 632، وشرح المفصل: 35 / 4 والمقرب: 26، والعيني: 7 / 3، 311 / 4 والشذور: "525 / 212"، والقطر: 347 / 114 وديوان جرير: 479.

المفردات الغربية: العقيق: موضع بجهات كثيرة؛ بالمدينة، وباليمامة، وبالطائف. المعنى: بُعد هذا الموضع، وبُعد من به من الأصدقاء والأحبة، وهيئات خليل وحيب نواصله، ولا نريد هجره وقطيعة.

الإعراب: هيئات: اسم فعل ماضٍ بمعنى بُعد مبنٍ على الفتح، لا محل له من الإعراب. هيئات: تأكيد للأول. العقيق: فاعل لـ "هيئات" الأول مرفوع وعلامة رفعه الضمة. ومن: الواو حرف عطف، من: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع؛ لأنه معطوف على "العقيق". "به": متعلق بمحذوف صلة الموصول. وهيئات: الواو حرف عطف، هيئات: اسم فعل ماضٍ بمعنى بُعد. خل: فاعل لـ "هيئات" مرفوع. "بالعقيق": متعلق بمحذوف صفة لـ "خل"؛ أو في محل نصب على الحال منه؛ لأنه تخصص بالوصف بـ الجار والمجرور، في قوله "بالعقيق".

موطن الشاهد: "هيئات العقيق، هيئات خل".

وجه الاستشهاد: وقوع "هيئات" اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد، وقد عمل عمل الفعل الذي بمعناه.

1 بمعنى أن يسائر في التعدي وال لزوم الفعل الذي يؤدي معناه.

2 قول يروى عن ابن مسعود -رضي الله عنه- يراد به سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(85/4)

[لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه] :

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه 1؛ خلافاً للكسائي 2، وأما: {كِتَابَ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ} 3، وقوله 4: [الرجز]

463- يا أيها المائح دلوي دونكا 5

1 وذلك؛ لضعفه بعدم التصرف؛ ففي مثل: عليك نفسك؛ لا يصح في الغالب أن يقال: نفسك عليك، وفي عملها عمل الفعل الذي تنوب عنه، وفي أن معمولاتها لا تقدم عليها؛ ويقول ابن مالك:

وما لما تنوب عنه من عمل ... لها، وأخر ما الذي فيه العمل  
2 مرت ترجمته.

3 "4" سورة النساء، الآية: 24.

موطن الشاهد: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} .

وجه الاستشهاد: وقوع: "كتاب" مصدرا منصوبا بفعل محذوف، وهو مؤكد لنفسه؛ لأن قوله: {خُرِمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ} يدل على أن ذلك مكتوب؛ و"عليكم" متعلق بالفعل المحذوف؛ أو به طتاب؛ والتقدير: كتب الله عليكم ذلك كتابا؛ فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله. التصريح: 200 / 2.

4 ينسب هذا الرجز إلى راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم.

5 تخريج الشاهد: ونسبة بعضهم إلى جارية من بني مازن، تخاطب فيه ناجية بن جندب الأسلمي -رضي الله عنه- صاحب بدن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو يميح على الناس في القلب. وبعد الشاهد قوله:

إني رأيت الناس يحمدونكا ... يثنون خيرا ويبعدونكا

خذها إليك اشغل بها يمينكا

والشاهد من شواهد: التصريح: 200 / 2، والأشموي: "491 / 2 / 983" والشذور:  
"217 / 530"، وأما القالي: 244 / 2، والعقد الفريد: 211 / 5، وأما الرزاجي:  
237، والإنصاف: 228، وشرح الفصل: 117 / 1، والمقرب: 27، والخزانة: 3 /  
15، والعيني: 4 / 311، والهمع: 2 / 105، والدرر: 2 / 138، واللسان والتاج  
والمقاييس "مبيح".

المفردات الغريبة: المائح: الذي ينزل البئر؛ ليملاً الدلاء عند قلة مائها؛ أما الذي يقف على شفير البئر، ويستخرج الدلاء: فهو مائح: دونكا: خذ.  
المعنى: يا أيها المائح خذ دلوي فاملأه؛ فإني رأيت الناس يثنون عليك لمروءتك. =

## فمؤولان1.

[المنون وغير المنون من أسماء الأفعال] :

فصل: وما نون من هذه الأسماء؛ فهو نكرة2، وقد التزم ذلك في "واها"

= الإعراب: يا: حرف نداء. أيها: أي: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب على النداء، "ها": للتنبيه. المائح: صفة لـ "أي" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. دلوي: مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده؛ والتقدير: خذ دلوي؛ ومبتدأ مرفوع، والياء مضاف إليه. دونك: اسم فعل أمر بمعنى خذ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، وجملة "دونك": في محل رفع خبر المبتدأ على التقدير الثاني، وعليه ففي "دونك" مفعول به محذوف يربطه بالمبتدأ؛ والتقدير: دونكه، وأما على التقدير الأول، فجملة "دونك" تفسيرية، لا محل لها من الإعراب.

موطن الشاهد: "دلوي دونك".

وجه الاستشهاد: استشهد الكسائي بهذا البيت على أن "دلوي" مفعول به منصوب باسم الفعل المذكور بعده؛ وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخرا، كما يعمل متقدما؛ وهذا غير صحيح -عند جمهور النحاة- لأن "دلوي" إما أن يكون مفعولا لفعل محذوف، أو مبتدأ؛ كما بينا في الإعراب.

1 قيل في تأويل الآية: "كتاب" مصدر منصوب بفعل محذوف؛ وهو مؤكد لنفسه؛ لأن قوله: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ} يدل على أن ذلك مكتوب. "عليكم" متعلق به؛ وبالفعل المحذوف؛ لا اسم فعل؛ والتقدير: كتب الله عليكم ذلك كتابا. فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله؛ أما تأويل البيت: "فدلوي" مبتدأ لا مفعول مقدم. "دونكا": اسم فعل أمر، وفاعله مستتر فيه. و"الجملة": خبر المبتدأ، والعائد محذوف؛ أي: دلوي دونكه.

ووقع خبر المبتدأ جملة طلبية سائغ عند الجمهور. هذا؛ واسم الفعل لا يعمل محذوفا على الأصح؛ خلافا لابن مالك. ولا تلحقه نون التوكيد مطلقا. وفاعل اسم الفعل الماضي يكون في الغالب اسما ظاهرا؛ وضميرا للغائب مستترا جوازا. أما اسم الفعل المضارع والأمر؛ ففاعلهما في الغالب: ضمير للمخاطب مستتر وجوبا. ولا يكون الفاعل في هذا الباب ضميرا بارزا.

انظر: قطر الندى: "تحقيق عبد الحميد: 258"، والتصريح: 200 / 2، والدرر اللوامع:



2 التنكير خاص بالمرتجل من أسماء الأفعال؛ أما المنقولة، فلا تنون لاستصحابه الأصل؛ وهو غير منون. اعلم: أن التنكير راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل - لا إلى اسم الفعل - لأن الفعل لا يحكم عليه بتعريف ولا بتنكير؛ فـ "صه" بمعنى: اسكت - منونا- يراد به طلب السكوت عن كل الكلام. و"صه" مجردا من التنوين: معناه اسكت عن هذا الموضوع الخاص المعروف لنا، مع جواز التكلم في غيره.

(87/4)

و "ويها"، كما التزم تنكير نحو: أحد وعرب وديار<sup>1</sup>. وما لم ينون منها؛ فهو معرفة، وقد التزم ذلك في "نزال"، و"تراك" وبيهما؛ كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات<sup>2</sup>. وما استعمل بالوجهين: فعلى معنيين<sup>3</sup>، وقد جاء على ذلك: صه ومه وإيه، وألفاظ أخر، كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كتاب، ورجل، وفرس.

1 "عرب" و"ديار" بمعنى: أحدا؛ ومثال عرب، قول عبدي بن الابرص: ليس بها منهمُ عَرِيبٌ ومثال "ديار" قول الله تعالى: {لَا تَدْرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا} . ولـ "أحد" استعمالات معها:

- 1- أن يكون مرادفا للأول؛ وهذا هو الذي يستعمل في العدد حين تقول: "أحد عشر"، و"أحد وعشرون".
  - 2- أن يكون مرادفا للواحد بمعنى المنفرد نحو: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} .
  - 3- أن يكون مرادفا لإنسان؛ نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} .
  - 4- ويكون اسما لمن يعقل؛ نحو: {فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ} ؛ وفي هذه الحالة، لا يستعمل إلا منقيا، ويلزم التنكير فلا يعرف إلا شذوذاً.
- 2 يذكر هنا: أن أسماء الأفعال جميعها مبنية، وليس لها محل من الإعراب؛ وبنائها على لفظها المسموع؛ فمنها ما بناؤه على الفتح؛ كـ "شتان". ومنها المبني على الكسر؛ كـ "أية".

- 3 ينكر عند تنوينه، ويعرف عند عدم التنوين؛ وذلك راجع إلى المصدر.
- 4 فهذه وأمثالها مع التنوين نكرات، وبدونه مع "أل" أو الإضافة معارف.

[باب أسماء الأصوات 1] :

هذا باب أسماء الأصوات.

[تعريف أسماء الأصوات وأنواعها] :

[بعض أسماء الأصوات] :

وهي نوعان؛ أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل، مما يشبه اسم الفعل<sup>2</sup>، كقولهم في دعاء الإبل لتشرب: "جئ جئ" مهموزين<sup>3</sup>؛ وفي دعاء الضأن: "حاحا"<sup>4</sup>، والمعز "عاعا" غير مهموزين، والفعل منهما: حاحيت وعاعيت؛ والمصدر حيحاء وعيعاء، قال<sup>5</sup>: [الرجز] 464- يا عنز هذا شجر وماء ... عاعيت لو ينفعني العيعاء<sup>6</sup>

1 هي ألفاظ، يفهم المقصود منها؛ بمجرد النطق بها وسماعها. وقد وضع ت لخطاب ما لا يعقل من الحيوان الأعجم؛ أو ما هو في حكمه من صغار الآدميين، وقد يراد بها حكاية صوت من الأصوات.

الأشموني: 2 / 492.

2 أي: الاكتفاء به، وعدم احتياجه في إفادة المراد إلى شيء آخر بحسب الظاهر؛ وإن كان اسم الفعل في الحقيقة مركبا مع فاعله، واسم الصوت مفردا لا ضمير فيه.  
3 ومنه الفعل: جأجأت الإبل؛ إذا دعوتهما؛ لتشرب، ثم لما كثر ذلك سمو الشراب جيئا.  
قال الراجز:

وما كان على الهيء ... ولا الجيء امتداحيكا  
يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحي إياك.

التصريح: 2 / 201.

4 قال الجوهري: "حاء: زجر الإبل، بني على الكسر؛ لالتقاء الساكنين، وقد يقصر؛ فإن أردت التنكير؛ نونت فقلت: حاء وعاء، قال أبو زيد، يقال للمعز خاصة: حاحيت بها حيحاء وحيحاءة؛ إذ دعوتهما".

5 لم ينسب هذا الرجز إلى قائل معين.

6 تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره ذكرهما صاحب التصريح:

202 / 2.

وفي زجر البغل: "عدس: قال:

عدس ما لعباد عليك إمارة<sup>1</sup>

وقولنا: "مما يشبه اسم الفعل" احترازاً من نحو قوله<sup>2</sup>: [البسيط]

465- يا دار مية بالعلياء فالسند<sup>3</sup>

= المفردات الغريبة: عاعيت: صحت وقلت: عاعا.

المعنى: واضح.

الإعراب: يا: حرف نداء. عنز: منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء؛ وقد

أنزل "عنز" منزلة العاقل. هذا: الهاء للتنبيه، "ذا": اسم إشارة في محل رفع مبتدأ.

شجر: خبر مرفوع. وماء: الواو حرف عطف، ماء: اسم معطوف على مرفوع؛ فهو

مرفوع مثله. عاعيت: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك،

والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. لو: حرف تَمَنٍّ، لا محل له من الإعراب.

ينفعني: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به.

اليعاء: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

فائدة: يجوز أن تكون "لو" في البيت شرطية، وجملة "ينفعني": شرطها ويكون جوابها

محذوفاً؛ والتقدير: لو ينفعني العياء؛ لاستكثرت منه، أو لعاعيت؛ وهذا الوجه أفضل

من الأول؛ لدلالة السياق عليه.

موطن الشاهد: "عاعيت".

وجه الاستشهاد: استعمال فعل "عاعيت" من اسم الصوت "عاعا" وكذلك استعمال منه

المصدر عياء.

1 مر تخريج هذا الشاهد والتعليق عليه في باب الموصول.

موطن الشاهد: "عدس".

وجه الاستشهاد: استعمال الشاعر "عدس" اسم صوت لزجر الفرس، وقال بعضهم: إنه

اسم للفرس نفسه؛ بدليل قول الشاعر:

إذا حملت بزقي على عدس

فقد استعمال "عدس" اسماً، ودليل ذلك دخول حرف الجر عليه، ومعلوم أن اسم

الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه الشيء.

2 القائل: هو النابغة الذبياني، وقد مرت ترجمته.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

أقوت وطال عليها سالف الأمد

وهو مطلع قصيدته المشهورة؛ التي تعد من المعلقات؛ وهي في مدح النعمان بن المنذر.

=

(90/4)

وقوله1: [الطويل]

466- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي 2

= وهو من شواهد: التصريح: 202 / 2، والأشموني: "493 / 2 / 940"، ومجالس

العلماء للزجاجي: 260، وديوان النابغة الذبياني: 22.

المفردات الغربية: العلياء: ما ارتفع من الأرض. السند: المرتفع من الجبل الذي يسند  
ويصعد فيه، وقيل: هما اسم موضعين. أقوت: خلت وأصبحت قواء، أي خالية من  
الأنيس. سالف الأمد: الزمان الماضي.

المعنى: ينادي ويخاطب دار محبته بهذا المكان، ويتوجع؛ لأنها أصبحت خالية خاوية  
ليس بها أنيس، وقد طال عليها الزمن.

الإعراب: يا: حرف نداء. دار: منادى مضاف منصوب، وهو مضاف. مية: مضاف  
إليه مجرور وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث. "بالعلياء":  
متعلق بمحذوف حال من "دار مية". فالسند: الفاء عاطفة، السند: معطوف على  
"علياء" مجرور مثله. أقوت: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة؛  
لالتقاء الساكنين؛ والتاء: لا محل لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره:  
هي؛ وجملة "أقوت": في محل نصب على الحال بتقدير: قد، وطال: الواو عاطفة، طال:  
فعل ماضٍ. "عليها": متعلق بـ "طال". سالف: فاعل مرفوع، وهو مضاف. الأمد:  
مضاف إليه، وجملة "طال عليها سالف الأمد": معطوفة على جملة "أقوت" في محل  
نصب.

موطن الشاهد: "يا دار مية".

وجه الاستشهاد: خاطب الشاعر ونادى بـ "يا" ما لا يعقل؛ وهو الدار؛ وهو ليس اسم

صوت؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل كما وضع سابقا.

1 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من معلقته المشهورة، وعجزه قوله:

بصبح؛ وما الإصباح منك بأمثل

وهومن شواهد: التصريح: 202 / 2، والأشموني: "493 / 2 / 941"، والعيني: 4 /

318 وأما ابن الشجري: 1 / 275، ومعاهد التنصيص: 1 / 89. وديوان امرئ

القيس: 147.

المفردات الغريبة: النَجَل: انكشف من الانجلاء وهو الانكشاف. بأمثل: بأحسن وأفضل

حالا، من المثالة وهي الفضل.

المعنى: ينادي الشاعر الليل، ويشكو طوله ويطلب زواله بالصبح، لما يلاقيه فيه من =

(91/4)

الثاني: ما حُكي به صوت؛ كـ "غاق"؛ لحكاية صوت الغراب، و"طاق"؛ لصوت

الضرب، و"طق"؛ لصوت وقع الحجارة، و"قب"؛ لصوت وقع السيف على الضريبة.

والنوعان مبنيان؛ لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة؛ كما أن أسماء

الأفعال بنيت؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة، وقد مضى ذلك في

أوائل الكتاب 1.

= آلام، ثم رجع، وقال: ليس الصبح بأفضل منك يا ليل؛ لأني أقاسي فيه أيضا آلاما

وأشجانا.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه، لا محل له من الإعراب. أيها: منادى نكرة

مقصودة بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب على النداء، و"ها" للتنبيه.

الليل: صفة لـ "أي" مرفوع تبعا لفظها. الطويل: صفة لـ "ليل" مرفوع مثله. ألا: توكيد

للأول.

انجل: فعل أمر مبني على حذف الياء، والياء الموجودة؛ لإشباع كسرة اللام؛ لضرورة

الشعر، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت. "بصبح": متعلق بـ "انجل". وما:

الواو حالية، ما: نافية مهملة؛ أو عاملة عمل ليس؛ وهو الأرجح؛ لدخول الباء الزائدة

على الخبر. الإصباح: اسم "ما" النافية، أو مبتدأ على الوجه الأول. "منك": متعلق بـ

"أمثل" الآتي. "بأمثل": الباء حرف جر زائد، أمثل: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر "ما"، أو مرفوع محلاً على أنه خبر المبتدأ على الوجه الأول. موطن الشاهد: "أيها الليل".

وجه الاستشهاد: مخاطبة الشاعر لليل؛ وهو خطاب لغير العاقل، وهو ليس اسم صوت؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل، كما في المثال السابق.

1 أي: في باب المعرب والمبني، عند بيان شبه حرف في سبب البناء.

فائدة: تجري على الألسنة عبارة: "وهلم جرا" وقد توقف أن هشام في عربية هذا التعبير، ثم قال في توجيهه ما ملخصه: "هلم" اسم فعل بمعنى: "أقبل وأئت" وليس المراد الإقبال والجيء الحسيين؛ وإنما المقصود: الاستمرار على الشيء وملازمته، كما أنه ليس المراد الطلب؛ وإنما هو خبر في صورة الطلب؛ مثل قوله تعالى: {فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا} ، وأما كلمة "جرا" فهي مصدر جره يجره جرّاً؛ إذا سحبه؛ وليس المراد كذلك: الجر الحسي؛ بل المقصود التعميم الذي يشمل غيره؛ فإذا قيل "مثلاً" حدث ذلك الأمر يوم كذا وكذا، وهلم جرا؛ فكأنه قيل: واستمر ذلك في بقية الأيام استمراراً، أو استمر مستمراً على الحال المؤكدة.

(92/4)

#### [باب نوني التوكيد 1] :

هذا باب نوني التوكيد.

[نونا التوكيد] :

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة، وخفيفة؛ نحو: {لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا} 2.

[توكيد الأمر] :

ويؤكد بهما الأمر مطلقاً 3، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً 4.

1 ذهب جمهور البصريين: إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعاً من الآخر؛ وذلك لتخالف بعض أحكامهما؛ كإبدال الخفيفة ألفاً؛ في نحو: {وَلَيَكُونًا} ، وحذفها؛ كما في قول الأصبط بن قريع: "لا تهن الفقير ... " وكلاهما ممتنع في الثقيلة؛ قاله سيبويه وعورض بأن الفرع، قد يختص بما ليس للأصل أحياناً؛ وقد قال سيبويه نفسه؛ في "أن" المفتوحة: إنها فرع المكسورة؛ ولها إذا خففت أحكام تخصها؛ ومذهب الكوفيين:

أن الخفيفة فرع الثقيلة. وذكر الخليل: أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة؛ ويدل له قوله تعالى: {لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونًا} ؛ فإن امرأة العزيز؛ كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا.

التصريح: 203 / 2، والمغني: 443، والجنى الداني: 141، ورصف المباني: 334.  
2 "12" سورة يوسف، الآية: 32.

موطن الشاهد: {لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونًا} .

وجه الاستشهاد: اجتماع النونين؛ الثقيلة والمخففة في هذه الآية؛ وقد جاءت النون المؤكدة مشددة في "ليسجنن"؛ لأن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه، من كينونته صاغرا. التصريح: 203 / 2.

3 أي: من غير شرط؛ سواء كان بالصيغة أم بلام الأمر؛ نحو: ليقومن؛ لأنه مستقبل يدل على الطلب دائما. وسواء كان باقيا على معنى الأمر الخالص؛ أم خرج إلى غرض آخر؛ كالدعاء مثلا مع بقاء صيغته على حالها.

4 أي: ولو كان بمعنى الاستقبال؛ ذلك لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال؛ وذلك ينافي الماضي، فيكون هناك تناقض؛ وأما قول الشاعر:

دامنٌ سعدك إن رحمت متيما ... لولاك لم يك للصباة جانحا

فضرورة؛ سهلها أن الفعل مستقبل معنى؛ لأن الدعاء إنما يتحقق في الاستقبال.

التصريح: 203 / 2، والدرر اللوامع: 99 / 2، والمغني: 444.

(93/4)

---

[حالات توكيد المضارع]:

وأما المضارع؛ فله حالات:

إحداها: أن يكون توكيده بهم واجبا، وذلك إذا كان: مثبتا، مستقبلا؛ جوابا لقسم غير مفصول من لامة بفاصل 1؛ نحو: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} 2، ولا يجوز توكيده بما إن كان منفيا؛ نحو: {تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ يُونُسَ} 3؛ إذ التقدير: لا تفتن، وكان حالا؛ كقراءة ابن كثير 4: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} 5؛ وقول الشاعر 6: [المتقارب]

---

1 قيل: إنما وجب التوكيد في هذه الحالة؛ للفرق بين لام القسم ولام الابتداء. ولا بد من توكيده باللام والنون عند البصريين. وأجاز الكوفيون الاكتفاء بأحدهما.

2 "21" سورة الأنبياء، الآية: 57.

موطن الشاهد: {تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ} .

وجه الاستشهاد: وقوع فعل "أكيدن" مؤكدا بنون التوكيد الثقيلة؛ وحكم هذا التأكيد واجب؛ لكونه مثبتا، مستقبلا، وقع جوابا للقسم، مقترنا باللام الواقعة في جواب القسم.

3 "12" سورة يوسف، الآية: 85.

موطن الشاهد: {تَاللَّهِ تَفْتَنُوا} .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تفتنوا" غير مؤكد مع وقوعه جوابا للقسم؛ لكونه منفيا تقديرا بـ "لا" محذوفة؛ إذ التقدير: تالله لا تفتنوا؛ وحذف "لا" في جواب القسم مطرد. 4 مرت ترجمته.

5 "75" سورة القيامة، الآية: 1.

أوجه القراءات: قرأ ابن كثير: "لَأُقْسِمُ بيوم القيامة".  
التصريح: 203 / 2.

موطن الشاهد: {لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} .

وجه الاستشهاد: عدم توكيد الفعل المضارع -على هذه القراءة- حيث اللام للقسم؛ لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع؛ تخلص زمنه للحال عند فريق من النحاة؛ فالإقسام موجود عند المتكلم، ونون التوكيد تخلصه للمستقبل؛ فيتعارض الحال مع المستقبل ولذلك امتنع التوكيد.  
6 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

(94/4)

476- يميناً لأُبْعِضَ كُلَّ امرئٍ 1

وكان مفصولا من اللام 2؛ مثل: {وَلَيْنُ مُمِّمْ أَوْ قَتَلْتُمْ لِيَلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ} 3؛ ونحو: {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} 4.

1 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

يزخرِفُ قولاً ولا يفعلُ

وهو من شواهد: التصريح: 203 / 2، والأشموني: "955 / 2 / 496، والعيني: 4 /



المفردات العربية: أبغض: أكره؛ مضارع، وماضيه أَبْغَضَ - كأكرم؛ وقولهم: ما أبغضه لي شاذ. يزخرف: يزين ويحسن.

المعنى: أقسم أي أبغض وأمقت، ولا أحب كل إنسان يقول قولاً مزخرفاً مملوءاً بالمواعيد والأفعال الكريمة، ولكنه لا ينفذ شيئاً مما يقول.

الإعراب: يمينا: مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه؛ والتقدير: أقسم يمينا. لأبغض: اللام واقعة في جواب القسم، أبغض: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا؛ وجملة "أبغض" جواب القسم لا محل لها من الإعراب. كل: مفعول به منصوب، وهو مضاف. امرئ: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. يزخرف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛ وجملة "يزخرف": في محل جر صفة لـ "امرئ". قول: مفعول به لـ "يزخرف". ولا: الواو عاطفة، لا: نافية. يفعل: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو وجملة "يفعل": معطوفة على جملة "يزخرف"، في محل جر. موطن الشاهد: "لأبغض".

وجه الاستشهاد: عدم توكيد الفعل بالنون، مع أنه فعل مضارع مثبت ومقترن بـ "لام جواب القسم"، ومتصل بها؛ وسبب ذلك: أن الفعل ليس بمعنى الاستقبال، بل يراد به الحال؛ لأن البغض واقع أو حاصل عند التكلم.

فائدة: لا يؤكد الفعل المضارع، المراد به الحال بنون التوكيد؛ لأنها تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلو أننا أكدنا هذا الفعل لوقعنا في التناقض.

2 ذلك؛ لأن الفصل يدل على الاهتمام بالفعل، وهذا ينافي التوكيد، سواء كان الفصل بمعمول الجواب، أو بغيره، وقد مثل لهما المصنف.

3 "3" سورة آل عمران، الآية: 158.

موطن الشاهد: {وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ}.

وجه الاستشهاد: امتناع تأكيد الفعل المضارع "تحشرون"؛ لأنه فصل عن اللام بمعموله "إلى الله"، والأصل فيها: لنن متم أو قلتم لتحشرون إلى الله.

4 "93" سورة الضحى، الآية: 5

موطن الشاهد: {كَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}.

وجه الاستشهاد: امتناع تأكيد "يعطيك" المعطوف على جواب القسم: "ما ودعك"،

والمعطوف على الجواب له حكم الجواب؛ لأنه الآن فصل بينه وبين اللام بـ "سوف"؛

ومثل الفصل بـ "سوف" الفصل بـ "السين، أو بـ "قد".

ومثل هذه الآية قول الشاعر:  
فوري لسوف يجزي الذي أس ... ملفه المرء سيئاً أو حمياً

(95/4)

---

والثانية: أن يكون قريباً من الواجب؛ وذلك إذا كان شرطاً؛ لأن المؤكدة بما 1؛ نحو:  
{وَأَمَّا تَخَافَنَّ} 2، {فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ} 3، {فَأَمَّا تَرَيْنَنَّ} 4.  
ومن ترك توكيده؛ قوله 5: [البسيط]  
468- يا صاح إما تَجِدُنِي غير ذي جدّة 6

---

1 أي: إذا كان المضارع فعل شرط لـ "إن" الشرطية المدغمة فيها "ما" الزائدة للتوكيد ويرى المبرد والزجاج: أن التوكيد في هذه الحالة واجب؛ إلا في ضرورة الشعر.  
3 "8" سورة الأنفال، الآية: 58.  
موطن الشاهد: {وَأَمَّا تَخَافَنَّ} .  
وجه الاستشهاد: وقوع "إن" شرطية مدغمة في "ما" الزائدة، وتخافن: فعل مضارع وقع فعلاً للشرط، وقد أكد بالنون، وحكم توكيده واجب؛ إلا في ضرورة الشعر على رأي المبرد والزجاج وهو قريب من الواجب عند الجمهور.  
3 "47" سورة الزخرف، الآية: 41.  
موطن الشاهد: {فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ} .  
وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تذهبن" مؤكداً؛ لكونه شرطاً لـ "عن" المؤكدة بـ "ما" الزائدة، وحكم توكيده واجب، أو قريب من الواجب، كما في الآية السابقة.  
4 "19" سورة مريم، الآية: 26.  
موطن الشاهد: {فَأَمَّا تَرَيْنَنَّ} .  
وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ترين" مؤكداً؛ لكونه شرطاً؛ لـ "إن" المؤكدة بـ "ما" الزائدة؛ وحكم توكيده واجب، أو قريب من الواجب؛ كما في الآية السابقة.  
5 لم ينسب البيت إلى قائل معين.  
6 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:  
فما التخلي عن الحلال من شيمي

(96/4)

وهو قليل؛ وقيل: يختص بالضرورة<sup>1</sup>.

الثالثة: أن يكون كثيراً؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب<sup>2</sup>؛ كقوله تعالى:

= وهو من شواهد: التصريح: 204 / 2، والأشموني: "497 / 2 / 957"، والعيني: 4 / 339.

المفردات الغربية: جدة: غنى وسعة في المال. الخلان: جمع خليل. شيمي: طبعني وخلقني.

المعنى: يقول الشاعر لصاحبه؛ أو صديقه: إن كنت لست في سعة من المال، ولا أستطيع مساعدة إخواني بمالي؛ فلا أستطيع التخلي عنهم ونصرتهم بنفسي؛ لأن ذلك ليس من خلقي، ولا من شيمتي.

الإعراب: يا: حرف نداء. صاح: منادى مرخم "صاحب". إما: إن شرطية جازمة، ما: زائدة، لا محل لها. تجدي: فعل الشرط مجزوم، علامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به أول. غير: مفعول به ثانٍ، لـ "تجد"، وهو مضاف. ذي: مضاف إليه، وهو مضاف جدة: مضاف إليه. فما: الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: نافية مهملة، أو عاملة عمل ليس. التخلي: مبتدأ، أو اسم "ما" النافية. "عن الإخوان": متعلق بـ "التخلي". "من شيمي": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو بخبر "ما" النافية؛ وجملة "ما التخلي ...": في محل جزم جواب الشرط.

موطن الشاهد: "تجدي".

وجه الاستشهاد: عدم تأكيد فعل "تجدي" الواقع شرطا لـ "إن" الشرطية المؤكدة بـ "إما" الزائدة؛ وحكم عدم تأكيده هنا القلة، أو أنه ضرورة من ضرورات الشعر.

1 مذهب سيبويه، أنه ليس بلازم؛ ولكنه أحسن؛ ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك؛ وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين؛ وهو الصحيح؛ ومن مجيء الفعل بعد "إما" غير مؤكد قول الشاعر.

فإما تَرَبِّني كابنة الرمل ضاحيا ... على رقة أحفى ولا أتعل  
وقول الآخر:

فإما تَرَبِّني ولي لمة ... فإن الحوادث أودى بها

الأشموني: 497 / 2.

2 أي: حقيقي؛ وهو: الأمر والنهي، والدعاء، والعرض، والتحضيض، والتمني،

والاستفهام؛ أما الخبر المراد به الطلب مجازاً؛ كقوله تعالى: {وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ} ؛ لأن معناه: الأمر، وكقولك للعاطس: يرحمك الله؛ فلا يؤكد. وإنما كان التوكيد بعد الطلب كثيراً؛ لأن عناية الطالب بالمطلوب، واهتمامه به يستدعي تأكيداً.

(97/4)

{وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا} 1؛ وقول الشاعر2: [البسيط]

469- هَلَا تَمَنَّيْ بُوْعَدَ غَيْرِ مَخْلَفَةٍ 3

1 "14" سورة إبراهيم، الآية: 42.

موطن الشاهد: {لَا تَحْسَبَنَّ} .

وجه الاستشهاد: وقوع فعل "تحسبن" مؤكداً بعد "لا" الناهية الطلبية؛ وحكم هذا التوكيد كثير وشائع؛ لأن عناية الطالب بالمطلوب واهتمامه به، يستدعي تأكيداً.

2 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

3 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

كما عهدتك في أيام ذي سلم

هو من شواهد: التصريح: 2/ 204، والأشعري: "495 / 2 / 948"، والعيبي: 4 /

232 والهمع: 2 / 78، والدرر: 2 / 96.

المفردات الغريبة: مخلفة: اسم فاعل مؤنث من الإخلاف؛ وهو عدم الوفاء بالوعد. ذي سلم: اسم موضع بالحجاز وبالشم.

المعنى: يطلب الشاعر إلى محبوبته بشدة وحث أن تشفق عليه وتفي بوعداها ولا تخلفه؛ كما عهدتها موفية أيام كانوا مربعين بذي سلم.

الإعراب: هــلا: حرف تحضيض، يفيد الحث على الفعل بعنف وشدة. تمنن: فعل مضارع مرفوض، وعلامة رف عه النون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، وياء المخاطبة المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، والنون المذكورة للتوكيد؛ وحذفت نون الرفع -هــنا- مع نون التوكيد الخفيفة، حملاً على الثقيلة؛ وأصل الفعل: تمننين. "بعد": متعلق بـ "تمنن".

غير: حال منصوب من ياء المخاطبة المحذوفة، وهو مضاف. مختلفة:

مضاف إليه مجرور. كما: الكاف حرف جر وتشبيه، وما: مصدرية؛ والمصدر المؤول من "ما المصدرية وما دخلت عليه": مجرور بالكاف؛ و"كما" متعلق بـ "تمنن". عهدتك: فعل

ماضٍ مبني على السكون والتاء في محل رفع فاعل، والكاف في محل نصب مفعولا به.  
"في أيام": متعلق بـ "عهديك"، وأيام: مضاف. ذي: مضاف إليه، وهو مضاف. سلم:  
مضاف إليه مجرورا؛ وجملة "عهديك ... " صلة للموصول الحرفي لا محل لها من  
الإعراب.  
موطن الشاهد: "تَمَنَّ".  
وجه الاستشهاد: تأكيد فعل "تمنن"؛ لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التحضيض:  
"هالا".

(98/4)

---

وقول الآخر 1: [الطويل]

470- فليتك يوم الملتقى تَرِينَنِي 2

وقوله 3: [الكامل]

471- أفبعد كندة تمدحن قبيلا 4

---

1 لم ينسب البيت إلى قائل معين.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 204، والأشموني: "4956 / 2 / 949".

المفردات الغريبة: يوم الملتقى: يريد يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران. هائم: غارق في  
الحب.

المعنى: يتمنى أن تراه في هذا اليوم؛ حيث ينشط الأبطال فيه نشاطا تاما، ويذكر كل  
منهم أحب الناس إليه؛ ليكون ذلك أبعث على نشاطه، وأشد إثارة لشجاعته؛ حتى  
تعلم أنه بها مغرم متيم؛ لأنه يذكرها وحدها في ذلك الوقت.

الإعراب: ليتك: ليت: حرف مشبه بالفعل، والكاف في محل نصب اسمه. "يوم": متعلق  
بـ "تريني"، وهو مضاف. الملتقى: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة،  
على الألف؛ منع من ظهورها التعذر. تريني: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون  
الحذوفة؛ لتوالي الأمثال، وياء المخاطبة الحذوفة؛ لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل،  
والنون المشددة نون التوكيد لا محل لها من الإعراب، والنون الثانية؛ للوقاية؛ والياء في

محل نصب مفعول به؛ وجملة "ترينني": في محل رفع خبر "ليت". لكي: اللام للتعليل، لكي: مصدرية وناصبة. تعلمي: فعل مضارع منصوب بـ "كي"، وعلامة نصبه حذف النون؛ والياء ضمير متصل، في محل رفع فاعل؛ وجملة "تعلمي ...": صلة للموصول الحرفي، لا محل لها من الإعراب. أي: أن: حرف مشبه بالفعل، والياء ضمير متصل في محل نصب اسمه. امرؤ: خبر "أن" مرفوع. "بك": متعلق بـ "هائم" الآتي. هائم: صفة لخبر "أن"، ويجوز أن يكون خبرا ثانيا لـ "أن"؛ والمصدر المؤول من "أن واسمها وخبرها": سد مسد مفعولي "تعلمي".

موطن الشاهد: "ترينني".

وجه الاستشهاد: تأكيد فعل "ترينني"؛ لوقوعه بعد "ليت" التي تفيد التمني.

3 القائل: هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز البيت وصدره قوله:

قالت فطيمة: حَلَّ شِعْرُكَ مدحه

=

(99/4)

الرابعة: أن يكون قليلا؛ وذلك بعد "لا" النافية، أو "ما" الزائدة التي لم تسبق بـ "إن"؛ كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} 1؛

= وهو من شواهد: التصريح: 204 / 2، والأشموني: "495 / 2 / 951"، وسيبويه:

151 / 2، والخزانة: 558 / 4، والهمع: 87 / 2، والدرر: 96 / 2.

المفردات الغريبة: فطيمة: تصغير فاطمة تصغير ترخيم. حل: فعل أمر من حلأه عن الماء؛ أي: منعه وطرده وأصله حلئ، فقلبت الهمزة ياء؛ لسكونها إثر كسر، ثم حذفت تخفيفا. كندة: اسم قبيلة امرئ القيس. قبيلا: أي: قبيلة، ورخم للضرورة. المعنى: إن محبوبته فاطمة، قالت له: تجنب المدح في شعرك؛ لأنه ليس هناك من يستحق المدح بعد قبيلتك.

الأعراب: قالت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. فطيمة: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. حل: فعل أمر مبني على حذف الياء؛ والفاعل: ضمير مستتر وجواب؛ تقديره: أنت. شعرك: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف:

مضاف إليه. مدحه: منصوب على نزع الخافض؛ لأن التقدير: "حل شعرك بمدحه"،  
والهاء: في محل جر بالإضافة. أبعد: الهمزة حرف الاستفهام، والفاء عاطفة على  
محدوف؛ والتقدير: أتعند بقبيل، فبعد كندة تمدحن. و"بعد": متعلق بقوله "تمدحن"،  
وهو مضاف. كندة: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لكونه ممنوعا من  
الصرف.

تمدحن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة؛ ونون التوكيد لا  
محل لها من الإعراب. قبيلًا: مفعول به منصوب؛ وهو مرخم قبيلة كما ذكرنا.  
موطن الشاهد: "تمدحن".

وجه الاستشهاد: تأكيد الفعل المضارع "تمدح"؛ لوقوعه بعد همزة الاستفهام؛ وحكم  
هذا التأكيد الجواز.

فائدة: لم يذكر المؤلف أمثلة عن أنواع الطلب الأخرى، فمثال توكيد الفعل المضارع بعد  
لام الأمر؛ نحو: لتدرسن كثيرا؛ لتضمن النجاح، وبعد العرض: ألا تسافرن، في رحلة  
ممتعة معنا؟ وبعد الدعاء: لا يبعدن أصدقائي المخلصون ضياء السالك: 39 / 3.  
1 "8" سورة الأنفال، الآية: 24.

موطن الشاهد: { لَا تُصِيبَنَّ } .

وجه الاستشهاد: تأكيد فعل "تصيبن" بعد "لا" النافية؛ تشبيهاً لها بـ "لا" الناهية صورة؛  
وعلي هذا؛ فجملة "لا تصيبن": في محل نصب صفة لـ "فتنة"، فتكون الإصابة عامة  
للظالمين وغيرهم؛ لا خاصة بالظالمين؛ لأنها قد وصفت بأنها تصيب الظالمين خاصة،  
فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟؛ وقيل: إن "لا" ناهية وأقيم المسبب مقام السبب؛  
والأصل: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن  
الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأسند المسبب إلى فاعله، فالإصابة خاصة  
بالمعرضين، وعلي هذا؛ لا يكون التوكيد هنا قليلاً؛ بل كثيراً ولكن وقوع الطلب صفة  
للنكرة ممتنع؛ فوجب إضمار القول؛ أي: واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك.  
انظر التصريح: 204-205 / 2.

(100/4)

وكقولهم 1: [الطويل]

472- وَمِنْ عَصَةِ مَا يَنْبُتُ شَكِيرُهَا 2

---

1 هذا مثل من أمثال العرب يضرب للفرع الذي ينشأ كأصله، وقد جاء عجز بيت  
لشاعر لم يذكر اسمه، وصدره قوله:

إذا مات منهم ميت سرق ابنه

ووقع صدر بيت آخر، وعجزه قوله:

قديمًا، ويقتط الزناد من الزند

2 تخريج الشاهد: البيت بالرواية الأولى، من شواهد: التصريح: 2/ 205، والأشعري:

"497/ 2/ 959" وسيبويه: 2/ 153، وشرح المفصل: 7/ 103، 9/ 5، 42،

والمقرب: 171، والخزانة: 1/ 83، 4/ 489، 566، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي: 1092. والمغني: "444/ 638"، والسيوطي: 258.

المفردات الغريبة: عضة: شجرة ذات شوك، من أشجار البادية؛ والجمع: عضاه.

شكيره؛ الشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.

المعنى: إذا مات من هؤلاء القوم شخص سرق ابنه صفاته وخلالله، وأصبح مثله؛ وإنما  
يجيء الفرع وفق أصله.

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب على

الظرفية الزمانية، متعلق بـ "سرق". مات: فعل ماضٍ مبني على الفتح. "منهم": متعلق

بحال مذخوفة من قول "ميت" الآتي. ميت: فاعل مات مرفوع؛ وجملة "مات منهم

ميت": في محل جر بالإضافة. سرق: فعل ماضٍ مبني على الفتح. ابنه: فاعل مرفوع،

وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه؛ وجملة "سرق ابنه": جواب شرط غير جازم، لا محل

له، ومن: الواو استئنافية، من: حرف جر، عضة: اسم مجرور، و"من عضة": متعلق بـ

"ينبتن" الآتية. ما: زائدة، لا محل لها. ينبتن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون

التوكيد الثقيلة، والنون: لا محل لها من الإعراب؛ والفعل في محل رفع؛ لكونه مجرداً من

الجازم أو الناصب. شكيرها: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": في محل جر بالإضافة.

موطن الشاهد: "ما ينبتن".

وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ينبتن" مؤكّداً بالنون الثقيلة؛ لوقوعه بعد "ما" الزائدة،

وغير المسبوقة بـ "إن" الشرطية؛ وحكم هذا التوكيد القلة.



وقال1: [الطويل]

473- قليلا به ما يحمدنك وارث2

1 القائل: هو حاتم الطائي، الجواد المشهور، وقد مرت ترجمته.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

إذا نال مما كنت تجمع مغنما

ويروى قبله:

أهِنُ للذي يهوى التلاد؛ فإنه ... إذا مت كان المال نهباً مقسماً

والشاهد من شواهد: التصريح: 205 / 2، والأشعري: "497 / 2 / 960" والعيني: 4 /

328، والهمع: 78 / 2، والدرر: 99 / 2، وديوان حاتم: 108.

المفردات الغريبة: مغنما: غنيمة، وهي الحصول على الشيء بلا مشقة.

المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثته، مع أنه يستولي على ما جمعه من المال، وأفنى عمره في الحصول عليه، فلينظر الإنسان في خير ما ينفق فيه ماله.

الإعراب: قليلا: صفة لموصوف محذوف؛ يقع مفعولا مطلقا لفعل محذوف يدل عليه

قوله: "يحمدنك" الآتي؛ لأن مفعول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه. "به": متعلق بـ "يحمد:

"الآتي. ما: زائدة، لا محل لها من الإعراب. يحمدنك: فعل مضارع مبني على الفتح؛

لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: لا محل لها من الإعراب، والكاف: في محل نصب

مفعول به لـ "يحمد". وارث: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. إذا: متعلق بـ

"يحمد" مبني على السكون، في محل نصب. نال: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، يعود إلى

وارث. "ما": متعلق بـ "نال". كنت: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: في

محل رفع اسمه؛ وجملة "كنت تجمع" صلة للموصول، لا محل لها. تجمع: فعل مضارع

مرفوع، والفاعل: أنت؛ وجملة "تجمع": في محل نصب خبر "كان". مغنما: مفعول به

منصوب لفعل "نال".

موطن الشاهد: "ما يحمدنك".

وجه الاستشهاد: توكيد الفعل المضارع: "يحمد" بالنون الثقيلة بعد "ما" الزائدة؛ التي

جاءت بمعنى النفي؛ حكم هذا التوكيد أنه قليل؛ غير أن الدماميني قال: "لا أدري الوجه

الذي عين ذلك"، وليس المراد بكون توكيد المضارع المسبوق بـ "ما" الزائدة غير

المصاحبة لـ "إن" قليلا أنه قليل في ذاته؛ فإنه كثير؛ بل قيل: إنه مطَّرد. ويجوز عند

سيبويه توكيد المضارع الواقع بعد "ربما"؛ كما في قول الشاعر:

ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالاتُ  
انظر شرح التصريح: 2/ 206. وضيء السالك: 3/ 311.

(102/4)

الخامسة: أن يكون أقل؛ وذلك عرضاً، وابن عقيل: "بعد" لم" وبعد أداة جزاء غير  
"إما"؛ كقوله 1: [الرجز]

474- يحسبه الجاهل ما لم يعلم 2

1 القائل: هو مساور بن هند العبسي، شاعر معمر، ولد أيام داحس والغبراء، وعاش  
إلى أيام الحجاج، كان أعور العين، وهو من المتقدمين في الإسلام، وكان يهاجي الممار  
الفقعسي، يعرف: بأنه، وأبيه، وجده من أشرف عبس وشعرائهم وفرسانهم، مات سنة  
75 هـ. الشعر والشعراء: 1/ 348، الأغاني: 9/ 11، الخزائن: 4/ 573، الأعلام:  
7/ 214.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه قوله:

شيخا على كرسية معمما

وفيه يصف وطب -أي سقاء- لبن.

وهو من شواهد: التصريح: 2/ 205، ونسبة إلى أبي حيان الفقعسي، وقال: هو في  
وصف جبل عَمَّة الخصب وحفه النبات، وتبع في ذلك العيني، والأعلم. والأشعوني: 2/  
2/ 498 عرضاً، وابن عقيل: "317/ 3/ 310، وسيبويه: 2/ 152، والنوادر لأبي  
زيد: 13، وأما ابن الشجري: 1/ 384، والإنصاف: 653، والخزانة: 4/ 569،  
وشرح المفصل: 9/ 42، والمقرب: 86، والعيني: 4/ 329، والهمع: 2/ 78، والدرر:  
2/ 98، وحاشية الدمنهوري: 89.

المفردات الغريبة: يحسبه: يخاله ويظنه. معممًا: لابسا عمامة.

المعنى: يصف الشاعر قعب لبن عَلَنَةُ رغوّة حتى امتلأ، يظنه الجاهل الذي لا يعلم  
الحقيقة شيخا لابسا عمامته، وقد جلس وتربع فوق كرسية. وقيل إنه يصف جبلا عمه  
الصخب، وحفه النبات، والأجود ما قلنا كما عليه الأكثرون.  
انظر ضياء السالك: 3/ 311.

الإعراب: يحسبه: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والهاء: ضمير

متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. الجاهل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ما لم: "ما" مصدرية ظرفية، و"لم": حرف جزم ونفي وقلب. يعلما. فعل مضارع مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا؛ =

(103/4)

وكقوله1: [الكامل]

475- من نتقن منهم فليس بآب2

= للوقف، في محل جزم بـ "لم"؛ والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛ ونون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا، لا محل لها من الإعراب. شيخا: مفعول به ثانٍ لـ "يحسب". "على كرسية": متعلق بمحذوف صفة لـ "شيخا"، وكرسي: مضاف، والهاء: مضاف إليه، معهما: صفة ثانية لـ "شيخا". موطن الشاهد: "لم يعلما".

وجه الاستشهاد: توكيد الفعل المضارع "يعلم" بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد حرف النفي "لم"؛ وحكم هذا التوكيد أنه نادر ومثل هذا الشاهد قول بعض الأعراب: ألم تعلمن يا ربُّ أن ربَّ دعوة ... دعوتك فيها مخلصا لو أجابها  
1 القائل: هي ابنة مرة بن عاهان الحارثي من ربيعة بن كعب إحدى قبائل اليمن وكان عاهان شريفا عظيما بينهم، ويقال له: هاعان أيضا؛ وهو جاهلي قديم. الخزانة: 11/ 403.

2 تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قولها:

أبدًا، وقتل بني قتيبة شافي

والبيت أحد ثلاثة أبيات، ترثي فيها أباه الذي قتلته باهلة، والأبيات هي:

إنا وباهلة بن أعصر بيننا ... داء الضرائر بغضة وتقافي

من نتقن..... البيت

ذهبت قتيبة في اللقاء بفارس ... لا طائش رعرش ولا وقاف

والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 205، والأشموقي: "962 / 2 / 500"، وابن

عقيل: "318 / 3 / 311"، وسيبويه: 2/ 152، والمقتضب: 3/ 14، والمقرب: 86،

والخزانة: 4/ 565، والعيني: 4/ 330، والهمع: 2/ 79، والدرر: 2/ 100.

المفردات الغريبة: يثقفن: يوجدن، من ثقفته: وجدته، ويروى بتاء الخطاب، وبنون المتكلم مبنيًا للفاعل، أي: تجدن أو نجدن. آئب: اسم فاعل من آب يؤوب؛ أي: رجع يرجع. بني قتيبة: فرع من باهلة.

المعنى: من يوجد من بني قتيبة، فسيقتل حتماً، ولن يرجع أبداً إلى قومه؛ فإن قتلهم يشفي الغلة، ويطفى جذوة الغضب، بسبب ما سفكوا من دماء. الإعراب: من: اسم شرط جازم مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ. نثقفن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفي محل جزم فعل الشرط؛ والفاعل: ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: نحن، والنون لا محل لها من الإعراب. "متعلق بـ"نثقفن". فليس: الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماضٍ ناقص =

(104/4)

[في حكم آخر المؤكد]:

اعلم أن هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسألة:  
الأصل الأول: أن آخر المؤكد يفتح<sup>1</sup>؛ تقول: "لتضربن" و"اضربن".  
ويستثنى من ذلك أن يكون مسنداً إلى ضمير ذي لين؛ فإنه يحرك آخره -حينئذ- بحركة تجانس ذلك اللين؛ كما نشرحه.  
والأصل الثاني: أن ذلك اللين يجب حذفه؛ إن كان ياء أو واو؛ تقول: "اضربنَّ يا قوم" بضم الباء، و"اضربنَّ يا هند" بكسرها؛ والأصل: اضربونَّ، واضربينَّ، ثم حذفت الواو والياء؛ لالتقاء الساكنين.  
ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً؛ كـ "يخشى"؛ فإنك تحذف آخر الفعل، وتثبت الواو مضمومة، والياء مكسورة؛ فتقول: "يا قوم اخشونَّ" و"يا هند

= واسمه: ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو، يعود إلى اسم الشرط. بآئب: الباء حرف جر زائد، آئب: اسم مجرور لظفاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس؛ وجملة "ليس بآئب": في محل جزم جواب الشرط؛ وجملة "الشرط وجوابه": في محل رفع خبر المبتدأ "من".  
موطن الشاهد: "نثقفن".

وجه الاستشهاد: تأكيد الفعل المضارع؛ كما مثل المصنف. هذا، وقد اختلف في الفتحة، التي قبل نون التوكيد، المؤكد بها الفعل المضارع، فذهب المبرد والفارسي وابن السراج:

إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء، والفعل عندهما مبني على الفتح؛ وذلك لتركبه مع النون تركيب "خمس عشرة". وذهب السيرافي، وسيبويه، والزجاج: إلى أن الفعل -مضارعاً كان أو أمراً- مبني مع نون التوكيد على السكون؛ لأنه الأصل في البناء؛ ثم حرك آخر الفعل؛ للتخلص من التقاء الساكنين؛ وهما آخر الفعل والنون، وكانت الحركة هي الفتحة؛ لأنها أخف الحركات؛ وعلى هذا يقال في "لا تلعبن": مبني على سكون مقدر على آخره، منع من ظهوره الفتحة العارضة؛ لأجل التخلص من التقاء الساكنين، مع طلب التخفيف. التصريح: 206 / 2. الجمع: 79 / 3.

(105/4)

أخشين<sup>1</sup>؛ فإنه أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء<sup>2</sup> لم تحذف آخره؛ بل تقلبه ياء؛ فتقول: "لِيَخْشَيْنَ زيد"، و"لَتَخْشَيْنَ يا زيد"، و"لَتَخْشِيَانِ يا يزيدان" و"لَتَخْشِيَانِ يا هندات"<sup>3</sup>.

1 أصلها: أخشيون، وأخشين، حذفت الضمة والكسرة؛ للثقل على حروف العلة، ثم حذفت الياء للساكنين، وحركت الواو والياء بما يناسبهما.

2 وذلك هو: الاسم الظاهر، والضمير المستتر، والألف، ونون النسوة.

3 إيضاح ما ذكره المصنف: أن الفعل الذي يراد توكيده يتبع فيه ما يأتي:

أ- إن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكور، بني آخره على الفتح؛ لمباشرة النون، خفيفة كانت، أو ثقيلة؛ ولم يحذف منه شيء؛ سواء أكان صحيحاً أم معطلاً. وترد لام المعتل إلى أصلها؛ إن كانت قد حذفت، وإن كانت ألفاً؛ قلبت ياء لتقبل الفتحة، تقول: لتجتهدن، لتدعون، لترضين.

ب- وإن كان مسنداً إلى ألف اثنين فكذلك الحكم، غير أنه يجب حذف نون الرفع. إن كانت موجودة؛ للجازم، أو لتوالي الأمثال؛ وتكسر نون التوكيد؛ تشبيهاً بنون الرفع، ولا تكون النون بعد الألف إلا مشددة؛ تقول: لتنصران. لتدعوان، لترضيان. والفعل معرب مرفوع بالنون المحذوفة، والألف فاعل، والنون المذكورة المشددة حرفٌ للتوكيد.

ج- وإذا أسند لنون النسوة، فكما تقدم أيضاً؛ وتزاد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد؛ لأنها سم، تقول: لتنصرنَّ -لترمينَّ- لتدعوتنَّ. والفعل مبني على السكون ونون النسوة فاعل، والألف زائدة للفصل، ونون التوكيد المشددة حرف، لا محل له.

د- وإذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة؛ فإن كان صحيحا؛ حذفت نون الرفع؛ لما تقدم، وحذفت واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة؛ لتدل عليها، والكسرة قبل ياء المخاطبة لذلك". تقول: لتجتهذُنْ يا أبنائي ولتجلسنْ يا هند، وإن كان معتلا؛ حذف آخر الفعل مطلقا، ثم إن كان معتلا بالألف؛ حذفت نون الرفع أيضا، فيلتقي ساكنان، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما، فحرك واو الجماعة بالضم، وياء المخاطبة بالكسر؛ مع فتح ما قبلهما؛ تقول: لترضُونْ يا قوم، ولترضينْ. وتقول في إعرابه: مضارع مرفوع بالنون المحذوفة، وواو الجماعة، أو ياء المخاطبة: فاعل، ونون التوكيد: حرف، لا محل له من الإعراب، وإن كان معتلا بالواو، أو بالياء؛ حذفت مع الآخر واو المعية، أو ياء المخاطبة؛ مع بقاء الضمة، قبل الواو المحذوفة، والكسرة قبل الياء؛ لتدل على المحذوف؛ تقول: لتدعن، لترجن، لتدعن، لترجن. ويكون الفعل مرفوعا بالنون المحذوفة، واو الجماعة، أو ياء المخاطبة المحذوفة فاعل، والنون المذكورة للتوكيد.

(106/4)

#### [أحكام النون الخفيفة]:

فصل: تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام:

أحدها: أنها لا تقع بعد الألف 1؛ نحو: "قوما"، و"اقعدا"؛ لئلا يلتقي ساكنان 2؛ وعن يونس 3 والكوفيين إجازته 4، ثم صرح الفارسي في الحجة 5: بأن يونس يبقى النون ساكنة، ونظر ذلك، بقراءة نافع 6: "ومحيائي" 7 وذكر

1 سواء أكانت الألف اسما؛ أي: ضمير الاثنين، بأن أسند إليهما الفعل، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر -على لغة- كـيضربان الحمدان، أو كانت زائدة؛ وهي التالية لنون النسوة للفصل بينهما وبين نون التوكيد؛ نحو: أضربتَنّ. وهذا مذهب عامة البصريين.

2 هما: الألف التي قبل النون، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة؛ فأما نون الرفع فإنها محذوفة؛ لأن الأمر يبيّن حينئذ على حذفها حينئذ؛ للفرار من اجتماع الأمثال.  
3 يونس بن حبيب، مرت ترجمته.

4 احتج الكوفيون ويونس؛ لوقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف؛ سواء

أكانت الألف ضمير الاثنين، أم كانت التقاء الساكنين؛ وليس ثانيهما مدغما في مثله؛ وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأساً؛ حيث نقل عنهم: "حلقنا البطان" مع إبقائهم الألف ساكنة، مع سكون ما يليها؛ وهو سكون لام التعريف، كما في قول أوس بن حجر:

وازدحمت حلقنا البطان بأق... وام وجاشت نفوسم جزعا  
وقاسوا عليها قراءة: "محيائي ومماي" بسكون ياء المتكلم مع سكون الألف قبلها في  
الوصل والوقف. انظر التصريح مع حاشية الصبان: 207 / 2.  
5 كتاب جليل الشأن في تعليل قراءات الأئمة القراء؛ وقد تناول فيه الفارسي كثيراً من  
المسائل النحوية والصرفية والبلاغية، والتفسير، والحديث، وبعض العلوم الأخرى،  
وقدمه إلى عضد الدولة.

6 مرت ترجمته.

7 "6" سورة الأنعام، الآية: 162.

أوجه القراءات: قرأ نافع، وورش؛ وقالون، وأبو جعفر: "محيائي" بتسكين الياء، وقرأ  
عيسى بن عمر، والجدري: "محيي"، وقرأ الجمهور: "محيائي". انظر البحر الحيط: 4 / 262،  
وإعراب القرآن، للنحاس: 1 / 596.  
موطن الشاهد: "محيائي".

(107/4)

---

الناظم: أنه يكسر النون، وحمل على ذلك قراءة بعضهم: "فَدَمَرَاهُمْ تَدْمِيرًا" 1، وجوزه في  
قراءة ابن ذكوان 2: "وَلَا تَتَّبِعَانِ" 3؛ بتخفيف النون.  
وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً؛ ويجب كسرها؛ كقراءة باقي السبعة: {وَلَا تَتَّبِعَانِ} 3.

---

1 "25" سورة الفرقان، الآية: 36.

أوجه القراءات: قرأ علي بن أبي طالب، ومسلمة بن محارب: "فدمراهم"؛ وقرأ علي  
أيضاً: "فدمرا بهم" بالباء، وقرأ: "فدمرناهم"؛ وقرأ علي والحسن ومسلمة: "فدمرهم"،  
وقرأ علي: "فدمرتهم"، بالناء؛ وفي قرعة غير منسوبة: "فدمراهم"؛ بتخفيف نون التوكيد  
بعد ألف التثنية. انظر الكشاف: 3 / 92، تفسير الألوسي: 19 / 18، والمختسب: 2 / 12،  
والبحر الحيط: 6 / 498.

موطن الشاهد: "فدمرائهم".

وجه الاستشهاد: مجيء كسرة النون الخفيفة -على هذه القراءة- بعد الألف الساكنة؛ حملا على جواز كسر نون التوكيد الخفيفة بعد الألف الساكنة؛ وحكم كسرها هنا الجواز على قلة.

2 هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان، من أصحاب ابن عامر، كان شيخ القراءة بالشام، وإمام الجامع الأموي. قال الحافظ الدمشقي: لم يكن بالعراق، ولا بالحجاز ولا بالشام، ولا بمصر، ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ منه عندي. توفي سنة: 202هـ. وقيل: 242هـ.

غاية النهاية: 1/ 404، تهذيب التهذيب: 5/ 104 -الأعلام: 4/ 65.  
3 "10" سورة يونس، الآية: 89.

أوجه القراءات: قرأ ابن ذكوان: "تَبَعَانِ"، وقرأ ابن عامر وابن عباس وابن ذكوان: "تَبَعَانِ"، وقرأ ابن عامر: "تَبَعَانِ"، وقرأ السبعة: {وَلَا تَبَعَانِ}.  
انظر إتحاف الفضلاء: 253، والبحر المحيط: 2/ 18.  
موطن الشاهد: {وَلَا تَبَعَانِ}.

وجه الاستشهاد: مجيء نون فعل "تبعان" -على هذه القراءة- مكسورة مخففة؛ وتخرجها: على أن الواو عاطفة، و"لا": ناهية؛ والألف: ضمير للثنين، في محل رفع فاعل؛ ونون الرفع: محذوفة للجزم؛ والنون المذكورة: مؤكدة مكسورة؛ ويجوز أن تكون الواو: للحال، و"لا": نافية؛ والنون الموجودة: علامة الرفع؛ وجملة "لا تبعان": خبر مبتدأ محذوف؛ وجملة "المبتدأ والخبر": في محل نصب على الحال.

(108/4)

---

الثاني: أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناء؛ وذلك لأن الفعل المذكور، يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين؛ قصدا للتخفيف؛ فيقال: "اضربناني"، وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف، ومن أجاز ذلك فيما تقدم؛ أجازها هنا بشرط كسرها.

الثالث: أنها تحذف قبل الساكن؛ كقوله1: [المنسرح]

476 - لا تهن الفقير علك أن تر ... كع يوما والدهر قد رفعه2

---



1 القائل هو: الأضبط بن قريع السعدي، من عوف بن كعب، من رهط الزبرقان بن بدر، ورهط أنف الناقة، جاهلي قديم؛ له أخبار مع قومه مذكورة، في كتب الأدب. الخزانة: 11/ 455-الشعر والشعراء: 1/ 382.

2 تخريج الشاهد: البيت من كلمة مطلعها:

لكل هم من الهموم سعة ... والمسي والصبح لا فلاح معه  
والشاهد من شواهد: التصريح: 2/ 208، والأشموني: "504 / 2 / 968"، وابن عقيل: "318 / 3 / 319" والبيان والتبيين: 3/ 341، وفيه "لا تحقرن الفقير ..."  
والمعمرين: 8، وأما القالي: 1/ 108، وفيه: "لا تعاد"، وأما ابن الشجري: 1/ 385، والإنصاف: 221، وشرح المفصل: 9/ 43، والمقرب: 74، والخزانة: 4/ 588، وشرح شواهد الشافية: 960، والعيني: 4/ 334، والهمع: 1/ 134، 2/ 79، والدرر: 1/ 111، 2/ 102، والمغني: "206 / 279" "842 / 1094"، والسيوطي: 155.

المفردات العربية: تمين: مضارع من الإهانة؛ وهي الاحتقار والازدراء. علّك: لغة في لعلك. تركع: أصله الركوع؛ وهو الانخفاض، من أعلى إلى أسفل، والمراد هنا: انحطاط: الحال، وتبدل الحال الحسنة بأخرى مغايرة لها.  
المعنى: لا تحتقر الفقير، ولا تهنه، ولا تستخف به، فيما يتبدل الحال -والدهر قلب- فيخفضك الزمان ويرفعه عليك.

الإعراب: لا نهاية جازمة، لا محل لها من الإعراب. تمين: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة؛ المحذوفة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، في محل جزم بـ "لا" الناهية، الفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت. الفقير: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. علّك: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسم "لعل". أن: حرف مصدرى ونصب. تركع: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت؛ وجملة؛ "تركع": صلة للموصول الحرفي، لا محل لها. والمصدر المؤول من "أن =

(109/4)

أصله: "لا تَمِينَنَّ".

الرابع: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين؛ فإن وقعت بعد فتحة؛ قلبت ألفا؛ كقوله

تعالى: {لَنَسْفَعًا} 1، {وَلَيَكُونَنَّ} 2؛ وقول الشاعر 3: [الطويل]

477- ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

= وما بعدها: في محل رفع خبر "لعل"؛ التقدير: لعلك راكع يوما؛ وهو الأفضل.  
"يوما":

متعلق بـ "تركع" منصوب. والدهر: الواو حالية، الدهر: مبتدأ مرفوع. قد: حرف تحقيق.  
رفعه: فعل ماضٍ، والفاعل: هو، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به؛ وجملة  
"قد رفعه": في محل رفع خبر المبتدأ؛ وجملة "الدهر قد رفعه": في محل نصب على الحال.  
موطن الشاهد: "لا تهن".

وجه الاستشهاد: حذف نون التوكيد الخفيفة؛ لتخلص من التقاء الساكنين؛ نون  
التوكيد، ولا الفقيه؛ لأن ألف الوصل، لا حركة لها عند الوصل؛ والفتحة على آخر  
الفعل دليل على النون المحذوفة؛ وبقاء الياء آخر الفعل المضارع مع وجود الجازم دليل  
على أن الفعل مؤكد.

1 "96" سورة العلق، الآية: 15.

موطن الشاهد: {لَنَسْفَعَنَّ} .

وجه الاستشهاد: انقلاب نون التوكيد الخفيفة ألفا؛ لوقوعها بعد فتحة للوقف عليها؛  
لأنها تعطى في الوقف حكم التنوين.

2 "12" سورة يوسف، الآية: 32.

موطن الشاهد: {وَلَيَكُونَنَّ} .

وجه الاستشهاد: انقلاب نون التوكيد الخفيفة ألفا؛ لوقوعها بعد فتحة للوقف عليها؛  
لأنها تعطى في الوقف حكم التنوين.

3 الشاعر: هو الأعشى ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته.

4 تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وإياك والميتات لا تقربنها

وهو من قصيدة في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام، وكان قدم إليه؛ لينشدها بين  
يديه، فمنعته قریش؛ ومنها قوله:

له نافلات ما يغب نوالها ... وليس عطاء اليوم مانعه غدا

والشاهد من شواهد: التصريح: 208 / 2، والأشموني: "504 / 2 / 969" والمغني.

---